جـــامـعـة دالي إبراهيم -الجزائـر-
كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

تنمية البلدان النفطية في ظل العولمة الاقتصادية مع التركيز على حالة الدول العربيـة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية
فرع: نقود ومالية

إعداد الطالب:
عكة عبد الغني

تحت إشراف الدكتور:
طواهر محمد التهامي

لجنة المناقشة

أ.د. بلالطة مبارك .....- رئيسا
أ.د. طواهر محمد التهامي.....- مقررا
د. هاشم جمال.....- عضوا
د. شيخة بلقاسم ..... - عضوا
د. كتوش عاشور ..... - عضوا
د. بورنان إبراهيم ..... - عضوا

السنة الدراسية: 2009-2010

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل حمدا، كثيرا، طيبا، مباركا فيه، كما يليق بجلال وجهه الكريم ونشكره على ما أمدنا من نعم وعلى توفيقه لنـا في إنهاء هذا العمل، كما أتقدم بخالـص الشكر والعرفان إلى الأستـاذ المشرف، الدكتور: طواهر محمد التهـامي، الذي لم يبخل علينا طيلة إنجاز هذا البحث بإرشاداته وتوجيهاته وأفكاره النيّرة وآرائه السديدة.

الإهـــــــــداء

إلى جدتي العزيزة أطال الله في عمرها.....

إلى الوالدين الكريمين.....

إلى خالتي وزوجها عبد الحميد وبناتها أمينة وحليمة....

إلى إخوتي وجميع أفراد عائلتي....

إلى الدكتور براق محمد وكل أفراد عائلته....

إلى كافة الأهل والأقارب...

إلى الأصدقاء والأحباب، وأخص بالذكر الصديق والعزيز منصوري رابح.

إلى هؤلاء جميعا أهدي حصاد جهدي وثمرة عملي.

فهرس المحتويات

الفـــهـــرس	الصفحة
الفهرس	I
قائمة الجداول.....	X
قائمة المختصرات.....	XIII
مقدمة	أ
الباب الأول: انعكاسات العولمة الاقتصادية على التنمية في ظل تقلبات السوق النفطية	01
الفصل الأول: تأثير العولمة الاقتصادية على التنمية	05
المبحث الأول: عولمة الاقتصاديات الوطنية وتحديات التنمية	07
المطلب الأول: مفهوم العولمة	08
أولا: ماهية العولمة	08
ثانيا: أبعاد العولمة	13
ثالثا: أهمية وخصائص العولمة	16
1- أهميـــة العولمـــة	16
2- خصـــائص العولمـــة	19
المطلب الثاني : العولمة وتحديات التنمية	22
أولا : مظاهر وآليات العولمة الاقتصادية	22
1- مظاهر العولمـــة الاقتصادية	22
1-1 الشركات متعددة الجنسيات	22
1-2 المؤسسات المالية الدولية	23
1-3 التحالف بين الشركات الكبرى	24
1-4 نمو ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية	26
2- آليـــات العولمـــة	28
2-1 التجـارة الدوليـة	28
2-2 تدفقـات رؤوس الأمـوال	29
2-3 تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال	30
ثانيا: العولمة الاقتصادية الفرص والتحديات	31
1- فرص العولمة الاقتصادية	31
2- تحديات العولمة الاقتصادية	32
ثالثا: موقع الدول النامية في الاقتصاد العالمي	35
المبحث الثاني: التنمية في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية	40
المطلب الأول: مفهوم التنمية	41
أولا: ماهية التنمية الاقتصادية	41
ثانيا: إستراتيجيات التنمية	44
1- التنميـــة الزراعيـــة	45
2- التنميـــة الصنـــاعيـة	45

الفـــهـــرس	الصفحة
3- الصنـاعات المصنعة	46
ثالثا: مؤشرات التنميــة الاقتصاديــة	47
1- مؤشـــرات الإمكانيــة	47
1-1 الموقــع الجغرافـي	48
1-2 توفر الموارد الطبيعية وتنوعها	48
1-3 التركيبة الاجتماعية للسكان	48
2- مؤشـــرات التأهيــل	48
2-1 مؤشر هيكل الإنتاج والإنتاجية	48
2-2 مؤشر الهيكل السكاني والقوى العاملة	49
2-3 مؤشر التنميــة البشريــة	49
3- مؤشرات الاستقلال الاقتصادي	50
3-1 مؤشر الفجوة الداخلية	50
3-2 مؤشر الفجـوة الخارجية	51
3-3 مؤشر الناتج المحلي الإجمالي	51
3-4 مؤشر هيكل الناتج المحلي الإجمالي	51
3-5 مؤشــر الدين الخارجـي	52
3-6 مؤشر الأمن الغذائي	52
3-7 مؤشــرات التنافسيــة	52
المطلب الثاني: أثار العولمة الاقتصادية على التنمية	53
أولا: الأبعاد الاقتصادية للعولمة وأثرها على التنمية	53
ثانيا: الأزمات الاقتصادية الدولية وأثرها على التنمية	56
1- الأزمة الأسيوية	57
2- أزمة الرهن العقاري.....	61
ثالثا: تداعيات أحداث 11 سبتمبر على الاقتصاديات النامية	63
1- آثـــار تخص الدول المتطورة	65
1-1 الأثر على البطالة	65
1-2 الأثر على الاستثمار	66
1-3 الأثر على الأسواق المالية	66
1-4 الأثـر على قطـاع التأمين	67
1-5 الأثـر على قطـاع السياحة	67
2- آثــار تخص الدول الناميــة	67
2-1 الآثــار الإيجابيــة (على المدى القصير)	68
2-1-1 عودة رؤوس الأموال	68
2-1-2 انتعاش قطاع السياحة الداخلية	68
2-1-3 انتعاش السوق النفطية	68
2-2 الآثـــار السلبيــة	69

الفـــهـــرس	الصفحة
2-1 انخفاض في سعر الصرف	69
2-2-2 الأثر على السياحة الخارجية	69
2-2-3 انخفاض معدل النمو الاقتصادي	69
2-2-4 مضايقة الاستثمارات العربية والإسلامية في الخارج	69
خلاصة الفصل الأول	70
الفصل الثاني: تأثير العولمة الاقتصادية على السوق العالمية للنفط	71
المبحث الأول: التجارة العالمية للنفط	73
المطلب الأول: هيكل السوق العالمية للنفط	74
أولا: الشركات النفطية العالمية	74
1- إستراتيجيات قصيرة الأجل	76
2- إستراتيجيات طويلة الأجل	76
3- الاتفاقيات النفطيـــة	78
3-1 عقود الامتياز التقليدية	78
3-2 عقـود المشـاركـة	79
3-3 عقود اقتسام الإنتـاج	80
ثانيا: منظمة الدول المصدرة للنفط	81
ثالثا: وكالة الطاقة الدولية	86
المطلب الثاني: مستقبل التجارة العالمية للنفط	89
أولا: الطلب والعرض العالمي على النفط	90
1- الطلب العالمي على النفط	90
2- العرض العالمي من النفط	95
ثانيا: أسعار النفط في ظل الصراع بين المنتجين والمستهلكين	99
ثالثا: أسعار النفط والتنمية الاقتصادية	103
1- الانعكاسات على الـدول المستهلكـة للنفـط	103
2- انعكاسات على الدول المنتجة للنفط	105
المبحث الثاني: البعد الاستراتيجي في الصراع على النفط	110
المطلب الأول: تطور أزمات النفط العالمية	111
أولا: الأهمية الاقتصادية للنفط	111
1- النفط كأهم مصدر للطاقة	112
2- النفـط كمحرك للآلـة الصناعية	114
3- النفط مصدر للثروة	114
4- النفط سلعة رئيسية للتبادل التجاري	117
ثانيا: النفط وأزمات الطاقة	118

الفهرس	الصفحة
- أزمـات البترول في آسيـا	121
1-1 صراعات النفط في إيـران	121
1-2 أزمة النفط وتأميم قناة السويس سنة 1956	122
1-3 حـرب النفـط في العـراق	123
2- أزمـات النفط في إفريقيـا	124
ثالثا: النفط والمشروع الأمريكي للشرق الأوسط	125
المطلب الثاني: دور الشركات البترولية في الصراع على النفط	129
أولا: الكارتل العالمي للنفط	130
ثانيا: الشركات المستقلة	134
ثالثا: الشركات الوطنية	136
1- التمـــويـل	137
2- معاملة تفضيلية للشركة الوطنية	138
3- تحرير الشركة الوطنية من القيـود الإدارية	138
4- التسويق الخارجي	138
خلاصة الفصل الثاني	139
الباب الثاني: تنمية البلدان العربية النفطية في ظل العولمة الاقتصادية.....	140
الفصل الأول: السياسات المتبعة لتحقيق التنمية في البلدان العربية النفطية	143
المبحث الأول: مكانة النفط في التنمية الاقتصادية	145
المطلب الأول: أهمية قطاع النفط بالنسبة للدول العربية	145
أولا : تطور إنتاج واستهلاك النفط في البلدان العربية	146
1- إنتاج الطاقة في الدول العربية	146
1-1 إجمالي إنتاج الطاقة في الدول العربية	146
1-2 الإنتاج الإجمالي للنفط في الدول العربية	148

الفهرس	الصفحة
1-3 احتياطي النفط في الدول العربية	149
1-4 إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية	151
1-5 إنتاج الطاقة الكهربائية في الدول العربية	155
2- استهلاك الطـاقـة	157
ثانيا: دور النفط في تنمية البلدان العربية	159
1- توفير العملة الصعبة	160
2- تكويـن رأس المـال	162
2-1 صناعـة الاستكشاف والإنتاج	163
2-2 الصناعة الوسطى(التخزين، النقل والشحن)	163
2-3 مشروعات التكرير	163
2-4 خلق مناصب الشغل	163
3- تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي.....	164
3-1 الناتج المحلي الاجمالي	164
3-2 الميزان التجاري.....	165
4- تحسن مؤشر التنمية البشرية.....	166
4-1 قطـاع الصحـة.....	168
4-2 قطاع التعليم.....	170
5- إستراتيجية إدارة عوائد النفط في الدول العربية	171
5-1 التسديد المسبق للمديونية (حالة تنفرد بها الجزائر)	171
5-2 صندوق ضبط الموارد	172
5-3 صناديق السيادة	172
ثالثا : بدائل النفط وتداعياتها على التنمية الاقتصادية	174
1- مصـادر الطاقـة المتجددة	176
1-1 الطـاقة الكهرومائية	176

الفهرس	الصفحة
2-1 طاقـة الريـاح	177
3-1 الطاقـة الشمسية	177
4-1 طاقــة الحرارة الجوفية	178
5-1 طاقة الكتلة الحيوية الصلبة	178
6-1 طاقــة المـد والجـزر والمحيطـات	178
2- الطاقة المتجددة والقطاعات الإنتاجية في الوطن العربي	179
2-1 الطاقة الشمسية والزراعة في الوطن العربي	179
2-2 طاقـة الريـاح والزراعــة في الوطـن العربي	179
2-3 الطاقة المائية والزراعة في الوطن العربي	179
المطلب الثاني : الطرق المتبعة في التعامل مع النفط	180
أولا : النفط وسيلة للتنمية (حالة الجزائر)	181
1- مرحلة استرجاع السيادة على الثروات	181
2- مرحلــة البنــاء والتنميــة	183
ثانيا : النفط والتنمية (حالة العراق)	192
ثالثا: الاضطرابات الجيوسياسية وانعكاساتها على البلدان النفطية العربية.....	195
المبحث الثاني : الإستراتيجيات المتبعة في التنسيق بين الفاعلين في السوق النفطية	199
المطلب الأول: الحوار بين منتجي ومستهلكي النفط	200
أولا : الشراكة بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط	200
1- شراكة تهدف تطوير الإنتاج على المدى الطويل	201
2- المشاريــع المشتركــة الداخليــة	202
3- مشاريــع مشتركــة في الخــارج	202
4- المساهمة في أسهم شركات النفط الدولية	203

الفهرس	الصفحة
ثانيا : الحوار بين دول أوبك وأيبك	204
ثالثا: وكالة الطاقة الدولية والسوق النفطية	207
المطلب الثاني: التكتلات الإقليمية ودورها في تحقيق التنمية في البلدان العربية	211
أولا: التكامل الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية	212
1- فتح الأسواق وتوسيع نطاقها	214
2- الرفع من مستوى رفاهية المواطن	214
3- الوفرة في الإنتاج	215
4- خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية	215
5- دعم اقتصاديات دول منطقة التكامل	215
6- الرفع في معدلات التبادل الدولي لصالح دول التكامل	215
7- عامل من عوامل الاستقرار الاقتصادي	216
ثانيا : التعاون الاقتصادي في ظل الفوارق في البنية الاقتصادية	216
1- اختلال البنية السكانية	219
1-1 ارتفاع البطالة	220
1-2 الاختلال النسبي في الهرم السكاني	221
1-3 تهميش المرأة في الحياة العملية	221
1-4 انخفاض متوسط العمر	221
1-5 ضعف إنتاجية العامل العربي	221
2- اختلال في التجارة البينية	222
3- اختلال في البنية الإنتاجية	222
ثالثا : أبعاد التعاون الاقتصادي العربي	223
1- دوافع داخلية	223

الفهرس	الصفحة
2- دوافـــع خارجيـــة	225
خلاصة الفصل الأول	226
الفصل الثاني : النفط في ظل المنظمة العالمية للتجارة و بروتوكول كيوتو	228
المبحث الأول : النفط والمنظمة العالمية للتجارة	230
المطلب الأول : الانتقال من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية إلى منظمة التجارة العالمية	231
أولا : نبذة تاريخية عن تطور المنظمة العالمية للتجارة	231
ثانيا : أهداف و وظائف المنظمة العالمية للتجارة	233
1- أهـــداف و وظائف "الغـــات".....	234
1-1 أهـــداف الغـــات	234
1-2 وظائـــف " الغـــات "	235
2- أهداف و وظائف المنظمة العالمية للتجارة	235
2-1 أهداف المنظمة العالمية للتجارة	235
2-2 وظائف المنظمة العالمية للتجارة	236
ثالثا : المبادئ العامة للمنظمة العالمية للتجارة	237
1- معاملة الدولة الأولى بالرعاية	237
2- مبـــدأ المعاملـــة الوطنيـــة	238
3- مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية	238
4- مكـــافحـــة الإغـــراق	239
5- حظـــر الإجـــراءات الوقائيـــة	239
6- حظـــر الدعـــم	239
المطلب الثاني: العوائق والتدابير المؤثرة في النفط	241
أولا: القيود على الصادرات النفطية.....	242

الفهرس	الصفحة
1- القيود على الصادرات النفطية في ظل"سوق المشتري"	242
2- القيود على الصادرات النفطية في ظل "سوق البائع".....	245
ثانيا: معوقات ولوج المنتجات النفطية للأسواق العالمية	246
1- التعريفـــة الجمركيـــة	246
2- الضرائـــب المحليـــة	247
3- القيود على المنتجات النفطية المكررة	248
ثالثا: بعض المؤثرات الجانبية على النفط	249
1- الإعانـات والتـدابير التعويضيـة	249
2- مكافحة الإغـراق	250
3- العوائـق البيئيـة	251
4- التكتلات الاقتصـادية	251
المبحث الثاني: النفط و بروتوكول كيوتو	252
المطلب الأول: المبادئ العامة لبروتوكول كيوتو.....	254
أولا: أهداف بروتوكول كيوتو.....	254
ثانيا: متطلبات آلية التنمية النظيفة	259
ثالثا : تأثير كيوتو على الدول العربية	262
المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية لبروتوكول كيوتو	265
أولا : تأثير كيوتو على دول أوبك	265
ثانيا:أسعار النفط في ظل كيوتو.....	270
ثالثا : صناعة النفط في مواجهة المشكلة البيئية	272
خلاصة الفصل الثاني.....	276
الخاتمة	278
المراجع	285

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	معدلات النمو الاقتصادي العالمي المتوقع 2008-2009	61
02	الشركات النفطية الكبرى بعد الاندماج	77
03	حجم أصول شركات النفط الكبرى سنة 2007	78
04	الطلب العالمي على النفط 2007 – 2008	93
05	توقعات الطلب العالمي على النفط 2004- 2030	94
06	مقارنة تقديرا ت الطلب العالمي على النفط	95
07	حصة كل مصدر من مصادر الطاقة من اجمالي الاستهلاك العالمي	98
08	الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك 2006-2009	108
09	مساهمة مصادر الطاقة في تلبية الطلب العالمي	113
10	توزيع الريع النفطي بين الدول المصدرة ودول الاتحاد الأوربي المستوردة	116
11	إجمالي إنتاج الطاقة في الدول العربية خلال الفترة (2001-2008)	147
12	إنتاج النفط الخام في الدول العربية خلال الفترة (2001-2008)	149
13	إحتياطات النفط الخام في الدول العربية (2001-2008)	150
14	إحتياطات الغاز الطبيعي في الدول العربية (2001-2008)	153
15	إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية (2001-2008)	154
16	إنتاج الطاقة الكهربائية في الدول العربية (2000-2006)	156
17	استهلاك الطاقة في الدول العربية (2001-2008)	158
18	قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية خلال الفترة (2000- 2006)	160
19	الاستثمارات في صناعة النفطية في الدول العربية الفترة 2007- 2011	162
20	حصة قيمة الصادرات النفطية من اجمالي الناتج المحلي للأقطار العربية	164
21	العائدات النفطية والميزان التجاري للبلدان العربية 1998-2007	166
22	مؤشر التنمية البشرية للدول الأعضاء في منظمة الأقطارالعربية المصدرة للنفط بين 1975-2005	167

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
23	الطاقة الكهرومائية المركبة في بعض دول العالم لسنتي 2003 و 2004	176
24	التوزيع الجغرافي لنفط الجزائر في سنة 1974	183
25	توزيع الاستثمارات للخطة الثلاثية الأولى 1967 – 1969	184
26	توزيع الاستثمارات المخططة في الخطة الرباعية الأولى 1970- 1973	185
27	توزيع الاستثمارات في الخطة الرباعية الثانية 1974- 1977	186
28	البرامج الاستثمارية حسب فروع الصناعة المخطط الخماسي الثاني 89/85	188
29	الدول العربية التي صادقت على بروتوكول كيوتو	257

المختصرات

ASEAN……..……Association of Southeast Asian Nations.

CDM…….……Clean Development Mechanism.

EFTA……...……....European Trade Association.

FMI…….....**.** Fonds Monétaire International.

GATT……...……...…..Genral Agreement on Tariffs and Trade.

IEA…….....….……..International Energy Agency.

IPCC..... Intergouvernemental Panel On Climate Change.

IPEC……...……Independent Petroleum Exporting Countries.

NAFTA……...……...……North American Free Trade Agreement.

OCDE……Organisation de Coopération et de Dévlopement Economiques.

OECD.....Organisation for Economic Co-operation and Development.

OMC…….……..Organisation Mondial du Commerce.

OPEC……...…...……. Organization of Petroleum Exporting Coutries.

UE……...……Union European.

WTO...……...……..... World Trade Organization.

مقدمـة

الاهتمام بموضوع التنمية كان ولا يزال من أهم المواضيع التي تلقى إقبالا من طرف الباحثين وصانعي السياسات الاقتصادية على حد السواء. وهذا الاهتمام لم يعد معزولا خاصة في الآونة الأخيرة عن موضوع الطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص، بل أصبح يأخذ طـابعا شموليا، لأن الجميـع تأكد بعد سلسلة من التجارب والتراكمات والمعطيات الجديدة بـأن التنمية في البلـدان النفطية ليست مرتبطة بأسعاره فقط، بل تتعدى ذلك وتتعلق بمدى استمرارية الاعتماد على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة من البترول المصدر غير المتجدد.

وبما أن النفط يعد من الموارد الطبيعية غير المتجددة والعامل الأساسي للتنمية في الدول النامية المنتجة له بما فيها البلدان العربية، كما أنه يعد من الموضوعات الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي في العقود الأخيرة نتيجة للتطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة التي تعرفها السوق النفطية المتأثرة بالمتغيرات الاقتصادية الدولية في عصر أصبحت فيه الأمم لا ترث رخاءها ولكنها تحققه بالعمل والانتاج وبما تبذله من جهود لكي تحدث لنفسها مزايا تنافسية ومعدلات نمو متصاعدة، ولن يتسنى لها ذلك إلا إذا اتخذت إجراءات سريعة لتعزيز الآداء التنموي لأن التقسيم الجديد للعمل الدولي لم يعد تقسيما ثابتا وإنما هو تقسيم متحرك يتغير مع كل تطور تكنولوجي تحرزه أي دولة من دول العالم.

والنفط هو عصب المدنية الحديثة وسلعة تتمحور حولها كل الاستراتيجيات والخيارات ومصدر للطاقة والأزمات وهو اليوم الوسيلة الفعالة لتحريك عجلة التنمية لمعظم دول العالم حتى أنه صار أحـد طرفي معادلة التقدم والارتقاء الاقتصادي والاجتماعي وأعظـم متغير في التجارة الدولية وتلتـف حولـه مختلـف الدراسات القانونية والسياسية والاقتصادية، وتعد صناعته من أهم الصناعات الحديثة التي ساهمت في بناء المدنية المعاصرة، كما أن عملية التنمية في أية دولـة تتوقف بصورة كبيـرة على هذا القطـاع وما يدره من خيـرات على الدول

المنتجة والمستهلكة على حد السواء، ومن هنا، يتبين أن هناك علاقة وطيدة بين هذه السلعة والتنمية بمفهومها المستديم.

كل هذه المميزات وغيرها جعلت من النفط سلعة حيوية ومناطق تواجده بالاستراتيجية دفعت بالقوى الصناعية الغربية الكبرى وشركاتها النفطية العالمية التابعة لها إلى التسابق من أجل السيطرة على مصادره سواء بالاتفاقيات المجحفة لحقوق الدول النامية المنتجة أو بالحروب المدمرة.

فعلا، إن السوق العالمية للنفط هي سوق احتكار قلة لكنها بالمقابل كذلك نموذج لإستغلال الدول الصناعية الكبرى لثروات الدول النامية، وقد كان للشقيقات السبع دور كبير في تسيير دواليب السوق النفطية لمدة تزيد عن نصف قرن كامل نظرا للتنسيق المستمر بينها في نهب واستغلال وامتلاك والسيطرة على النشاط البترولي في الدول المنتجة خلال القرن العشرين، لأن منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" لم تلعب الدور المنوط لها على أتم وجه والمتمثل في التنسيق بين السياسات النفطية للدول الأعضاء التي تضمن استقرار أسعاره في الأسواق العالمية، وذلك راجع لتغليب المصالح الفردية على المصالح الجماعية خاصة في مرحلة السبعينيات التي شهدت فيها السوق العالمية مرحلة التحول من سوق نفطية تتحكم فيها الدول المستهلكة إلى سوق تتحكم فيها الدول المنتجة ورغم ذلك، فإن التسيير غير المتزن لمنظمة "أوبك" مكن الدول الاستهلاكية من بناء إستراتيجية مضادة باعتمادها على النفط خارج أوبك وبناء مخزونات حيوية تستعملها عند تقلبات السوق.

وكانت النتيجة لذلك، أن بدأ التوجه نحو إيلاء الأهمية اللازمة لمختلف مصادر الطاقة التي من شأنها أن تقلل من الاعتماد على النفط في المديين القصير وطويل الأجل والتحول من الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية إلى المصادر المتجددة، وقد كان لأزمات الطاقة في العقود الماضية والتي صاحبها ارتفاع في أسعار النفط دور محفز للدول المستهلكة خاصة المتطورة منها وشركاتها متعددة الجنسيات على العمل والبحث من أجل تطوير مصادر متجددة للطاقة.

أهمية الدراسة

تعد التنمية من أهم التحديات التي تواجه الدول النامية في الوقت الحاضر لأنها تعتبر بالعملية الشاملة والتي من خلالها تبحث هذه الدول عن إيجاد الحلول لمشاكلها إنطلاقا من مواردها بمختلف أنواعها بما فيها الطبيعية، لاسيما في ظل اتساع الهوة بين الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة وبالتالي، قد تزايد الاهتمام بمفهوم التنمية والذي أصبح يعكس بالاضافة إلى الأبعاد الاقتصادية الأبعاد البيئية والبشرية مما أدى إلى زيادة الوعي بأهمية التنمية المستدامة والتي تهدف إلى الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون هدر للموارد الطبيعية.

وبما أن النفط قد احتل خلال هذه الفترة الصدارة في واجهة الأحداث العالمية حتى أنه أصبح صانع التاريخ، حينما شهد القرن العشرين حربين متتاليتين مدمرتين كان للنفط فيهما دور كبير في قلب موازين القوى، الأمر الذي حدث بالفعل في الحرب العالمية الثانية، حينما قلت الامدادات النفطية للألمان مما حول هزيمة الحلفاء إلى نصر مؤكد.

كما كان للنفط دور سياسي وعسكري ذي أبعاد اقتصادية في إدارة الصراعات الاقليمية والدولية وبالتحديد حروب الشرق الأوسط خاصة في مرحلة التسعينيات حينما فجر احتلال العراق للكويت الصراع بين تكتل عالمي لم يسبق له مثيل في العصر القديم والحديث، جمع بين مختلف القوى، في مواجهة العراق دولة من العالم الثالث السائرة في طريق النمو، والتي كاد أن يقدر لها أن تكون أكبر مصدر للنفط في العالم بهيمنتها على نفط الخليج في محاولة من قادتها اعادة ترتيب القوى الدولية لمصلحتها للمشاركة في صنع القرارات الدولية على قدم المساواة مع القوى العظمى.

فضلا عن ذلك، ولكي يتمكن النفط من القيام بدوره كمحرك للنمو والتنمية لا بد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة ونظام تجاري عالمي يحسّن من شروط التبادل الدولي ومساند لعملية التنمية، الأمر الذي يدفع للإشارة إلى تلك التحولات في الاقتصاد العالمي التي بدأت بوادرها في السبعينيات من القرن الماضي نتيجة للوعي الذي ساد في الدول النامية

الأمر الذي شجعها على الطموح في تحسين موقعها في التقسيم الدولي للعمل وذلك بالمطالبة بتغيير هيكل النظام التجاري التقليدي المبني على تبادل المواد الأولية مقابل المنتجات المصنعة، لكن هذا الطموح تبخر بمجرد بروز ملامح التغيير المدعم بمجموعة من العوامل والقوى الدافعة والمتعاظمة التي تعمل على تشكيل نظام اقتصادي عالمي جديد يختلف في خصائصه وسماته عن تلك التي كانت سائدة من قبل، في الوقت الذي تعاظم فيه حجم ودور الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية والقطبية الأحادية وسيادة آلية السوق والتي صاحبها تطور تكنولوجي كبير لم يسبق له مثيل.

كل هذه العوامل وأخرى ساهمت في ميلاد ظاهرة جديدة أصبحت تعرف بالعولمة والتي صارت من أهم سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد متخذة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية آليات ودعائم لتنفيذ هذه السياسة.

إن عدم إدراج النفط في مفاوضات جولات أورغواي الثمانية، التي تعد اللبنة الأساسية الممهدة لإنشاء منظمة التجارة العالمية الراعي الرسمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد خير دليل على استمرار الاجراءات الحمائية التي تعبر عن رغبة الدول الغربية الصناعية الكبرى تجنب الخوض في هذه النقطة حفاظا على مصالحهم، وذلك حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بحريتهم وحرية شركاتهم النفطية العالمية في السيطرة على هذا المصدر الطبيعي الحيوي ومحاولة اخراجه من الصراع المحتدم في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وبما أن منظمة التجارة العالمية هي المشرف عن النظام التجاري العالمي، فإن تأثيرها على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط يثير المزيد من الجدل بين طرفي المعادلة في حد ذاتها وبين الباحثين الاقتصاديين، فمنهم من يرى أن هذا النظام يخدم مصالح الدول الصناعية الكبرى على حساب الدول النامية المنتجة للنفط والبعض الآخر يرى إمكانية استفادة الدول المنتجة للنفط من آليات منظمة التجارة العالمية باعتبار النفط كسلعة مثل السلع الأخرى.

الاشكـالية العـامـة

قد بدأ الاهتمام بالنفط يأخذ شكلا متصاعدا منذ الحرب العالمية الأولى والثانية وتزايد هذا الاهتمام مع تنامي دور منظمة الدول المصدرة للنفط في السوق العالمية والتي تعد الدول العربية المنتجة للنفط من أهم الفاعلين فيها، وقد تجلى ذلك بشكل واضح خلال الأزمة النفطية الأولى والثانية، لذا فإن دراسة هذا الموضوع تتطلب الإجابة على الإشكالية الآتية:

- ما مدى تأثير العولمة الاقتصادية على التنمية في البلدان النفطية خاصة العربية منها ؟

يمكن تجزئة الاشكالية العامة إلى مجموعة من الأسئلة الجوهرية الموالية:

- ما هي الرهانات التي تواجه الدول العربية المنتجة للنفط في ظل النظام الاقتصادي الجديد؟
- ما هي انعكاسات العولمة الاقتصادية على التنمية في البلدان النفطية بالخصوص في ظل عدم استقرار الأسواق النفطية ؟
- هل تمكنت الدول العربية النفطية من التحكم في مقايضة العوائد النفطية بالتنمية ؟
- ما هي إمكانيات الدول العربية المنتجة للنفط في التحول من مجال الطاقات الأحفورية إلى الطاقات البديلة، خاصة في ظل التغيرات البيئية الجديدة؟

الفرضيــة العامة

لمعالجة هذا الموضوع يتم إعتماد الفرضية العامة أدناه:

- هناك تباين بين الدول العربية في مقايضة النفط بالتنمية.

يمكن تقسيم الفرضية العامة إلى الفرضيات الآتية:

- يتسم النظام الاقتصادي العالمي بالحركية وينطوي على مجموعة من العوامل والقوى الدافعة.
- آثار العولمة الاقتصادية على الأسواق النفطية لم تكن مقصورة على الدول المنتجة بل أنها تطول كافة دول العالم سلبا أو إيجابا وبدرجات متفاوتة.

- الاستغلال غير العقلاني للنفط في الدول العربية المنتجة له، يحدث فجوة في التنمية الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس سلبا على تحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- تعاون الدول العربية المنتجة للنفط في وضع سياسات واضحة المعالم لإدارة عوائده من شأنه أن تكون له انعكاسات إيجابية على التنمية بكافة أبعادها.
- تفعيل دور التكتلات الإقليمية من شأنه أن يحرك عجلة التنمية في الدول العربية.
- تملك الدول العربية النفطية العربية امكانيات معتبرة في مجال الطاقة المتجددة.

المنهج المعتمد في الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لدراسة النتائج المترتبة عن تأثير المتغيرات الاقتصادية العالمية على التنمية في الاقتصاديات النفطية وفقا لتسلسل تاريخي ومنطقي محدد المعالم، والمنهج المقارن لأخذ فكرة عن مدى تمكن الدول العربية النفطية من التحكم في مقايضة النفط بالتنمية بالصورة المطلوبة، وذلك للتأكد من صحة النتائج أملا في الوصول لمعرفة الحقائق ومدى تأثيرها على مستقبل التنمية في البلدان النفطية العربية بالخصوص.

الهدف من الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة عن البحث في التطورات والتحولات التي مست النظام الاقتصادي العالمي والذي أثر على النظم الاقتصادية والسياسية لكافة دول العالم بما فيها العربية، والتي إتسمت بالتحول من النظام الاقتصادي المخطط إلى الاقتصاد الحر وذلك رغبة في تقصي آثاره على اقتصاديات الدول النامية والعربية المنتجة للنفط بالخصوص ومدى توافق هذه التحولات مع متطلبات التنمية لهذه البلدان.

ومن جهة أخرى، لتعاظم وتطور مكانة النفط في الحركية الاقتصادية والتنموية الدولية نتيجة لعدم وجود بدائل تضاهيه في الفعالية والتكلفة، إذ أنه مازال يسيطر على نسبة عالية في استهلاك الطاقة في العالم ومحل صراع بين الدول المنتجة والمستهلكة خاصة وأن

التوقعات تشير بأن اقتصاديات العالم ستظل تعتمد عليه خلال القرن الحالي كمصدر رئيسي للطاقة.

دوافع اختيـار الموضـوع

كل التناقضات والتداخلات سالفـة الذكر، كانت وراء إختيـار هـذا الموضـوع المتشعب خاصة وأن للنفط دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية لعدد معتبر من الدول بما فيها العربية فضلا عن موقعه الكبير في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، كما أن دوره في المستقبل المنظور، هو الآخر في غاية الأهمية نظرا لما تؤكده الوقائع والمؤشرات والتنبؤات الاقتصادية المستقبلية، الأمر الذي يشجع على محاولة التعمق في فهم خباياه لأنه كان ولا يزال حلقة فاعلة في رسم السياسات والاستراتيجيات التنموية في المنطقة العربية من جهة وكذلك كمحاولة لتنوير صانعي السياسات التنموية باقتراحات تساعدهم على فهم هذه الظاهرة بكل أبعادها الاستراتيجية المستقبلية من جهة أخرى.

هي أهم الخلفيات الدافعة إلى التعمق في هذه الدراسة وذلك بربطها بالمتغيرات الاقتصادية التي تشهدها الساحة الدولية والتحولات الجذرية في النظام الاقتصـادي العالمي وهذا لمعرفة ما مدى ملاءمة قواعد النظام التجاري العالمي الجديد، ذي البعد الليبرالي مع واقع السوق العالمية للنفط مع التركيز فيها على الدول النامية خاصة العربية منها بحكم الانتماء لدول المنطقة.

حـدود الدراسـة

أما فيما يخص حدود البحث، فقد تم الاعتماد على مرحلة إشتداد الصراع على النفط كبداية، أي أزمة 1973، والتي كانت نتاجا لبعض المتغيرات التي سبقتها والمتمثلة في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، والذي تميز بإنشاء عدة هيئات دولية كصندوق النقد الدولى والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، وإنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط سنة 1960، وما نتج عنها من تغيير في مفاهيم وموازين الطاقة، وسنة 2008 كحد لهذه الدراسة.

أما مجال البحث فهو يقتصر على دراسة دور النفط في تنمية البلدان العربية المنتجة له في ظل المتغيرات الدولية الراهنة.

الدراسات السـابقـة

لقد تعددت الدراسات حول العلاقة بين التنمية والنفط ولقيت إقبالا من طرف الباحثين في السنوات الأخيرة بالخصوص، نظرا لأهمية النفط بالنسبة للاقتصاد العالمي والدول المنتجة له على حد السواء، خاصة في ظل التحولات الدولية العميقة التي فرضتها قواعد العولمة، ومن خلال فحص الانتاج العلمي الذي تم تحصيله في هذا المجال، تم الاطـلاع على على بعض البحوث التي تناولت موضوع النفط بصفة عامة، أو ركزت على علاقة التنمية بأسعار النفط.

بالمقابل لم تكن هناك دراسات ركزت على العلاقة بين العناصر الآتية التي تعد في الوقت الحالي ذات أهمية بالنسبة لجميع دول العالم سواء كانت منتجة للنفـط أو مستهلكة والتي تلخص في العناصر الآتية: النفط – التنمية – العولمة – البيئة، هذا ما دفع إلى البحث في هذا المجال ومحاولة الربط بين هذه العناصر، ورغم ذلك تم الاطــلاع على بعض الدراسـات السابقة التي إقتربت من موضوع الدراسة في نقطة من نقاطه والتي تلخص على النحو الآتي:

الدراسة الأولى: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، حول موضوع أسواق المحروقات العالمية وانعكاساتها على سياسة التنمية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، من إعداد الباحث هاشم جمال تحت إشراف الدكتورأقاسم قادة، خلال السنة الجامعية 1997/1996.

تمحورت إشكالية البحث في هل أن السياسات التنموية المتعاقبة والمختلفة، والتخصص في التصدير، لم يمنعا الجزائر من الوقوع في تبعية اقتصادية دائمة لتطورات أسواق المحروقات العالمية.

لقد حاولت الدراسة توضيح الأهمية التي يكتسيها قطاع المحروقات في الجزائر كأهم قطاع في الاقتصاد الوطني، سواء تعلق الأمر بالاستثمار والتمويل أو بالتدفقات المالية، مع التركيز على الاستراتيجيات الجديدة في مجال المحروقات التي تبنتها الجزائر.

وقد خلصت هذه الدراسة في الأخير إلى أن السوق النفطية العالمية قد أثرت على جميع أطرافها سواء المنتجة أو المستهلكة أو الشركات الاحتكارية، بما فيها الجزائر، والذي تجلى حين ارتفعت مستويات الأسعار خلال أزمة 1986، رغم أنه كان لأسواق المحروقات العالمية على سياسة التنمية في الجزائر في فترة السبعينيات آثار إيجابية نتيجة تحسن بعض المؤشرات الكلية.

كما توصل الباحث إلى أن الأسباب الحقيقية لأزمة المديونية الخارجية للجزائر كانت ناجمة عن نمط التنمية المتبع منذ الاستقلال ما دفعها بعد أزمة 1986 إلى تسديد خدمة الدين من قطاع المحروقات، ما ترتب عنه إعادة جدولة الديون والاستفادة من مدة تثبيت من طرف صندوق النقد الدولي في أفريل 1994 إلى غاية مارس 1995، أوصلها إلى مرحلة التصحيح الهيكلي، نتيجة للضعف الكبير في الجهاز الانتاجي، بسبب ارتفاع القيمة المضافة المحققة في قطاع المحروقات والذي لم يؤدى إلى التكامل الاقتصادي نتيجة انخفاض آثاره الخلفية والأمامية، مما ترتب عنه ركود الانتاج في القطاعين الزراعي والصناعي، هذا ما أدى إلى ضعف الصادرات خارج المحروقات والتي تمثل من 2 % إلى 3 % من إجمالي الصادرات.

وعليه، تقترب هذه الدراسة من البحث موضوع الدراسة، من حيث تطرقها إلى دور المحروقات في التنمية الاقتصادية وتركيزها على علاقته بسياسة الاصلاحات في الجزائر وذلك من خلال تحليل معمق لتطور أسواق المحروقات العالمية والتي تكاد تكون نقطة تقاطع مع هذا البحث.

أما جوهر الاختلاف فإنه يتجلى في أن البحث موضوع الدراسة ركز على ربط التنمية في البلدان النفطية بالمتغيرات الدولية الراهنة، خاصة ما أصبح يعرف بالعولمة.

الدراسة الثانية: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، حول موضوع البترول ومصادر الطاقة البديلة خلال الفترة 1960-1989، من إعداد الباحث بلمرابط أحمد تحت إشراف الدكتور رحالي علي، خلال السنة الجامعية 1992-1993.

تمحورت اشكالية البحث في ما هو أثر محدودية البترول وامكانية منافسته من الطاقات البديلة؟

لقد حاولت الدراسة إبراز دور البترول في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة واستمرار هذا الدور رغم ظهور البدائل، مع تبيان دور مصادر الطاقة البديلة في ميزان الطاقة وما يمكن أن تلعبه في المستقبل، معتمدا على المنهج الاقتصادي الاحصائي.

وقد خلص الباحث في الأخير إلى أن الغاز الطبيعي هو أقل مصادر الطاقة تلويثا للبيئة وارتفعت نسبة مساهمته في استهلاك الطاقة إلى الخمس، أما الفحم الذي كان المصدر الرئيسي للطاقة فقد انخفضت نسبة مساهمته في ميزان الطاقة، كما سجل محدودية الطاقة الكهرومائية لارتباطها بعوامل طبيعية، مقابل تطور متسارع للطاقة النووية خاصة في الدول المتقدمة.

يلتقي هذا البحث في نقطة وحيدة مع هذه الدراسة، تتمثل في العلاقة بين البترول ومصادر الطاقة البديلة، وهو ما تم التطرق له بنوع من التجديد، خاصة وأن البحث السابق يرجع لسنة 1993 وهناك بطبيعة الحال عدة معطيات جديدة في الموضوع.

الدراسة الثالثة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل إقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، حول السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين، من إعداد الطالب بورنان الحاج تحت إشراف الدكتور بوكرامي سيد علي، خلال السنة الجامعية 2002/2001.

ترتكز إشكالية البحث في هل إجراء حوار بين المنتجين والمستهلكين ضرورى بدلا من المواجهة والتناقضات في السياسة المتبعة؟ وبالتالي تكون الدراسة قد حاولت توضيح

الأهمية التي يكتسيه الحوار بين المنتجين والمستهلكين للنفط وبين كل الفاعلين في السوق العالمية.

وقد خلصت الدراسة في الأخير إلى أن دول أوبك تمتلك قدرات نفطية كبيرة تتمثل في احتياطات معتبرة تمثل 76 % من الاحتياطات العالمية المؤكدة، بالمقابل أشار الباحث إلى أن الدول المنظمة إلى الوكالة الدولية للطاقة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي من أكبر المجموعات المستهلكة للطاقة.

كما سجل شعور منتجي النفط بالقلق حيال فرض ضرائب جديدة، على انتاجهم، من جهة، وتذبذب الأسعار ارتفاعا وهبوطا الأمر الذي لا يخدم مصالح أي من المنتجين والمستهلكين، على حد سواء، مقابل تعاظم الاندماج بين الشركات النفطية العالمية بغية كسب رؤوس أموال جديدة وتخفيض تكاليف الانتاج، على حساب كافة الأطراف سواء المنتجة والمستهلكة.

لهذه الدراسة نقطة إلتقاء مع البحث موضوع الدراسة، من خلال إبراز معالم السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين والأزمات البترولية على مختلف المراحل في ظل الصراع المحتدم بين مختلف القوى.

ويكمن الاختلاف في عدم تركيز هذا البحث على العلاقة بين التنمية وتذبذبات أسعار النفط في ظل الواقع الدولي الراهن.

الدراسة الرابعة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، حول موضوع أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973- 2003، من إعداد الباحثة مشدن وهيبة تحت إشراف الدكتور هاشم جمال، خلال السنة الجامعية 2005/2004.

تمحورت اشكالية البحث في ما هو الأثر الحقيقي لتغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي؟

لقد حاولت الدراسة تبيان مدى تأثر الاقتصاد العربي بالأزمات البترولية المتتالية في الاقتصاد العالمي، وقد خلصت في الأخير إلى أن ما يؤخذ على سياسة أوبك أنها دفاعية على

الأسعار، وإذا كانت سليمة في الأجل القصير، فإنها لم تستطع صنع استراتيجية للأسعار على الأجل المتوسط والبعيد، مما أدى إلى نجاح دول المركز في منظومة الاقتصاد الرأسمالي لإدارة أزمة الطاقة بفعالية.

كما أدت عملية اندماج الشركات البترولية العالمية إلى تكوين لاعبين جدد في الساحة البترولية والتي أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للشركات الوطنية البترولية، واندرج احتلال العراق في هذا السياق من أجل السيطرة على على البترول العراقي والسوق البترولية العالمية في آن واحد عن طريق خوصصة قطاع البترول، لكن حسب الباحثة تبقى هناك إمكانية لتفعيل الحوار بين المنتجين والمستهلكين في هذا الاطار.

تلتقي هذه الدراسة مع هذا البحث، من خلال تطرقها إلى مدى تأثر الاقتصاد العربي بالأزمات البترولية المتتالية في الاقتصاد العالمي في ظل النظام الاقتصادي الجديد مع تبيان التحديات التي تواجهها الدول العربية في الفضاء العالمي الذي ألغيت فيه كل الحدود والإحداثيات الجغرافية.

وتتجلى نقاط الاختلاف من جهة، في عدم تركيزها بإسهاب على العنصر البيئي وبدائل الطاقة والذي أصبح من الموضوعات شديدة الاهتمام في الوقت الراهن.

وعليه، فإن موضوع هذا البحث ينقسم إلى بابين، يختص الباب الأول بدراسة انعكاسات العولمة الاقتصادية على التنمية في ظل تقلبات السوق النفطية من خلال معالجة المتغيرات العالمية المؤثرة فيه وانعكاساتها على الأسواق البترولية، ويتفرع بدوره إلى فصلين أما الأول خصص لإبراز تأثير العولمة الاقتصادية على التنمية والفصل الثاني يتطرق تأثير العولمة الاقتصادية على السوق العالمية للنفط.

أما الباب الثاني فهو مخصص لمعالجة قضية التنمية في البلدان العربية النفطية في ظل العولمة الاقتصادية وذلك من خلال دراسة التنمية في ظل الاستراتيجيات المعتمدة في التعامل مع البترول من طرف الدول العربية المنتجة، وينقسم كذلك لفصلين يتناول الأول السياسات المتبعة لتحقيق التنمية في البلدان العربية النفطية والفصل الثاني يتناول موضوع النفط في ظل المنظمة العالمية للتجارة وبروتوكول كيوتو.

الباب الأول:

انعكاسات العولمة الاقتصادية على التنمية في ظل تقلبات السوق النفطية

أصبح العالم يعيش متغيرات كثيرة أنتجت تحديات عديدة على كافة الأصعدة الاقتصادية الاجتماعية، السياسية وحتى الثقافية، هذا ما أدى إلى بروز قوى تحاول فرض وجودها وهيمنتها على دول العالم، عن طريق الترويج لفكرها ومنهجها وحتى ثقافتها على الطرف الآخر، إنطلاقا من شعار العالمية والكونية، فسنت لذلك قوانين وابتكرت أنظمة وإخترعت نظريات وقواعد تعزز مكانتها وتقنع بها أن لا فائدة للقوى الأخرى إلا السير على نهجها وتبني أفكارها.

بالمقابل نجد الدول الضعيفة المقهورة تنظر لتلك القوى بعين الاكبار والاعجاب أو نظرة الرهبة أو الخوف فأصبحت تابعة مستجيبة لأوامرها وخاضعة لتوجيهاتها كما تحرص على تنفيذ مخططاتها، هذا ما هيأ الجو المناسب لهذه القوى لإعادة بلورة نظام إقتصادي عالمي جديد(*) يتماشى وطموحاتها، حيث أصبح العالم أمام حالة أو ظاهرة تتغير وتتلاحق فيها الأحداث بشكل متسارع ومثير للقلق، خاصة وأن النظام الاقتصادي العالمي الجديد لم تتبلور مكوناته بعد، رغم أنه في حركية لا مثيل لها منذ أن بدأت ملامح تشكيله مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد سنة 1944 وحتى النصف الأول من التسعينيات وما بعدها، إلى وقتنا الحاضر حيث مر تطوره بعدة مراحل وأثرت عليه مجموعة من العوامل والقوى الدافعة التي جعلته يتجدد ويتغير مع الوقت ليشير إلى التغيرات الجذرية والجوهرية التي تعيد ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم.

لذا فالنظام الاقتصادي العالمي الجديد هو في صدد التشكل من خلال تفاعلات إقتصادية معقدة ومتشابكة بين دول العالم من خلال المؤسسات الدولية، حيث أصبحت للقدرات الاقتصادية فيه مكانة كبرى، وانصب فيه إهتمام أغلب دول العالم إلى النظر في قضايا:

---

*) لتوضيح مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد يجب تفرقته عن المصطلحات الموالية:

- **الاقتصاد الدولي:** يشير إلى ظهور العلاقات الاقتصادية بين الدول كظاهرة اقتصادية هامة لأول مرة في التاريخ في القرن السادس عشر خلال مرحلة الرأسمالية التجارية.
- **النظام الدولي:** يعني انتظام وتفاعل دول العالم في نظام شامل وفقا لنمط معين لتقسيم العمل الدولي والخضوع لبعض المنظمات الدولية.
- **النظام العالمي:** بدأت تتبلور ملامحه منذ الثمانينات وحدد بوضوح مكوناته مع بداية التسعينات التي شملت بجانب الدول المؤسسات الدولية أو العالمية و الشركات المتعددة الجنسيات و التكتلات الاقتصادية.
- **النظام الاقتصادي العالمي الجديد:** مجموعة من القواعد والترتيبات التي وضعت أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول.

التنمية، البطالة، التضخم، الخوصصة، الاستثمار، تحرير التجارة العالمية، أسواق المال والاعتماد على آليات السوق مع إقرانها بالديمقراطية وبالتالي فإنه يمكن حصر أهم خصائصه في النقاط التالية:

- النظام الاقتصادي العالمي الجديد يأخذ الشكل الهرمي والانفراد بالقطبية.
- الاتجاه نحو المزيد من التبادل.
- وجود أنماط جديدة في تقسيم العمل.
- تعميق العولمة الاقتصادية والثورة الكبرى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات.
- تزايد حجم التكتلات الاقتصادية والاقليمية.
- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في تسيير النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

كما لا يمكن تجاهل بعض الأحداث والأزمات التي أثرت بصورة جلية في مسار تشكيل هذا النظام الذي هو في حركية مستمرة، ونخص بالذكر حربي الخليج الأولى والثانية وهجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة أرخت لمرحلة جديدة من الصراع بين مختلف القوى المتواجدة في الساحة، حيث إنقلبت فيها موازين القوى وألقت بضلالها على إقتصاديات دول العالم وبدون استثناء، مما أحدث نقلة نوعية في مسار العلاقات الدولية على كافة الأصعدة خاصة وأن هذه المرحلة تميزت بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بعد هذه الهجمات بالقرار العالمي وطرأ تحول جذري في سياستها الخارجية إتجاه بقية دول العالم، حيث حددت أعدائها، ونتيجة لذلك قامت بغزو أفغانستان والعراق وأجهضت البرنامج النووي لكوريا الشمالية وأصبحت تطلق على هذه الدول إسم الدول المارقة أو محور الشر، وكان الهدف الظاهر لذلك هو القضاء على الارهاب الدولي ولكن في طياته شر مبيت وهو استغلال ثرواتها خاصة وأنها تزخر بموارد طبيعية هائلة من النفط كالعراق الذي يعتبر ثاني احتياطي عالمي.

وبما أن النفط هو العنصر الأهم في هذه المعادلة والمحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي كان ولا يزال محلا للصراع بين أهم الفاعلين على المستوى العالمي وكان لهذه الأحـداث والمتغيرات العالمية الأثر المباشر على التنمية الاقتصادية على كافة دول العالم دون استثناء وبدرجات متفاوتة بطبيعة الحال، وهو ما سوف يتم التطرق له بالدراسة والتحليل في هذا الباب من خلال مناقشة أثر هذه العوامل والمتغيرات على التنمية الاقتصاديـة وذلك بالاستـدلال والشرح المعمق والمفصل لهذه الظاهرة ويكون ذلك في الفصلين المواليين:

- تأثير العولمة الاقتصادية على التنمية.
- تداعيات العولمة الاقتصادية على السوق العالمية للنفط.

الفصل الأول:

تأثير العولمة الاقتصادية على التنمية

تمهيد:

في هذا الفصل سوف تتم دراسة وتحليل موضوع بالغ الأهمية يتمثل في أثر العولمة الاقتصادية على التنمية، في ضوء التحولات العميقة والسريعة التي يشهدها العالم المتجلية في التطورات المعتبرة التي تحدث على المستوى العلمي والتكنولوجي وما لها من انعكاسات مباشرة على مسار الحياة الاقتصادية وأنماطها في العالم والتي تتسم بالتوجه نحو تحرير التجارة الدولية وتعاظم ظاهرة الاندماج في الاقتصاد العالمي (*) بكل ما يعنيه من تداعيات على جميع المستويات.

ومن أهم هذه المتغيرات الدولية المؤثرة بصورة مباشرة وفعلية على التنمية في دول العالم، العولمة بمختلف جوانبها وما تفرضه من تحديات اقتصادية والتي أدت إلى توسيع ظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية، كما أفرزت العديد من المتغيرات والظواهر الاقتصادية نتيجة لتجاوزها لكافة الحدود والاحداثيات الجغرافية مما أدى إلى السرعة في انتقال آثار الأزمات والصدمات الاقتصادية بين الدول.

وعليه، فإن قضية التنمية لم تعد محلية الطبع بل تعدت الحدود الوطنية وأصبح لها بعد عالمي خاصة مع انتشار ظاهرة اندماج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي، زيادة على ذلك، فإن للأحداث والأزمات الدولية والاقليمية أثر كبير على مسار التنمية الاقتصاديــة في دول العالم وما لها من أبعاد اقتصادية، سياسية، اجتماعيــة وحتى ثقافية نحتاج فيها لعدة سنوات لتحديد نتائجها، كل هذه النقاط وأخرى لها علاقة بهذه المتغيرات سوف تناقش في المبحثين أدناه:

- عولمة الاقتصاديات الوطنية وتحديات التنمية.
- التنمية في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية.

---

*) المؤشرات المعتمدة في قياس درجة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي هي:
- مساهمة التجارة الخارجية للدولة في اجمالي الناتج المحلي.
- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي الاستثمار المحلي.
- مساهمة تحويلات العاملين بالخارج في الناتج المحلي.

المبحث الأول: عولمة الاقتصاديات الوطنية وتحديات التنمية

تعد العولمة ظاهرة مركبة، خضعت للعديد من التغيرات والمستجدات التي أثرت في تشكيلها عبر مختلف مراحل تطورها لأنها ظاهرة حديثة قديمة عميقة الجذور تمتد إلى العصور القديمة (*) وهي تعتبر في الوقت الحالي حقيقة من حقائق الحياة المعاصرة التي تمتزج فيها أمور الثقافة، السياسة، الاجتماع، الادارة والاقتصـــاد وهي في اطارهـــا العـــام وفي محاورها واتجاهاتها الخاصة تولد قوى دافعة للارتباط بها وهي في نفس الوقت كتيار جارف ومتزايد القوة وفي صورتها العامة هي واقع وخيار وإختيار لذلك أصبح من الضرورة على كافة الدول التأقلم معها لإستيعابها ومواكبتها لكسب مزايا تنافسية في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد لا يعترف بالضعفاء، خاصة وأن العولمة تتيح فرصا اقتصادية يمكن انتهازها لتحقيق التطور والنمو الاقتصادي وعلى هذا الآساس تتم دراسة هذه الظاهرة من خلال النقطتين المواليتين:

- مفهـــوم العولمـــة.
- العولمـــة وتحديـــات التنميـــة.

*) نشأت العولمة مطلع التاريخ مع اتجاه الإنسان لمعرفة الآخرين للتعامل و التبادل التجاري معهم ثم محاولة السيطرة عليهم و توجيههم بما يخدم مصالحه و هي ظاهرة ممتدة الأبعاد متعددة الجوانب وفي تطورها أخذت أشكالا مختلفة و أسماء عديدة، تميزت عن الظواهر الإنسانية الأخرى بالإصرار عليها و الديمومة و الاستمرار.... حتى الآن ....حيث تطورت قوى العولمة عبر التاريخ في مختلف العصور و رافقت في ذلك تكوين الأقاليم والممالك، اتسعت مع ظهور الامبراطوريات ثم أخذت شكلا جديدا مع الحركة الاستعمارية الغربية وبعدها أخذت أشكالا حديثة خلال الحربين العالميتين، ثم اتسع نطاقها مع ظهور فكر التكتل الاقتصادي و الكتل السياسية أثناء الحرب الباردة ثم شهدت مرحلة مختلفة مع سقوط الاتحاد السوفياتي و أصبحت بعد ذلك كتيار متدفق يجتاح العالم.

المطلب الأول: مفهـــوم العولمـــة

يمر العالم حاليا بمرحلة مليئة بالتطورات والتحديات الاقتصادية المتسارعة، كما أنه لا يمكن لأي أحد أن ينكر وقع مصطلح العولمة"globalization " (*) في هذه التحولات الجذرية، إذ أصبحت موضة الخطابات الرسمية والأحاديث الصحفية والمقالات الاعلامية بل أصبحت أكثر من ذلك لغة العوام من الناس، لكن مدلولها لا يزال غامضا، وهناك محاولات عديدة تصبو إلى اعطاء تفسيرات وتوضيحات لهذه الظاهرة، خاصة وأنها أصبحت حقيقة واقعة على المستوى العالمي وإكتسبت قوة جديدة تمتلك من مقومات الدفع الذاتي ما يجعل أي اقتصاد قطري فردي عاجزا عن النمو بذاته أمام ذلك المد العارم، ما من شأنه أن يؤثر على مفهوم السيادة لدى بعض الدول، لذا فإنه أصبح من الضرورة بما كان على كافة دول العالم بمختلف أنواعها وأحجامها وأنظمتها الاقتصادية إلا التفاعل معها أو الانحسار والتقوقع في عالم لم يعد يعترف بذلك، إن العولمة مثلها مثل أي ظاهرة علمية جديدة تحمل في طياتها أبعاد وخصائص ومكانة تميزها عن غيرها من الظواهر الاقتصادية الأخرى وعلى هذا الآساس فإن هناك عدة محاولات لتعريفها يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: ماهيـــــة العولمـــــة

العولمـة لغـة هي تعميـم الشئ وتوسيع دائرتـه ليشمل العـالم كله، ويقـال عولـم الشئ جعله عالميا (1).

لقد كان من شأن تزايد الاهتمام بظاهرة العولمة في السنوات الأخيرة أن تعددت تعـاريفهـا فهي ظـاهرة مركبـة ومـن ثـم فـإن أبعـادهـا متداخلـة وينظـر لهـا مـن عـدة زوايـا

*) يعود أصل كلمة عولمة " globalization " إلى عالم الاجتماع الكندي "مارشال ماكلوهان " أستاذ بجامعة تورونتو عندما صاغ في أوائل السبعينيات من القرن الماضي مفهوم"القرية الكونية" ثم تبنى هذه الفكرة من بعده"بريجنسكي "، الذي أصبح فيما بعد مستشار للرئيس الأمريكي السابق- جيمي كارتر – للأمن القومي والذي سعي بدوره إلى أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية ما اسماه في ذلك الوقت " بالنموذج الكوني للحداثة " أي تقدم القيم الأمريكيـة في الحـياة و نشر صور الحداثة الأمريكية للعالم.

1) ممدوح محمد منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2007، ص 11.

والـدارس لهـذه الظاهرة يرى فيها حركة التداخـل المـتزايـد بين دوائر المصالح المشتركة في العلاقات السياسية وفي أمور الاقتصاد والتبادل التجـاري ونفاذ الخدمات وإتساع المعرفة والثقافة والحوار بين الحضارات، كل هذه النقاط أدت إلى تحولات غيرت مفاهيم السيادة والمصالح والتحالفات الاقليمية وأدت إلى الاتجاه نحو الإندماج على مستوى المؤسسات والبنوك والشركات الصناعية والدخول في اقتصاديات السوق العالمية، وفي خضم ذلك أصبحت الدول تمارس دورا جديدا دون أن يعني ذلك تراجعا في سيادتها أو تقلص مسؤولياتها (1)، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، يرى أغلب المختصين في دراسة هذه الظاهرة، اعتبارها مفهوما اقتصاديا في المقام الأول، وبالتالي فإنه يمكن اعتبار العولمة الاقتصادية كقاطرة تجر خلفها قطـار العولمة، وهي الآداة الرئيسية الأكثر فعالية وتأثيرا في مسيرتها(2)، إذن فالبعد الاقتصادي للعولمة هو الأكثر تحققا وإكتمالا على أرض الواقع وطغى على أبعادها الأخرى.

ونظرا لما سبق ذكره، يلاحظ بأن للعولمة أربعة محركات أساسية هي:

- المنافسة بين القوى العظمى.
- الابتكار التكنولوجي.
- الانتشار الواسع لعمليات التبادل والانتاج.
- تعميق العمليات الكونية (3)، والعصرنة في كافة المجالات.

ومن هنا يمكن الاستنتاج بأن العولمة الاقتصادية تكاد تحول الاقتصاديات الحديثة إلى منظومات مندمجة، تسهل فيها عمليـة انسيـاب السلـع والخدمـات وعناصر الانتاج (الأفـراد

1) مايك .فيذرستون وآخرون، ترجمة عبد الوهاب علوب، محدثات العولمة، المركز المصري العربي، 2000، ص20.
2) ممدوح محمد مصطفى منصور، " الأبعاد السياسية والاقتصادية للعولمة "، مجلة البحوث العلمية، العدد الثاني، المجلد الثامن و الثلاثون، كلية التجارة-جامعة الاسكندرية، سبتمبر2001، ص 118.
3) السيد يسين، العولمة والطريق الثالث ، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 1999،ص 15.

ورؤوس الأموال)، بل وسرعة انتشـار المعلومـات بلا اعتداد يذكـر بالحدود الوطنية للدولة (1)، وبالتالي فهي تعبـر عن اتسـاع وعمـق التدفقـات الدوليـة في مجـالات التجـارة والمـال والمعلومات في سوق عالمية واحدة ومتكاملة، كما تتجه نحو اندثار أنماط الاستهلاك الخاصة بسبب تجانس الطلب وخضوع المنتجات إلى أنماط موحدة ذات بعد كوني، بالاضافة إلى تحول الأنشطة الاقتصادية الموجودة داخل مختلف الأقطار بكل أشكالها إلى نماذج للانتـاج والتبادل متآزرة عبر مختلف قنوات الاتصال.

وعليه، فإن العولمة الاقتصادية تظهر أنواعا جديدة من الأسواق تتجاوز البنيات الوطنية والدولية وتتعايش معها في نفس الوقت، كما تدفع إلى ظهور أشكال تنظيمية حديثة في ميدان الانتاج وأساليب التسويـق (2)، وهـي فـي نمـو متزايـد وأصبحت الأمـوال والمعلومـات والاتصالات والتجارة والاستثمارات تنتقل عبر الحـدود بسرعة وسهولة لا مثيل لها في السابق، فقد أفرزت العولمة مجموعة من القوانين الضابطة لإحداث وايجاد التنافس، ليس فقط من أجل احداث التوازنات الحركية ولكن لتفعيل آليات الابداع والتطور ومحاربة الاحتكار.

كما يذهب البعض الآخر إلى أن العولمة هي توسيع وتعميق المعاملات الاقتصادية عبر الحدود بين الأفراد والمؤسسات والحكومات المتوطنة في دول مختلفة بطريقة تسهل من سرعة انتقال أثر هذه التغيرات من دولة لأخرى وبدرجات متفاوتة، نتيجة لشبكة الاتصالات القوية التي تربط بين أنحاء العالم، وزيادة الترابط بين الأنشطة الاقتصادية في مختلف الدول وأيضا مصاحبتها لموجة التحرير التي اجتاحت معظم دول العالم وصاحبها في ذلك إزالة القيود المفروضة على حرية إتمام المعاملات الاقتصادية عـبر الحـدود، فالعولمـة تتضمـن

---

1) علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة 2008، ص 8.

2) فتح الله ولعلو، " تحديات عولمة الاقتصاد والتكنلوجيا في الدول العربية" ندوة حول إتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها على المؤسسات والشركات العربية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة 1996، ص 25 .

الاستثمار الأجنبي المباشر وتجارة السلع والخدمات ونقل التكنولوجيا وتبادل الأصول المالية من أسهم وسندات وعملات أجنبية وهجرة الأدمغة والأيدي العاملة (1).

وإذا تم التعرض لتعريف العولمــة بطريقة تحليليــة يلاحظ أن هناك محاولة نظــرية لافتــة قـام بهــا " **جيمس روزناو**" هو أحد أبرز علماء السياسة الأمريكيين إذ أكد منذ البداية على ضرورة وضع تعريف واضح للعولمة يحدد محتواها بدقة يتلائم والتنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة المشكلة لها، حيث قيم مفهوم العولمة بالعلاقة بين عدة مستويات للتحليل كالاقتصاد، السياسة، الثقافة، الايديولوجية وشمل بذلك عمليات اعادة تنظيم الانتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وإنتشار أسواق التمويل وتماثل السلــع المستهلكــة لمختلف الــدول ونتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة.

ويعلق البعض على ذلك بالقول بأنه في ظل هذه التداخلات يصعب ايجاد صيغة مفردة تصنف كل هذه الأنشطة، لذا فإنه يمكن القول بأن منهج "روزناو" في وضع تعريف للعولمة يتمثل في ضرورة تحديد المشكلات المرتبطة بهذا المفهوم منذ البداية، وفي ضوء ذلك كله يمكن إثارة سؤال رئيسي، كيف تحدث، العولمة ؟ وما هي القنوات التي من خلالها يتم انتشار السلع والخدمات والأفكار والمعلومات والنقود والرموز وأشكال السلوك عبر الحدود ؟

وبالتالي فإن "روزناو" يرى بأن عملية انتشار العولمــة تتم من خــلال أربعــة عناصر متشابكة ومترابطة هي (2):

- من خلال الحوار الثنائي الاتجاه عن طريق تكنولوجيا الاتصال.
- الاتصال المونولوجي أحادي الاتجاه من خلال الطبقة المتوسطة.
- من خلال المنافسة والمحاكاة.
- من خلال تماثل المؤسسات.
- أما الأستاذ السوري صادق جلال العظم في تعريفه للعولمة فإنه يقول عنها مايلي:

---

1) محمد نبيل جامع " اجتماعيات التنمية الاقتصاديـة لمواجهـة العولمــة وتعزيز الأمــن القومي، دار الغريــب للطباعــة والنشر والتوزيع 2000 ، ص 9.

2) السيد يسين، مرجع سابق، ص ص 16،19.

العولمة هي مرحلة وصول نمط الانتاج الرأسمالي عند منتصف القرن الماضي تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الانتاج واعادة الانتاج ذاتها أي أن ظاهرة العولمة التي نعيشها، هي بداية عولمة الانتاج والرأس المال الانتاجي وقوى الانتاج الرأسمالية والعلاقة بينهما، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي وينتهي في الأخير إلى تعريفها بأنها:

حقبة التحول الرأسمالي العميق للانسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها في ظل نظام عالمي غير متكافئ (1).

كما أنه يمكن النظر للعولمة بأنها مجموعة من **العمليات** التي تنطوي على مجموعة من الممارسات والأفعال التي تتم بوعي من جانب القائمين بها وتهدف إلى تحقيق غايات معينة وهو ما يؤكده Giddens حينما قال " العولمة هي عملية مدارة تقوم عليها وتدعمها وتروج لها بعض الدول والحكومات فضلا عن قوى أخرى كالشركات متعددة الجنسيات وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية (2).

وفي سياق كل هذه المحاولات لإعطاء تعريف واضح وشامل للعولمة يلاحظ صعوبة تعريفها بصورة دقيقة نظرا لعدة اعتبارات تجعل منها رهينة انحيازات الباحثين الايديولوجية واتجاهاتهم ازائها بالرفض أو القبول.

ومن هنا فإنه يتضح مما سبق، أن هناك مجموعة من التعريفات المتعددة للعولمة ترتبط بوجهات نظر شتى ورغم ذلك يمكن النظر لها بأنها نظام ومنظومة وهي حالة وعملية، يتم من خلالها ازالة كافة الحدود الفاصلة والحواجز العازلة بين الدول وتحويل العالم بأكمله إلى عالم متحد الأسواق، ليكون أشبه بسوق واحدة تضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها من ناحية والمتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي العالمي من ناحية أخرى، وهي بعبارة أخرى تحرير العلاقات الاقتصادية القائمة

---

1) عصام الدين أحمد أباظة، تأثير العولمة على الاقتصاد المصري، رسالة للحصول على درجة الماجستير في الحقوق، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية،2004، ص 10.

2) A. Giddens; The Thired way. Polity Cambridge.1990, p 33.

بين الدول مـن السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقيات المنظمة لها واخضاعها بصورة تلقائية لقوى جديدة أفرزتها التطورات التكنولوجية والاقتصادية كما أنها أخضعت دول العالم لتأثيرها المباشر والتلقائي من أجل صياغة نظام اقتصادي عالمي جديد تختفي داخله السياسات القومية، لذا يلاحظ بأن النظام الاقتصادي العالمي الحالي له من المعالم والخصائص ما يميزه عن المراحل السابقة (1)، فهو يتسم بأنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وبالمزيد من الاعتماد المتبادل، وتزايد التكتلات الاقتصادية وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات.

ثانيـــا: أبعـــاد العولمـــة

العولمة ظاهرة مركبة ذات أثار بعيدة المدى، تطرح الكثير من الجدل في تحديد مفهوم لها، كما أن لها أبعاد اقتصادية يختلف مداها حسب اختلاف مراحل نموها سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية، وهذا ما يكسبها كثيرا من الدلالات الانفعـالية ولأنها أصبحت إحدى أهم قضايا عصرنا، حيث يرى فيها البعض قوة إيجابية لا سبيل إلى مقاومتها من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي للبشرية في جميع أنحاء العالم، لكن آراء أخرى تلومها لأنها مصدر من مصادر العديد من المشكلات المعاصرة.

وللعولمة أبعاد عدة، اجتماعية واقتصادية وسياسية (2)، إلا أن البعد الاقتصادي للعولمة قد حظي باهتمام متزايد من الباحثين ولعل ذلك مرده لأن العولمة الاقتصادية تعد بمثابة القاطرة التي تجر خلفها قطار العولمة وهي الآداة الرئيسية والأكثر تأثيرا في مسيرة العولمة كما أن البعد الاقتصادي للعولمة يعتبر البعد الأكثر تحقيقا واكتمالا على أرض الواقع، لكن هذا لا يعني أن العولمة قاصرة على البعد الاقتصادي وحده بل تشتمل لعدة أبعاد التي تتداخل فيما بينها وتتكامل مع بعضها البعض وصولا إلى الغاية العليا المتمثلة في عالم موحد بلا حدود (3).

---

1) Jaques Adda.Mondialisation de L’economie.T.1.Casbah.ALGER1998 P 5.

2) محسن أحمد الخضري، " العولمة... مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة"، مجموعة النيل العربية، 2000 ص ص 19،26.

3) Rosenau, J ; « The complexites and contradictions of Globalization » in : Currennt HISTORY, NOV. 1997 . p 361.

وهي في شقها الاقتصادي تعتمد على فتح الأسواق على مزايا التنافسية في التبادل الدولي كما تهتم بالنظـــم التسويقية المتطورة المساعدة على وصول المنتجات للمستهلكين في أي مكان في العالم كما ترتكز على حرية حركة عناصر الانتاج، حرية نقل رأس المال والاستثمار عالميا بالاضافة إلى عولمة البنوك والبورصات والمؤسسات المالية الأخرى، وهذا ما قد يؤدي إلى الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي والتدفق المستمر والسريع في السلع والخدمات و رأس المال والتكنولوجيا والمعلومات عبر الحدود الوطنية.

ومن جهة أخرى، فهي آلية للتكامل الاقتصادي السريع، بالتالي فهي تشجع على امتداد الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود السياسية للدولة وعليه، فإنه في ظل العولمة تنهار كل الحواجز الاقتصادية وتتنامى سرعة التجارة الدولية وتتزايد الأنشطة المالية والانتاجية وتتعاظم قوة الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية (1).

بيد أن ظاهرة العولمة والتي يعترف لها بأنها متعددة الأبعاد فإنها تشمل إلى جانب التحرير المتزايد لتدفقات السلع، تحركات واسعة لرؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول نتيجة للتطور التكنولوجي الهائل الذي مس بالخصوص قطاع الاتصالات والمعلومات إلى جانب الاتجاه المتزايد إلى تدويل الانتـاج بحيث أصبح العالـم يبدو كسـوق عالمـي واحـد وموحد، تحكمه قواعد الاقتصاد الحر بشكل متنام وعلى هذا الآساس قد أصبحت اقتصاديات الدول أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي من خلال انفتاح الأسواق وتحرير تدفقات السلع والخدمات والاستثمار والتمويل وانتشار المعلومات والأفكار.

وهنا وفي هذه النقطة بالذات نجد أن النظرية الاقتصادية لـ: **ملتون فريدمان "Milton Fredman "** (2)، الذي يؤيد من خلالها العولمة خاصة في بعدها الاقتصادي حينما يقول في نظريته **" إن ما يفرزه السوق صالح، أما تدخل الدولة فهو طالح"**، والتي أصبحت تعتبر النظرية الليبرالية الجديدة، وتبنتها غالبية الحكومات الغربية في سياساتها منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي، وبذلك صار عدم تدخل الدولة وتحرير

1) علا محمد الخواجة، العولمة والتنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ، المجلد الأول بيروت، الطبعة الأولى 2006، ص 410 .

2) ملتون فريدمان عالم اقتصاد أمريكي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1976 .

التجـارة وحرية تنقل رؤوس الأمـوال وخوصصة المشروعات والشركات الحكومية عبارة عن أسلحة استراتيجية للحكومات المؤمنـة بآداء الأسواق وكذلك المؤسسات والمنظمات الدولية المسيـرة من قبل تلك الحكومات والمتمثلة فـي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبالتالي فإن جميع الأنشطة الاقتصادية ستخضع لقانون العرض والطلب أي الخضوع لآليات السوق، وقد اكتسبت هذه العقيدة " الليبرالية الجديدة " دفعتا اضافية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي (1)، وبالتالي زوال النظام الاشتراكي ومن هنا فإن العولمة الاقتصادية أو الليبرالية الجديدة صارت تندفع بشكل تصاعدي وأصبحت أمرا حتميا في انتشارها على المستوى العالمي، وهي بذلك تخطو خطا متسارعة تتم بها التحولات الاقتصادية بصورة مفاجئة تصل لحد الصدمة، لكن الأزمة المالية العالمية الأخيرة أبرزت محدودية هذه النظرية والتي تلصح إلا في الاقتصادات المستقرة.

إن التدخل في الحياة الاقتصادية وعولمة الاقتصاد، هي التي مهدت الطريق للتحولات التكنولوجية المتسارعة التي هزت الاستقرار الاقتصادي في أصقاع كبيرة من المعمورة، مثل ما حدث في المكسيك، حيث تغير فيها المعروض السلعي، مما أدى إلى عجز قطاعات عريضة من الناس في التعامل مع البضائع الالكترونية، التي صارت مع التطور الكبير في التكنولوجيا تفوق إدراك هذه الجماهير كما يصعب عليهم مسايرتها وتحمل أعبائها وتداعياتها.

وكخلاصة لذلك يستنتـج أن العولمـة في بعـدهـا الاقتصادي تشيـر إلـى عنصريـن أساسيين هما(2):

العنصر الأول : يتمثل في دور الأطراف الفاعلة كالشركات والتنظيمات الدولية وكذلك المؤسسات المالية الدولية والتكتلات الاقتصادية.

العنصر الثاني : يشيـر إلـى السياسـات كتحرير التجـارة واتفاقيـات حماية حقوق الملكيـة و تحرير أسواق المال وغيرها والتي تتم على المستويين الدولـي والوطنـي من خلال تشجيع الانفتاح والاندماج بين الدول.

---

1) علا محمد الخواجة، مرجع سابق، ص 410 .

2) زكرياء محمد عبد الوهاب طاحون ، بيئات ترهقها العولمة ،جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، 2003 ص167.

ثالثا: أهمية وخصائص العولمة

1- أهميـــة العولمـــة:

تتجلى أهمية العولمة في بعدها الاقتصادي في المنافع التي يمكن أن تحققها كل الدول بدون استثناء حيث يكون ذلك بطبيعة الحال بصورة متفاوتة من بلد لآخر حسب درجة تطوره وامكانياته وكذلك درجة تأقلمه مع هذا المد الجارف، وعليه فإن أهمية العولمة تكمن في النقاط الآتية:

- التحرير التجاري الكامل والذي يسمح باجراء المبادلات التجارية في أي نقطة من المعمـورة، حيث ساعـده في ذلك التطـور الهائـل فـي مجـال تكنولوجيـا الاعلام والاتصال، حتى أصبحنا في عصرنا هذا نقوم بعملية التبادل من خلال الشبكة العنكبوتية – الأنترنت – وأطلق على هذه العملية باسم التجارة الالكترونية التي أدت إلى تقليص المسافات وربح الوقت مما قد يعود على البشرية جمعاء بالفائدة.
- توجه بعض الدول اتجاه تطوير اقتصادياتها وتأهيلها لمواكبة هذا التحول في الاقتصاد العالمي مما شجعها إلى وضع أرضية قانونية صلبة ومتينة لخلق جو من التنافسية المشروعة، هذا ما ساعدها في الانطلاق إلى خلق آفاق جديدة في التصنيع وتطوير بنيتها الاقتصادية وذلك لمحو الفقر والتخلف مما قد ينعكس بالايجاب على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالخصوص.
- تمكن بعض الدول من تدعيم اقتصادها المحلي وذلك بالاندماج المرن في الاقتصاد العالمي مما مكنها من تخطي عقبات التنمية وذلك بادارتها لعملية الانخراط في العولمة بأساليب تتيح لها الفرصة أن تحول العولمة إلى عنصر ايجابي،مثل :جمهورية شيلي التي تمكنت من تنفيذ برامج اصلاحية رائدة انتقلت بها من الركـود الاقتصـادي إلى النجاح والازدهار(1).

---

1) عصام الدين أحمد أباظة، مرجع سابق، ص 13.

- امكانية استفادة الدول النامية من التدفقات الاقتصادية والتكنولوجية القادمة من الدول المتقدمة، مما قد يساعد طرفي المعادلة، وبالتالي فإن هذه العملية ستدعم قدرة وثروة و أمن كلا من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء.
- تدعيم مصلحة المستهلك في كافة أنحاء العالم وذلك نتيجة لتركز القوة الاقتصادية خاصة ونحن نشهد اندماج كبريات الشركات العالمية، هذا ما يساعد لا محالة إلى اعادة هيكلة وترشيد وتفعيل نشاط ودور هذه الشركات في الاقتصاد العالمي والتي هي من أهم أجزائه، هذا سيدفع ويشجع على الزيادة في حدة المنافسة الاقتصادية والتي رافقتها في ذلك تلك العوامل المشجعة المتمثلة في إلغاء كافة الحواجز على التجارة والاستثمار.
- تعاظم حجم التبادل بين الشعوب في كافة الميادين مما جعل العالم وحدة واحدة ومتكتلة لضرورات التنمية البشرية في كل مناحي الحياة وبالتالي خلق جو من الثقة مما يساعد على جني المكاسب بصورة مشتركة بين كل الأطراف.
- إن العولمة الاقتصادية تمتد إلى حرية انتقال الأفكار ورأس المال، ولا تقتصر على حرية الحركة للسلع والخدمات، وينطبق ذلك على الاستثمارات المباشرة والتحويلات المالية التي تتم من خلال سرعة انتشار التكنولوجيات، قد ينتج عن ذلك صعوبات جمة لصانعي السياسات الاقتصادية، ولكن التحكم في هذه الآليات يمكن من جني ثمارها بصورة تساعدها بالنهوض باقتصاديات هذه الدول من التخلف وكذلك بتدعيم اقتصاديات الدول المتطورة.
- العولمة جاءت بمكاسب صافية للبشرية جمعاء، ففي ضلها ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للعالم من 2 تريليون دولار سنة 1965 إلى 28 تريليون دولار سنة 1995، و إذا قسم هذا الرقم على اجمالي سكان العالم نلاحظ أن المتوسط العالمي لنصيب الفرد إرتفع من 614 دولار إلى 4908 دولار 1995، و رافقه في ذلك ارتفاع في حجم الصادرات العالمية بمتوسط سنوي بلغ 6,7 % خلال الفترة الممتدة من 1965 إلى غاية 1980، 4,7 % من سنة 1980 إلى1990 ، و 6 % من

1990 إلى 1995، كما تجاوز اجمالي حجم التجارة العالمية، أي كل ما تعلق بالصادرات والواردات إلى5 ترليونات دولار سنة 1995 مقابل 3 ترليونات دولار سنة 1980،رغم ارتفاع عدد السكان بمقدار 1,9 مليار نسمة بين 1970و 1990، رافقه في ذلك ارتفاع في المعدل السنوي لنمو دخل الفرد في البلدان النامية والذي بلغ 1,4 %، وفي نفس الفترة، ارتفعت كذلك وتيرة تدفق رؤوس الأموال الخاصة على البلدان النامية وزاد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث وصل إلى 95 مليار دولار سنة 1995، كما ارتفعت محافظ رأس المال إلى 42 مليار دولار خلال نفس الفترة.

وعلى ضوء ما سبق من احصائيات يتضح، بأن العولمة تتيح فرصا كثيرة لكل الدول غنيها وفقيرها، حتى وإن تباينت حظوظ كل طرف لكن كل الأطراف يمكنها الاستفادة منها لو عرفت كيف تتحكم في آلياتها بالصورة المثلى والتي تعود عليها بالفائدة (1).

وما يلاحظ كذلك، أنه في ظل العولمة، أكثر من خمس الانتاج العالمي موجه للتصدير، كما ارتفعت نسبة التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي بستة أضعاف بين سنوات 1984 و 1990، كما تضاعفت القيمة السنوية لعمليات الاندماج والتبادل عبر الحدود ثلاثة أضعاف حيث انتقلت من 100 مليار دولار إلى 400 مليار دولار في نفس الفترة.

وكان للتطور التكنولوجي السريع أثر كبير في تدعيم وتعزيز هذا الطرح، خاصة وأنه سجل انخفاض شديد في تكلفة نقل السلع نتيجة تطور وسائل النقل مما أدى إلى تقريب المسافات بين أصقاع العالم، هذا ما شجع على سرعة وسهولة نقل السلع بين دول العالم كما انطبق كذلك على حالة تنقل الأشخاص، أما الثورة التي كان لها وقعها على دول العالم والتي تعتبر نقلة نوعية لا مثيل لها في التقدم التكنولوجي، التي أصبح يطلق عليها الثورة الرقمية، فقربت المسافات وساعدت على السرعة في الحصول على البيانات من كل أنحاء العالم.

1) إبراهيم نافع، إنفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002، ص 30.

2- خصـــائص العولمـــة :

الدارس لظاهرة العولمة يستنتج بأن لها من الخصائص ما يميزها عن غيرها من الظواهر والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **الاعتماد على آليات السوق** : إن اعتماد العولمة على آليات السوق يهدف إلى كسب قدرات تنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية في كافة المجالات لإنتـاج وتقديم الخدمات بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية وكذلك البيع بسعر تنافسي على أن يتم ذلك بأقل وقت ممكن، لأنه أصبح للوقت أهمية كبيرة في ظل العولمة، خاصة مع تغير أنماط تقسيم العمل الدولي اعتمادا على اعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد (1).

- **الاتجاه نحو تعزيز الاعتماد الاقتصادي المتبادل :** تدعمت هذه الفكرة وبدأ تجسيدها على أرض الواقع مع بروز إتفاقيات تحرير التجارة العالمية في عقد التسعينيات، مما أدى إلى خلق علاقة ذات اتجاهين بين الدول وهذا يعني وجود تأثير من الطرفين على الآخر يكون كلاهما تابعا ومتبوعا في نفس الوقت، ونتيجة لذلك تزايد حجم انتقال رؤوس الأموال بسبب تقلص المسافـات بفضل التكنولوجيـا الحديثة مما قد يضاعف من احتمالات التأثيـر والتأثر بين الفاعليـن في الساحـة، حيث يتوقع تبدل في موازيـن القـوى الاقتصاديـة القائمة حاليـا، خاصة في ظل سعي كل الأطـراف إلى كسب ميزة تنافسية (2)، إذن لم تعد الموارد الطبيعية تعبر عن القوة والقدرة الاقتصادية بل امتـلاك الميزة أو القـدرة التنافسية في مجـال التبادل التجـاري الدولي، فـي الوقـت الذي أصبـح فيه 20% من دول العـالم تستحـوذ على 85 % مـن النـاتـج

1) عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية ، منظماتها- شركاتها –تداعياتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 26 .

2) تقيم الميزة التنافسية من خلال الاعتماد على المعايير التالية: أقل تكلفة، جودة عالية، إنتاجية معتبرة وسعر تنافسي.

العالمي الاجمالي وعلى 84%، من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها 85 % من مجموع المدخرات العالمية (1)، لكن قد يترتب على هذه التحولات عدة آثار أهمها:

- زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية.
- سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية.
- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو.
- ارتفاع درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي.

- **اعادة تقسيم العمل الدولي :** في عصر العولمة نشهد وجود أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي ويتجلى ذلك في طبيعة المنتجات الصناعية المعروضة في الأسواق التي يشترك في انتاجها مجموعة من الدول ونخص بالذكر السيارات والآلات الكهرومنزلية.... الخ، حيث يتم انتاج مكوناتها بين عدة دول، هذا ما يعطي لقرار الاستثمار والانتاج بعدا عالميا معتمدا على معايير الرشادة الاقتصادية، وبالتالي قد أصبح بإمكان الدول الفقيرة والنامية الدخول في السوق العالمية نتيجة للتقسيم الدولي الجديد للعمل.

- **تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات :** إن هذا النوع من الشركات ذات النشاط العالمي هي من أهم سمات العولمة، لدورها في الاقتصاد العالمي خاصة وإذا علمنا أن اجمالي ايراداتها يصل إلى حوالي 45 % من الناتج المحلي الاجمالي العالمي، كما أنها تستحوذ على 40 % من حجم التجارة الدولية، وحوالي 80 % من مبيعات العالم تتم من خلالها، كما أن انتاج أكبر 600 شركة عالمية وحدها يتراوح ما بين 1/4 ، 1/5 من القيمة المضافة المترتبة عن انتاج السلع عالميا وهي تسيطر كذلك على ضعف الاحتياطي الدولي من الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية، هذا ما

1) هانس بيتر مارتن – هارالد شومان، ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة رمزي زكي، فخ العولمة، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 11.

عـزز مكـانتها في الاقتصـاد العـالمي و عظـم حجـم استثمـاراتـها وتـدعمـت خبـراتـها التسويقية والإدارية (1).

- **تزايد دور المنظمات العالمية :** قد أضحى تعاظم دور المنظمات الاقتصادية العالمية من أهم خصائص العولمة والتي تعمل من خلال التنسيق فيما بينها لضبط آليات جديدة في إدارة العولمة تقلص دور الدولة في صنع السياسة الاقتصادية الوطنية لصالح قوى العولمة وهي:
  - صندوق النقد الدولي، المسؤول عن ادارة النظام النقدي للعولمة.
  - البنك الدولي، المسؤول عن ادارة النظام المالي للعولمة.
  - منظمة التجارة العالمية، المسؤولة عن ادارة النظام التجاري للعولمة.

ومن خلال ما سبق، يمكن تحديد أهم ملامح العولمة انطلاقا من التعريف التالي الذي يجمع بين مفهومها وخصائصها، رغم أنها ما زالت في مراحل تكوينها، إذن " **العولمة هي تلك الحالة أو الظاهرة التي تسود العالم حاليا، تتميز بمجموعة من العلاقات والعوامل والقـوى تتحرك بسهولة على المستوى الكوني متجاوزة كل الحدود والاحداثيات الجغرافية للدول ويصعب السيطرة عليها، تساندها إلتزامات دولية أو دعم قانوني مستخدمة لآليات متعددة ومنتجة لآثار ونتائج تتعدى نطاق الدولة الوطنية إلى المستوى العالمي لتربط العالم في شكل كيان متشابك الأطراف، يطلق عليه اسم القرية الكونية ".**

لذا جعلت هذه المعطيات معظم أطراف المجتمع الدولي ومنظماته تبحث في الآثار الاقتصادية لما أطلق عليها التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين، وأخذت تستعد لذلك باستراتيجيات وآليات مناسبة التي يمكن من خلالها التكيف مع تلك التحولات الاقتصادية في كل دولة بهدف تعظيم المكاسب التي تعود على اقتصادياتها بالفائدة (2).

---

1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 31،32 .

2) أوسرير منصور، مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية، بحث مقدم في الملتقى الوطني الأول حول، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22/23 أفريل 2003، ص 48.

المطلب الثاني : العولمـــة وتحديـــات التنميـــة

العولمة وكما سبق ذكره آنفا، هي ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد والجوانب تتميز عن غيرها من الظواهر الاقتصادية بالحركية المستمرة والسرعة الهائلة في الانتشار والتموقع بسهولة تامة في كل مكان من العالم وبالتالي فهي ظاهرة اجتياحية لها مظاهرها وآلياتها، كما أن لها أيضا افرازاتها وانجازاتهـا ونتائجهـا حتى كادت تصبح لصيقـة بكل ما هو عصري وحديث، وارتبطت في صورتها الاقتصادية بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات وفي شقها المالي بالمؤسسات المالية العملاقة للتمويل الدولي ومن أبرزها صندوق النقـد الدولـي والبنك الدولي.

وبالتالي ففي هذا المطلب سوف يتم التعرض بالدراسة والتحليل لمظاهر وآليات العولمة في بعدها الاقتصادي بالتطرق كذلك إلى فرص التنمية المتاحة قي ظلها دون نسيان التحديات التي تفرضها هذه الظاهرة.

أولا : مظاهر وآليـــات العولمـــة الاقتصاديـــة

يمكن تلخيص أهم مظاهر وأليات العولمة الاقتصادية فيما يلي:

1- مظاهر العولمـــة الاقتصاديـــة: يمكن أن تلخيص أهم مظاهر العولمة في بعدها الاقتصادي في النقاط التالية:

- الشركات المتعددة الجنسيات.
- المؤسسات المالية الدولية.
- التحالف بين الشركات الكبرى.
- نمو ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

1-1 الشركات متعددة الجنسيات : يعد هذا النوع من الشركات من أهم المؤسسات الناشطة دوليا وكذلك مـن أبـرز الفاعليـن في النظـام الاقتصادي العالمي الجديد، كمـا أنهـا تعتبـر

المنظم الأساسي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يزداد تكاملا، حيث يرى "**khor** " بأن لديها قوة احتكارية للموارد الاقتصادية ولها كذلك القدرة في الحصول على التمويل اللازم لتوسيع نشاطها وذلك من خلال الدمج والاستحواذ مما يقلص الشركات العملاقة إلى عدد محدود، وبالتالي فإنها تبرز بصورة جلية كعنصر حاكم في النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأنها تنظر للعالم كوحدة واحدة، وتقوم باستثماراتها وشراء امتداداتها واجراء بحوثها وتصميم منتجاتها أينما أمكنها اتمام ذلك على أكمل وجه، يدفعها في ذلك تعظيم أرباحها ليس على نطاق الدولة بعينها وانما على نطاق عالمي، وعليه فإنها تمكنت بصورة أو بأخرى من تحويل النظام الرأسمالي العالمي من مجموعة اقتصاديات رأسمالية قومية تقوم بينها علاقات اقتصادية دولية إلى كيان رأسمالي موحد يتخطى الحدود القومية (1).

وللاستدلال على مكانة الشركات متعددة الجنسيات في المعاملات الاقتصادية الدولية يمكن مقارنة اجمالي ايرادات الشركات الخمسمائة الكبرى والتي تبلغ حوالي 12 تريليون دولار واجمالي الصادرات العالمية التي تصل إلى 7 تريليون دولار في العالم (2).

وفي سنة 2004 أمكن رصد 65 ألف شركة ناشطة دوليا ونحو 85 ألف من الفروع التابعة لها، وهي توظف حوالي 54 مليون شخص، كما يقدر بأنها تستأثر بنحو ثلثي التجارة العالمية وشركاتها الفرعية بنحو ثلث الصادرات العالمية (3)، من كل هذا يتبين أنه بجمع مساهمة الشركات الكبرى مع فروعها نجدها تكاد تسيطر بصورة كلية على التجارة الدولية حاليا، حتى أنها في إيراداتها تتعدى إيرادات الكثير من الدول هذا ما يعزز مكانتها.

2-1 المؤسسات المالية الدولية: أهم هذه المؤسسات، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهما اللذين ولدا نتيجة مفاوضات دولية وتأسسا في وقت واحد وذلك لتحقيق أهداف مشتركة، فصندوق النقد الدولي يتولى إدارة السياسات النقدية العالمية تشجيع

1) علا محمد الخواجة، مرجع سابق ، ص 413.

2) علي لطفي، مرجع سابق ، ص 10

3) منظمة العمل الدولية، تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، 2004 .

وتوسيع التجارة العالمية ونموها المتوازن وتحقيق الاستقـرار في أسعـار الصرف وازالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي، فضلا عن علاج الاختلالات الطارئة على موازين المدفوعات كما يتولى البنك الدولي للانشاء والتعمير، ادارة السياسات المالية العالمية والمشاركة في اعادة تعمير بلدان الدول الأعضاء وتوفير التمويل للاستثمار وتشجيع نمو التجارة الدولية وبالتالي فهو يهتم بالتنمية الاقتصادية بكل أبعادها، لذا فكل منهما يكمل جهود الآخر في دعم النمو الاقتصادي للدول الأعضاء من خلال القروض التي يمنحها من أجل تجسيد مشروعات تنموية فعالة، كما أن هاتين المؤسستين تتعاونان بشأن المسائل التحليلية في سير الأعمال فيهما (1).

لذا، لجأت جل الدول النامية إلى ابرام الاتفاقيات معهما لتطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي القائم على اقتصاديات السوق وتعزيز دور القطاع الخاص رغم ظهور بعض من يناهض هذه الاتفاقيات بداعي أنها لا تتلائم مع الطبيعة والتركيبة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، لكن هذا كله لا يحد من تنامي دور هاتين المؤسستين الدوليتين في الاقتصاد العالمي ويمكن القول أنهما أصبحتا المخططين للسياسات النقدية والمالية للدول النامية لأن كلاهما تسيطر عليه الدول المتطورة.

3-1 التحالف بين الشركات الكبرى: إن الدارس للقضايا الاقتصادية المعاصرة يشد انتباهه تنامي ظاهرة الاندماج بين الشركات الكبرى، خاصة مع تسارع وتيـــرة العولمـــة وتحرير التجارة الدولية بشقيها السلعي والخدماتي، وظهر ذلك جليا في الصراع الاقتصادي بين الأقطـاب الاقتصادية الكبرى في العالم أي، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي واليابان، ورغم أن الاقتصاد الأمريكي انفـرد في العقود الماضية بالاقتصاد العالمي نظـرا لعدة عوامل أهلته لذلك وجعلت منه أضخم اقتصاد في العالم وبدت الاقتصاديات الأخرى إزاءه أقزامـا، فكانت سوقـا ضخمة مع تكنولوجيا متفوقة ورأسمال وفير ويـد عاملـة

1) ياسر خضر الحويش، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات التجارة العالمية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس القاهرة، 2001،ص 268.

مؤهلة، رغم تحقق الحلم الأوربـي في تحقيـق الاندماج بتجسيد الوحدة الاقتصادية والنقدية بتداول الأورو في جانفي سنة 2002 وكذلك القفزة النوعية في الاقتصاد الياباني والذي يفتقد للثرواته الباطنية الطبيعية، لكن اهتمامه الكبير بعمليات البحوث والتطوير التي قام بها والتي أصبحت في هذا العصر المحرك الرئيسي للاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية مكنته من انتاج سلع ذات قيمة مضافة وجودة عالية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، كل هذه التطورات زادت من حدة الصراع، ومحاولة من الشركات العالمية الكبرى لتجاوز هذا التحدي الجديد فإنها قامت بسلسلة من الاندماجات مثلا بين المصارف اليابانية، حيث أعلنت ثلاثة مصارف يابانية عملاقة في أوت 1999 تحالفها نتج عنه تأسيس أكبر مجموعة مالية في العالم بإجمالي أصول تقدر بنحو 1,26 ترليون دولار وذلك بتكوين شركة قابضـة تضم هذه البنـوك الثلاثة التي اندمجـت عملياتـها سنـة 2002 ،وبالتـالي فقد أصبـح هـذا التكتل المصرفي الأول في حجمه في العـالم وتجـاوز بذلك المصـرف الألماني " **دويتش بنك** " الذي تبلغ أصوله حوالي 756 مليار دولار (1).

ونلاحظ كذلك وجود سلسلة من الاندماجات في مجال صناعة الطائرات في الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الصناعة الأوربية المتمثلة في طائرة أيرباص " **Air bus** " مثل ذلك الذي حدث بين شركة " **بووينغ و ماكدونال دوغلاس**" الأمريكيتين والتي كانت بمثابة محاولة لرفع التحدي أمام المنافسة الأوربية في هذا المجال.

أما في ميدان النقل الجوي الذي تنشط فيه أكبر الشركات العالمية، نجد أكبر تحالف هو الذي تم بين" **بريتش إيروايز و أميركا أيرلاينز**"، حيث يضم هذا التحالف أسطولا يتكون من 1400 طائرة تشكلان حوالي 63 % من حركة النقل الجوي في العالم، الأمر الذي جعل الحركة الجوية العالمية في يد مجموعة من الشركات بعينها، مع تسجيل بروز بعض الشركات الأخرى في الدول العربية النفطية الخليجية كشركة الامارات التي أصبحت تنافس في هذا المجال .

1) علي لطفي، مرجع سابق، ص 12.

إن هذا التحول نحو الاندماج بين الشركات الكبرى يؤرخ لميلاد أقطاب اقتصادية كبرى يكون فيها الصراع الاقتصادي أكثر حدة من السابق، وهذا من أجل تحقيق رخاء متبادل وخلق اقتصاد عالمي يسهل تسييره، لكن الأمر الخطير هو التداعيات المترتبة على هذه الاندماجات بالنسبة للدول النامية في أنحاء المعمورة وفي شتى المجالات.

4-1 نمو ظاهرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية: إن التكتلات الاقتصادية الاقليمية الكبرى أصبحت اليوم ظاهرة دولية عالمية بل من أهم الظواهر المشكلة للعولمة والتي جاء بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث برزت للوجود العديد من التكتلات وتميزت بعدة سمات رئيسية فهي تتم إما بين بلدان رأسمالية متقدمة، كحالة الاتحاد الأوربي، أو بين بلدان العالم الثالث كالاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى، أو التجمع الاقتصادي لدول غرب افريقيا وهناك نوع ثالث وهو ما تم بين دول متقدمة وأخرى نامية، مثل اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية " NAFTA "(1)، كما أنها تأخذ عدة أشكال مثل: **" منطقة تجارة حرة، اتحاد جمركي، سوق مشتركة، اتحاد اقتصادي والاندماج الاقتصادي الكامل "** حيث تتميز عن بعضها البعض في درجة التضليل من الحواجز والقيود التي تعترض انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج بين الأقطار المختلفة (2)، ومن أبرز هذه التكتلات على المستوى العالمي :

- الاتحاد الأوربي (UE) : أنشأ هذا الاتحاد من أجل خلق سوق مشتركة للتقريب بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وتنمية الأنشطة الاقتصادية دعما للاستقرار والأمن لبناء فضاء يسوده الرخاء والازدهار، حيث يتكون الاتحاد الأوربي من 27 دولة، ويضم نحو 459,5 مليون نسمة، أي ما يعادل نسبة 7% من سكان العالم ويصل نصيب الفرد فيه

1) محمودي مراد، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث، القاهرة 2002، ص121.

2) دورية الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، تقديرات استراتيجية،التكتلات والسياسات الاقتصادية والعالمية، التأثيرات واستراتيجيات المواجهة، عدد 21 فيفري 1996،ص 50.

إلى 25% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي، وتبلغ قيمة إنتاجه 3700 مليار وحدة نقدية أوربية وتعتبر سوقا عالمية عملاقة تضاهي نظيرتها اليابانية والأمريكية وتستأثر بنحو 40% من مجمل التجارة العالمية (1)، زيادة على اعتمادها على عملة موحدة الأورو **" EURO "** التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2002.

- **تكتل المنطقة الاقتصادية الأوربية " EFTA " :** أنشأ هذا التكتل سنة 1992 من طرف سبعة دول هي : النرويج، سويسرا، ليشتنشتاين، أيسلندا، فنلندا، النمسا والسويد، بهدف إزالة العوائق أمام حركة التجارة بين أعضائها وبين دول المجموعة الاقتصادية الأوربية آن ذاك، وتكمن أهمية هذا التكتل بالنظر للامكانيات التي يتمتع بها، إذ أن حجم صادرات دول الإفتا يصل إلى 457 مليار دولار سنويا وحجم وارداتها يصل إلى 541 مليار دولار واجمالي الناتج المحلي هو 6870 مليار دولار أما متوسط دخل الفرد يقدر بنحو 25400 دولار سنويا (2).

- **اتفاقية المنطقة الحرة لشمال أمريكا "NAFTA" :** وهي تتشكل من الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك وكندا وتتميز في التعاون والتكامل بين دول متقدمة وأخرى نامية، وتضم تكتلا سكانيا يصل نحو 400 مليون نسمة، كما يصل حجم الناتج المحلي لهذا التكتل نحو 6457 مليار دولار، منها 5673 مليار دولار لأمريكا وحدها، 501 مليار دولار لكندا و283 مليار دولار للمكسيك، كما تحوز مجتمعة على نسبة 32 % من الناتج المحلي الاجمالي العالمي ويصل حجم صادراتها إلى 590 مليار دولار، كما تساهم بنحو 20% من الانتاج العالمي للحبوب و19% من الانتاج العالمي للنفط وهي تتحكم في نسبة 19% من اجمالي الصادرات السلعية العالمية و نحو 22% من اجمالي صادرات الخدمات العالمية.

---

1) www.europa.eu.2008.

2) محمودي مراد، مرجع سابق ، ص124.

- **رابطة دول جنوب شرقي آسيا "ASEAN"**: هي تضم كلا من سنغافورة، الفلبين ماليزيا، أندونيسيا وبروناي، وهي تشكل سوقا عالمية كبيرة تضاهي نظيرتها من الأسواق العالمية الكبرى في أوربا وأمريكا، وهي تساهم بنسبة 6,5 % من الصادرات السلعية العالمية و 4,5 % من إجمالي صادرات الخدمات العالمية، كما أنها تتقدم بسرعة لأن الصناعة فيها تستفيد من التكلفة المنخفضة لليد العاملة والتي أصبحت مع مرور الوقت مؤهلة بفضل المزايا التنافسية التي إكتسبتها هذه الدول باحتكاكها خاصة مع النمور الأسيوية الأربعة ككوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة وتايوان، التي عرفت اقتصادياتها قفزة نوعية نتيجة تبنيها لاستراتيجية تنموية ترتكز على الابداع البشري.

وبالتالي يلاحظ بأن هذه التجمعات الكبرى أصبحت تستأثر بأكثر من ثلثي الصادرات العالمية وتدفقات الاستثمار المباشر وغير المباشر، هذا ما يدفع للقول أن التوجه الدولي نحو التكتل يؤدي إلى بلورة نوع جديد من الصراع العالمي داخل الأقطاب الرأسمالية، لهذا لم تعد الدول النامية بمنأى عن هذا الصراع هو ما يدفعها بالضرورة إلى تبني سياسات ليبرالية في ظل التكتلات الاقليمية لحماية اقتصادياتها من الصدمات الخارجية لاسيما ونحن نعيش تحديات اقتصادية لا تأخذ بعين الإعتبار الاحتياجات التنموية أو الاقتصادية للبلدان النامية بل تهدف لتعظيم أرباحها بشتى الطرق.

2- آليـــات العولمـــة : يمكن تلخيص أهم الآليات التي ترتكز عليها العولمة كالآتي:

- التجـــارة الدوليـــة.
- تدفقـــات رأسمـــال.
- نمو تكنولوجيـــا الاتصـــالات والمعلومـــات.

2-1 التجـــارة الدوليـــة : تعد التجارة الدولية من أهم آليات العولمة، حيث ازدهرت في العقدين الآخرين وتطورت بصورة مطردة بمعدل يتعدى بكثير المعدل العام لنمو الناتج المحلي الاجمـالي العالمي، هـذا نتيجة لتسارع نمو اقتصـاديات بعض البلدان النـاميـة متأثـرة

بسياسات تحرير التجارة، وعليه فإن الدول الصناعية ومجموعة متكونة من 12 دولة نامية تستحوذ على نصيب الأسد (1)، أما بقية الدول النامية رغم تحرير تجارتها فإنها لم تستفد بالصورة المثلى من هذه المزايا ونخص بالذكر الدول الافريقية جنوب الصحراء الكبرى وقد بلغ توزيع الصادرات الصناعية خلال سنوات التسعينيات في البلدان النامية إلى 74,7% تتحكم فيها كل من الدول التالية: الصين، كوريا الجنوبية، تايوان، أندونيسيا، سنغافورة البرازيل الهند، تركيا، المكسيك وماليزيا"، وهي أهم البلدان التي تمكنت من الاستفادة من التحرير التجاري، أما الباقي والمقدر بنسبة 25,3% يمثل الصادرات الصناعية لـ 176 دولة نامية خلال نفس السنة (2).

ويلاحظ مما سبق عرضه، أن التجارة العالمية قد توسعت بشكل كبير وتزايد حجم تفكك الانتاج من الناحية الجغرافية، كما تميزت هذه الفترة بالتوسع في التجارة في الأجزاء والمدخلات والمستلزمات، بمعنى أنه يتم استراد قطع من الخارج لتستخدم في انتاج سلعة موجهة للتصدير هذا بطبيعة الحال نتيجة للتقسيم الجديد للعمل الدولي الذي سبق وأن تم التطرق له سالفا.

2-2 تدفقـات رؤوس الأمـوال : يتجلى ذلك في ارتفاع حدة تدفق رؤوس الأموال القصيرة الأجل والاستثمارات الأجنبية المباشرة، منذ بداية سنوات الثمانينيات وذلك راجع للسياسات الاقتصادية التي تم انتهاجها في تلك المرحلة والتي شجعت نمو الاستثمار الأجنبي المبـاشر واستمر ذلك إلى غاية التسعينيات من القرن الماضي، خاصة وأنها اقترنت بمرحلة الاصلاحات التي قامت بها العديد من الدول وإتخذت لذلك تدابـير معيـنة مشجـعـة لجـلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أخذت الدول النامية نصيبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة متباينة من دولة لأخرى فمثلا الصين كانت حصته 23,7 % وفنـزويلا 1,7% مـن اجمـالي التدفقـات إلـى البلدان النامية، وفضلا عـن الزيـادة فـي حجـم

1) علا محمد الخواجة، مرجع سابق ، ص 411.

2) منظمة العمل الدولية، تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، 2004 .

الاستثمارات فقد تغير طابعها وساعده في ذلك النقلة النوعية في مجال تكنولوجيـا الاعـلام والاتصال والتي اقترنت بانخفاض تكاليف العمل، حيث أتاحت تقنيا واقتصاديا امكانية انتاج السلع وتقديم خدمات على أوسع نطاق.

وفي هذا الصدد، قد أشار تقرير الاستثمار في العالم لسنة 2004 إلى أنه في سنة 2003 بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 559.57 مليار دولار، في حين حصلت الدول النامية على 172.03 مليار دولار، أما بالنسبة لتحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل فقد تسبب في عدد من الأزمات المالية مثلما حصل في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل والأرجنتين نتيجة التحرير المالي الذي قامت به هذه الدول وهذا ما انعكس عليها بالسلب حيث أدى إلى انتقالات مفاجئة لرؤوس الأموال القصيرة الأجل كما ترتب عنها إرتفاع نسبة مخاطر الانكشاف وهروب رؤوس الأموال.

3-2 تطـور تكنولوجيا الاعلام والاتصـــال: إن التطور المطرد في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، تمثل قوة دفع هائلة للعولمة وذلك راجع إلى للانخفاض في تكاليف الاتصال، هذا ما زاد في تعزيز التكامل بين دول العالم، خاصة في العقدين الأخيرين وبالتالي فإن العالم قد شهد تغيرا في أنماط الانتاجية، ومن أهم ملامح الاقتصاد العالمي هو إدارته من خلال التكنولوجيا أكثر من التجارة، لأن الأنشطة الاقتصادية أصبحت تعتمد على تدفق المعلومات وسهولة الاتصالات مما أدى إلى تطور التجارة الالكترونية والتي بدورها خفضت من المسافات.

وبالتالي، قد نمت السوق الدوليــة لتكنولوجيا المعلومات بنحو 12,2 % سنويا بين سنة 1987 و 1995، أي بنحو خمس مرات من نمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي كما أدت إلى تغيير في الميزة النسبية الدولية من خلال الاعتماد على عمليـات البحـوث والتطـوير في تحريك الانتاج وصارت الصناعة القائمة على المعرفة والتكنولوجيا المتطورة أهم القطاعات نموا عالميا، هذا ما خلق جوا تنافسيا في هذا المجال نتيجة تركيز الكثير من الدول على الاستثمار في التعليم ونشر المعرفة، لكن ما يمكن ملاحظته كذلك الاختلال الكبير في التوازن

في هذا الميدان بين الدول المتطورة والنامية حيث أن تكنولوجيا المعلومات تتركز بنسبة 90 % في الدول المتطورة.

ثانيا: العولمة الاقتصادية الفرص والتحديات

الدارس للعولمة الاقتصادية يستنتج أنها تتيح من جهة فرصا هامة إن أستغلت بالصورة المطلوبة ستدفع بعجلة التنمية في الدول المتخلفة، كما ينتج عنها تحديات عديدة يجب تجنبها والاحتياط لها من جهة أخرى، والتي تلخص في النقاط التالية:

1- فرص العولمة الاقتصادية : إن العولمة تؤدي إلى تعاظم حجم التبادلات التجارية بين الدول نتيجة سهولة ولوج السلع والخدمات عبر الحدود، فضلا عن التدفقات المالية التي زادت من تطور مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أنه كان لعمليات البحوث والتطوير دور كبير في التنمية العلمية والتكنولوجية، هذا ما قد يساهم في اتاحة الفرصة للدول النامية لكي تطور اقتصادياتها إن تمكنت من توفير المناخ المناسب لتحقق قفزة نوعية نحو التقدم والرقي.

وبما أن العولمة تشجع على إلغاء كل العوائق والحواجز الاقتصادية بين الدول فإنها تتيح فرصا كبيرة لتوسيع نطاق الأسواق وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى تشجيع عمليات التصدير والاستثمار والتي بدورها سوف تنعكس مباشرة على معدلات النمو لكل البلدان فضلا عما تتيحه من وفرة من السلع والخدمات خاصة في الدول النامية، ونحن نعلم أن التحليل الاقتصادي يشير إلى الارتباط الوثيق بين نمو الناتج المحلي الاجمالي من جهة ونمو حجم الصادرات والاستثمارات من جهة أخرى (1)، فعلا هذا ما استفادت منه بعض الاقتصاديات الناشئة في الدول النامية خاصة الأسيوية منها حين قامت بتعظيم حجم صادراتها نحو الخارج، و ولوج الأسواق العالمية كما أنها طورت من نوعية قدراتها

1) علي لطفي، مرجع سابق، ص18.

التنافسية، وهيأت المناخ المناسب لقدوم الاستثمار الأجنبي المباشر لتتمكن من الحصول على أعلى معدلات التنمية وفقا لما تمليه متطلبات العولمة الاقتصادية.

إن قدرة الدول الأسيوية على استيعاب العولمة في جوانبها الايجابية وتقليص من آثارها السلبية دليل على نوعية وكفاءة الادارة العامة في هذه البلدان. إن الانفتاح الاقتصادي نحو الخارج وتحرير التجارة والصرف والدخول في علاقات تجارية اقليمية دفع إلى زيادة حجم مشاركة الدول النامية في التجارة العالمية من 23 % في 1985 إلى 29% في 1995 وارتفعت التجارة البينية، أي بين الدول النامية من 31 % من اجمالي تجارة البلدان النامية في سنة 1985 إلى 37 % سنة 1995، هذا ما أدى إلى الارتفاع في مستوى اشباع حاجات المستهلكين من خلال تنوع السلع والخدمات المتاحة وزيادة فرص الحصول عليها بأقل تكلفة وأعلى جودة، وهذا ما يخلق حركية تدفع إلى هيكلة جديدة للاقتصاديات الوطنية لكي تتأقلم وتتكيف مع ما يطرأ على الأسواق من متغيرات (1).

لذا، يلاحظ بأن العولمة تتيح فرصا عديدة ومشجعة تدفع إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لو أستغلت بالصورة المثلى كنتيجة للانفتاح على الأسواق الخارجية، لكن هذا لايعني أنه لا يتولد عنها عدة مخاطر، وهو ما سوف يدرس في النقطة الموالية.

2- تحديات العولمة الاقتصادية: يترتب عن العولمة عدة تحديات ليست محصورة في البعد الاقتصادي فقط، لكنها تغطي كافة جوانب الحياة والمجتمع لتشمل الجوانب السياسية الاجتماعية والثقافية، حتى أنها تتجه نحو تقييد السيادة الوطنية في بعض المجالات، لذا قد أثارت العولمة العديد من القضايا والأزمات التي جعلت منها نطاقا ينطوي على الكثير من الجدل الفكري الذي جعل البعض ينادي في مؤتمر دافوس الاقتصادي سنة 1999 إلى البحث عن عولمة أكثر وضوحا وأكثر عدالة (2)، كما أثارت العولمة الاقتصادية قضية

1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 227 .

2) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات اقتصادية ومالية، ماي 1997، ص 55.

تراجع سلطة الدولة في البلدان النامية بالخصوص كنتيجة لتخلي الدولة عن وظائفها الأساسية، ويتجلى ذلك في تراجع دور الحكومات في صنع القرارات السياسية والاقتصادية لصالح أصحاب النفوذ من رجال الأعمال والشركات متعددة الجنسيات، كما دخلت في الساحة العالمية طبقة جديدة لم يعد بوسع أحد أيا كان، سواء كان دولة أو مشروعا أو مواطنا التخلص من سيطرتها، إنها طبقة المتاجرين بالعملات والأوراق المالية الذين يتحكمون في عدد معتبر من الاستثمارات المالية التي تزداد كل يوم، وبمستطاعهم التحكم في رفاهية مجتمعات بأكملها (1)، خاصة وأن الدول لم تعد قادرة على التحكم في أسعار الصرف وحرية حركة رؤوس الأموال وسعر الفائدة المحلية التي أصبحت تتأثر بما يحدث من متغيرات في العالم نظرا لتوجه الأسواق العالمية للتكامل، كما يمكن أن يكون لإسقاط الحماية للمنتوجات المحلية في البلدان النامية نتيجة لفتح الأسواق أمام منافسة المؤسسات الصناعية العملاقة في دول الشمال دور في محاصرة وتقزيم المشروع الصناعي المحلي الوطني (2).

إن تنامي ظاهرة الاندماج في الاقتصاد العالمي وارتفاع حجم الاعتماد الاقتصادي المتبادل أدى إلى تعرض بعض الاقتصاديات الوطنية للصدمات الخارجية مثل ما حدث في المكسيك سنة 1994 والأزمة الأسيوية سنة 1997 (3)، نتيجة للتدفقات الاستثمارية الأجنبية ذات الطبيعة المضاربية، علما أن 95 % من رؤوس الأموال التي تدور في العالم يتم المضاربة بها للحصول على عوائد سريعة، كما أن لهذه الأزمات آثارا على بعض البلدان النامية الزراعية بسبب تراجع أسعار المواد الزراعية، الأمر الذي دفع بها للبحث عن الآليات اللازمة لتفادي مثل هذه الصدمات في المستقبل المنظور.

كما إرتبطت العولمة الاقتصادية بظاهرة ذات أهمية بالغة تتمثل في سوء توزيع الدخل في الدولـة الواحـدة وفي العالـم، حيث أصبح الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقـرا، مع تفشي

---

1) هانس بيتر مارتن – هارالد شومان، مرجع سابق، ص 85.

2) إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة، مكتبة مدبولي العربية للطباعة والنشر، 2002،ص194.

3) روبرت جران، ترجمة سمير كريم، ترويض النمور، نهاية المعجزة الأسيوية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1999 ، ص 226.

ظاهرة التنمية غير العادلة (1)، الأمر الذي أدى إلى تعميق الفجوة بين المداخيل والثروات بشكل يجعل مطلب اعادة توزيع الدخل ضرورة للفقراء والأغنياء على حد السواء خاصة وأننا نعيش في وقت أصبح 20 % من سكان العالم يسيطرون على 80 % من الدخل العالمي، كما يتوقع أن يصبح عدد الأشخاص الذين يعيشون سنة 2009 على أقل من دولار واحد في اليوم إلى أكثر من 420 مليون نسمة (2)، في هذا السياق يقترح " **جيفري ساكس** " الاقتصادي الأمريكي الشهير فكرة العولمة المستنيرة التي ترتكز على نشر الديمقراطيات والتعددية والتعاونية والاقتصاد المبني على تحقيق حاجات الفقراء والقضاء على فقرهم ونشر العلم والتكنولوجيا وتسهيل الوصول إليها ويحمل المسؤولية للحكومات لكي تصوغ قواعد التجارة الدولية بطريقة سلمية تسمح بإخضاع الشركات العالمية لتلك القواعد، وللقضاء على الفقر يقترح على الدول الغنية صب حوالي 70 إلى 80 مليار دولار اتجاه الدول الأكثر فقرا، أي ما يعادل 0.07 % من الناتج القومي العام للدول الغنية، لكن قد لا يتحقق هذا في الوقت الراهن نظرا لتزايد وتسارع أطماع الشركات العالمية التي أصبحت تتخذ القرارات مكان الحكومات.

من جهة أخرى، وكنتيجة لحرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية تحدث ثغرات مفاجئة تطرأ على اتجاه وانتقال هذه الأموال مما يؤدي كذلك إلى تذبذب أسعار الصرف، وبالتالي تتضرر القطاعات الانتاجية خاصة في الدول النامية وتتلقى خسائر كبيرة إن لم تتخذ القرارات الجماعية لمحاصرة هذه المسالك السلبية فإن وضع الأسواق المالية ينذر بحدوث خسائر لا يمكن توقع عواقبها على اقتصادياتها فضلا عن أن المنافسة قد صارت كل شئ في ظل العولمة حيث لم تعد هناك أهمية لفرص العمل، في الوقت الذي تقوم فيه الحكومات المعاصرة بخوصصة العديد من القطاعات، كالإتصالات، الكهرباء، الماء، النقل الجوي .....إلخ، فإنها بدون شك تتسبب في تعميق أزمة الشغل، خاصة وأن المنافسة

---

1)Chems Eddine Chitour, Mondialisation L'espérance ou le chaos ? Edition ANEP 2002,P 58.

2) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الانكتاد، سنة 2002.

تذبذبا في التسيير، بشكل يراد به تصفيــة هذه الشــركات والتخلــص نهائيا من منافستها (1) هذا ما يدفع إلى تسريح عدد كبير من العاملين في هذه المؤسسات، ويخلق بذلك فائضا في سوق العمل يفترض على حكومات هذه الدول إحتوائه فإن لم تتمكن من ذلك فإنها قد تقع في اضطرابات اجتماعية يمكن أن تتطور إلى أبعد حد.

في حين أن أغلب الدول النامية خاصة العربية منها تواجه في هذا الوقت بالذات الكثير من التحديات من أهمها وهن العلاقات البينية وتدني مستوياتها، وضآلة ما حققته مشاريع التكامل العربي من منجزات، والتحدي الأخطر الذي يواجهه الوطن العربي، هو الدعوة إلى انشاء مشروعات اقليمية بديلة في المنطقة العربية والذي تروج له الدول المتطورة تحت غطاء العولمة والتفتح الاقتصادي للاستفادة من مزايا تنافسية في الأسواق العالمية مثل التكتل المتوسطي الذي تدعو له أوربا والتكتل الشرق أوسطي الذي تتزعمه أمريكا واسرائيل بدعم من المؤسسات الدولية التي هي في الحقيقة إلا صورة خفية للأنظمة الامبريالية الحديثة في ثوب جديد.

وفي الأخير، يمكن الاستنتاج بأن فوائد العولمة ومزاياها لم ولن تعود بالفائدة على جميع الدول حينما نرى أن نمط النمو فيها لم يأت متكافئا في كل البلدان، خاصة مع اتساع وتعمق الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، لذلك من الضرورة بما كان أخذ نظرة عن الوضع الراهن للدول النامية في اتجاهها نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ثالثا: موقع الدول النامية في الاقتصاد العالمي

من المؤكد أن العولمة تتيح للدول النامية مزايا اقتصادية، الاستفادة منها تكون مرهونة بمدى تحكم هــذه الدول بآليات الاندماج في الاقتصــاد العالمي، وبالتالي تعزيــز امكانياتــها وقدراتها حتى يتسنى لها تأهيل اقتصادياتها وجعلها أكثر تنافسية وذلك بتبنيها سياسات اقتصادية قوية لجلب الاستثمارات الأجنبية أملا للاندماج في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي

1)زكرياء طاحون، مرجع سابق ، ص ص 219،220.

يدفع للتساؤل عن مدى قابلية اقتصاديات الدول النامية في الوقت الحالي للاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة ؟

إن المتتبع لواقع اقتصاديات الدول النامية ومسيرة اندماجها في الاقتصاد العالمي خاصة مع توقيع الغالبية منها على اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وما ترتب عنها من تحرير تدريجي في كافة الميادين والأنشطة المتعلقة بالتجارة، الاقتصاد، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية، يشهد أن هناك توجس داخل هذه الأوساط حول حجم القدرة التنافسية لمنشآتها الاقتصادية والانتاجية بما يتماشى مع التطورات في الأسواق العالمية، خاصة وأن معظمها ألفت العمل في جو خال من المنافسة في ظل القوانين الحمائية التي كانت تفرضها الدولة نتيجة لتبنيها للنهج الاشتراكي، لذا فإن هذا الانفتاح سوف يحرج هذه المؤسسات ويضعها في مواجهة تحديات كبيرة يفترض أن يتم التخطيط لها للتمكن من الحد من تداعياتها.

في حين نجد أن الدول المتطورة بخطاباتها التي يطلقها زعمائها من هنا وهناك في المحافل الدولية والتصريحات الرسمية، الداعية إلى المساواة في الفرص بين شعوب العالم في التنمية والعيش الكريم دعما لأبسط حق من حقوق الانسان، لا يوجد لها أثر في الواقع فرغم انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في البلدان النامية من 28 % سنة 1987 إلى 21 % سنة 2004 إلا أنهم يحصلون على 1,5 % من الدخل العالمي ومازال يعيش حوالي 2,8 مليار نسمة على أقل من دولارين يوميا وحوالي 1,2 مليار نسمة على أقل من دولار واحد يوميا.

إلى جانب ذلك نسجل كذلك ارتفاع نسبة وفيات الأطفال حيث تصل إلى حوالي 1,8 مليون طفل نتيجة لإنتشار الأمراض المرتبطة بالفقر كالاسهال والأمراض الناجمة عن التدهور في الصحة العمومية، حيث يفتقد أكثر من 2,6 مليار نسمة إلى قنوات صرف صحي لائقة وهذا كله راجع لمشكلة أكبر وهي أزمة السكن في هذه البلدان والتي سجل فيها حوالي 100 مليون شخص بدون مأوى كما يواجه 25 % من سكان العالم مشكلة إسكان حادة (1)، بالرغم من أن مستويات التنمية البشرية قد عرفت نتائج توصف بالجيدة حيث حقق 46 بلدا يسكنها مليار نسمة تنمية بشرية عالية، في حين أن هناك بلدان كثيرة أقل نموا هي

في تراجع مستمر، خاصة وننحن نعرف أن حوالي 100 مليون طفل يعيشون ويعملون في الشوارع، كما انخفضت حصة البلدان الأقل نموا من الصادرات العالمية من 0,6 % سنة 1980 إلى 0,4 % سنة 1998 (2).

لذا فإنه قد أصبح جليا بأن الدول المتطورة هي المستفيد الأكبر من سياسة انفتاح الأسواق العالمية، لأن تنفيذ بعض الاتفاقيات بين الدول النامية والمتطورة الهادفة إلى تحقيق المزيد من الانفتاح الاقتصادي لم ترقى إلى مستوى تطلعات الدول النامية، مثل تلك المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة والتي كانت نتاجا لجولة أورجواي أو حتى بعض التكتلات الجهوية والإقليمية، كالشراكة الأورو- متوسطية فثمارها تعود في الغالب للدول المتطورة، بتعنتها في التمسك ببعض النقاط لحماية منتجاتها خاصة الزراعية منها وفقا للاتفاقية المشتركة لدول الاتحاد الأوربي والمتمثلة في المخطط الزراعي المشترك "Plan Agricole Commain" وهذه الحماية لا تقتصر على فرض الرسوم الجمركية والحصص، بل عن تدعيم صادراتها الزراعية اتجاه هذه الدول، كما تصل الرسوم التي تفرضها الدول المتطورة على السلع الزراعية الواردة من البلدان النامية حوالي 1/5 من أمثال الرسوم المفروضة على السلع الصناعية، فضلا على تعنتها في استخدام اتفاقيات الغات في حماية منتوجاتها بفرض رسوم الاغراق على واردات الدول النامية، هذا ما يمثل حجرة عثرة في ولوج سلع الدول النامية للأسواق العالمية مما يتسبب في خسارة كبيرة للدول ضعيفة الدخل ويشكل أمامها حاجزا كبيرا للوصول إلى التنمية المنشودة.

لكن الحقيقة تتجاوز ذلك بكثير، حيث أن الرسوم التي تفرضها الدول المتطورة على السلع التامة الصنع القادمة من الدول النامية تصل إلى ضعف التي تفرضها على السلع النصف مصنعة، هذا ما أثر على جهود التنمية في هذه البلدان وذلك لغياب المنافسة المشروعة على الساحة الدولية.

---

1) http://www.qudwa1.com/?page=articles/10/10-070.2009.

2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2000، ص ص 9 ،55.

أما بالنسبة للدول العربية التي هي جزء لا يتجزأ من الدول النامية فقد قدر الناتج المحلي الاجمالي فيها سنة 1994 بـ : 607 مليار دولار بمعدل نمو يقدر بـ : +2 % أما الناتج الاجمالي الحقيقي للفرد من السكان في نفس السنة قدر بـ : 4450 دولار (1) لكن تلك النسب تختلف من دولة لأخرى ترتفع في الدول الخليجية النفطية قليلة السكان وتنخفض في بقية الدول، في حين أن الناتج المحلي للدول العربية شهد ارتفاعا سنة 2004 حيث وصل إلى 870 مليار دولار (2)، أي ما يعادل 2 % من الناتج العالمي رغم أن سكان العالم العربي يمثلون 5 % من سكان العالم والناتج المحلي لهذه الدول لا يمثل إلا الجزء اليسير من الناتج العالمي، لذا فإن الاقتصاد العربي يصنف ضمن الاقتصاديات الهامشية في الاقتصاد العالمي، خاصة اذا علمنا أن نحو 75 % من الناتج المحلي الاجمالي العربي جاء من عائدات النفط المسيطرة على صادرات أغلب الدول العربية، مما يجعلها في تبعية دائمة في علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع بقية دول العالم تحت رحمة تقلبات الأسواق النفطية وهو ما ينعكس بصورة جلية على واقع التنمية في هذه البلدان، نفس الشئ بالنسبة لأغلب الدول النامية التي تعتمد على تصدير المواد الأولية الخام في تمويل موازناتها، هذا ما يجعلها في تبعية مستمرة للأسواق العالمية التي تسيطر عليها الدول المتقدمة، الأمر الذي يؤثر على نمو وارداتها من مختلف السلع وبالتالي فإنها تدفع مرغمة للاقتراض الخارجي لتدعيم برامج التنمية، مما أغرقها في تبعية من نوع آخر وتراكم حجم مديونيتها.

أما فيما يخص مناخ الاستثمارات يمكن أن نلاحظ بأن معدلات الاستثمار المسجلة هي في تقلبات مستمرة لا تعدو أن تكون ظرفية، خاصة وأنها لم تكن نتيجة لآداء الفاعلين الاقتصاديين، بل هي تنجم عن متغيرات خارجية وبنيوية فمثلا في بلدنا الجزائر، انخفض

---

1) سمير أمين علي الكنز، منير الحمش ومصطفى الجمال، العلاقات العربية الأوربية، مركز البحوث العربية، منتدى العالم الثالث، المنتدى العالمي للبدائل، دار الأمين، القاهرة، الطبعة الأولى 2002 ص 72.

2) تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم سنة 2001/2000، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص 185.

متوسط معدل الاستثمار من 25.2 % سنة 1995 إلى 23,5 % سنة 2004 وذلك راجع لانخفاض الاستثمار العمومي بسبب النمو القوي للناتج المحلي الاجمالي الذي لم يواكبه ارتفاع في الاستثمار (1).

ناهيك عن الزيادة في الفجوة التكنولوجية بين الدول المتطورة والنامية فأغلب الدول النامية لا زالت تابعة في هذا المجال لدول الشمال، ومن هذا يتضح لنا أن الدول النامية تواجه تحديات فعلية تكاد تكون الحاجز أمام اندماجها في الاقتصاد العالمي، خاصة وأن أداء التنمية في غالبية هذه الدول دون المستوى المطلوب، كما يلاحظ عدم وجود التنسيق الاقتصادي بينها وهو ما لمسناه فعلا في تسابق بعض الدول العربية المتوسطية فرادى في عقد اتفاقيات الانتساب للتبادل الحر مع الدول الأوربية في اطار مسار برشلونة 1995، دون استشارة شركائها التقليديين كما هو الحال بالنسبة لتونس والمغرب (2)، في حين أن دول الاتحاد الأوربي تتفاوض كتكتل واحد هذا ما يزيد بطبيعة الحال في تعميق الهوة بين الدول النامية فيما بينها والتضارب في المصالح من جهة وفتح المجال للدول المتقدمة للسيطرة عليها اقتصاديا من جهة أخرى.

لذا، فإنه على الدول النامية العمل على بناء استراتيجية سليمة لكي تجد لنفسها مكانة في الاقتصاد العالمي الجديد ويكون ذلك بالاعتماد على تحسين كفاءات العنصر البشري والاستغلال الأمثل للموارد وتطوير البحث العلمي والتكنولوجي لبناء قاعدة اقتصادية متينة بهدف كسب مكانة ضمن المجموعة الدولية وتحقيق التنمية التي تطالب بها شعوب هذه الدول، خاصة ونحن نعيش في وقت لا يرحم فيه الضعيف لأن الأمم في عصرنا لا ترث رخائها وإنما تحققه بالانتاج والعمل لتخلق لنفسها مزايا تنافسية تضاهي بها سلع الدول الأخرى.

---

1) تقرير مكتب اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة في شمال افريقيا، حول الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال افريقيا، الجزء الثاني، أفريل2005، ص 7.

2) عبد الغني عكة، منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية، واقع و آفاق، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في الاقتصاد، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 2003/ 2004 ص، 87.

المبحث الثاني: التنمية في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية

من المعلوم أن تحقيق التنمية الاقتصادية هو الهدف الرئيسي الذي تصبوا له كافة دول العالم خاصة الدول النامية منها، حيث تسعى من وراءها إلى محاولة رفع مستوى معيشة الفرد في المجتمع وتحسين مختلف مجالات الحياة المتعلقة بالصحة، السكن، التعليم الشغل.....إلخ، وهي في نفس الوقت تعتبر ركنا من الأركان الرئيسية لدعم تماسك النسيج الاجتماعي وترسيخ أسلوب التكافل بين أفراد المجتمع من أجل النهوض بإقتصادياتها.

وبالرغم من الأهمية القصوى للتنمية الاقتصادية، سجل خلال العقود الأخيرة اخفاق أغلب الدول النامية في تحقيق درجات مقبولة من التنمية، وذلك راجع لأنها لم تسخر الامكانيات اللازمة بمختلف أشكالها، ولعدم تحكمها في ادارة السياسات التنموية من حيث عملياتها والجوانب المؤسسية لها ولإفتقادها للخبرة والمعرفة اللازمة عن كيفية تحسينها، ونتاجا لذلك جاء تدخل المؤسسات الدولية للاسهام في توجيه وتصحيح هذه السياسات بابراز أهمية ادارة التنمية الاقتصادية كمتطلب أساسي لتحسين أداء السياسات المتعلقة بها.

بالمقابل نجد أنه رغم الصعاب والعقبات، استطاعت غالبية الدول النامية أن تشخص أسباب مشاكلها الاقتصادية والتنموية، حيث بدأت في معظمها باعداد برامج اصلاحية رائدة حتى أنها قطعت شوطا لابأس به في هذا المجال، الا أنها اصطدمت في الواقع بتحديات أخرى، أصبحت تفرضها المتغيرات العالمية في العقد الأخير والتي أثرت بصورة مباشرة على المسار التنموي في هذه الدول، ومن هذا المنطلق فإن مناقشة هذه النقطة تكون من خلال المطلبين الآتيين:

- مفهوم التنمية.
- العولمة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهـــوم التنميـــة

يشهد العالم حاليا حركة غير مسبوقة في الصراع بين مختلف القوى والتي تتفاعل في العلاقات فيما بينها بصورة مبنية على المصلحة الخاصة، حيث كان ولا يزال للتنمية الاقتصادية مكانة في هذا الصراع الذي يزداد حدة مع مرور الوقت نظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها في حياة الشعوب وهي التي تعتبر الملاذ لتجسيد طموحاتها من أجل العيش في كرامة ورخاء ورفاهية.

لكن المتتبع لواقع التنمية في الدول النامية يلحظ وجود مقاربة مزدوجة وغريبة تتمثل في توفر مقومات التنمية في الدول النامية من جهة والتخلف من جهة أخرى وذلك راجع ربما لغياب التحليل التقني لعوائق التنمية من قبل النخب القائدة وفشلها في ايجاد أدوات التحليل لتغيير هذا الواقع، لذا فإنه أصبح من الضرورة بما كان على كافة هذه الدول في عصر العولمة أن تتكافل فيما بينها بصورة تجعلها تنهض باقتصادياتها إلى مصاف الدول المتقدمة، وبما أن التنمية كانت ولازالت في صلب إهتمام شعوب العالم الأمر الذي يحتم علينا إعطاء ولو نظرة عامة عن التنمية الاقتصادية وأهم أبعادها واستراتيجياتها.

أولا: ماهية التنمية الاقتصادية

تبلور مفهوم التنمية بشكل أكثر وضوحا في الخمسينيات من القرن الماضي بعد قيام العديد من الدول النامية في محاولات لتغيير واقعها المتخلف بجميع جوانبه الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية والسياسية، خاصة وأنها سجلت درجات غير مقبولة من التنمية، وذلك راجع لعدم تحكمها في إدارة السياسات التنموية من حيث عملياتها والجوانب المؤسسية لها ولإفتقادها للخبرة والمعرفة اللازمة عن كيفية تحسينها (1)، في هذا الوقت بالذات وفي ظل هذه المتغيرات تزايد اهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين بالتنمية الاقتصادية، حيث

1) أحمد صقر عاشور، اصلاح ادارة السياسات الاقتصادية والتنموية، أوراق ووقائع ندوة ادارة سياسات التنمية، سالزبورج، من 21 إلى 02 جوان 1995، المنظمة العربية للتنمية الادارية، الطبعة الأولى، القاهرة 1999، ص 54.

تضاربت الآراء حول مفهومها واختلفت بإختلاف المنطلقات الفكرية للاقتصاديين الذين لم يميز بعضهم بينها وبين النمو الاقتصادي، حيث يميلون إلى استعمال المصطلحين بمعنى واحد ويعتبرونهما مترادفين في جوهرهما وإن كانت هناك فوارق جوهرية في معنييهما.

ويرى آخرون أن التمييز بينهما لا يستند إلى أسس علمية بل يهدف إلى تحقيق أغراض محددة لوضع فواصل بين مجموعتي البلدان النامية والدول المتقدمة لذا فقاموا برفضها (1)، كما اهتم الاقتصاديون الكلاسيكيون بالكيفية التي تؤدي بها تفاعلات المتغيرات الاقتصادية إلى تحقيق التوازن كحل تتوقف عنده حركة تلك المتغيرات، وساهم تحليل الاقتصادي الايطالي **باريتو "pareto"** في وصف هذا الوضع بأنه الأمثل لأن تجاوز أي طرف له يحقق منفعة زائدة تحمل الآخرين خسائر، إذا تغيرت مجموعة الظواهر التي تعتبر من قبيل المعطيات دفعت بإتجاه نقطة توازن جديدة تتحدد بالأسلوب نفسه، وبالتالي فإن ما قصدوه كان تحقيق التوازن في الأجل الطويل وليس التنمية بالمعنى الدقيق (2).

ويعد الكاتب النمساوي **جوزيف شومبيتر "josef schumpeter"** أول من وضع أسسا واضحة لكل من المفهومين في العقد الثاني من القرن الماضي، حيث أوضح أنه في ظل ثبات فنون الانتاج يتعرض ما سماه التدفق الدائري للانتاج إلى **" النمو"** بدافع من نمو السكان وما يصحبه من تراكم رأس المال، أما **" التنمية "** فهي خروج عن التوازن يحدثه جهد المنظمين الرواد الذين يغرون الرأسماليين بتمويل تجديدات في دالة الانتاج تتخذ شكل ادخال منتج جديد أو استعمال أسلوب جديد للانتاج أو فتح سوق جديدة أو اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية أو اعادة تنظيم الصناعة ويعتبر كسبهم الاضافي ربحا لما يقومون به من " هدم خلاق " يهدم الفنون القديمة واحلال أخرى أفضل منها، اذن هو ينظر إلى التنمية كعملية اقتصادية بحتة لكن من ناحية النوعية لا الكمية (3).

---

1) سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1999 ، ص 22 .

2) محمد محمود الإمام، السكان والموارد والبيئة والتنمية، التطور التاريخي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، مقدمة عامة، الطبعة الأولى 2006، ص 347 .

3) نفس المرجع، ص 347 .

لذلك نستنتج أنه ميز بين النمو والتنمية الاقتصادية على أساس أن المفهوم الأول يعني زيادة كمية في مستوى الدخل بدون أن يصاحبها تغيير في هيكل الانتاج والاقتصاد القومي أما التنمية الاقتصادية فتعني إلى جانب نمو الدخل حدوث تحولات أخرى، مثل التغير في هيكل الاقتصاد بحيث يتقلص النصيب النسبي للزراعة في الناتج المحلي الاجمالي لصالح اسهام قطاع الصناعة فيه وتزيد نسبة السكان في الحضر بمعدل أكبر من نظيرتها في الريف وتدخل أساليب حديثة في مجال الانتاج ويزيد الاعتماد على النقود كوسيط للتبادل بدلا من المقايضة، وتزداد نسبة الانتاج المسوق بدلا من الانتاج المعيشي وهكذا، إلا أن المفهوم الأساسي للتنمية إرتبط برفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (1).

نظرا لما سبق ذكره، التفرقة الرئيسية بينهما ترتبط بالتلقائية والتدخل في تحقيقهما بمعنى أن النمو يحصل **تلقائيا** مع مرور الوقت باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة فالزيادة في عدد السكان يقابلها نمو احتياجاتهم من السلع والخدمات هذا ما يدفعهم إلى الرفع من انتاجهم، لذلك إرتبط النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج القومي الاجمالي، أما التنمية فهي **فعـــل** يتطلب تدخل وتوجيه الدولة لتنمية المجتمع اقتصاديا بشكل خاص، حيث تكون هي المسؤولة عن مدى نجاح سياساتها التنموية وبالتالي فالدولة هي التي توجه المجتمع نحو المجالات المساعدة لاحداث التنمية.

من جهة أخرى، النمو يعني حدوث تغيرات **كمية** في بعض المتغيرات الاقتصادية وينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الانتاج في المستقبل، من دون أن يهتم بعملية التوزيع والآثار الجانبية الأخرى التي ترافقها، أما التنمية الاقتصادية فتتضمن حدوث تغيرات **نوعية** في هذه المتغيرات التي تهدف من وراءها إلى رفع القدرة الانتاجية وكفاءة آداء أفراد المجتمع مع ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية اضافة إلى أهداف أخرى في المجالات الاجتماعية، الثقافية والسياسية.

---

1) محمد سلطان أبو علي، نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي الطبعة الأولى 2007، ص 49.

ثانيا: استراتيجيـــات التنميـــة

إن اصطلاح " البلاد المتخلفة " اصطلاح جديد للتعبير عن حقيقة قديمة نسبيا وقد ولد هذا التعبير داخل الهيئات الدولية غداة الحرب العالمية الثانية، وليس من شك في أنه إذا كان استخدام هذا الاصطلاح قد ذاع على هذا النحو، فإن ذلك يرجع إلى أن المشكلات التي تواجهها تلك البلدان هي من أكثر المشكلات إلحاحا، مما زاد من وعي شعوبها والتي تشكل الجزء الأفقر والأكثر حرمانا والأعظم عددا من البشرية (1)، وهي بحاجة ملحة ومتزايدة للتقدم إلى أن تصل إلى مستوى معيشة أرقى، للاستفادة من الحضارة الحديثة التي يوفرها التقدم التكنولوجي حتى أصبحت التنمية بالنسبة لهذه الشعوب هدفا تناضل من أجله.

ولكن على المستوى النظري يلاحظ أن علم الاقتصاد السياسي قد ولد لمعالجة قضايا التنمية فمثلا كان التجاريون يبحثون عن وسائل لتنمية اقتصاديات الدول التي نشأت في غرب أوربا، وضلت قضية التنمية،أي تطوير الاقتصاد الوطني في قلب أبحاث الاقتصاديين حتى آدم سميث الذي أسمى كتابه الشهير " بحث في طبيعـة وأسباب ثروة الأمم " وفيه قدم عناصر التنمية والتي يمكن تصورها بلغة عصرنا كما يلي :

- تغيرات هيكلية " القضاء على الاقطاع ".
- سياسة للتراكم " الدعوة للادخار والقضاء على الاسراف ".
- التقدم التقني " تقسيم العمل ".
- سياسة اقتصادية " الحرية الاقتصادية التي تترك لرجال الأعمال سلطة دفع عجلة الاقتصاد الوطني ".

وتتمثل الأسس النظرية لإستراتيجية التنمية في النظرية الاقتصادية للتنمية التي عرفت رواجا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية مع تحرر الدول المستعمرة وظهور مجموعة من الدول تصنف متـأخرة أو متخلفة حسب الظروف، وقد أدت المنـاقشات في نمط التنميـة، إلى

1) شارل بيتلهيم، ترجمة إسماعيل صبري عبد الله، التخطيط والتنمية، مكتبة التنمية والتخطيط، دار المعارف بمصر 1966 ، ص 27 .

تضارب أنماط مختلفة تختلف من حيث الأولوية التي يحضى بها قطاع اقتصادي على حساب قطاع آخر وهو في الواقع إختيار يتم حول طبيعة القطاع الذي يعمل عمل المحرك لكل الاقتصاد، ونحن نعلم أن أي اختيار اقتصادي يعكس التكفل والاهتمام بمصالح فئة اجتماعية معينة والتي تأخذ الأشكال التالية :

1- التنميـــة الزراعيـــة : إن المبررات التي تدعو إلى اختيار الزراعة كقطاع يحضى بالأولوية لأنها تشكل نسبة كبيرة من الناتج الوطني للدول المتخلفة، كما أن الصناعة تحتاج إلى المنتجات الزراعية التي يقدمها القطاع الزراعي خاصة إذا كانت الدولة عاجزة على استراد الموارد الزراعية التي تكون عبئ على ميزان المدفوعات كحالة الجزائر، كما أن الزيادة في المداخيل الزراعية تخلق طلبا على السلع الصناعية.

إن الاستثمار الزراعي في الدول المتخلفة أكثر انتاجية من الاستثمار الصناعي، الأمر يتطلب بعض التحسينات تكون كفيلة بزيدة الانتاج، لكن السؤال الذي يبقى مطروحا، ماهي نسبة الانتاج الزراعي التي تجد سوقا لتصريفها في حالة انعدام التنمية الصناعية ؟ ربما هذه التجربة قد نجحت في الدول المتقدمة كأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، لكن الاطار المؤسساتي في الدول المتخلفة كثيرا ما يعرقل زيادة المردودية وتكثيف الانتاج.

2- التنميـــة الصنـــاعيـــة : إن التنمية الصناعية تخلق الطلب على الانتاج الزراعي والاستثمار في الصناعة يدعو إلى التكامل بين القطاعات أكثر مما لو كان في القطاع الزراعي لأنه يؤثر عند المنبع وعند المصب " en amont et en aval " بالنسبة للقطاعات الأخرى، بعبارة أخرى يدعو ويبحث الاستثمار الصناعي عن العلاقات مدخلات مخرجات وينميها، كما تخفف التنمية الصناعية العبئ على ميزان المدفوعات من جهتي الصادرات التي تزيد في قيمتها والواردات التي تقلص من قيمتها، كما يرفع الاستثمار الصناعي من نسبة الادخار من جراء الزيادة في المداخيل، سواء كان الادخار الاجباري بواسطة الجباية أو الادخار الارادي، كما يحد النمو الصناعي من أثر التقلبات الاقتصادية ويدعم إستقرار المداخيل والارادات الجبائية بانتاج قيم مضافة معتبرة، وبالتالي فهو كذلك

يرفع من مستوى التشغيل ويزيد من مرونة الاقتصاد، أي امكانية وسهولة التكيف والتأقلم مع الوضعيات الجديدة.

3- الصنـــاعات المصنعة : إن الاختيار الذي يعطي الأولوية للصناعة عامة وللصناعة الثقيلة خاصة والتي تفسرهـــا نظريـــة المشـــروع المحـــرك التي تبنـــاها **فرانسوا بيروس "François Perrouse"** وهي الفكـرة الأصلـية لمفهوم الصناعات المصنعـة والتـي قدمهـا بعد ذلك **د. برنيس "Destanne de Barnis"** ويعتبر هذا المشروع الوحدة الإنتاجية مؤسسة مركب، مجموعة من المؤسسات والتي تؤثر بطريقة لا رجوعية على المحيط الاجتماعي والمؤسساتي وعلى كل النشاطات الاقتصادية التي توجد عند المنبع أو المصب لإنتاج هذه الوحدة، والصناعات المصنعة هي التي يقصدها ضمنيا " Perrouse " ولكن "Bernis" يؤكد عليها باعتبارها تؤثر على الصناعة الاستخراجية التي تمونها الصناعة الميكانيكية التي تمون من طرف الصناعة الثقيلة، فهذا المشروع المحرك يؤدي إلى اندماج وتكامل النشاط الاقتصادي عموديا وأفقيا حينما تأثر على القطاعـات الأخرى "صناعـة وزراعة " وتأثر على البنية التحتية كما تؤدي بفضل الاندمـاج وزيادة الإنتـاج إلى تخفيض تكاليف الإنتاج للقطاع المعني ولكل القطاعات التي تستعمل هذا المنتوج كسلعة وسيطـة أما أفقـيا فتأثير هذه الصناعة يتم عن طريق توزيع المداخيل التي يتشكل منها طلب جديد على السلع والخدمات الاستهلاكية والتي تدفع إلى إقامة نشاطات تتكفل بهذا الطلب.

لذا، يرى بعض المفكرين أن إستراتيجية تطوير الصناعة خاصة الثقيلة منها الطريق الصحيح للوصول إلى الرفع من حجم القيمة المضافة الوطنية على المستوى الكلي والحصول على أحسن مردودية للقدرات الاقتصادية، فتسمح إذا هذه الصناعة بالوصول إلى أحسن حالة اتجاه العالم الخارجي بالنسبة لديون الوطن وحقوقه اتجاه العالم الخارجي.

ومن جهة أخرى، يمكن لهذه الإستراتيجية امتصاص البطالة وتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، فالصنـاعة تمكن إذا من رفـع أنـواع وكميـات المنتوجات التي تلبي حاجيات السكان بالاضافة إلى رفع الانتـاجية وخفض التكلفة البشـرية في انتـاج السلع مع تغيير البيئة

الاجتمـاعية التي تمليها ضرورة العيـش على الأرض ومنهـا، لذا فـان " Bernis " يرى أن التصنيع كعملية تمس الاقتصاد بأجمعه وهو العامل الأساسي في اعادة بناء كتلة اقتصادية اجتماعية منسجمة، ولا يكون ذلك إلا بوضع خطط استراتيجية تكون آداة للضبط الاقتصادي.

ثالثا: مؤشرات التنميــة الاقتصاديــة

إن التطورات الحاصلة في مفهوم التنمية في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي أدت إلى إيجاد مجموعة من المؤشرات الأحادية والمركبة لقياس مدى تطور البلد حيث تعددت مكوناتها واهتماماتها وأبعادها من مجرد مؤشرات لرصد النمو الاقتصادي إلى حركة المؤشرات الإجتماعية ومؤشرات الحاجة الأساسية ومن ثم مؤشرات التنمية المستدامة والتنمية البشرية.....الخ، وهي مرتبطة بمجالات عديدة متعلقة بنوعية الحياة في كافة المجتمعات، كما أنها تتعلق بالركائز الأساسية للاقتصاد الوطني وعدالة توزيع الدخـل والغذاء والصحة والتعليم إلى جانب مؤشرات أخرى خاصة بالاستهلاك والاستثمار وثقافة المجتمع وحياته السياسية وغيرها من المؤشرات المتعددة المتعارف عليها دوليا في قياس التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدول، والتي تلخص في النقاط الرئيسية التالية :

- مؤشــرات الامكانيــة.
- مؤشــرات التأهيــل.
- مؤشرات الاستقلاليــة الاقتصاديــة.

1- مؤشــرات الامكانيــة (1): تبين مدى امكانية البلد النامي في اتبــاع سياسة تنمويــة شامــلة وتنحصر في ابراز قدراته الــذاتية المســاعدة في تحقيق التنمية الاقـتصادية وهي تتمثل فيما يلي:

1) سعد حسين فتح الله، مرجع سابق ، ص 82.

1-1 **الموقـع الجغرافـي:** الموقع الجغرافي مؤشر بالغ الأهمية لتحديد المكانة الاستراتيجية لبلد ما، فقربه أو بعده عن الأسواق الدولية وتوفره على منافذ سواء كانت برية أو بحرية تربطه بالعالم الخارجي تتيح له إمكانية تصريف منتجاته إلى الدول الأخرى كما أنه كلما كبرت مساحة الدولة زادت إمكانية تخطيها للعوائق التي قد تعترض طريق تطورها الاقتصادي لأنها تتيح لها امكانية توفر موارد أكثر تنوعا بالشكل الذي يدعم عملية التنمية الاقتصادية ويوفر المواد الأولية الضرورية وهذا ما يساعدها على انشاء صناعات كبيرة توفر فرص عمل لأفراد المجتمع.

2-1 **توفر الموارد الطبيعية وتنوعهـا:** كلما توفرت وتنوعت الموارد الطبيعية قللت من تبعية الدولة للخارج، وبعملية مسح بسيطة لوفرة الموارد أو محدوديتها، تنوعها أو عدم تنوعها وملائمة الظروف الطبيعية لإستغلالها بالصورة المثلى يمكن الحكم على مدى قدرة هذا البلد في تحقيق التنمية بشكل أفضل من غيره.

3-1 **التركيبة الاجتماعية للسكان:** التجانس في التركيبة الحضارية والاجتماعية والدينية للسكان دور كبير في استقرار المجتمع وهذا ما سينعكس بطبيعة الحال على توفر الامكانيات لتحقيق أهداف التنمية الشاملة أكثر من البلد الذي لا تتوفر فيه تلك المعطيات.

2- مؤشـرات التأهيـل: هي عبارة عـن المؤشرات المساعـدة على الانطلاق نحو التنميـة ويهدف من وراءها معرفة مدى تأثير التغيرات الهيكلية في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية الاجتماعية.....إلخ، وذلك لتصحيح الاختـلالات أمـلا في تحقيق التنمية المنشودة، ويمكن تحديدها في النقاط التالية :

2-1 مؤشر هيكل الانتاج والانتاجية: إن تطور أي بلد يفرض عليه تنويع هيكله الاقتصادي دون الاعتماد على قطاع معين بحد ذاته، إذن كلما أعطيت الأهمية لبعض القطاعات الحيوية التي لم يكن الاهتمام بها سابقا على النحو المطلوب سيؤدي حتما لزيادة الانتاج كما ونوعـا

وبالتالي فإنه من خلال هذا المؤشر يمكن دراسة الأهمية النسبية لكل من القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في فترة زمنية معينة كما يندرج تحته مؤشر يقاس به مدى فعالية النشاط الاقتصادي للدولة وهو يهتم بأهمية تدخل الدولة في الفروع والأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومدى كفاءة تدخلها مقارنة بالقطاع الخاص بهدف تقويم سياسات الدولة المالية والنقدية ومدى ملائمتها للتطور الاقتصادي في البلد.

2-2 مؤشر الهيكل السكاني والقوى العاملة: يهدف من وراء الاعتماد على هذا المؤشر تصحيح الاختلال في توزيع السكان بين الأقاليم في البلد الواحد بما يخلق التوازن بين مختلف الأقاليم وهو يرتبط بمدى ملائمة عدد السكان للموارد المتاحة في كل منطقة، سواء كانت موارد طبيعية أو أراضي صالحة للزراعة، زيادة على دراسة التركيبة العمرية للسكان وذلك لتحديد السبل الكفيلة لإستغلال هذه المعطيات في عملية التنمية الاقتصادية.

أما فيما يخص القوى العاملة فإنه يهدف إلى تحديد مواطن الخلل بتصحيح توزيعها على الهياكل القطاعية وفقا للمعطيات المهارية، التعليمية، المهنية والجغرافية بما يضمن استخدامها على أكمل وجه لضمان الزيادة في الانتاج ورفع كفاءة آداء الوحدات الانتاجية وتوزيعها على القطاعات الانتاجية على آساس المؤهلات والمستوى التعليمي، هذا ما قد يساعد في المستقبل على الاعتماد على النفس في توفير المتطلبات المختلفة للمجتمع.

3-2 مؤشر التنمية البشرية (1) **:** نظرا لعدم التوافق على الاعتماد فقط على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كمؤشر للتنمية، والتأكيد المتزايد على أهمية العناية بالعنصر البشري بصفته المحدد الرئيسي لكفاءة آداء الاقتصاد الوطني، تم وضع **" مؤشر مركب "** أطلق عليه اسم مؤشر التنمية البشرية وهو يأخذ ثلاث متغيرات في الحسبان هي:

1) ألبر داغر، مرجع سابق ، ص 49.

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- مستوى الخدمة التعليمية التي يحصل عليها الأفراد في المجتمع، وتقاس بمتوسط عدد السنوات الدراسية التي يحصل عليها الفرد.
- مستوى الرعاية الصحية، أي الخدمات الصحية التي يحصل عليها أفراد الشعب سواء من حيث عدد الأطباء وعدد الأسرة المتاحة.....إلخ.

إذن هذا المؤشر يعتمد إضافة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إلى الاعتماد على الجانب التعليمي والصحي وذلك بقياس التطور الحاصل في انخفاض نسبة الأمية بين السكان وعدد المسجلين في مختلف المراحل الدراسية، إلى جانب نسب المتخرجين في كافة المستويات خاصة على مستوى التعليم العالي بتتبع الاهتمام الذي توليه الدولة لمؤسسات البحث العلمي، فضلا عن عدد البحوث المنشورة وعلاقتها بالجانب التطبيقي (1).

أما الجانب الصحي فيقاس كذلك بمعدل وفيات الأطفال والعمر المتوقع عند الميلاد ومؤشرات خاصة بالمقارنة الدولية كأعداد الأطباء ومساعديهم من خلال نسب السكان لكل طبيب ومساعد طبيب وسرير وهي العناصر التي تبين مدى تطور الجانب الصحي في البلد.

3- مؤشرات الاستقلال الاقتصادي: يشمل المؤشرات التي تحدد استقلال عملية التنمية الاقتصادية في البلد بالتركيز على المؤشرات الاقتصادية لتوفير إمكانية قياسها كميا وتحقيق متطلبات دراسة التنمية الاقتصادية في أي بلد.

3-1 مؤشر الفجوة الداخلية: تقيس مدى تغطية الادخار المحلي للاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المطلوب، وهي تعكس مدى الاعتماد على الامكانيات المحلية في تمويل التنمية الاقتصادية فكلما اقتربت النسبة من 100 % فإنها تدل على استقلال البلد اقتصاديا بالنسبة لهذا المؤشر.

---

1) سعد حسين فتح الله، مرجع سابق ، ص 87.

2-3 مؤشر الفجوة الخارجية: يهتم بحساب نسبة الانكشاف التجاري للدولة وذلك بقياس كل من الصادرات والواردات مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي، كلما ارتفعت فهو دليل على ارتباط البلد بالخارج والعكس صحيح.

كما يعكس مدى تمكن البلد من تغطية عائداته من المواد المصدرة للخارج لإستراد متطلبات التنمية الاقتصادية التي لا تتوفر محليا، دون اللجوء إلى وسائل التمويل الأخرى كالاقتراض، ومن جهة أخرى، هذا المؤشر يقيس التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات وذلك بدراسة حجم التعامل التجاري مع دولة ما، أو مجموعة من الدول وهذا لتحديد مدى التركيز الجغرافي للصادرات والواردات، وهو يمكن كذلك من قياس مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها إلى اجمالي الصادرات ودراسة طبيعتها، هذا ما يساعد على استنتاج امكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية بالشكل الذي خطط له.

3-3 مؤشر الناتج المحلي الاجمالي: الناتج المحلي للدولة هو احدى الطرق لقياس حجم اقتصاد تلك الدولة، فهو يقيس وضع الاقتصاد ككل، ويعرف على أنه القيمة السوقية لجميع البضائع والخدمات التي تنتجها دولة ما خلال فترة زمنية محددة، وهو أيضا مجموع القيمة المضافة في كل مرحلة من الانتاج لجميع البضائع والخدمات التي تنتجها دولة ما خلال فترة زمنية محددة ويختلف عن الناتج القومي الاجمالي لأنه يعنى بالمنطقة التي ينتج فيها أما الناتج القومي هو مقياس الدخل التراكمي لمنطقة ما.

4-3 مؤشر هيكل الناتج المحلي الاجمالي: يهتم هذا المؤشر بتحديد مدى مساهمة القطاعات المختلفة زراعة، صناعة، الخدمات...إلخ، في هيكلة الناتج المحلي الاجمالي للبلد وهذا يعطي صورة واضحة لواضعي السياسات التنموية لإعتمادها في وضع خطط لبرامج مستقبلية تكون مبنية على هذا الآساس ومرتكزة على الخصوصيات المحلية، كما أنه يعطي فكرة كذلك للمستثمرين الأجانب والمحليين حول مختلف القطاعات وبالتالي معـرفة أهمـها وأضعفها مردودا، الذي من شأنه إن تم الأخذ بهذه المعطيات توجيه الاستثمارات لخلق نوع من التوازن في هذا الجانب.

5-3 مؤشــر الدين الخارجـي: يقاس مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي الذي لا يجب أن يزيد عن نسبة محددة، إلى جانب مؤشر خدمة الدين إلى اجمالي حصيلة الصادرات للدولة في فترة زمنية محددة، وللدين الخارجي علاقة عكسية مع الاستقلال الاقتصادي، أي كلما زاد حجم الديون قلت الاستقلالية الاقتصادية للدولة.

6-3 مؤشر الأمن الغذائي: هو من أهم المؤشرات لقياس درجة التنمية، ويتمثل في قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء وضمان الحد الأدنى من كل الحاجيات بإنتظام، وتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات لإستخدامها في استراد ما يلزم لسد النقص في الانتاج الغذائي، ويقاس بمقارنة الانتاج الغذائي المحلي بمعدل نمو السكان بالاضافة إلى نسبة مساهمة الانتاج الزراعي من الناتج الاجمالي (1)، وكلما زاد الاعتماد على الخارج في الحصول على السلع يتم تصنيف البلد في خانة التبعية الاقتصادية.

7-3 مؤشــرات التنافسيــة: هي مجموعة من المؤشرات التي يهدف من خلالها دراسة القدرات التنافسية بين القطاعات في البلد الواحد وبين البلدان ويمكن من دراسة الفجوة التنافسية بين الدول بقياس البنية التحتية التكنولوجية وفاعلية المؤسسات والآداء الحكومي والموارد البشرية المتوفرة في البلد من جهة.

ومن جهة أخرى، تهتم هذه المؤشرات كذلك بدراسة البيئة الاقتصادية للدولة، أي بيئة الأعمال وديناميكية الأسواق والتخصص وكذلك قدرة الدولة في جذب الاستثمارات والطاقة الابتكارية والانتاجية وانعكاسها على الاقتصاد الكلي.

---

1) علي خالفي، الأمن الغذائي وأثر المتغيرات العالمية، مجلة الادارة، المدرسة الوطنية للادارة، الجزائر، العدد02، 2000، ص ص 160 ، 162.

المطلب الثاني: آثار العولمة الاقتصادية على التنمية

لا يكاد يختلف إثنان بأن المتغيرات والأحداث التي شهدها العالم في الماضي القريب والتي امتدت تداعياتها إلى يومنا هذا، كانت نتاجا لتفاعل السياسات الاقتصادية مع الترتيبات الدولية التي يتم التخطيط لها عن طريق الهيئات الدولية الكبرى تحت غطاء العولمة وبدعم من الدول المتقدمة وبعض القوى الاقتصادية والسياسية الفاعلة في الساحة العالمية.

وبالتالي، فإن قضايا التنمية قد أصبحت رهينة هذه الترتيبات الجديدة والتي نتج عنها وقوع أزمات وأحداث تتسم بالسرعة في الانتشار وأثرت بصورة مباشرة وقوية على مسار التنمية خاصة في الدول النامية والفقيرة، بل وعلى كافة مناحي الحياة في هذه البلدان.

وبما أن الاستقرار بمعناه الواسع من أحد أهم المقومات البديهية للتنمية الاقتصادية فإن اختلاله يؤدي إلى الاخلال بالمسار التنموي، لذا ففي هذا المطلب يمكن ابراز هذه النقطة بصورة تساعد على فهم مدلول هذه الأحداث والمتغيرات من ناحية اقتصادية وما مدى تأثيرها على البيئة الاقتصادية العالمية بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة.

أولا: الأبعاد الاقتصادية للعولمة وأثرها على التنمية

يعد عدم الاستقرار وانتشار الأزمات الاقتصادية والسياسية بحدة على الساحة الدولية من أهم سمات هذه المرحلة، والتي عرف فيها العالم نقلة نوعية في مسار العلاقات الدولية خاصة بعد ما شهدته الولايات المتحدة الأمريكية من أحداث مست برموز سيادتها والتي ترتب عنها عدة اضطرابات مست كافة دول العالم في كل الميادين.

وقد نتج عن التفاعل بين السياسات الاقتصادية للدول النامية بالخصوص والدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية المختلفة المتأثرة بضغوط القوى الفاعلة في الاقتصاد العالمي إلى وقوع نقلة نوعية في مسار العلاقات الاقتصادية الدولية تحت مظلة العولمة بمختلف جوانبها والتي أثرت بصورة مباشرة على البيئة الاقتصادية العالمية.

إن الدول النامية شأنها شأن بقية دول العالم تأثرت بمسيرة العولمة حيث أصبحت اقتصادياتها أكثر اندماجا وتأثرا بما يحدث في الاقتصـــاد العالمي من تطـورات وأحـداث وأزمات وبالتالي فإنها أصبحت أكثر عرضة للصدمات الخارجية من ذي قبل، وخير مثال على ذلك هو انكشاف الاقتصاديات العربية، ممثلا في نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي، والذي يصل في بعض الحالات إلى حوالي 84 % في المتوسط وهو مستوى مرتفع بالمقاييس الدولية (1).

لذا فإنه يجدر من الدول النامية والعربية بالخصوص أن تبذل جهودا أخرى حتى تتمكن من مسايرة التحولات الاقتصادية الناتجة عن تسارع وتعاظم ظاهرة العولمة، تجنبا لمخاطرها وسلبياتها، الأمر الذي يدفع إلى احداث اصلاحات اقتصادية من خلال خلق مشاريع ترتكز على معايير اقتصادية صلبة، تجنبا لإرهاق اقتصادياتها بمشاريع غير مجدية اقتصاديا، تستنزف مواردها من دون أن تكون لها عوائد ملموسة، وهذا كله كي تضمن تحقيق معدلات نمو تتلائم وطموحاتها، خاصة وأن معظم اقتصاديات الدول النامية لم تفلح في الوصول إلى درجة مقبولة من التنمية، فمثلا الدخل الـفردي في مصـر في الخمسينيـات من القرن الماضي كان مماثلا للدخل الفردي في كوريا الجنوبية بينمـا يصل اليـوم إلى أقل من 20 % من الدخل الكوري الجنوبي، كذلك كان للمملكة العربية السعودية ناتج اجمالي يفوق ما كان لتايوان في نفس الفترة، لكنه اليوم يبلغ 50 % من الناتج التايواني، كما كان الناتج المحلي الاجمالي في المغرب وماليزيا على قدم المساواة، أما اليوم في المغرب هو يعادل فقط ثلث الناتج المحلي الماليزي،هذا ما يعكس فشل الدولة القطرية في تحقيق تنمية متوازنة ومستقلة قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية لشعوبها.

ويمكن التعبير عن مظاهر الاخفاق في المسيرة التنموية مثلا في الدول العربية حين نعلم أن الفجوة الغذائية لهذه الدول حسب تقرير اتحاد المهندسين الزراعيين المقدم إلى مؤتمرهم الخامس والخمسين، بنحو 20 مليار دولار، وتشير أرقام اتحاد غرف التجارة والصنـاعة في الامـارات العربيـة إلى أن الفجـوة الغـذائية قد بلغت في دول الخليـج نحو 13

1) علي لطفي، مرجع سابق ، ص 40 .

مليار دولار، هنا بالذات تكمن أهمية زيادة معدلات النمو ورفع معدلات الادخار والاستثمار وتوسيع القاعدة الانتاجية و تعزيز الرشادة الاقتصادية.

لكن كل ذلك لا يمكن تحقيقه، دون اعطاء العنصر البشري المكانة اللازمة له بتوفير المزيد من فرص العمل والشفافـية في منحها، تشجيعـا للمنـافسة لإكتساب المهارات (1) والذي يعتبر عاملا من أهم العوامل كي ترفع دولنا التحدي أمام هذا المد العارم الذي تفرضه العولمة، خاصة إذا علمنا أن نسبة الأمية في البلدان العربية حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد تصل نحو 25 % من السكان، أي ما يعادل 70 مليون أمي، وذلك جاء كنتاج للانفاق الضئيل في قطاع التعليم في هذه الدول وفي مختلف مراحله والذي لا يتجاوز 7 % من الموازنة العامة في أحسن الحالات وتتدنى هذه النسبة إلى أقل من 5 % في البلدان العربية الفقيرة، كما نسجل حوالي 7,6 مليون طفل عربي غير مسجل في المدارس بسبب عدم توفر الأماكن والظروف الصعبة لعائلاتهم وحاجتها لعملهم.

إن تأهيل الموارد البشرية للدول النامية بالعلم والتدريب من شأنه أن يدفع باقتصادياتها إلى مصاف اقتصاديات الدول المتطورة، مع الالتفات إلى ظاهرة أخرى تنخر جسد الدول النامية والمتمثلة في ارتفاع نسبة هجرة الأدمغة اتجاه دول الشمال خاصة من الفئة المتمثلة في أصحاب الكفاءات والاختصاصات الهامة والحيوية، رغم كل الحواجز المفروضة على حرية انتقال الأفراد اضافة إلى تعاظم الهجرة غير الشرعية (2)، وهم يعدون بالملايين، فمثلا يقدر حجم العمالة العربية المهاجرة نحو الخارج حوالي 15 مليون دفعها لذلك ضيق سبل العيش والخلافـات السياسية والعشائريـة والعقائدية في هذه الدول وكذلك لقلة فرص العمل، حيث يقدر معدل نسبة البطالة في هذه البلدان حوالي 20 % من القوة العاملة، لذا فإنه أصبح من الضرورة بما كان على الدول النامية العمل من أجل المحافظة على النسيج الاجتماعي وتعزيزه بفتح المجال أمام المنافسة الخلاقة والتساوي في الفرص بين أفراد المجتمع أملا في الحد من النزيف البشري.

---

1) مجلة التمويل والتنمية، المجلد 39، العدد 4، ديسمبر 2002، ص 6.

2) Paul R. Krugman, La MONDIALISATION N'EST PAS COUPABLE, Vertus et limites du libre échange, Edition Casbah, Alger 1999 p73.

إضافة لذلك، الدول النامية مجبرة على التخلص من الاتكالية في أوساط مجتمعاتها وبث أخلاقيات العمل المنتج خاصة لدى فئة الشباب الذي هو عماد المستقبل وذلك بإقامة منظومات وطنية تربوية مبنية على أسس علميـة نابعة من ثقافاتها وتوجهاتها تربي الفرد على حب العمل وحب الوطن وعدم الاتكال على الغير والتي تعتبر أهم وأبرز العناصر التي لا يجب تجاهلها لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة على المدى المتوسط والبعيد.

إن الحصيلة السلبية لمسيرة التنمية في غالبية الدول النامية ليست نتاجا لضعف وعدم تأهيل الموارد البشرية وقلة ما جادت به الطبيعة من موارد، بل يعود لعدم استغلالها وتوظيفها بالصورة المثلى للخروج من دائرة التخلف لبناء اقتصاديات ذات قاعدة عصرية ومتينة.

لذا فإنه في ضوء الواقع الراهن لإقتصاديات الدول النامية يصعب القول أنها مؤهلة لمواجهة مخاطر بيئة عالمية تحكمها آليات العولمة وتسودهـا منافسـة شرسـة مـن ناحيـة وبالمقابل نجد اقتصادياتها أغلبها هشة ومرهقة وذات قواعد انتاجية ضعيفة وتقليدية لا يمكنها في كل الأحوال الصمود في وجه منافسة السلع الأجنبية في أسواقها الداخلية فما بالك في الأسواق الخارجية.

وعليه، يجب على الدول النامية حسم موقفها من العولمة والتعامل معها بعقلية جديـدة والادراك بأنها تحتاج إلى الاستفادة من العالم أكبر من حاجة العالم إلى الاستفادة منها (1) وبالتالي قد أصبحت الدول النامية ملزمة على فك قبضتها على الاقتصاد والمجتمع وزيادة درجة التنسيق وتعزيز التعاون والتضامن الاقتصادي فيما بينها، هذا من شأنه أن يرفع من مناعة اقتصادياتها اتجاه ما يحدث في الساحة الدولية من متغيرات ومجاراتها للاستفادة من مزاياها وتجنب من ناحية أخرى لمخاطرها وسلبياتها على اقتصادياتها.

ثانيا: الأزمات الاقتصادية الدولية وأثـرها على التنمية

لقد أصبحت العديد من الأحداث والمتغيرات الناتجة عن تطبيقات العولمة تشير إلى حدوث العديد من الأزمات والتي أطلق عليها إسم أزمات العولمة الاقتصادية وقد حدثت تلك الأزمـات على عـدة مستويـات فهنـاك أزمات على مستـوى الاقتصـاد العالمـي ككل وهنـاك

1) علي لطفي، مرجع سابق، ص 41 .

أزمـات على مستـوى دولـة معينـة كالأزمـات التـي حدثت فـي الأرجنتيـن والمكسيـك وتركيا...إلخ، وهناك أزمات على مستوى القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها أزمـات البنوك (1).

وبات واضحا أن سرعة إنتقال عدوى هذه الأزمات يعد من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية، حيث يعرض التكامل الاقتصادي العالمي الاقتصادات الوطنية للصدمات الخارجية وهذا يدعم التوجه القائل بأن اقتصاديات الدول النامية صارت معرضة أكثر من أي وقت مضى إلى عدم الاستقرار نتيجة للاضطرابات التي تحدث في البيئة الاقتصادية العالمية.

وقد كشف هذا الاتجاه على أن **أزمة الصادرات** هي الأكثر تأثيرا على الدول النامية التي تعتمد في عائداتها على صادرات من منتجات معينة مثل: النفط وأزمة الواردات بالنسبة للدول التابعة غذائيا للخارج، لذا فإن هذه الدول في حاجة ماسة إلى وضع آليات فعالة لإدارة هذه الأزمات.

في هذا الصدد، يجب القيام بمراجعة دقيقة للآليات التي تتبعها المؤسسات الراعية للعولمة، خاصة صندوق النقد الدولي وكذلك ضرورة اعـادة النظـر في بديهيـات العولمـة وضرورة مراعاتها لمصالـح الـدول الناميـة تجنبا للتضـارب في المصالـح بين الأغنيـاء والفقراء والذي يمكن أن يكون في المستقبل السبب في خلق أزمات أخرى أكثر حدة من سابقاتها، كما على المؤسسات الدولية أخذ العبرة من تلك الأزمات والتي نعرض أهمها فيما يلي:

1- الأزمة الأسيوية: بدأت سنة 1997 في سوق العملات حيث تحولت من أزمة مؤقتة إلى أزمة اقتصادية مالية ذات أبعاد سياسية خطيرة إلـى حد كبيـر نتيجة للسياسات غير المرنة لأسعار الصرف وشركات مدينة أكـثر من اللازم وقطـاع مصرفي ضـعيف (2)، حيث

---

1) عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003، ص 246.

2) محمد علي إبراهيم العامري، آفاق إستراتيجية ادارة الأزمة المالية في ظل التجربة الأسيوية، مركز الصباح للدراسات الاستراتيجية، (http:// www.alsabaah.com) مارس 2008 .

سجل في جويلية 1997 انهيار العملة التايلندية " **البهت** " ولم يخطر ببال أحد أنها بداية للأزمة الاقتصادية الأكثر ضخامة منذ الأزمة الكبرى فإنطلقت الأزمة من آسيا وامتدت إلى روسيا فأمريكا اللاتينية وهددت العالم بأسره، رغم أنه قبل عشرة سنوات من ذلك كان الدولار يساوي 25 بهتا وبين ليلة وضحاها خسر البهت 25 % من قيمته بالنسبة إلى الدولار(1).

وبالتالي فهي نتاج عن مزيج معقد ومتفاعل من حالات الضعف الاقتصادي والمالي والهيكلي، بسبب متغير اقتصادي كلي تزامن مع الانسحاب المفاجئ للرأس المال الخارجي السائل من هذه الدول نتيجة للحركة المتزايدة للعملات في القطاعات المالية، وهذا التغير المفاجئ جاء رغم أن بلدان جنوب شرق آسيا حققت قبل تلك الفترة سجلا رائعا للآداء الاقتصادي أين عرفت معدلات عالية للنمو الاقتصادي خلال عشرية كاملة، فبلغ نمو الناتج المحلي الاجمالي لكوريا الجنوبية منذ 1955 إلى غاية الأزمة حوالي 9 % سنويا، تايلاند 7,5 % وأندونيسيا 6,5 % وذلك راجع لتبنيها لاستراتيجية جلب رؤوس الأموال والتصدير، لذا فإن نموها مجتمعة بلغ حوالي 10 % قبل الأزمة (2)، وتعتبر الأزمة الأسيوية مثالا هاما لفهم الأزمات الاقتصادية والمالية التي حدثت بسبب تداعيات العولمة لمعرفة آثارها بهدف تجنبها في المستقبل، وفي هذه الأزمة لعبت فيها المؤسسات المالية الدولية دورا هاما، نتيجة توسعها في الائتمان المحلي معتمدة على تدفقات نقدية قصيرة الأجل ورغم ذلك فإن الكثير من هذه القروض التي منحتها هذه المؤسسات كانت طويلة الأجل مما ترتب عليه وضعا ماليا عالي المخاطرة كما أن الاستثمارات توجهت لقطاعات غير منتجة خاصة قطاع العقارات والبناء الذي شهد رواجا كبيرا وارتفعت أسعار أسهمه مما أدى إلى جذب المستثمرين لهذا القطاع في حين أنها انهارت بشدة مع تزايد المعروض منها دون وجود بالمقابل طلب موازٍ له فشهد بذلك هذا القطاع كسادا وأصبحت هناك مشكلة

---

1) جوزيف ا. ستيغليرتز، ترجمة ميشال كرم، خيبات العولمة، دار الفرابي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2003، ص 131.

2) http:// www.alwaqt.com/art.php? aid=90803 2008.

سيولة لدى المؤسسات المالية أدى إلى عدم قدرتها على سداد إلتزاماتها الخارجية وهذا ما خلق أزمة على المستوى المحلي والاقليمي، خاصة إذا علمنا أن نسبة ترابط اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا يمثل 40 % أما على المستوى الدولي قد أدت الأزمة إلى تراجع نمو الاقتصاد العالمي بـ: 0,1 نقطة سنة 1997 و0,8 نقطة سنة 1998، كما أثرت على سوق الصادرات العالمية لأن المنطقة تعتبر سوقا هامة للإستهلاك فإنخفضت مثلا الصادرات الفرنسية في نفس الفترة من 10 % إلى 4 %، وعلى نحو عام تشير التقارير إلى أن الأزمة الأسيوية قد قللت من الانتاج العالمي بما يقدر بـ: 2 تريليون دولار خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى سنة 2000 وبذلك فقد عطلت الملايين من العمال وأحدثت انحسارا واضحا في الخدمات الاجتماعية على الصعيد العالمي (1).

والمؤسف في ذلك كله هو السياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي في تلك المرحلة العاصفة والتي أدت إلى تفاقم الموقف، ونظرا لأن صندوق النقد الدولي قد تأسس بالتحديد لتفادي مثل هذه الأزمات والتعامل معها، فسياسته لم تفاقم فقط من حدة الأزمة لكنها كانت كذلك مسؤولة جزئيا عن نشأتها نتيجة السرعة المفرطة في تحرير أسواق المال فضلا عن أن السياسات الخاطئة من جانب البلدان الأسيوية ذاتها لعبت دورا في ذلك وعليه فالفشل الذريع لصندوق النقد الدولي دفع إلى اعادة التفكير في فحص واسع لسياساته المتبعة في ادارة مثل هذه الأزمات (2).

نظـرا لما سبق ذكره، يستنتج من هذه الأزمة مدى هشاشة الأسس التي يقوم عليها النظام المالي العـالمي وضعف فعالية المؤسسات الـدولية التي تـشـرف علـى هـذا النـظام مما استدعى قيام بعض الدول المتقدمة بمبادرة لإصلاح الوضع، حيث لعب الاقتصاد الأمريكي دور المنقذ للاقتصاديات الأسيوية والاقتصاد العالمي من استفحال الأزمة وذلك من خلال دعم هذه الاقتصاديات ومساندتها أمام مؤسسات التمويل الدولية، خاصة صندوق النقد الدولـي عن طريق حثه على وضع بـرامج مسانـدة لإصلاح اقتصـاديات هـذه الـدول

---

1) http://www.mojeldoha.com/mix-pic/3barat 2008 .

2) جوزيف ستجليتز، ترجمة لبنى الريدي، ضحايا العولمة، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب 2007، ص 125.

واعادة جدولة ديونها وتشجيع رؤوس الأموال للعودة للعمل في هذه الدول بعد أن رحلت عنها بصورة مفاجئة، وكان ذلك بتقديم تسهيلات مالية لهذه الدول بشروط معينة تضمنت اجراء جملة من التغييرات الهيكلية في اقتصادياتها وتعديل الاستراتيجيات الانمائية التي تبنتها تلك الدول في السنوات السابقة وخاصة في القطاع المصرفي والمالي والتي كانت على النحو التالي:

- اعادة تقييم العملات الأسيوية بصورة واقعية.
- اغلاق عدد من البنوك الأسيوية.
- تطبيق سياسات ضريبية ونقدية متشددة، مقابل رفع أسعار الفائدة المحلية.

وقد نجم عن هذه الاستراتيجية تقلص في معدل النمو لدول الأزمة، وانهيار الشركات ذات النطاق الواسع، كما رافقتها صعوبات اجتماعية تمثلت في انتشار البطالة وانخفاض الانفاق العام وهي اصلاحات بمثابة **" الدواء المر"** لإنقاذ ما يمكن انقاذه من البنيان الاقتصادي لدول المنطقة (1)، وما يمكن استنتاجه في هذه الحالة الدور الذي لعبته المصالح الاقتصادية في إدارة هذه الأزمة نتيجة لتلاقي المصالح الاقتصادية لغالبية دول العالم بما فيها المصالح الأمريكية حول ضرورة انهاء هذه الأزمة بأسرع وقت ممكن تجنبا للمزيد من الاضطرابات على الاقتصاد العالمي التي ربما كانت ستدخل العالم في أزمة اقتصادية عالمية جديدة.

من المعلوم أن مثل هذه الأزمات قد أثرت بصورة مباشرة على دول العالم بأسره والدول النامية بصفة خاصة، رغم أن الدول الأسيوية هاته كانت منذ عقد من الزمن من عداد الدول النامية لكنها في فترة وجيزة إلتحقت بصورة مفاجئة بركب الدول المتطورة كما أصبحت اقتصادياتها تأثر على البيئة الاقتصادية العالمية، لذا يجب التفكير من الآن في كيفية تعامل كافة الدول مع هذا النوع من الأزمات، لإحتمال حدوثها في أي وقت في ظل التحولات والمتغيرات الاقتصادية المضطردة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

---

1) ريتشارد روبيسون، أزمة جنوب شرق آسيا، الأسباب والنتائج، سلسلة محاضرات الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى 1999، ص 23.

2- أزمة الرهن العقاري: كان للأزمة المالية العالمية الأخيرة التي مست أمريكا وتأثرت بها جميع دول العالم بصورة متفاوتة، انعكاس على النمو الاقتصادي العالمي، حيث أشار الاتجاه العام لمعدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي للاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات الناشئة والنامية إلى الانحدار من منتصف 2007، كما أشار تحليل الانحراف عن الاتجاه العام إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للاقتصاديات المتقدمة ومعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للاقتصاديات الصاعدة والنامية ينطبقان في اتجاه واحد هبوطا منذ منتصف 2007.

وقد تسببت التطورات المتسارعة للأزمة منذ بروزها على السطح في الربع الثالث لعام 2008 في زيادة مستوى الضبابية وعدم الثقة في الرؤى المستقبلية للاقتصاد العالمي ولكون انعكاس الأزمة كان سلبيا على معدلات نمو كل الاقتصاديات العالمية، قد أصبح تحديد حجم الأضرار المتوقعة يتزايد بتزايد وتيرة الأزمة وجدوى الحلول والاجراءات الدولية والسبل المقترحة لمكافحتها.

وعلى صعيد معدلات النمو للاقتصاد العالمي 2008- 2009 قد خفضت منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" توقعـاتها خلال الأشهر الأربعـة الأخيرة من سنة 2008 من 3.9 % إلى 3.7 % بالنسبة لمعدل النمو المتوقع، بينما انخفضت التوقعات من 3.8 % إلى 2.9 % بالنسبة لمعدل النمو المتوقع لسنة 2009، كما هو مبين في الجدول رقم **(01)**.

جدول رقم (01)

معدلات النمو الاقتصادي العالمي المتوقع للفترة 2008 – 2009 (%)

البيان	التوقعات في أوت		التوقعات في سبتمبر		التوقعات في أكتوبر		التوقعات في نوفمبر	
	2008	2009	2008	2009	2008	2009	2008	2009
العالم	3.9	3.8	3.9	3.7	3.8	3.3	3.7	2.9
OECD	1.7	1.6	1.7	1.5	1.5	1.0	1.5	0.5
الولايات المتحدة	1.6	1.3	1.8	1.4	1.5	0.6	1.5	0.3
منطقة اليورو	1.4	1.1	1.3	1.0	1.1	0.6	1.1	0.2
اليابان	1.0	1.1	0.8	1.0	0.6	0.3	0.5	0.2 -
الصين	9.9	9.2	9.9	9.2	9.9	9.0	9.8	8.8
الهند	7.6	7.7	7.6	7.7	7.5	7.5	7.3	7.2

المصدر: التقرير الشهري لأوبك – أعداد مختلفة.

أما على الصعيد الدولي، يأتي الاقتصاد الأمريكي في مقدمة الاقتصادات المتضررة حيث يتوقع تراجع معدل نموه من 1.5 % خلال سنة 2008 إلى 0.3 % في سنة 2009 يليه الاقتصاد الأوربي بمعدل نمو لا يتجاوز 0.2 % سنة 2009 أما الاقتصاد الياباني ستطول انتكاسته حيث سجل نمو سالبا – 0.2 % سنة 2009 (1).

ولعل الذي يهمنا أكثر كدول عربية هو محاولة استخلاص الدرس من آثار الأزمتين الأسيوية والأمريكية (أزمة الرهن العقاري)، على اقتصادياتنا والتي تعتبر النموذج الأمثل للاستدلال بها لبناء استراتيجية عربية موحدة لمواجهة الأزمات المالية العالمية، خاصة وأن الدول العربية قد تأثرت مثلها مثل بقية دول العالم من هذه الأزمات لأنها جزء لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية العالمية وكذلك بسبب تبعيتها وانكشافها الاقتصادي الواسع على السوق الرأسمالية العالمية ويكون ذلك بـ :

- ضرورة ايلاء الاهتمام المبكر بتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية.
- انشاء وكالة عربية تقوم بدراسات تنبئية للآفاق الاقتصادية المحلية والدولية تعد بمثابة جهاز انذار عن ارتقاب وقوع أزمات.
- تعزيز سياساتها الاقتصادية التي تكسبها نوعا من المناعة والاستقلالية الاقتصادية لكي تضمن حسن توظيف الموارد وتحقيق معدلات النمو التي تتناسب وحجم التحديات الاقتصادية التي تواجهها (2).
- اجراء إصلاحات اقتصادية حتى وإن تطلب ذلك بعض النتائج المؤلمة.
- ضرورة تقوية القطاع المالي والمصرفي والتأكد من ملائمة نظام سعر الصرف المتبع.
- تجنب الصراعات واضفاء المزيد من الشفافية في العلاقات البينية.

---

1) مجلة النفط والتعاون العربي، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، الادارة الاقتصادية، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، 2009، ص 20.

2) جاسم المناعي، المشهد الاقتصادي العالمي، خطب ومقالات صندوق النقد العربي 2000، ص 6.

ويكون ذلك بالأخذ بعين الاعتبار في سياسات الاصلاحات المتواصلة التي تشهدها هذه البلدان الاستفادة من دروس هذه الأزمات وعدم تجاهلها في وضع خطط مستقبلية لتجنب آثارها، خاصة وأن النظام النقدي العالمي يشهد ثورة سريعة أول معالمها هو تغير النظام النقدي في العالم، مع احتمال دخول عملات دولية أخرى في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، لذا فإنه يجدر من الدول العربية توحيد جهودها في بناء فضاء عربي موحد لكي تتمكن من حجز مكانة لها في الساحة الدولية.

ثالثا: تداعيـات أحداث 11 سبتمبر على الاقتصاديات النامية

إنتهى فجأة في صباح يوم 11 سبتمبر 2001، عهد ما بعد الحرب الباردة الذي كان قد بدأ مع انهيار الاتحاد السوفياتي قبل حوالي 12 سنة تقريبا من هذا التاريخ، ففي لحظة واحدة فرضت تلك الهجمات، استراتيجية كبرى جديدة على الولايات المتحدة الأمريكية، وأرخت بذلك لعهد جديد في التفكير الاستراتيجي الأمريكي (1)، والذي ألقى بضلاله على كافة دول العالم، حيث أصبح من أهم سمات النظام العالمي الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية، فقسمت بذلك العالم إلى ثلاثة أقسام هي:

- **قسـم أول:** يسير معها على نفس المنهج ويعتنق المبادئ السياسية والاقتصادية نفسها وهو يضم دول أوربا، كندا، اليابان، اسرائيل وبعضا من دول آسيا.
- **قسـم ثاني:** هو يحاول الانضمام إلى النهج الأمريـكي بعد أن تخلـف طويـلا عنـه ومعظمه من دول الكتلة الشرقية سابقا.
- **قسـم ثالث:** يضم الـدول التي تعتبـرها الولايـات المتحدة الأمريكية خارج السـرب

1) روبرت جي، ليبر، عهد جديد في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، جامعة جورج تاون، واشنطن 2005، ص01.

وهو ما دفعها لإطلاق شعار **" من ليس معنا فهو ضدنا "** (1).

وبعد مضي حوالي ثمانية سنوات كاملة من هذه الأحداث يلاحظ أنها قد أثرت بصورة مباشرة على النظام العالمي بشقيه السياسي والاقتصادي هذا ما أدى إلى تضرر كافة دول العالم من ذلك ولكن بدرجات متفاوتة وكان للدول الاسلامية والعربية النصيب الأكبر في ذلك.

وبالرجوع بضع سنوات للوراء نسجل أن تلك الأحداث وقعت في فترة حرجة كان فيها الاقتصاد الأمريكي يمر بمرحلة تباطؤ واضح، حيث إرتفع معدل البطالة بمقدار 0,4 % مقارنة بشهر جويلية 2001 وكانت نتيجة ذلك انهيار مؤشرات آداء بورصة **"وول ستريت"** الأمريكية والتي كانت من أهم الأدلة على تدهور الاقتصاد الأمريكي والتي رافقها انخفاض في انفاق المستهلكين وخفض معدلات الانفاق الاستثماري.

لكن بالمقابل كانت هناك جهود حثيثة لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي والعالمي من مرحلة طويلة من الركود، تمهيدا لدخول الاقتصاد الأمريكي لمرحلة نمو جديدة وكان السند الأساسي لهذه التوقعات هو ما إتخذه بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي من اجراءات توسعية في السياسة النقدية، تمثلت في خفض أسعار الفائدة عدة مرات سنة 2001 كمحاولة لحث الطلب الاستهلاكي والاستثماري على التوسع أملا في إعادة الاقتصاد إلى نمو معتدل.

وبالطبع فإنه مع وقوع تلك الهجمات زادت حدة ركود الاقتصاد الأمريكي حيث تراجع معدل نموه سنة 2001 إلى ما لا يتجاوز 1,6 % بعد أن حقق معدلات نمو تزيد على 4 % سنويا خلال السنوات السابقة، وبما أن أمريكا هي فعلا قاطرة الاقتصاد العالمي فإن تأثر اقتصادها بهذه الهجمات أدى بالضرورة إلى اهتزاز كافة اقتصاديات دول العالم

---

1) عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد، الثابت...والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة 2006، ص ص 215 ، 226.

حيث ساعدت هذه الهجمات في اطالة فترة التراجع الاقتصادي في آسيا وتراجع نمو الاقتصاد العالمي سنة 2001 إلى 2,2 % كما أكدت تقديرات اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة أن أحداث 11 سبتمبر، أدت إلى انخفاض معدل النمو في المملكة العربية السعودية من 4,5 % سنة 2000 إلى 2,5 % سنة 2001 وإلى 1,8 % سنة2002 وفي الـكويت من 4 % إلى 1,7 % إلـى 1,5 % ومصـر من 5,5 % إلـى 3,5 % إلى 3 % على التوالي في نفس الفترة، وتراجع قطاع النفط في الدول العربية نتيجة انخفاض الطلب العالمي على البترول بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي (1)، وبالتالي فإن الآثار الاقتصادية لهذه الهجمات قد انعكست على الاقتصاد العالمي بصفة عامة بما فيها الدول النامية والتي تعد الدول العربية والاسلامية جزءا منها حيث شملت هذه الآثار مختلف القطاعات الاقتصادية في هذه الدول وكانت درجة التأثر متفاوتة من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر في نفس الدولة (2).

وعلى هذا الآساس يمكن تلخيص أهم المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي مست اقتصاديات الدول المتطورة والنامية على النحو التالي:

1- آثـــار تخص الدول المتطورة: تتلخص آثار هجمـات 11 سبتمبر في الـــدول المتطورة فيما يلي:

1-1 الأثر على البطالة: أثر هجمات 11 سبتمبر يظهر جليا في تزايد معدل البطالة في معظم الدول المتقدمة حيث إرتفع من 5,9 % سنة 2001 إلى 6,5 % سنة من بعد، كما بلغت نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر جويلية 2003 إلى 4,6 % حيث ترتب عنها الانخفاض في الانفاق الإستهلاكي والاستثماري هذا ما أدى إلى المزيد من

1) إبراهيم نافع، أحداث 11 سبتمبر وضرورة عولمة الاقتصاد، موقع شبكة النبأ المعلوماتية، http// .www.anaabaa.org 2008.

2) أحمد السيد النجار، في ضـلال عاصفـة سبتمبر، اقتصاديـات مصر والعـرب والعالـم، مركز الدراسـات السياسيـة والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2002، ص 18.

التبـاطؤ في الاقتصـاد وظهور العديد من المشكلات السياسية والاجتماعية، بالمقابل على المستوى القطاعي تم تسريح عدد لا يستهان به من العمال وخير دليل على ذلك فقدان نحو 100 ألف وظيفة في النقل الجوي علاوة على ذلك أن شركة **"بوينغ"** استغنت عن ثلث العاملين في قطاع تصنيع الطائرات المدنية بالشركة (1).

2-1 الأثر على الاستثمار: انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2002 بحوالي 537 مليار دولار أي بنسبة تقدر بـ : 27 % عن سنة 2001 حيث شهدت الولايات المتحدة الأمريكية النسبة الأكبر من هذا الانخفاض حيث تراجعت للعام الثاني على التوالي بنسبة تزيد عن النصف وتراجع اجمالي الاستثمارات العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 64 % أي ما يعادل 147,1 مليار دولار.

3-1 الأثر على الأسواق الماليـة (2) **:** قد منيت مؤشـرات معظـم أسـواق الأسهـم الرئيسيـة في العالـم بخسائر خـلال سنة 2002 وذلك راجع لزيادة قلق المستثمرين مـن الآثـار السلبيـة المحتملة في الاقتصـاد العالمي، حيث انخفـض مؤشـر **"داوجونز"** للأسهـم الأمريكـية بنسبة 17 % من قيمتـه خـلال سنـة 2002 ومـؤشر **"نـيكاي"** بـ:19 % ومـؤشر **"مورغن ستانلي"** للأسهم الأوربية انخفض بنسبة 36 % سنة 2002 هذا ما أدى إلى افلاس العديد من الشركات الأمريكية والتي قدرت بحوالي 60 ألف شركة حيث نتج عنه مايلي:

- انخفاض سعر الدولار أمام العملات الأجنبية.
- التراجع الحاد في أسعار الأسواق المالية والبورصات العالمية.
- فقد عدد كبير من المستثمرين ثقتهم في الاقتصاد الأمريكي.
- اتجاه البطالة نحو التزايد نتيجة افلاس الشركات.

---

1) أيمن محروس، الآثار الاقتصادية لهجمات سبتمبر، موقع الاسلام اليوم(http//.www.islamtoday.net) 2008.

2) خالد بن عبد الرحمان المشعل، عبد الله بن سليمان الباحوث، الآثار الاقتصادية للارهاب الدولي، مع التركيز على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كلية الشريعة، جامعة الامام، العربية السعودية، بدون سنة النشر، ص ص 11، 13.

- أعادت البنوك النظر في إقتناء الذهب كإحتياطي بعد أن تخلت عن هذه السياسة في التسعينيات من القرن الماضي.

4-1 الأثــر على قطــاع التأمين (1) **:** نظرا لإرتباط التأمين بالمخاطر، قد تعرضت شركات العالمية للتأمين لأقوى ضربة في تاريخ التأمين خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة إلزامها بدفع تعويضات للمؤمنين من أفراد وشركات والتي قدرها الخبراء بحوالي 30 إلى 60 مليار دولار، مما دفع إلى الارتفاع في أقساط التأمين خاصة بالنسبة للشركات العاملة في مجال الطيران والنقل الجوي.

5-1 الأثــر على قطــاع السياحـة: إن هجمات الحادي عشر من سبتمبر قد أدت إلى انخفاض في الطلب العالمي على السياحة بنسبة 4,7 % سنتي 2001 و2002 نتج عنه شبه ركود تام في قطاع السياحة، هذا ما أدى إلى إنخفاض في عدد العاملين في القطاع السياحي على المستوى العالمي من 180 مليون موظف سنة 2001 إلى 170 مليون موظف سنة 2002، كما انخفض عدد السياح في العالم بمعدل 3,1 % في نهاية سنة2001 (2)، وهذا ما يعبر عن وقوع خسائر كبيرة في هذه الشركات.

2- آثــار تخص الدول الناميــة: تتلخــص آثار هجمــات 11 سبتمبــر في الــدول الناميــة فيما يلي:

إن مدى تأثر أي دولة من الدول النامية يتفاوت بحسب طبيعتها وتركيبتها الاقتصادية لذا فإن الآثار الاقتصادية لهجمات 11 سبتمبر هي سلبية على كافة الأصعدة في المدى الطويل، وفي الأجل القصير قد تكون لها آثار ايجابية وسلبية تلخص فيما يلي:

1) خالد بن عبد الرحمان المشعل، عبد الله بن سليمان الباحوث، مرجع سابق، ص14.

2) نفس المرجع ، ص 21.

1-2 الآثــار الايجابيــة (على المدى القصير):

1-1-2 عودة رؤوس الأموال : نتيجة لخوف الكثير من المستثمرين من تجميد أموالهم وتحسبا لأي خطر قد يترتب عن ذلك، وهذا تجسد بصورة جلية في الدول الخليجية حيث قام عدد معتبر من المستثمرين بسحب ما بين 100 إلى 200 مليار من أموالهم المستثمرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم توطينها (1)، في الدولة الأم بحثا عن الأسواق الآمنة، مما أدى إلى إنتعاش الأسواق المالية وتحفز الكثير منهم إلى الاستثمار محليا واقليميا حيث ارتفع مثلا مؤشر سوق الأسهم السعودي ارتفاعا قياسيا بنسبة تقدر بـ : 3,6 % أي ما يقارب 2.927,2 نقطة سنة 2002.

2-1-2 انتعاش قطاع السياحة الداخلية (2)**:** من الآثار الإيجابية كذلك لهذه الهجمات تفضيل السياح الخليجيين بالخصوص التوجه نحو السياحة المحلية والداخلية هذا ما أدى إلى دعم هذا القطاع واعادة إحياءه من جديد حيث وصلت نسبة مساهمة قطاع السياحة في بعض هذه الدول إلى 6,4 % سنة 2002 من الناتج المحلي الاجمالي.

3-1-2 انتعاش السوق النفطية: عقب تلك الأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية سجل تحسن ملحوظ في أسعار النفـط حيث ارتفعت نسبــة بيع النفط العربــي الخفيف مثلا بـ: 5,5 % عن متوسط سعره سنة 2001 ومن ذلك التاريخ وأسعار النفط في ارتفاع مستمر نتيجــة لما ترتــب عن هذه الهجمــات من تغيير في السياســة الخارجية الأمريكيــة وانفرادها بالقرار العالمي ما نتج عنه احتلالها لأفغانستان والعراق هذه الأخيرة التي تعتبر كثاني احتياطي عالمي من الذهب الأسود، زد على ذلك الإضطرابات التي تحدث من حين لأخر في كل من فنزويلا ونيجيريا والتي كان لها الأثر المباشر في ارتفاع أسعار النفط.

---

1) مجلة التأمين، العدد 32، سبتمبر2002، ص 27.

2) التقرير السنوي التاسع والثلاثون، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2003، ص 146.

2-2 الآثـــار السلبيــة: يمكن تلخيص الآثار السلبية فيما يلي.

2-2-1 انخفاض في سعر الصرف: إن ارتباط عملات بعض الدول النامية والعربية بالدولار كان له الأثر البالغ في تدهور سعر صرف هذه العملات نظرا لإنخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية، وسجلت بذلك خسائر معتبرة، كما تدهور الميزان التجاري للعديد منها نظرا لأن الواردات أصبحت أكثر تكلفة وبالمقابل فإن الصادرات تحقق عائدات أقل ويزداد ذلك بحدة في الدول النفطية التي صادراتها بالدولار و وارداتها بالأورو مثل حالة الجزائر.

2-2-2 الأثر على السياحة الخارجية: حيث تراجعت نسبة حركة السياحة القادمة من الدول المتقدمة نحو الدول النامية كما بلغ التراجـع في الـدول العربيــة والاسلاميــة نحو 50 % وتكبدت بذلك شركات الطيران خسائر معتبرة قدرت بحوالي 10 مليار دولار مثل شركة مصر للطيران والخطوط الجوية المغربية (1).

2-2-3 انخفــاض معـدل النمو الاقتصــادي: بما أن الاقتصاد الأمريكي هو قائد الاقتصاديات العالمية فإن التباطؤ والكساد الذي ساد فيه في تلك الفترة أدى إلى تراجع معدلات النمو في العديد من الدول النامية نتيجة تراجع أسعار المواد الأولية المصدرة من تلك الدول بسبب تراجع النشاط الاقتصادي العالمي.

2-2-4 مضايقة الاستثمارات العربية والاسلامية في الخارج: بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تعرضت بعض المشاريع الاستثمارية للمسلمين خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية لعدة مضايقات حتى أنها جمدت في بعض الأحيان بدعوى تدعيمها للجماعات المتشددة، حتى أن الجمعيات الخيرية كان لها النصيب من هذا الاهتمام، و قد كان ذلك فأل خير بالنسبة للدول الاسلامية لأنها بدأت تهتم بإعادة توطين هذه الاستثمارات في الوطن الاسلامي والعربي وهو ما تعرضت له سالفا.

---

1) معاوري شلبي علي، التداعيات الاقتصادية وعولمة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، تقرير أمتي في العالم العدد الخامس، الجزء الثاني، بدون سنة النشر ، ص 106.

خلاصة الفصل الأول:

وأخيرا ليس من المبالغة القول بأن المتغيرات العالمية كان لها الأثر القاسي على الدول النامية أكثر منها على الدول المتقدمة، فالعالم النامي يعاني فعلا من متاعب كبيرة فاقمها ما يحدث من متغيرات دون أن تكون له القدرة على مجابهتها والتغلب عليها وبالتالي نرى بأن العالم الثالث هو اليوم بأمس الحاجة إلى نوع جديد من العولمة التي تنظر إلى الفقراء بعين من الرحمة لمساعدة هذه الدول في بناء استراتيجية سليمة تمكنها من تفـادي مخاطـر العولمـة وتساعدها كذلك على الاستفادة مما تحمله من فرص إيجابية، خاصة ونحن نسجل تنامي الاحساس لدى الدول النامية بأن هناك ظلما ملموسا في الاقتصاد العالمي خاصة وأن أعداد الفقراء هم في تزايد مستمر.

لذا فإنـه على كافـة دول العالـم المتطـورة والناميـة والفقيرة من دون تحديد، التكافل والتعاون دون هوادة من أجل خلق بيئة اقتصادية عالمية يسودها الأمن والرخـاء والازدهـار والعدالة لأن الحديث عن العولمة والديمقراطية والسوق الحرة لن تكون له قيمة ما لم يكن مرفوقا بنظام اقتصادي عالمي عادل، يضفي نوعا من المصداقية على العولمة وبالتالي فإنه أصبح من الضرورة بما كان التخلي عن الصراعات البالية والتفكير في المستقبل بعقلية المستقبل وليس بعقلية الماضي.

وبما أن للطاقة والنفط بالخصوص مكانة في تحديد معالم السياسات الاقتصادية العالمية وعلى آساسه تحدد مؤشرات التقدم لدى أي دولة وهو الشريان الأساسي لتحريك الاقتصاد العالمي وتتوقف عليه كل الخطط التنموية في كافة دول العالم غنيها وفقيرها، لذا فإنه لا يمكن لأحد أن ينكر بوجود علاقة وثيقة بين ما يحدث في السوق البترولية العالمية والتنمية الاقتصادية في مفهومها الشامل وهذا ما سوف يعالج في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:
تأثير العولمة الاقتصادية على السوق العالمية للنفط

تمهيد:

تشكل الطاقة عنصرا رئيسيا في عصرنا الحالي وهي بمثابة المحرك الرئيسي لآليات الاقتصاد العالمي، حيث بلغت كلفتها السوقية على المستوى العالمي سنة 2003، نحو 1500 بليون دولار أي حوالي 5 % من الدخل الكلي الاجمالي العالمي المقدر بحوالي 36 ترليون دولار، ويتوقع أن يبلغ معدل الاستثمارات في قطاع الطاقة عالميا حوالي 600 بليون دولار سنويا في حدود سنة 2030، أي حوالي 7 % من حجم الاستثمارات العالمية، ويحتل النفط مركز الريادة في تلبية الطلب العالمي من الطاقة بنسبة 35 %.

وتتجلى أهمية الطاقة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة والنفط بصفة خاصة، حينما نجد أن هذا الأخير قد فرض نفسه كسلعة استراتيجية منذ الحرب العالمية الأولى وتعزز هذا الفرض خلال الحرب العالمية الثانية، نظرا للاعتماد الكلي على النفط ومشتقاته في تشغيل آليات الحرب المدمرة، وبالتالي فقد أصبح من أهم وسائل الحروب ومصدرا للقلاقل والنزاعات، وهذا ما برز للعيان بعد نهاية الحرب حيث تحول النفط من سلعة استراتيجية إلى سلعة تحول المناطق المنتجة له إلى مناطق استراتيجية مما أدى إلى احتدام الصراع بين القوى العظمى للسيطرة على موارده ومناطق تواجده خاصة في الشرق الأوسط لتأمين حاجياتها من الذهب الأسود، وأكاد أجزم أن أية تحرك سياسي في هذه المناطق كان لعامل النفط والمصالح الاقتصادية المرتبطة به حصة الأسد فيها بدءا بقيام اسرائيل، مرورا بأزمة ايران أيام الشاه، حرب الخليج الأولى والثانية ثم غزو العراق، كل هذه العوامل والمتغيرات في الساحة الدولية أثرت بصورة أو بأخرى على السوق النفطية خاصة ونحن في عصر العولمة، حيث أصبح الانفتاح يسود السوق النفطية مما جعلها أكثر عرضة للصدمات والأزمات أكثر من ذي قبل وأن أي أحداث قد تبدو هامشية أو أية تطورات سياسية في بلد منتج للنفط تنعكس آثارها على الأسعار في الأسواق العالمية، وبالتالي على الاقتصاد العالمي مما يؤثر على التنمية في كافة الدول سواء بالايجاب أو بالسلب وفقا للتطور الحاصل على هذا المستوى، لذا تتم مناقشة كل هذه النقاط من خلال المبحثين التاليين:

- التجـــارة العالميـــة للنفـــط.
- البعد الاستراتيجي في الصراع على النفط.

المبحث الأول: التجـــارة العالميـــة للنفـط

يحظى النفط في وقتنا الحالي بمركز تجاري هام ومرموق على المستوى العالمي لأنه يعتبر المحرك الرئيسي لشرايين الاقتصاد العالمي، وأصبح لصيقا بالحضارة المعاصـــرة ويستخدم في مختلف مجالات الحياة، كما صار مرادفا للتنمية بكل أبعادها في كافة دول العالم وتتمحور حوله كل السياسات والاستراتيجيات والخيارات، وتعتبر صناعة النفط(*) حاليا من أهم الصناعات التي ساهمت في خلق حضارة جديدة، وهو يشكل مزيجا من المشكلات الاقتصادية والسياسية والتقنية على مستوى كل دولة وعلى الصعيد العالمي.

في هذا الصدد، نلاحظ تركز الاهتمام العالمي اليوم أكثر من أي وقت مضى على النفط لأنه أصبح يسود إعتقاد في أوساط بعض الاقتصاديين الناشطين في هذا المجال وفقا لمعطيات وبيانات دقيقة، بأن مصادر النفط محدودة وهي في طريقها للنضوب والزوال لذا فإن هذا المبحث خصص لإعطاء نظرة عامة عن التجارة العالمية للنفط وذلك من خلال المطلبين التاليين:

- هيكل الســـوق العالميـــة للنفـــط.
- مستقبـــل التجـــارة العالمية للنفط.

---

* يوجد النفط عادة في باطن الأرض على أبعاد متفاوتة وقد يأخذ شكل سائل دهني يطلق عليه اسم النفط أو الزيت الخام وهو ذو رائحة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر كما تختلف لزوجته تبعا لكثافته النوعيـــة ويعتبر مادة بسيطة ومركبـــة في ذات الوقت، فهو بسيـــط مـــن حيث أنـــه يتكون كيميائيـــا مـــن عنصرين همـــا الهيدروجـــين والكربون وهو مركب من حيث إختلاف خصائص مشتقاته بإختلاف التركيب الجزئي لكل منها.

المطلب الأول: هيكـل السـوق العالميــة للنفـط

تعتبر صناعة النفط من أكبر الصناعات في العالم من حيث استثماراتها وأرباحها، هذا بالاضافة إلى تركزها في يد عدد صغير من الـدول المنتجة وبعض الشركـات العالميـة ويمكن وصف السوق العالمية للنفط بأنها سوق احتكار قلة، مما يستدعي بالضرورة ايجاد نوع من التوازن بين مختلف القوى المؤثرة والفاعلة في السوق العالمية للنفط، وهذا ما لا نجده في غالب الأحيان لأن الدول الصناعية الكبرى تعد في شبه تبعية تامة في هذا المجال للدول المنتجة، ومن هذا المنطلق أصبحت تمارس ضغوطا كبيرة عليها، كما أنها لا تقبل معاملة الدول المصدرة للنفط معاملة الند التجاري رغم سهرها على تجسيد مبادئ العولمة التي تقوم على الحرية التجارية.

ولإعطاء نظرة شاملة و واسعة على طبيعة السوق النفطية التي تتكون من ثلاثة أطراف هي: شركـات النفط العالميـة، الدول المنتجـة والمصدرة للنفط و وكالة الطاقة الدولية يخصص هذا المطلب لدراسة وتحليل هيكل السوق العالمية للنفط من خلال ابراز مكانة كل من العناصر الثلاثة المكونة له السالفة الذكر.

أولا: شركـــات النفط العالميـة

شهدت الصناعة النفطية سيطرة عدد قليل ومحدود من المؤسسات أو الشركات الكبرى التي تملك وتدبر وتشرف على هذا النشاط الصناعي ابتداءا من الاستخراج وحتى النقل التكرير، التوزيع والتسويق، وقد قامت هذه السيطرة الاحتكارية لعدد قليل من الشركات بصورة طبيعية وموضوعية وذلك لأن نشأة وتكوين الصناعة البترولية جاء في مرحلة تطور وازدهار النظام الرأسمالي وساعدها في ذلك تزاوج رأس المـــال المصرفي مع رأس المـــال الصناعـــي معلنا بذلك على تكـوين الشركـات الكبـرى بأنواعهـا المختلفة

حيث تعدى نشاطها المستوى المحلي أو الاقليمي إلى المستوى العالمي (1).

إن الشركات العالمية النفطية هي من أهم القوى الرئيسية التي تتحكم في السوق العالمية للنفط لإنفرادها بالسيطرة على هذه الصناعة على المستوى العالمي لأكثر من نصف قرن لكنها في مرحلة السبعينيات تعرضت لخسائر معتبرة نتيجة لمنافستها من طرف الدول المنتجة بعد قيامها بعملية تأميم ثرواتها النفطية هذا ما ألحق بها هزات كبيرة على مستوى عائداتها، لكنها لم تبقى مكتوفة الأيدي بل تبنت استراتيجية جديدة لمواجهة هذا المتغير الجديد على المديين القصير والبعيد بالاظافة إلى ربط الدول المنتجة بإتفاقيات نفطية، ومن أبرز وأهم الشركات المسيطرة على السوق العالمية للنفط في تلك الفترة نذكر الشقيقات السبع (2).

*** شركات أمريكية:**

- سنتاندارد أويل نيوجرزي (أكسون حاليا).
- سنتاندارد أويل كاليفورنيا (شيفرون).
- سوكوني موبيل (موبيل).
- جولف.
- تكساس (تكساسو).

*** شركات انجليزية أو مشتركة:**

- البترول البريطانية.
- شل الهولندية البريطانية.

---

1) محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص72.

2) حمدي البنبي، البترول المصري، تجارب الماضي وآفاق المستقبل، دار المعارف 1999، ص 149.

إن الشركات السالفة الذكر كونت ما أصبح يعرف بالكارتل العالمي للنفط أو ما يطلق عليه حكم القلة المسيطرة كليا على صناعة البترول في العالم وقد تبنت، خاصة بعد تنامي سياسات التأميم التي قامت بها الدول المنتجة استراتيجيات من أجل الحفاظ على مكانتها في السوق العالمية للنفط والتي تلخص فيما يلي:

1- استراتيجيـــات قصيرة الأجـــل:

- العمل على البحث عن مناطق جديدة لإستكشاف النفط في كل من كنـدا وبحـر الشمـــال والهند والصين.

- توجيه أنشطتها وفقا لمتطلبات السوق النفطية التي شهدت تحولا حيث خفضت الشركات الكبرى حجم النفط الخام المكرر بنحو 31 % بين سنوات 1973 و 1983 (1) نتيجة لتأميم مصافي التكرير في دول الشرق الأوسط وافريقيا من جهة، وتراجع الطلب العالمي على المنتجات النفطية بسبب اجراءات الترشيد المعتمدة من طرف الدول المستهلكة من جهة أخرى.

- الاتجاه نحو نقل سيطرتهـا على مراحل أخـــرى من الانتـــاج أي مرحلتي التكـرير والتوزيع وايلاء الاهتمام بقطاع الصناعات البيتروكيماوية.

وكنتيجة لهذه الاجراءات قصيرة الأجل تمكنت الشركات العالمية الكبرى من السيطرة مجددا على السوق العالمية للنفط وحققت أرباحا طائلة من خلال تركيزها على عمليات التكرير والتوزيع وأصبحت تتحكم في أسعارها تماشيا مع الزيادة في أسعار النفط الخام.

2- استراتيجيـــات طويلـــة الأجـــل (2):

تتركز استراتيجيات الشركات الكبرى في الأجل الطويل على التحكم في **تطور السوق العالمية للطاقة**، حيث تركز استثماراتهـا بصفة أساسية على كل من النفط، الفحم والغـاز الطبيعي، وهي الموارد التي ستظل تساهم بالجزء الأكبر من امدادات الطاقة إلى غاية سنة 2020 كأقل تقدير.

---

1) علي لطفي، مرجع سابق، ص 73.

2) نفس المرجع، ص 74.

كما أنها تسعى جاهدة من أجل التحكم في تكنولوجيا المستقبل التي ستكون أهم عامل لتحقيق التوازن في السوق النفطية على المدى الطويل.

بالاضافة إلى ذلك نسجل من جديد عودة سياسة الاندماجات بين شركات النفط العالمية في أواخر التسعينيات، كرد على الانخفاض الحاد لأسعاره في الأسواق العالمية في تلك المرحلة مثل الاندماج بين شركتي **" أكســـون "** و **" موبيـــل "** وكذلك شركة **" توتال "** الفرنسية مع شركة **" بيتروفينا "** البلجيكية كما هو موضح في الجدول **رقم (02)**.

جدول رقم (02) : الشركات النفطية الكبرى بعد الاندماج

البيـــان	تسمية الشركة بعد الاندماج					
	اكسون موبيل Exxon MOBIL	شـل Shell	البترول البريطانية BP	شفرون Chevron Corp	توتال Total	كونوكو Conoco Phillips
الفروع المندمجة في الشركة	- Exxon - Mobil - Esso	- Shell	- BP - Arco - Aral	- Chevron - Texaco	- Total - Petrofina - Elf	- Union - Conoco - Jelf - Phillips
عدد الموظفين ألف	106.100	112.000	115.000	62.000	111.401	38.000
سنة الاندماج	1999	_	1998	2001	1999/2000	2002
الجنسية	أمريكية	إنجليزية هولندية	بريطانية	أمريكية	فرنسية	أمريكية

المصدر: جمعت من طرف الباحث من موقع وكيبيديا الموسوعة الحرة- **www.wikipidia.com**

ومن خلال الجدول **رقم (02)**، يتبين لنا أهمية وحجم هذه الشركات المندمجة فيما بينها إبتداءا من نهاية التسعينيات من القرن الماضي إلى غاية سنة 2002، كنتيجة لتدهور دورها في الساحة النفطية مقارنة مع الشركات الوطنية والتي أصبحت بالفعل بعد الاندماج بالشركات العملاقة التي أصبحت توظف حوالي 544.501 موظف بمختلف فروعها وهو

رقم معتبر جدا، ومن جهة أخرى، عندما نتتبع العوائد الكبيرة التي تعود لهذه الشركات العملاقة نجدها حصلت مجتمعة سنة 2007 على ربح صافي يقدر بـ: 143 مليار دولار كما هو موضح في الجدول **جدول رقم (03)** والذي يتعدى موازنات مجموعة من الدول الافريقية جنوب الصحراء، وتعد شركة "إكسون موبيل" من أكبر هذه الشركات من حيث رقم أعمالها الذي بلغ سنة 2007 حوالي 405 مليار دولار مقابل ربح صافي قدر في نفس السنة بـ: 41 مليار دولار كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم (03) حجم أصول شركات النفط الكبرى سنة 2007

مليار دولار

البيان	الشـركـــة					
	اكسون موبيل Exxon MOBIL	شل Shell	البترول البريطانية BP	شفرون Chevron Corp	توتال Total	كونوكو Conoco Phillips
رقم الأعمال	405	357	285	221	202	194
الربح الصافي	41	31	21	19	19	12

المصدر: جمعت من طرف الباحث من موقع وكيبيديا الموسوعة الحرة- www.wikipidia.com

3- الاتفاقيـــات النفطيـــة:

نظرا لحرص الشركات العالمية للنفط على ضمان بقاء مكانتها في السوق العالمية خاصة بعد موجة التأميمات، لجأت إلى سياسة أخرى تمثلت في ربط الدول المنتجة للنفط بعقود واتفاقيات نفطية، ساعدها في ذلك امتلاكها للتكنولوجيا اللازمة في هذه الصناعة ويتجلى هذا في النقاط المذكورة أدناه:

3-1 عقـــود الامتياز التقليدية (1)**:** كان هذا النوع من العقود حتى مطلع السبعينيات يغطي مناطق الانتاج الرئيسيـــة في أهم الـــدول المصدرة للنفط في منطقة الخليـــج العـــربي

1) حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، يونيو 2006،ص ص 64، 65.

وأندونيسيا وفنزويلا، وكانت الشركات النفطية العالمية الكبرى قد حصلت على أغلب العقود قبل الحرب العالمية الثانية وتمكنت بحكم السيطرة التي كانت تتمتع بها على السوق العالمية للنفط أن تحتفظ لنفسها بمزايا اقتصادية كبيرة في تلك العقود من أهمها:

- اتساع رقعة المساحة الممنوحة للشركات، بحيث كانت تغطي مساحة الدولة بالكامل في أغلب الأحيان، وذلك مع عدم وجود شرط التخلي الجزئي أو الكلي عن تلك المساحة خلال فترة التعاقد.

- طول مدة التعاقد والاستغلال التي وصلت في بعض الأحيان إلى 90 سنة عكس ما هو عليه حاليا 25 سنة.

- انفراد هذه الشركات بالبحث والتنقيب عن النفط كما تتحمل المخاطر لوحدها لكنها بالمقابل في حالة عثورها على النفط تنتجه وتسوقه لوحدها وتقتسم العوائد بالمناصفة مع الدولة الراعية لها على إقليمها.

- الشركات غير ملزمة بتكرير النفط محليا ولا بإعادة استثمار جانب من أرباحها في الدولة المضيفة، حتى أنها ليست ملزمة بتوظيف اليد العاملة المحلية مقارنة بالأجنبية.

- كما تخضع في نشاطها للقضاء الدولي وليس المحلي.

- تنفرد بتحديد حجم الانتاج وأيضا اعلان الأسعار التي يباع بها النفط المنتج والذي يحول في الغالب للتكرير في شركات فرعية تابعة لها.

- جمود معدل الضريبة وجعله عنصرا تعاقديا بحيث لا تملك الدولة المضيفة حق تعديله من دون موافقة الشركة.

لكن التطورات التي شهدتها السوق النفطية وازدياد حدة الطلب العالمي على النفط أدت إلى القيام بتعديلات في البعض من هذه الشروط تناسبا مع المعطيات الجديدة، خاصة مع ظهور منظمة الأوبك وذلك لتصحيح بعض الاختلالات الحاصلة في هذه العلاقة.

2-3 عقـود المشـاركـة (1)**:** لقد أبرمت عقود المشاركة منذ بداية البحث عن النفط في مناطق لم يكن النفـط قد أكتشف فيها بعد، وتعود أول اتفاقية مشاركـة إلى سنة 1957 وقعتها

1) حسين عبد الله، مرجع سابق ، ص ص 69 ، 70.

شركات مستقلة مع مصر وايران نتيجة لحاجتها لمصادر تمويلية جديدة ولتغطية متطلباتها من النفط للخروج من موطنها الأصلي، كما يمكن هذا النـوع من العقـود الدولة المضيفة من المشاركة في إدارة الصناعة النفطية والحصول على أكبر قدر من العائدات وفيما يلي أهم خصائص عقود المشاركة:

- يتحمل الشريك الأجنبي مخاطر البحث والاستكشاف.
- مدة البحث تتراوح بين 6 و 12 سنة حسب الاتفاق كما تتعهد فيها الشركة بانفاق مبالغ معينة كحد أدني وفقا لجدول زمني معين مع حفر عدد معين من الآبار.
- يحدد العقد شرطا للتخلي الاجباري عن نسبة معينة من المساحة الممنوحة وفقا لجدول زمني معين يحدده الاتفاق.
- يمكن تمديد العقد حالة العثور على النفط بكميات تجاريـة إلى مدة تتـراوح بيـن 25 و30 سنة وتدخل الدولة كشريك منذ تاريخ الاكتشاف.
- حصول الدولة المضيفة على إتاوة من الشريك الأجنبي غير قابلة للاسترداد وهي الحد الأدنى مما تحصل عليه في كل الأحوال، فإذا حقق الشريك ربحا فتفرض عليه ضرائب دخل حيث لا يتجـاوز ما تحصل عليه الدولـة مـن إتـاوة وضرائب نسبة 50 % من صافي دخله، كما يأخذ بعض هذه العقود بمبدأ المرونة الضريبية بمعنى أنه يسمح للدولة المضيفة رفع معدل الضريبة مستقبلا بشرط أن يسري هذا المعدل على الشركات الأخرى.
- يمنح الشريك الأجنبي في غالبية العقود تسهيلات إئتمانية للجانب الوطني لتمكينه من الوفاء بإلتزاماته المالية في المشاركة، كما يتعهد الشريك الأجنبي بتسويق جانب من حصة الشريك الوطني مقابل عمولة معينة.

3-3 عقـود اقتسـام الانتـاج: هو نوع من العقود التي توسع استخدامـها حديثا ويرجـع الاعتمـاد على هـذا النوع من العقـود فـي الدول النـامية المنتجة للنفط إلى عدم قدرتها على تحمل مخـاطـر البحث عن النفـط وضعف قدراتـها المـالية من العملة

الصعبة وافتقـادها للتكنولوجيـا والتقنية اللازمة في ذلك وفيما يلي أهم النقاط التي ترتكز عليها عقود اقتسام الإنتاج:

- يصدر العقد بين الشركة الوطنية والأجنبية بعد عملية التفاوض في شكل قانون تمنح الدولة بمقتضاه الحق للشريك الأجنبي في البحث عن النفط في منطقة معينة وتتراوح فترة البحث من 6 سنوات إلى 12 سنة وينطبق عليها كذلك ما سبق ذكره بالنسبة لعقود المشاركة فيما يخص إلتزامات الشركة الأجنبية خلال تلك الفترة.
- تتضمن على امكانية التخلي الاختياري أو التخلي الاجباري كما هو الحال في عقود المشاركة، كما تلتزم الشركة الأجنبية بإنفاق مبالغ مالية معينة وحفر عدد معين من الآبار خلال فترة البحث كحد أدنى، وهي التي تتولى تقديم الأموال اللازمة للبحث وتطوير الانتاج اضافة للخبرة التقنية الفنية، كما أنها ملزمة بتحمل مخاطر البحث.
- أما في حالة تمكنها من العثور على النفط بكميات تجارية فإن هذا العقد يتحول إلى عقد تطوير وتمتد مدته إلى 30 سنة، كما تعفى في هذه الحالة الشركة الأجنبية من ضرائب الدخل التي تتحملها نيابة عنها الشركة الوطنية.

ثانيا: منظمـــة الـدول المصـدرة للنفـط

من المعروف أن الصناعة النفطية وسوقها الدولية قد سادت فيها سيطرة لعدد قليل من الشركات البترولية العالمية الكبرى ولفترة زمنية طويلة إستمرت حتى الستينيات من القرن العشرين.

وقد نجم عن تلك السيطرة الاحتكارية آثار عديدة ومتنوعة منها السياسيـة والاقتصادية والاجتماعية، خاصة على اقتصاديات البلدان النفطية النامية وكذلك على السوق العالمية للنفط وتجلى ذلك في سيطـرتها على العرض والطلب والتسعير والنقل .....إلخ، لذا فإنه نتيجة للتركز الاحتكـاري الرأسمـالي المنفرد على الصنـاعة النفطية وسوقها الدوليـة أدى إلى تفاقم حدة التناقضات والصراع بين الشركات المستغلة والمسيطـرة على هذه الثروة الحيويـة

والدول صاحبة ومالكة النفط، وبالتالي تعذر استمرار هذه الظاهرة لفترات أطول من ذلك خاصة وأن مكانة وتأثير النفط قد إزداد وتوسع بصورة كبيرة على المستوى العالمي ومس جميع جوانب الحياة الانسانية المعاصرة، لهذا نجد أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت بداية للتأريخ لمرحلة جديدة حدت من ظاهرة التركيز الاحتكاري المنفرد بسبب ظهور قوى وعوامل جديدة لعبت دورا في تغيير قواعد اللعبة على مستوى توازنات السوق العالمية للنفط ومن أهم وأبرز تلك القوى والعوامل الجديدة نذكر ما يلي:

- بروز العديد من الشركات الوطنية النفطية المستقلة عن الشركات الاحتكارية الكبرى.
- تعاظم حركات التحرر الوطنية مما أدى إلى تأميم الثروات الوطنية من طرف هذه الدول.
- تزايد دور ومكانة الاتحاد السوفياتي خاصة وبلدان الكتلة الاشتراكية عامة.

وفي ظل هذه التحولات الجوهرية والتغيرات الهيكلية التي شهدتها السوق العالمية للنفط أنشئت منظمة البلدان المصدرة للنفط (**Organization of Petroleum Exporting Coutries**) في مؤتمر عقد في بغداد يوم 10 سبتمبر 1960 (1)، من طرف خمسة دول مؤسسة هي إيران، العراق، الكويت، السعودية وفنزويلا، وبما أن الاتفاقية التأسيسية للمنظمة تسمح بإنضمام دول أخرى للمنظمة شريطة أن تتوافق مع الدول الأعضاء في المبادئ العامة وبالتالي فقد انضمت إليها ثمانية دول أخرى هي: الإمارات، ليبيا، الجزائر، قطر الإكوادور، الغابون، أندونيسيا ونيجيريا، وكان الهدف الرئيسي من إنشائها هو تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء التي تضمن استقرار الأسعار في الأسواق العالمية وقد

1) عبد العزيز محمد الدخيل، انهيار أسعار النفط لم يكن قضية اقتصادية فحسب، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، السنة الثامنة، العدد 15، 1999، ص 7.

حددت المادة الثـانية من دستور المنظمة الذي أقر في جانفي سنة 1961 أهدافها الرئيسية فيما يلي (1):

- تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء، وتحديد أفضل الوسائل لحماية مصالحها، منفردة ومجتمعة.
- وضع الوسائل الكفيلة لتحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية للنفط الخام وذلك قصد التخلص من التقلبات الضارة وغير الضرورية.
- تخدم المنظمة مصالح الأقطار المنتجة وضرورة حصول هذه البلدان على دخل مطرد.
- تراعي امداد البلدان المستهلكة للنفط بشكل منتظم وتسعى جاهدة إلى ضمان عائد منصف لمن استثمر أمواله في هذه الصناعة.

وقد تمكنت منظمة الدول المصدرة للنفط من حماية حقوق أعضائها وزيادة مواردهم الناتجة عن هذه الصناعة، هذا ما مكنها من كسب مكانة عالمية في السوق للنفط وتم ذلك من خلال ما يلي (2):

- سيطرة الدول الأعضاء على ثرواتها النفطية بما في ذلك الانتاج والتسعير، عن طريق سياسة التأميمات.
- تحسين الشروط المالية والقانونية المتعلقة بمعاهدات الامتياز المبرمة بين الدول الأعضاء في الأوبك وشركات النفط العالمية.

---

1) حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 44.

2) سمير رضوان، جان لوي ريفيرز، الشراكة الأورو متوسطية عشر سنوات بعد برشلونة، منتدى البحوث الاقتصادية 2005، ص 11.

- رفع سعر النفط الخام سنة 1973 ولأول مرة بقرار منفرد من جانب المنتجين (1) بنحو 3 دولارات للبرميل إلى 5,12 دولار في 16 أكتوبر 1973 إلى 11,65 دولار ساريا من أول يناير 1974.

ونظرا لسيطرة الدول المصدرة للنفط على الحرية في تحديد الانتاج والأسعار فقد قامت بتصحيح معدلات الأتاوى والضريبة المفروضة على الشركات الناشطة في أراضيها، حيث أدى ذلك مثلا إلى ارتفاع عائدات تصدير النفط العربي من 14 مليار دولار سنة 1972 إلى 75 مليار دولار سنة 1974 إلى أن بلغ نحو 214 مليار دولار سنة 1980 أعقاب الثورة الايرانية، وبفضل الاتفاقيات العامة للمشاركة التي تطرقنا لها سابقا تمكنت الدول المصدرة للنفط أن تحصل على نسبة من ملكية شركات النفط العاملة في أراضيها مقابل تعويض مناسب فقد بدأت بنسبة 25 % من الفاتح من جانفي 1973 إلى أن ارتفعت سنة من بعد إلى 60 % ابتداء من جانفي نتيجة لحرب أكتوبر التي عجلت في ذلك.

ونتيجة لتنفيذ بعض السياسات الصارمة لترشيد استهلاك الطاقة التي قامت بها الدول الصناعية انخفض الاستهلاك العالمي للنفط في الفترة الممتدة بين سنوات 1974 إلى 1984 بنحو 6 ملايين برميل يوميا، مقابل ارتفاع انتاج الدول خارج الأوبك إلى أكثر من 24 مليون برميل يوميا بعدما كان لا يتجاوز 16 مليون برميل يوميا، هذا ما دفع بمنظمة الدول المصدرة للنفط إلى تخفيض انتاجها من 31 مليون برميل يوميا إلى 18 مليون برميل يوميا خلال هذه الفترة للمحافظة على مستوى الأسعار ولحمايتها من الانهيار.

وفي نفس الفترة بالذات انتهجت الدول الصناعية الكبرى سياسة تخزين جزء كبير من وارداتها النفطية للضغط به عند الحاجة نزوليا على الأسعار والذي إشتد تأثيره خلال النصف الأول من سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، هذا ما أثر على تطور التجارة

1) حسين عبد الله، اقتصاديات النفط والغاز، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي الطبعة الأولى بيروت 2007 ، ص 402.

الدولية للنفط فإنخفض حجمها إلى نحو 25 مليون برميل يوميا سنة 1984، كما تقلص نصيب أوبك من 85 % سنة 1974 إلى أقل من 60 % سنة 1984.

ومن كل ما سبق، يستنتج أن تسيير الموارد النفطية في الدول النامية الأعضاء في الأوبك يغلب عليها طابع الظرفية والمنهج البيروقراطي، حيث غلبت في بعض الأحيان المصالح الفردية للدول على حساب المصلحة الجماعية، وانتهجت منظمة الدول المصدرة للنفط استراتيجية غير مؤسسة لم تكن واعية بأبعادها على الاقتصاد العالمي وعلى اقتصادياتها على المدى البعيد هذا ما جعل الدول الصناعية الكبرى تبني سياسة مضادة لمواجهة هذا التحدي وساعدها في ذلك هشاشة الاستراتيجيات المعتمدة من طرف دول المنظمة، وبالتالي قد تمكنت من استعادة السيطرة على السوق العالمية للنفط وذلك تحت غطاء السوق الحرة وقوى العرض والطلب وتجلى ذلك بصورة واضحة في نهاية الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ولكن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على القرار العالمي بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي المنافس القوى لها، ترتب عنه نوع من العداء اتجاهها حتى من الدول الصناعية الكبرى الحليفة لها فخلقت بذلك تكتلات منافسة أصبح لها شأن كبير على الساحة الدولية مثل الاتحاد الأوربي الذي أصبح يضاهي قوة الولايات المتحدة الأمريكية وحتى أنه تجاوزها في بعض المجالات مما جعل هذه الدول تنفرد في غالب الأحيان بوضع استراتيجيات في هذا المجال تعود عليها بالفائدة دون مراعاة مصالح الدولة الأولى في العالم، اضافة إلى بروز قوى أخرى مؤثرة مثل الصين والنمور الأسيوية والهند وما شهدته من نمو مطرد وسريع في اقتصادياتها مما جعل الأسواق النفطية تنتعش من جديد كنتيجة لهذه العوامل والتي أثرت مباشرة على الاقتصاد الأمريكي حيث جعلته يدخل في مرحلة ركود طويلة، وهذا ما تم التعرض له سالفا وما سوف يتطرق له لاحقا بإبراز تأثيره على الأسواق العالمية للنفط في مطلع القرن الواحد والعشرون.

ثالثـــا: وكالـــة الطاقـــة الدوليـــة

في المرحلة التي انتقلت فيها السيطرة الكاملة على انتاج النفط في الدول المصدرة من أيدي الشركات الغربية الكبرى إلى أيدي الحكومات المضيفة والتي شملت تحديد حجم الانتاج والأسعار ثم البعد المالي الذي ترتب عنه تصحيح أسعار النفط، وما نتج عنه من انتقال وتراكم أرصدة كبيرة من الدول المستهلكة للنفط إلى خزائن الدول المصدرة له، وتناسب ذلك مع أزمة سنة 1973 التي ساعدت بدورها على هذا التحول.

ونظرا لتخوف الدول الصناعية من شح الامدادات النفطية، جاءت ردود فعل من الدول الغربية، وكان ذلك بعقد اجتماع في واشنطن لدراسة هذا الملف في 11 فيفري 1974 جمع الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط وذلك لإعداد برامج عمل مشتركة للتنسيق فيما بينهم لخلق مصادر طاقة بديلة والعمل على الضغط على الدول المنتجة وهذا لتحديد العلاقة بين مستهلكي النفط ومنتجيه على نحو يضمن تدفق النفط بأسعار مقبولة.

وبالتالي فقد اتفقت الدول الصناعية الكبرى على انشاء وكالة الطاقة الدولية في 21 سبتمبر 1974 (1)، وصارت نافذة حين صودق عليها في شهر ماي من سنة 1975 وهي تضم حاليا 24 دولة (*) وقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل لسيطرة منظمة الدول المصدرة للنفط على السوق النفطية بشكل واسع وفعـال في الفترة الممتدة مـا بين 1970 و 1974 وذلك بهدف احداث تغييرات هيكلية في الصناعة العالمية للنفط لصالح الدول المستهلكة ولتجسيد هذا الهدف تبنت الوكالة استراتيجية ركزت على تنفيذها بدقة متناهية يمكن أن تلخص فيما يلي:

---

1) Encyclopédie Encarta année 2008.

*) تضم الوكالة الدولية للطاقة في عضويتها : الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، ايطاليا، اليابان أستراليا، نيوزلندا، السويد، الدنمرك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، ايرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا فنلندا، المجر، البرتغال والنرويج.

- الاقتصاد في استخدام الطاقة بهدف تخفيض الطلب على النفط وذلك للتقليل من كلفة استراده والعمل على التنسيق بين دول المنظمة في تجسيد ذلك وتم هذا من خلال رفع أسعاره داخل الدول الأعضاء لدفع المواطنين والشركات إلى الترشيد في الاستهلاك كما حثت على السهر في المراجعة السنوية لسياسات الطاقة في الدول الأعضاء للتأكد من تنفيذ هذه الاجراءات.
- التحفيز على التنويع في مصادر الطاقة وتنميتها والعمل على ايجاد مصادر طاقة بديلة محل النفط وتشجيع عمليات البحوث في هذا المجال والتركيز على البحث عن منابع في دول خارج منظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك" مما قد يوفر لها كمية معينة من النفط تجعلها في منأى عن سيطرة دول المنظمة.
- تقاسم النفط في حالة الطوارئ والعجز الكبير، فعملت بذلك إلى تجسيد استراتيجية جديدة والتي تم التطرق لها بإسهاب فيما مضى والمتمثلة في الرفع من المخزون الاستراتيجي لكل دولة عضو والذي حدد بما يعادل 90 يوما من الواردات النفطية الخاصة بكل دولة (1)، وقد بلغ حجم المخزون في معظم دول المنظمة حوالي 6 مليارات برميل في الربع الثالث من سنة 1998، يتم استخدامه حالة حدوث أي طارئ لخفض أسعار النفط، كما سجل تجاوز المخزون الاستراتيجي في بعض هذه الدول الحجم المحدد من المنظمة حيث وصل إلى حد 342 يوما في كندا و 433 يوما في بريطانيا، في الوقت الذي لم يكن العالم يعرف سابقا في ظل سيطرة الشركات العالمية الكبرى على انتاج النفط وتسويقه هذا التوجه، بل كانت تلك الشركات تعتمد على المخزون التجاري أو ما يعرف بمخزون الأمان، حيث تحتفظ به لمواجهة التقلبات الموسمية ومخاطر نقص الامدادات المتعلقة بالصناعة في حد ذاته وهو يغطي حوالي 30 إلى 40 يوما.

---

1) منى مصطفى البرادعي، السوق العالمية للنفط والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينيات، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص 23.

اضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتجسيد هذه الاستراتيجية على أرضية الواقع، فقد أنعقد في أكتوبر 1977 مجلس الوكالة وتبنى مجموعة من المبادئ التي يلتزم الأعضاء بإتباعها وهي:

- تسطر كل دولة عضو برنامجا يهدف بصفة أساسية لخفض الواردات النفطية بالترشيد في استهلاكها أو ايجاد بدائل لها.
- السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك.
- تدعيم البحث العلمي في مجال الطاقة والعمل على تطبيق نتائجه ميدانيا.
- احلال المصادر البديلة محل النفط في التدفئة وتوليد الكهرباء مع السهر على تطوير البحث في هذا المجال وتشجيع التطبيق العملي لنتائجه.
- تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة.
- بناء استراتيجيات تتناسب مع التغيرات المحتملة التي قد تطرأ في السوق العالمية للنفط والتي تحدث من جراء النقص في الامدادات النفطية.
- العمل على تطوير الطاقة النووية وتشجيع وتوسيع استعمالها بالطريقة التي تتناسب والظروف الخاصة بكل دولة.
- كما تقوم الدول المستهلكة للنفط بفرض ضرائب بترولية، كالضريبة على البنزين التي تحقق منها حصيلة مالية معتبرة كما تفرض معدلات متفاوتة على المنتجات المختلفة للتأثير على سلوك المستهلكين تشجيعا لهم بطريقة غير مباشرة للتحول إلى استعمال المصادر البديلة للطاقة حماية للبيئة.

المطلب الثاني: مستقبـل التجـارة العالميـة للنفـط

نظرا للأهمية البالغة التي أصبحت تكتسيها تجارة النفط، حيث تزايد الاهتمام بها من طرف كافة الدول، لذلك فإنه قد قامت محاولات عديدة منذ سنوات الخمسينيات من القرن الماضي للتنبؤ بالطلب والعرض المتوقع على سلعة النفط وقد استعملت لهذا الغرض عدة طرق وأساليب احصائية كانت بسيطة في بادئ الأمر، ثم ما فتأت تتطور إلى أن باتت تعتمد على استخدام نظم شديدة التعقيد، وبالتالي فإنه لتجسيد ذلك تم خلق عدة هياكل ومنظمات إهتمت بمراقبة تطور شؤون الطاقة بصفة عامة والنفط بصفة خاصة، نذكر منها على سبيل المثال " منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " في أوربا وتمثل دورها في القيام بدراسات تنبئيه لإحتياجات الدول الأوربية من الطاقة والنفط على المستوى المنظور خاصة في حالة توقع حدوث أزمات.

وبما أن الكل أصبح راغبا في تحسين آداءه الاقتصادي وتنمية بلاده فإن الطاقة والنفط بالخصوص قد لعب فيها دورا مهما، كما أنه أصبح أمرا حيويا ومنشطا لهذا التوجه، لهذا السبب بعض المختصين في هذا المجال وصفوا النظام البترولي الجديد بأنه نظـام تتـغير فيه الأدوار بدخول فاعلين جدد في الساحة وعلى آساس قواعد جديدة وهي مرحلة تجسد الانتقال من عالم السياسة إلى عالم الأعمال، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية أبت عكس ذلك خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر ليتأكد العالم من جديد أنه ما دام النفط هو المحرك للاقتصاد العالمي ستظل مناطق تواجده محل صراع مستمر ومتعاظم مع مرور الوقت، لذا تعالج هذه النقطة بالتطرق لمستقبل التجارة العالمية للنفط بدراسة العرض والطلب من جهة والتطور المستمر لأسعار هذه المادة الحيوية من جهة أخرى.

أولا: الطلب والعرض العالمي على النفط

نتيجة لظهور معطيات جديدة ارتفع حجم الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط الخام خلال السنوات العشرين الأخيرة، بفضل زيادة الدول النفطية والشركات الكبرى العاملة في هذا المجال لإحتياطاتها النفطية، وهذا دليل مطلق على نجاح نشاط الاستكشافات المعتمدة على المعرفة الأوثق بالحقول والتقدير الأفضل والتحسين في معدل الاستخلاص بفضل التقدم التكنولوجي.

لكن في بداية القرن الحالي نلاحظ بأن السوق العالمية للنفط شهدت عدة تحولات بسبب العولمة التي أعادت صياغة العلاقات التقليدية بين الدول في مختلف المجالات وأعادت بذلك العلاقات فيما بينها على آساس الحرية التجارية، وهذا الدور الذي أصبحت تلعبه وترعاه منظمة التجارة العالمية التي حلت محل الغات والهادفة إلى إلغاء كافة الحواجز أمام التجارة العالمية، الأمرالذي يمكن مناقشته من خلال دراسة تطور الطلب والعرض العالمي للنفط.

1- الطلب العالمي على النفط: تقدر حصة النفط من الطاقة المستهلكة في العالم سنة 2003 بحوالي 38 % ويرتبط الطلب العالمي على الطاقة بصفة عامة والنفط بصفة خاصة بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه التي تعتبر أهم العوامل المؤثرة في حجم واتجاه الطلب ويعبر عن هذا الارتباط بعامل مرونة الطلب الداخلية "Income Elasticity of Demand " التي تحسب بقسمة معدل التغير في الطلب على الطاقة عبر فترة زمنية معينة على معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي " Gross Domestic Product" خلال نفس الفترة (1).

وبما أن **النمو الاقتصادي** يعد من أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في الطلب المستقبلي على النفط، فقد كانت له علاقة مباشرة بذلك في الماضي قبل سنة 1973 حيث كان نمو الاقتصاد بنسبة مئوية معينة سنويا يؤدي إلى نمو شبه مماثل في الطلب على الطاقة في العالم، وأدت الأحداث التي رافقت ارتفاع أسعار النفط وتصحيحها سنة 1973 إلى تحسن كفاءة استعمال الطاقة والمحافظة عليها، وهي سياسات تسارعت بعد سنة 1975 بحيث

1) حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 115.

أصبح النمو في الطلب على الطاقة كنسبة مئوية يساوي النمو الاقتصادي العالمي ناقصا منه التحسن في كفاءة استعمال الطاقة عالميا، ومن الصعوبة بما كان التنبؤ بالنمو الاقتصادي العالمي لأي فترة مقبلة نتيجة للعوامل السياسية المحلية والاقليمية والعالمية المتمثلة في تطور سياسات الدول في مجال التجارة وتحديد العجز التجاري ومحليا في التحكم في عجز الموازنة والفوائد وارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى تغيرات في النمو الاقتصادي على المديين القصير والمتوسط والذي يؤثر مباشرة في الطلب على الطاقة بصفة عامة والنفط بصفة خاصة (1).

أما العنصر الثاني المؤثر على الطلب العالمي للنفط هي **أسعاره** في حد ذاتها، وبصفة خاصة الأسعار للمستهلك النهائي التي تتضمن في حالة المنتجات النفطية قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك التي تبلغ في دول الاتحاد الأوربي نحو 70 % من تلك الأسعار وتؤثر سلبا على طلب المستهلك النهائي.

إضافة لذلك هناك عوامل أخرى لها تأثير في الطلب على النفط نذكر منها **معدل النمو السكاني** (2)، الذي بدوره يزيد من حجم الطلب لتلبية الحاجات المتزايدة للأعداد الجديدة من السكان، حيث أن النمو السكاني هو نتاج لإرتفاع حجم الولادات والتراجع في نسبة الوفيات بفضل التحسن المستمر في الحياة في جميع أنحاء العالم، وفي هذا السياق فإنه يتوقع تقلص في النمو السكاني العالمي الذي كان معدله يقدر بحوالي 1,6 % سنويا في الفترة الممتدة بين 1975 إلى 2001 حيث يحتمل أن يتقلص إلى 1,1 % سنويا إلى غاية 2015، لكن سيواكب ذلك النزوح من الريف إلى المدينة مما يزيد من حجم الطلب على الطاقة.

كذلك يدخل في معادلة الطلب على الطاقة **درجة التصنيع** معبرا عنها بقيمة الناتج الصناعي منسوبا إلى الناتج المحلي الاجمالي، كما أنه للتطور التكنولوجي دور في تحسين تقنيات استخدام الطاقة والتي ينعكس أثرها في انخفاض كثافة الطاقة، ومن ثم تقلص

---

1) هشام محمد الخطيب، الطلب على الطاقة، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، مقدمة عامة الطبعة الأولى، بيروت 2006، ص ص 283 ،284.

2) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام 2005، ص 108 .

حجم الطاقة اللازمة لإنجاز عمل معين، ويكون ذلك من خلال توفير أجهزة ومعدات مقتصدة في استعمال الطاقة ويرى عدد من الخبراء في هذا المجال بأن هناك امكانية للارتقاء في الدول الصناعية بمعدل التحسن في استخدام الطاقة إلى حوالي 2 % سنويا دون أن ننسى بأنه للتطور التكنولوجي دور كبير في ايجاد **مصادر جديدة للطاقة** والتي قد تؤثر بدورها على الطلب العالمي من النفط.

وتأتي هنالك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها تتمثل في توفير المصادر وكمياتها وأسعارها والتي أصبحت تؤثر كذلك على السوق النفطية وذلك من خلال عزوف المستهلكين عنها حالة ارتفاعها وتبني لأجـل ذلك سياسات رشيـدة والبحث عن مصادر أخرى بديلـة وللتأثيرات البيئية دور متزايد في الطلب على النفط بمختلف أشكاله تماشيا مع الاقتناع المتزايد بتأثر البيئة بالغازات السامة الصادرة عن النفط، هذا ما أدى إلى اتخاذ اجراءات سيكون لها تأثير في المستقبل المنظور في الحد من نمو استعمال الطاقة الملوثة التي أصبحت تهدد البشرية جمعاء بما تسببت فيه من احتباس حراري وتغير في مناخ الأرض الذي صار يهدد الحياة البشرية بالإنقراض، هذا ما دفع بأغلب دول العالم بعقد اتفاقيات ملزمة للحد من أخطارها مثل بروتوكو ل كيوتو الذي سوف يدرس لاحقا.

ومن هنا يقودنا الحديث للتطرق لتوقعات الطلب المستقبلي على النفط الخام لأنه عنصر من عناصر التنمية، حيث نجد في الفترة الممتدة بين 1999 و 2003 كان نمو الطلب العالمي على النفط الخام منخفضا نتيجة ارتفاع الانتاج خارج دول أوبك والارتفاع في استعمال الغاز الطبيعي، الذي أدى إلى إنخفاض الطلب على نفط أوبك بحوالي 3 ملايين برميل يوميا حيث وصل إلى 25,3 مليون برمـيل يوميا مقابل28,5 سنة 1999 في حـين وصل الطلب العالمي على النفط سنة 2007 إلى 86 مليون برمـيل يوميا نتيجة للنمو الهائـل التي تشهده العديد من الدول في مقدمتـها الصيـن والنمور الأسيوية وبعض الدول الخليجية، وتبين تقديرات تطور الطلب العالمي على النفط، بأنه سوف يحافظ على مكانة مهيمنة في مجال الطاقـة، مـع حصـة تـقدر بـ : 35 % سـنة 2005 إلى 34 % فـي آفـاق سنة 2030، لـذا فإن الأطراف التي تنادي بإستعمال الطاقة الشمسية كبديل للنفط تبقى تكهنات صعبة المنال على الأقل في العشرين سنة المقبلة وفقا للمعطيات المتوفرة حاليا.

لكن هناك بعض الأزمات الظرفية يمكن أن تؤثر على الطلب العالمي للنفط على المدى القصير مثل **الأزمة المالية العالمية** التي ألقت بضلالها على أسواق النفط، وبدا ذلك واضحا في التراجع الملحوظ في الطلب على النفط في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD"، التي تضم أكثر البلدان تضررا من الأزمة، حيث تشير تقديرات منظمة البلدان المصدرة للنفط "OPEC" أن طلب البلدان الأعضاء في" OECD" قد انخفض خلال الربع الثالث من سنة 2008 بحوالي 350 ألف ب/ي، مقارنة بمستوياته في الربع الثاني وبحوالي 2 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع الثالث من سنة 2007.

ونظرا لضخامة الطلب الاجمالي لهذه المجموعة ومساهمتها في اجمالي الطلب العالمي على النفط والتي بلغت حوالي 56 % انعكس الانخفاض في طلب هذه المجموعة على الطلب العالمي على النفط الذي انخفض في الربع الثالث من سنة 2008 بحوالي 140 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع الثاني، وبحوالي 480 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع الثالث من سنة 2007 ، كما هو مبين في الجدول **رقم (04)**.

جدول رقم (04) الطلب العالمي على النفط 2007 – 2008

(مليون ب/ي)

الفتـــرة	بلدان OECD	البلدان النامية	دول العالم الأخرى	اجمالي الطلب العالمي
الربع الأول 2007	49.82	23.83	12.35	86.00
الربع الثاني 2007	48.25	24.20	12.39	84.84
الربع الثالث 2007	48.86	24.27	12.63	85.76
الربع الرابع 2007	49.83	24.53	13.12	87.00
2007	**49.19**	**24.21**	**13.62**	**85.90**
الربع الأول 2008	48.90	24.80	12.98	86.70
الربع الثاني 2008	47.24	25.20	13.02	85.42
الربع الثالث 2008	46.89	25.15	13.25	85.28
الربع الرابع 2008	48.10	25.20	13.00	86.30
2008	**47.78**	**25.09**	**13.06**	**85.92**

المصدر: التقرير الشهري لأوبك أوت - ديسمبر 2008.

لقد استمر طلب الدول النامية على النفط يتزايد بوتيرة أخف، حيث ارتفعت مستوياته بحوالي 270 و 360 ألف ب/ي خلال الربع الأول والثاني من سنة 2008، لكنه قوبل بالتراجع على المستوى العالمي، نتيجة لإنخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية المستحوذة على ربع الاستهلاك العالمي من النفط بمعدل يزيد عن 80 % من الانفاق العام ونحو 85 % من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي.

رغم ذلك تشير أغلب التوقعات بإرتفاع الطلب العالمي على النفط على الأقل إلى غاية سنة 2030، حيث تميل التوقعات بلوغه 103,7 مليون برميل يوميا في سنة 2020، وصولا إلى 117,6 مليون برميل يوميا في سنة 2030، كما هو مبين في **الجدول رقم (05)**.

جدول رقم (05) توقعات الطلب العالمي على النفط 2004- 2030

مليون برميل/ يوميا

الدولة	2004	2010	2020	2030
الدول الصناعية	49.1	49.8	53.3	57.1
الصين	6.4	9.4	11.9	15.7
الهند	2.5	2.7	3.6	4.4
روسيا	2.8	2.9	3.1	3.3
الدول الأسيوية (*)	7.8	9.0	10.9	12.7
أمريكا اللاتينية	5.4	6.5	8.2	9.7
الشرق الأوسط	5.7	7.1	8.4	9.8
افريقيا	2.8	3.3	4.3	4.9
العالم	82.5	90.7	103.7	117.6

المصدر: US. Departement of Energy, International Energy Outlook, 2007.

(*) باستثناء الصين،الهند ودول الشرق الأوسط.

وبما أن المؤشرات توحي بتحسن الطلب على النفط حيث يتوقع على المدى البعيد تحسن الأوضاع بالنسبة لدول "OPEC" نتيجة لإحتمال نمو الطلب العالمي بمعدل 1,6 % سنويا (1)، خلال الفترة الممتدة من 2005 - 2025 حيث سيصل إلى 113.1 مليون ب/ي في عام 2025، منها 54.6 مليون ب/ي في الدول الصناعية، و52.9 مليون مليون برميل يوميا في الدول النامية 5.7 ميلون ب/ي في الدول المتحولة (2).

1) International Energy Agency – WEO. 2002.

2) الاستثمار في قطاع الطاقة في الدول العربية واقعه وآفاقه، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، الادارة الاقتصادية، سبتمبر 2007، ص 20.

ولإضفاء المزيد من الدقة في تحليل البيانات المتوفرة يقدم الجدول **رقم (06)** مقارنة بين بيانات كل من وكالة الطاقة الدولية وادارة معلومات الطاقة الأمريكية ومنظمة الدول المصدرة للبترول "OPEC " حول توقعات الطلب العالمي على النفط.

جدول رقم (06) مقارنة تقديرا ت الطلب العالمي على النفط

مليون برميل/ يوميا

	2004	2025
وكالة الطاقة الدولية	82.5	116.3
إدارة معلومات الطاقة الأمريكية	82.5	118.0
أوبك	82.5	113.1

المصدر: الاستثمار في قطاع الطاقة في الدول العربية واقعه وآفاقه، مرجع سابق، ص 20.

تفيد بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط بأن الطلب العالمي على النفط سيزداد بمعدل 1.6 % سنويا كما سبق ذكره أعلاه، خلال الفترة 2004-2025 ليصل إلى 113.1 مليون برميل يوميا سنة 2025 مقابل 82.5 مليون برميل يوميا سنة 2004، ويلاحظ من الجدول أن تقديرات كل من وكالة الطاقة الدولية، ادارة معلومات الطاقة الأمريكية ومنظمة أوبك حول توقعات اجمالي الطلب العالمي على النفط في سنة 2025، تكاد تتطابق فيما بينها إذ أن الزيادة في الطلب على النفط حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية يقارب 1.6 مليون برميل يوميا، مقابل 1.7 مليون ب/ي، بالنسبة لإدارة الطاقة الأمريكية و 1.5 مليون برميل يوميا، بالنسبة لدول أوبك، إلا أن التباين الضئيل الذي يوجد بينها يكمن في أن ادارة معلومات الطاقة الأمريكية تعطي وزنا أكبر لمصادر الطاقة الرئيسية (النفط، الغاز الطبيعي، الفحم والطاقة النووية)، وتقلل من أهمية المصادر الأخرى للطاقة.

2- العرض العالمي من النفط: يتميز العرض العالمي للنفط بعدم الثبات ويخضع لعدة محددات تأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره إذ يزيد العرض وينقص وفقا لطلبات المستهلكين عند الأسعار السائدة في السوق (1)، كما يتحدد العرض كذلك حسب الامكانيات المتاحة في الحقول النفطية خلال فترة زمنية معينة، وهذا لا يعني أنه في حالة توافر

1) علي لطفي، مرجع سابق، ص 85.

احتياطات نفطية كبيرة يصبح من السهل زيادة الانتاج فور إرتفاع الطلب، بل يتطلب ذلك وقتا وتجهيزات مناسبة لمعالجة ذلك وبالتالي يمكن القول بأن العرض مرتبط كذلك بحجم الاستثمارات الموجهة لعمليات الاستكشاف ومدى تطور تقنياتها.

وتلعب السياسات التي تنتهجها الدول المنتجة للنفط التي يفترض منها أن تحقق التوازن في تغطية الطلب المحلي، أو التصدير لتلبية احتياجاتها المالية وحتى الاحتفاظ به لأجيال المستقبل، كل هذه المعطيات لها دور كبير في تحديد الكمية المعروضة من النفط الخام في الأسواق العالمية، وهنا يمكن الاستدلال بالسياسة الانتاجية التي تقررها دول "OPEC" المتمثلة في تحديد سقف الانتاج وتوزيع الحصص بين البلدان الأعضاء ويدخل في ذلك كعنصر محدد للعرض العالمي مدى إلتزام الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط بالحصص المحددة لهم في المنظمة.

إن لسياسة التخزين الاستراتيجي للنفط المتبعة من طرف الدول المستهلكة دورا كبيرا في توفير المرونة اللازمة في حجم العرض لمواجهة التقلبات الموسمية، لكن هذا الدور يقتصر تأثيره على المدى القصير فقط، دون أن ننسى العوامل الأخرى المؤثرة على المعروض من النفط مثل تلك المتعلقة **بالظروف المناخية والاضطرابات الجيوسياسية** التي تحدث في الدول المنتجة مثل ما تشهده من حين لآخر نيجيريا وفنزويلا، وكذلك الحروب والأزمات مثل ما هو عليه الحال في الشرق الأوسط وحرب العراق والأزمة النووية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، دون نسيان الأزمات المالية التي تكون لها آثار اقتصادية مثل **الأزمة المالية التي هزت اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية**، والتي أثرت بصورة مباشرة على الطلب من النفط، والذي تصادف مع تزايدت امدادات العالمية للنفط سنة 2008 بنحو 2 مليون ب/ي عن مستوياتها سنة 2007 (1)، وقد جاءت نصف الزيادة من الدول الأعضاء في "أوبك"، حيث ساهمت المملكة العربية السعودية بحوالي نصف الزيادة والباقي

1) مجلة النفط والتعاون العربي، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مرجع سابق، ص 26.

كان من نصيب العراق، الكويت، ليبيا، قطر والامارات بنسب متفاوتة، ضف إلى ذلك ارتفاع حجم الامدادات خارج "OPEC" التي بلغت حوالي مليون ب/ي، أغلبها من روسيا والمكسيك.

ويتضح جليا انعكاس التحسن في الأسعار النفط خلال السنوات الأخيرة، نتيجة دخول مشاريع انتاجية جديدة زادت من حجم القدرات الانتاجية للدول المنتجة، والتي انعكس أثرها على الامدادات النفطية، وكان نتيجة لذلك تضاعف حجم مخزونات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من النفط الخام، الأمر الذي دفع بدول"أوبك"، إلى **خفض انتاجها بـ: 4.2 مليون برميل يوميا** عن مستوى الانتاج الفعلي لشهر سبتمبر 2008 لبلدان الأعضاء الإحدى عشر والبالغ 29.045 مليون ب/ي، ابتداءا من جانفي 2009، خاصة وأن التدهور في النمو الاقتصادي العالمي قد أدى إلى خفض الطلب على النفط، الأمر الذي انعكس كذلك على مستويات الأسعار التي انخفضت بأكثر من 90 دولار للبرميل في منتصف سنة 2008، (1).

إضافة لذلك، **للاحتياطات النفطية المؤكدة** دور كبير في توقع ارتفاع المعروض من الزيت الخام على المستوى المنظور مما يشجع أسواق البترول العالمية إلى الاستقرار لأنه لا يوجد توجس في الأفق أي على المدى المتوسط يدل على شح الامدادات النفطية، لكن على المدى البعيد لا مناصة من ذلك لأن كل التوقعات تشير إلى نضوب البترول على المدى الطويل، الأمر الذي يتطلب الحزم والعمل من أجل إيجاد مخرج للاقتصاد العالمي والبشرية جمعاء من زوال حضارة بأكملها التي ربما ستعرف لدى الأجيال اللاحقة بحضارة البترول أو عصر البترول.

لكن من جهة أخرى، نعلم أن هناك مجموعة كبيرة من مشاريع الاستثمارات ستنفذ على أرض الواقع سواء في الدول المنتجة للنفط أو غير المنتجة له، حيث تشير توقعات منظمة الدول المنتجة للبترول بأن الطاقات العالمية لإنتاج النفط ستقدر في سنة 2010 بحوالي 99

1) نفس المرجع السابق، ص، 27.

مليون برميل يوميا، لذا فإنه على الدول المنتجة وغير المنتجة احترام مخططاتها الاستثمارية لتلبية الطلب العالمي، لذا يلاحظ أن العرض العالمي مرتبط بحدود طاقات التكرير والتي تؤثر بكل تأكيد على الطلب العالمي للنفط الخام، لأن المصافي الحديثة وغير المعقدة تستهلك كمية معتبرة من النفط لإنتاج كمية معينة من المنتجات الخفيفة وبالتالي تدفع بالطلب على النفط إلى أقصى درجاته، لذا يمكن الملاحظة بأن التوازن بين العرض والطلب على النفط مؤقت ومتذبذب يحتمل أن ينتقل بسهولة من وضعية الفائض إلى الندرة.

وعليه يظهر جليا بأن هذه العوامل تؤثر على العرض إلى جانب المضاربة التي أصبحت تنعكس على الطلب، كل هذه العوامل صعبت وعقدت من التوقعات المستقبلية في هذا المجال وتبقى بذلك الاحتمالات مفتوحة لتوقعات يمكن أن تصيب أو تخطأ لتعدد العوامل المؤثرة في ذلك، لكن وعلى المديين القصير والمتوسط وفقا للمعطيات الراهنة يبقى النفط مهيمنا على الميزان العالمي للطاقة حتى سنة 2030، حيث ستبقى حصة النفط تشكل نحو الثلث من اجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة أي ما يعادل 32 % ، مقارنة بنحو 22 % للغاز الطبيعي و28 % للفحم و 5 % للطاقة النووية و 13 % لباقي مصادر الطاقة المتجددة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (07) حصة كل مصدر من مصادر الطاقة

من اجمالي الاستهلاك العالمي، %

مصادر الطاقة	2005	2015	2030
النفط	35.0	33.0	32.0
الفحم	25.0	28.0	28.0
الغاز الطبيعي	21.0	21.0	22.0
الطاقة الحيوية	10.0	9.0	9.0
الطاقة النووية	6.0	6.0	5.0
الطاقة الكهرومائية	2.0	2.0	2.0
طاقات متجددة أخرى	1.0	1.0	2.0
اجمالي العالم	100.0	100.0	100.0

المصدر:International Energy Agency (IEA), World Outlook 2007

ثانيــا: أسعار النفط في ظل الصراع بين المنتجين والمستهلكين

يعتبر سعر النفط من أهم مقومات التنمية الاقتصادية في دول العالم فعوائده تشكــل نسبــة 80 % من اجمالي موازنات أغلب الدول المصدرة للنفط لذلك فأسعاره تعد العمود الفقري للناتج القومي الاجمالي والمحرك لعجلة التنمية فيها، أما بالنسبة للدول المستهلكة تحدد أسعار النفط بشكل كبير مدى استقرار نمو اقتصادياتها فإذا ارتفعت الأسعار فإنها تشهد نوعا من التباطؤ والركود والعكس صحيح.

لذا فإن مصلحة الطرفين تتطلب وجود **حوار بين منتجي ومستهلكي** النفط لضمان الاستقرار في الاقتصاد العالمي ما دام النفط هو حلقة الوصل بينها، لهذا جاءت فكرة الحوار بين المنتجين والمستهلكين والذي ترجع جذوره إلى الفتــرة التي تمت فيها عمليــة تصحيح الأسعار خلال حرب أكتوبر 1973 (1)، وكانت فرنسا أول دولة دعت لذلك سنة 1974 حيث تبنت الدول الغربية الحوار مع الدول المنتجة ودام الحوار عاما بأكمله إلى أن تم اعلان الجزائر في جانفي 1975 الذي من خلاله وافقت الدول المنتجة على الحوار بشرط ألا يقتصر على الطاقة وحدها بل يشمل المواد الأولية والتنمية بصفة عامة، تحت شعار حوار شمال جنوب بهدف الوصول إلى سعر عادل ليضمن تحقيق مطالب وطموحات جميع الأطراف.

في هذا الشأن تمكن الخبراء من ايجاد بعض الحلول العملية إلا أن إصرار بعض الدول على صياغتها في شكل قرارات ملزمة حال دون ذلك، لأنه في تلك الفترة انخفضت فيها حدة الأسعار مما جعل الدول الغربية تطمئن في تأمين احتياجاتها نتيجة لسياسة الترشيد التي نفذتها بالتنسيق فيما بينها في ظل الوكالة الدولية للطاقة وبالتالي فإنها أصبحت في مركز قوة ما جعلها تعرقل وتعطل هذا المسار.

أما بالنسبة للدول المصدرة للنفط "أوبك" فقد انتهجت سياسة التهدئة مع الدول الغربية المستهلكة للنفط إلى أن انخفضت الأسعار انخفاضا حادا سنة 1990، فعادت فكرة الحوار

1) حسين عبد الله، الحوار بين منتجي النفط ومستهلكيه، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1996، ص 40.

مجددا لكن هذه المرة من جهة الدول المنتجة والتي أعاد طرحها الرئيس الفنزولي أثناء الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن الدول الصناعية رفضت ذلك خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، رغم ذلك عقدت عدة لقاءات بالتنسيق مع فرنسا التي أبدت ترحيبا بهذا الحوار على أن يترك تحديد سعر النفط لقوى السوق، لكن الأسعار استمرت في الانخفاض إلى غاية 1998 عندما انهارت بشكل كبير لأقل من عشر دولارات للبرميل وهو ما أثر سلبا على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط وتدهورت موازينها وأحوالها الاقتصادية، لذلك فقد بذلت جهودا لتحسين مستوى الأسعار، فقامت دول "OPEC" بالاتفاق مع الدول المنتجة خارج المنظمة مثل المكسيك من أجل خفض الانتاج العالمي نحو 2,1 برميل يوميا فإنتعشت بذلك الأسعار وساعدها في ذلك تحسن النمو الاقتصادي العالمي سنة 1999 بعد خروج اليابان ودول شرق آسيا من الركود الذي أصابها سنتي 1997 و 1998، حيث وصل معدل النمو العالمي في سنة 1999 نحو 3,4 % مقابل 2,6 % سنة 1998 هذا ما أدى إلى زيادة الاستثمارات الجديدة وارتفاع مستوى تشغيل الاستثمارات القائمة ما دفع إلى تزايد الطلب على النفط، وبقي حال الأسعار بين المد والجزر لكن في مستويات معتدلة إلى أن جاءت ما أصبح يعرف بثورة الأسعار التي حققت زيادة ملموسة خلال سنة 2004 بنمو يقدر بـ: 26 % عما كانت عليه سنة 2003 أي وصولا إلى 55 دولار للبرميل، وهو ما تجاوز توقعات زيادة سعر النفط بنحو 5 % فقط في السنة، خاصة أنه لا توجد أسباب قوية تدفع لذلك، هذا ما عجل بالدول الغربية للتهديد باللجوء إلى مخزونها من النفط لخفض الأسعار مما دفع دول الأوبك إلى رفع انتاجها إلى نحو 27 مليون برميل يوميا (1)، وقد ارتفعت أسعار النفط في هذه المرحلة خلافا لما كان يعرف في السابق نتيجة للحروب والأزمات وخوفا من نقص الامدادات، بل كنتيجة حتمية للثورة الاقتصادية التي شهدتها بعض الدول المتقدمة والناشئة ترتب عنها زيادة الاستهلاك إلى جانب دور المضاربين وبعض المخاوف الأمنية في العراق، في هذه النقطة قد أشار بعض المحللين بوقوع أخطاء

1) ممدوح الولي، ارتفاع أسعار البترول التوقعات والآثار، موقع شبكة النبأ المعلوماتية (http//.www.anaabaa.org) أفريل 2008 .

في المعلومات تكون قد ساهمت في تلك المرحلة في رفع أسعار النفط، حيث تبين فيما بعد أن توقعات الاستهلاك كانت مخطئة مما تسبب في منع الشركات من بناء مخزونها، كما ساعدها في ذلك زيادة الوعي البيئي الذي أدى إلى ارتفاع الطلب على المنتجات النفطية العالية الجودة وقابله في ذلك قدم وضعف وقلة معامل التكرير على المستوى العالمي لمواجهة هذا التحول مما أدى إلى عدم الاستقرار في السوق النفطية، كنتيجة لسيطرة القلق على الأسواق وازدياد أهمية المضاربات واستمر الحال إلى ما هو عليه إلى غاية أواخر سنة 2007 عندما أعلنت السوق العقارية في أمريكا خاصة وأوربا عن أزمتها التي عرفت بأزمة **" الرهن العقاري "** حيث اتجهت الاستثمارات الكبرى في العالم إلى كل من الذهب والنفط، رافقها في ذلك تراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية، مما شجع على التحول في سلوك الأسواق العالمية وكثرة بذلك المضاربات بشكل كبير وساعدها في ذلك عدة عوامل أهمها:

- التقرير الأمريكي عن اتجاهات الطاقة في العالم والذي نبه إلى قرب نضوب النفط العالمي بسبب قلة الاحتياطات المؤكدة وقلة الاكتشافات الجديدة، وهو ما دعمته شركة " بريتش بيتروليوم " التي أكدت على ذلك حينما أعلنت في دراسة لها أن الاحتياطي في العالم إنتقل من 1209 مليار برميل سنة 2005 إلى 1208 مليار برميل سنة 2006.
- تعاظم حجم المضاربات بتحويل جزء كبير من العائدات الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط إلى الاستثمارات المضاربية.
- الاعتماد المكثف على سياسة المخزونات الاستراتيجية مما عزز الطلب على الذهب الأسود في الأسواق العالمية.
- ضعف قيمة الورقة الخضراء "الدولار" في البورصات العالمية مقابل أهم العملات العالمية خاصة الأورو مما جعل بعض الدول تطالب بتسعير النفط بالأورو لأنه يشهد استقرارا وتطورا مستمرا على حساب الدولار، لكن هذا يمكن أن يكون غير مجدي لأن أغلب الاحتياطات النقدية في العالم هي بالدولار، فإذا توقعنا مثلا بأن دولة مثل الصين حولت جزءا من احتياطاتها النقدية من الدولار إلى الأورو فإنها ستعصف

- باقتصادها نتيجة للخسائر التي قد تترتب جراء ذلك من فروقات الصرف وهذا ما ينطبق على كافة الدول المتطورة لذا فإنه من الصعب تحويل العملة المرجعية العالمية.
- أصبحت أغلب الدول المنتجة تعمل بأقصى طاقاتها الانتاجية إلى جانب تعمد الدول المنتجة والمصدرة للنفط "OPEC"، الاحتفاظ على مستويات معينة من الانتاج أي حوالي 26,5 مليون برميل يوميا، خاصة وأن ارتفاع الأسعار حسب مختلف الدراسات في هذه الفترة تشير إلى أنه لا علاقة له بالعرض والطلب.

فضلا عن ذلك، وفي ظل غمرة الارتفاع الحاد للأسعار التي تجاوزت عتبة 100 دولار في ظرف قياسي بل تعدته وصولا إلى 147 دولار للبرميل، نجد أن منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" أثبتت تغلبها على بعض الصعاب والضغوط كضغوط وكالة الطاقة الدولية بشأن رفع انتاجها (1)، بالرغم من أن ارتفاع الأسعار حسن من الأوضاع الاقتصادية لدول المنظمة التي يتوقع أن تصل عائدات أعضائها مجتمعة حوالي 700 بليون دولار وتشير بعض المعطيات والتي أكد عليها وزير الطاقة الجزائري بأن الطلب العالمي على النفط سوف يشهد ارتفاعا بنسبة تتجاوز على الأقل 60 % إلى 70 % خلال توقيعه على اتفاقية التعاون بين الجزائر وليبيا بخصوص استكشاف "حوض غدامس" ماي 2008، أي ما يعادل 1,6 % إلى 1,7 % سنويا، رغم ذلك فإننا نجد السعر الحالي للنفط إذا أخذنا بعين الاعتبار عنصري تدهور سعر الدولار والتضخم فبعملية حسابية بسيطة يتبن أنه لا يزيد على ما كانت تحصل عليه الدول المنتجة من دخول نفطها سنتي 1979 و 1980 بل هو يقل عنها أحيانا.

وعليه، يلاحظ بأن دول "أوبك" في هذه المرحلة كسبت قوة كبيرة في مواجهة ضغوط الدول الكبرى، خاصة بعد قرارها في عدم رفع سقف انتاجها من النفط ايمانا منها بأن السوق العالمية متخمة بالنفط الخام، وبالتالي تكون دول المنظمة قد أرخت لمرحلة جديدة من الصراع على الذهب الأسود بعدم انصياعها لدعوات المستهلكين الكبار وفي مقدمتهم

1) موقع شبكة المختصر الاخبارية، ماذا عن أسباب..... العطش العالمي للنفط (www.almokhtasar.com) 2008.

الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لضخ المزيـد من النفـط للحد من ارتفـاع الأسعـار، ولا شك في أن دول "OPEC" من خلال سياستها هذه تؤكد للدول المستهلكة أنها لا تملك عصا سحرية للحد من ارتفاع الأسعار لأنه يتجاوز استطاعتها، فليس بيدها السيطرة على انخفاض سعر صرف الدولار كما أن للتوترات السياسية والحروب التي خلقتها أمريكا في العالم دور كبر في ثورة أسعار النفط.

ثالثا: أسعـــار النفـــط والتنميـة الاقتصاديـة

تبدو إشكالية الاتجاه التصاعدي الحالي في أسعـار النفط هاجسا مزعجا ومصـدر قلق وخطر بالنسبة للدول الصناعية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها مهما ارتفعت أسعار النفط فإنه سيظل المصدر الأرخص في الوقت الحالي مقارنة بالبدائل المتوفرة (1)، وتواجه البلدان الصناعية الغربية في الوقت الحالي رهانا كبيرا نتيجة لسياستها الخاصة بالطاقة في الماضي والتي كانت تقضي بإبقاء أسعارها منخفضة جدا، وبذلك استطاعت الاقتصاديات الغربية تحقيق معدلات كبيرة من التنمية رافقتها تحولات كبيرة فيما يخص رساميلها واستخداماتها للطاقة بشكل كثيف بفضل انخفاض أسعار النفـط في الماضي، وعلى سبيل المثال حققت الصناعات الغربية نجاحات على حساب الدول المنتجة فتحولت مثلا من استخدام الخشب إلى منتجات البلاستيك، من الصوف والقطن إلى استخدام المنتجات المركبة....إلخ، لكنها اليوم تواجه مشكلة ارتفاع الأسعار، خاصة وأن عملياتها الانتاجية أصبحت ذات رأس مال كثيف اعتمادا على استقرار أسعار النفط.

لذا، فإن تحليل مستقبل الطاقة والنفط بالخصوص في ظل هذه المتغيرات في السوق النفطية يتسم بالأهمية البالغة، لكن اتخاذ القرارات حول هذا الموضوع بصورة قاطعة يبقى نسبيا لغياب بيانات ومعطيات موضوعية التي يبنى عليها التحليل لهذا سوف تدرس من خلال انعكاساتها على جانبي المعادلة أي الدول المنتجة والمستهلكة فيما يلي:

1- الانعكاسات على الـدول المستهلكـة للنفـط: يضع المخططون الغربيون صورة كئيبة فيما

1) سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم، ماضيا وحاضرا، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني بيروت 2007، ص 45.

يتعلق بآثار الزيادة الحاصلة في أسعار النفط لأنهم يرون أنها تؤدي إلى (1) :

- انخفاض في مستوى الدخل الوطني للدول الصناعية.
- التدني في مستوى المعيشة.
- تعاظم حجم التدخل الحكومي في قرارات الشركات الصناعية والأفراد.
- ارتفاع التبعية لنفط "أوبك" خاصة بوجود مؤشرات تناقص انتاج دول خارج المنظمة لعدم وجود اكتشافات جديدة بكميات تجارية عدى ما أكتشف مؤخرا في البرازيل من حقول مغمورة تحت المياه في المحيط الهادي بإحتياطي يقدر بـ: 8 بلايين برميل من الخام الخفيف.
- زيادة التضخم واختلال التوازن بين القطاعات الاقتصادية.

لكن كل المؤشرات تؤكد بأن تأثير ثورة أسعار النفط لم تكن قوية مقارنة مع الصدمات السابقة في السبعينيات والثمانينيات، فمثلا معدل النمو في الناتج الأمريكي الذي تراجع سنتي 1973 و 1974 لكنه صمد أمام الطفرة الأخيرة في أسعـار النفط ، بالمقابل يلاحظ تباطؤ نمو اجمالي الناتج الداخلي لعدة أسبـاب أهمها الارتفـاع المستمر لأسعار النفط حيث تراجع من 4,5 % إلى 3 % .

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوربية أكدت أن زيادة أسعار النفط بعشر دولارات سيخفض معدل النمو الاقتصادي في منطقة الأورو بنسبة 0,02 % سنويا، وإذا اقترنت بإرتفاع معدلات التضخم سيكون الضرر أكبر مما يلزم البنك المركزي الأوربي إلى رفع أسعار الفائدة (2).

من جهة أخرى يلاحظ بأن التوجه العام لإرتفاع أسعار النفط عالميا يوحي بإمكانية تضرر الاقتصاد الياباني من خلال احتمال حدوث انخفاض في الناتج المحلي قد يصل إلى 4 % يقابله انخفاض حاد في عوائد الشركات اليابانية، وخلال سنة 2008 سجل صندوق النقد الدولي والوكالة الدولية للطاقة ارتفاعا محسوسا في الطلـب العالمي للنفـط والذي ارتفع

1) سمير التنير، نفس المرجع السابق، ص 46.

2) سمير صارم، ارتفاع أسعار النفط، الأسباب والتداعيات موقع شبكة النبأ المعلوماتية (http//.www.anaabaa.org) 2008 .

سعره إلى أكثر من 100 دولار محذرا بأن استمرار ارتفاع الأسعار قد يؤثر على نسب النمو العالمي بأكثر من نقطة، خاصة وأن مؤشرات الركود قد ظهرت على الاقتصاد الأمريكي المتأثر بأزمة الرهن العقاري وبالمضاربة الكبيرة التي تجلت آساسا في أكبر أزمة التي عرفها مجموعة "سيتي غروب" الأمريكية وتسجيل تراجع كبير في مؤشرات الأسهم اليابانية والأوربية مثل " نيكاي " و " كاك 40 " و " ناسداك "، لهذا فإن الدول المستهلكة للنفط تبقى متخوفة من ارتفاع أسعار النفط بعد أن أضحت هذه الأخيرة عاملا أساسيا لإرتفاع نسبة التضخم في هذه البلدان.

2- انعكاسات على الدول المنتجة للنفط: أما بالنسبة للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط قد حققت فوائض كبيرة في عائداتها النفطية والتي وصلت إلى أقصى مستوياتها سنة 2008 فمثلا الجزائر في السداسي الأول من نفس السنة جنت 35 مليار دولار كعائدات نفطية حيث يتوقع أن يحقق أعضاء منظمة أوبك حوالي 700 بليون دولار على الرغم مـن التذبذب في الطلب العالمي على النفط الخام نتيجة للسلوك المتغير في الأسواق العالميـة وهذا ما سينعكس على النمو الاقتصادي في الدول المصدرة، كما سترتفع عوائد الشركات النفطية وأرباحها وبالمقابل تأكد بأن موازنات الدول المستهلكة ستحقق فوائض هامة للضرائب التي تفرضها على المشتقات النفطية والتي تتراوح بين 31 % في الولايات المتحدة الأمريكية و 96,6 % في فرنسا و 75,1% في بريطانيا.

لكن الشئ السلبي الذي يعاب على الدول النفطية حين نجد أن الأسعار في الدول المصدرة للنفط وخاصة الدول العربية يكاد ينحصر في معادلة الربح والاستهلاك، أي أن ما يهم هذه الدول في موضوع النفط هو بشكل أساسي المستوى الذي ينبغي أن يكون عليه سعر هذه السلعة في شكلها الخام، على اعتبار أنه الوسيلة الوحيـدة المتوفـرة لها لتلبيـة حاجاتهـا من السلع التي تتزود بها من السوق الغربية، وهنا تبرز صورة التبعية المزدوجة للدول المصدرة للنفط، فالدخل الريعي قادم بطبيعة الحال من الدول الصناعية الكبرى والسلع التي تحتاجها الدول المنتجة أيضا هذا ما سيجعل الدول المصدرة للنفط ترضخ وتستجيب لضغوط

الدول الغربية الصناعية نتيجة لحاجتها لموارد مالية لسد حاجيات شعوبها، ولذا فإنه يجدر منها استغلال هذه الطفرة البترولية الحاليــة لخلق قطاعات موازية منتجة تحقق بهــا أمنهــا واستقلالها على الخارج.

وتشير كل الاحتمالات بأن الأسعار ستبقى مرتفعة نسبيا على المديين المتوسط والطويل بالنسبة لأغلبية متعاملي السوق، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل هذا يعد فأل خير أم نذر شؤم على اقتصاديات الدول النامية واقتصاد بلادنا بصفة خاصة ؟

إنها فأل خير بإعتبار أن السوق العالمية للنفط الجيدة تضاعف من هامش تصرف صناع القرار في هذه الدول خاصة في ظل التحولات الهيكلية التي تشهدها والتي تعد ضرورية لإقتصادياتها، وهي أيضا نذر شؤم إذا لم تتمكن الدول المصدرة للنفط من استغلال هذه الطفرة في الدخول في مغامرة التطور الاقتصادي بكل أبعاده وجوانبه التي تضمن الرخاء والازدهار لهذه الشعوب ونفس الشئ ينطبق على بلدنا الجزائر، وهذا بطبيعة الحال ليس صعب المنال على هذه البلدان التي أصبحت تزخر بموارد بشرية ذات كفاءة عالية مهيأة لمواصلة المسار التنموي والمضي قدما في بناء أوطانها لو منحت لها الفرصة في ذلك.

وبالمقابل فإنه يجدر من هذه الدول أن تضع في حسبانها الاحتمالين التاليين:

- احتمال ارتفاع أسعار النفط إلى حدود قياسية.
- الانخفاض الحاد للأسعار.

فبالنسبة **للاحتمال الأول،** فعلا إن وصول سعر برميل النفط إلى أسعار قياسية قدرها البعض بـ: 200 دولار سيؤدي حتما إلى حدوث نقلة نوعية لا محالة في السلوك الطاقوي للدول المصنعة وبالتالي سيتم الحسم في مستقبلها الاقتصادي، هذا ما سيؤثر على الدول الريعية، وهكذا عندما تتساوى التكلفة الحدية لإستهلاك الطاقة الأحفورية مع التكلفة الحدية لإستهلاك بدائل الطاقة والتكلفة الحدية للاستثمار في البحث العلمي المتخصص في تطوير

تلك البدائل، ستتجه الدول الصناعية الكبرى إلى تغيير سلوكها بالاستغناء التدريجي عن النفط، هذا ما يجعل الدول المنتجة في هذه الحالة بالذات تجني أرباحا كبيرة على المستوى القصير وتحقق عوائد غير مسبوقة تاريخيا لكنها ستخسر كل شئ على المدى البعيد.

كما أن لهذه الطفرة انعكاسات سلبية حسب الجهات المهتمة بشؤون التنمية نتيجة تزايد كلفة الطاقة في العالم المصنع التي دفعت ببعض الدول مثل البرازيل إلى استعمال الطاقة الحيوية (*)، مكان النفط والتي أثرت بالسلب على الدول المستوردة للغذاء مما أدخل حوالي 100 مليون نسمة في العالم في أزمة غذاء ويحتمل إن استمر الحال على ما هو عليه في السنتين المقبلتين أن يصل العدد إلى مليارين على المستوى العالمي، هذا ما يدفع بالدول المنتجة للنفط إلى اقـرار المزيد من الدعم من خــلال موازناتها للحــد من تأثير الغلاء، أما بالنسبة للدول الأكثر فقرا فستدخل في صراعات جديدة من أجل الفوز بلقمة العيش في عالم أصبح لا يرحم الضعفاء، وقد بدأت بوادر ذلك قياسا بما وقع من أحداث في إفريقيا الجنوبية والاحتجاجات العنيفة ضد الأجانب الذين أصبحوا في نظر المواطنين المحليين منافسين مهمين على فرص الحياة، نفس الشئ حدث في العديد من دول العالم مثل المغرب ومصر....إلخ.

أما بالنسبة **للاحتمال الثاني**، فإنه يجب كذلك على الدول المنتجة للنفط أن تضع في حسابها احتمال هبوط أسعار النفط التي تعد المضاربة من أهم العوامل المساعدة على هذا الإرتفاع القياسي في الأسعار وقد يحدث ذلك حالة اقدام المضاربين على بيع كميات أكبر من النفط مستغلين المستوى العالي الذي بلغتـه الأسعـار خشيـة منهـم مـن انكماشـها، وهذا ما حدث فعلا عندما بدأ الانسحاب التدريجي لصناديق الاستثمار والمضاربة من السوق بعد أن تنازلت عن مـواقعها لتجني الأربـاح التي اكتسبتهـا سـابقا، وقد تأثـر هذه التطورات مـوازات

*) استعمال الحبوب كالقمح والشعير والأرز في انتاج الطاقة الحيوية.

مع بعض المعطيات التي تعودت عليها الأسواق النفطية في تصحيح مستوى الأسعار وهو ما حدث في سنوات السبعينيات وسنوات 1992، 1998، 2000 و 2008 حين قامت بنوك الأعمال برفع سقف توقعاتها حول سعر البرميل للرفع من قيمتها ثم تلجأ للتخلي عن هذه المواقع والخروج من السوق النفطي من خلال الترويج لتوقع ارتفاع الأسعار لبيع عقودها النفطية بأرباح مضاعفة وفائض قيمة، وللتمكن من أخذ نظرة عن تطور الأسعار خلال الطفرة النفطية الأخيرة والتي تخللتها أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكة يجب دراسة بعض بيانات الجدول أدناه:

جدول رقم (08) الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك
2009-2006

دولار أمريكي/ برميل

الشهر	2006	2007	2008	2009
جانفي	58.48	50.79	88.40	41.50
فيفري	56.62	54.56	90.60	41.50
مارس	57.87	58.59	99.00	45.80
أفريل	64.44	63.55	105.20	50.20
ماي	65.11	64.48	119.40	57.00
جوان	64.60	66.89	128.30	68.40
جويلية	68.89	71.89	131.20	64.60
أوت	68.81	68.71	112.40	-
سبتمبر	59.34	74.18	96.90	-
أكتوبر	54.97	79.32	69.20	-
نوفمبر	55.42	88.84	49.80	-
ديسمبر	57.95	87.05	38.60	-
الربع الأول	57.66	54.65	92.67	42.90
الربع الثاني	64.72	64.97	117.63	58.53
الربع الثالث	65.68	71.59	113.50	-
الربع الرابع	56.11	85.07	52.53	-
المعدل السنوي	61.04	69.07	94.08	52.70

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوابك"التقرير الاحصائي السنوي 2009، ص 68.

ومن خلال دراسة الجدول **رقم (08)**، والذي يعبر عن تطور أسعار النفط لسلة أوبك للفترة الممتدة من سنة 2006 إلى الربع الثاني من سنة 2009، يتبين بأن أسعار النفط قد عرفت طفرة كبيرة لم يسبق لها مثيل من قبل رغم الأزمات النفطية المتعاقبة، حيث يلاحظ أن المعدل السنوي لسعر خامات أوبك سنة 2006 وصل إلى 61.04 دولار للبرميل، وبلغ ذروته سنة 2008 نتيجة عملية المضاربة في أسعاره، حيث كان المعدل السنوي يعادل 94.08 دولار للبرميل، لكنه تراجع خلال سنة 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية، والتي تأثرت بها الاقتصاديات العربية لإعتمادها على تصدير النفط خاصة وأن أسعاره تراجعت في ظل الأزمة إلى أكثر من 60 %، اضافة إلى اضطرار دول أوبك إلى تخفيض انتاجها من النفط وهو ما سيأثر على الانفاق الحكومي في الدول العربية بإعتبار مداخيله المحرك الأساسي للاقتصاد (1).

لذا، كان لضعف الدولار وتقلبات أسواق المال وأزمة الرهون العقارية دور في دفع مختلف الصناديق إلى شراء أسهم ومواقع خاصة بالمؤشرات النفطية وشراء كميات كبيرة منه كآلية حمائية ضد أي مضاعفات واحتمالات الانكماش التضخمي للاقتصاد الأمريكي لكن بمجرد أن ضمن المضاربون أرباح معتبرة قاموا ببيع، مواقعهم وأسهمهم حينما تبلغت حدها الأقصى، هذا ما أرجع السوق النفطية إلى نقطة البداية وقد أثر على الأسعار وأدى إلى بروز نوع من الركود على الاقتصاد العالمي، حيث انعكس ذلك على التنمية بكافة أبعادها في الدول المنتجة للنفط نتيجة لتراجع عائداتها.

وفي الأخير يمكن القول بأن المشكلة التي يجب أن تنتبه لها الدول المنتجة للنفط هي محدوديته وعدم قابليته للتجدد حيث تشير التقديرات إلى أن استغلاله يمتد إلى حوالي 20 إلى 40 سنة كأقصى تقدير وذلك حسب امكانيات كل بلد، وفقا لمعدلات الانتاج الحالية لن تشكل عائدات النفط سوى جزء صغير من مجموع عائدات البلدان المنتجة، لذا يجب على البلدان

---

1) جاسم المناعي، الأزمة المالية العالمية... وقفة مراجعة، خطب ومقالات صندوق النقد العربي، 27/ 11/ 2008 ، ص 5.

النامية المنتجة للنفط السعي لتحقيق ثورة تكنولوجية اقتصادية تجعلها تتحول من اقتصاد وحيد الجانب إلى اقتصاد متعدد القطاعات والتخلص من الاعتماد على المصادر الطبيعية في تمويل التنمية.

المبحث الثاني: البعد الاستراتيجي في الصراع على النفط

يعتبر النفط من الاكتشافات المهمة في حياة البشرية منذ بدأ الخليقة إلى يومنا هذا فهو هدية الأرض للانسانية في العصر الحديث، وبالتالي هو حدث هام من أحداث التاريخ الكبرى لأنه يحتل مكانا استراتيجيا في مختلف مناحي الحياة المعاصرة، فالنفط مصدر للطاقة والحركة والتصنيع، فهو النور والتدفئة والسلعة الانتاجية الاستهلاكية ويدخل في انتاج العديد من السلع المختلفة والمتنوعة كالملابس والدهون والعطور والأصباغ والبلاستيك...إلخ، ويستخدم في كافة القطاعات الاقتصادية، الزراعية والصناعية، لذا فأهميته تزداد من يوم لآخر في حياتنا فقد أصبح له تأثير كبير على حياة شعوب عديدة بصفة خاصة وعلى العالم بصفة عامة وانعكس ذلك على مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية الاجتماعية وحتى العسكرية، ودليل ذلك اعتماد كل دول العالم على الثروة النفطية كمصدر دعم وقوة ومورد حياة وإدامة لها، لأنه يعد من أهم المواد الأولية ومن أهم الركائز التي تعتمد عليها الصناعة الحديثة على المستوى العالمي، خاصة وأنه أتاح للبشرية فرصا جديدة لتطوير نفسها وجعلها تقفز قفزة نوعية نحو التقدم والتطور والرقي بما يضمن لها تنمية اقتصادية مناسبة مع هذا الاكتشاف الهام، لكن بالمقابل نجد بأنه أصبح محل أطماع العديد من الدول والشركات العاملة في هذا المجال مما جعل الصراع يحتد عليه بين مختلف القوى الفاعلة في الساحة الدولية من أجل السيطرة عليه وعلى أهم منافذه، ومن هذا المنطلق تعالج كل هذه الأبعاد من خلال المطلبين التاليين :

- تطور أزمات النفط العالمية.
- دور الشركات البترولية في الصراع على النفط.

المطلب الأول: تطــور أزمـــات النفـط العالمية

لم تشهد البشرية في السابق صراعات على مصادر الطاقة بالحدة التي نشهدها حاليا لأنها كانت في أغلبها طبيعية لا تعود ملكيتها لأي دولة بعينها بل هي ملك للجميع كطاقة الرياح وتيار الماء لتسيير السفن وطحن الغلال، واستمر الحال إلى ما هو عليه لعدة عصور إلى أن جاءت الثورة الصناعية والتي رافقتها تطورات هائلة في حياة البشرية بإكتشاف طاقة البخار ثم النفط في وقتنا الحالي والذي يتوفر بكميات محدودة وبصفة متباينة من دولة لأخرى، هذا ما أجج أطماع بعض الدول في كسب هذه الثروة النادرة وبالتالي التأريخ لميلاد عصر من أهم ميزاته الصراع على الطاقة وعلى مصادرها، وتعزز هذا الفرض أثناء الحرب العالمية الأولى حينما أصبح النفط معادلا للقوة والدولة التي تمتلك النفط، تمتلك القوة.

وعلى هذا الآساس، صار النفط مرادفا للسيادة الوطنية، مما جعله من أحد أهم مقومات السياسة الدولية وعنصرا جوهريا في استراتيجيات الدول التي ينتمي إليها من جهة، والدول التي يتوفر فيها مخزون النفط من جهة أخرى، لذلك فقد تعززت المكانة والأهمية الاقتصادية للنفط في مختلف جوانب الحياة مما خلق وسيخلق صراعات وقلاقل بين الدول المنتجة والمستهلكة والشركات النفطية الكبرى إلى أن يكتشف الانسان بديلا لذلك.

أولا: الأهميـــة الاقتصاديـــة للنفـط

لقد عرف الإنسان النفط منذ القدم واستغله في مناطق عديدة من العالم واستخدمه لأغراض مختلفة كالتطبيب وطلي سقوف المنازل والسفن... إلخ، لكن أهميته وفاعليته في حياة الانسان قديما كانت محدودة وثانوية لأن استغلاله كان محدودا ويعتمد على قوى الطبيعة في ظهوره على سطح الأرض كما أن استعماله كان في شكله الخام دون تصنيعـه أو تغيير في شكل مادته مع محدودية مجالات استعماله واقتصارها بصورة رئيسية في المجالات غير الانتاجية نظرا لعدم تمكن انسان تلك الحقبة من تطوير استخداماتــه بالصورة والأهمية التي نعيشها في هذا العصر.

إذا كانت أهمية ومكانة وفاعلية النفط قديما يكاد لا يكون لها تأثير في حياة الإنسان لكن في أواسط القرن التاسع عشر تغير هذا الفرض نتيجة تمكن الانسان من (1):

- انتاج واستخراج النفط من باطن الأرض ولأول مرة في العالم بصورة تجارية في بولندة سنة 1858 وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1859.
- اختراع الماكنة الحرارية سنة 1860 والمعتمدة في حركتها وعملها على الطاقة الحرارية البترولية.

وساهم في ذلك عـدة عوامل مكنت الانسان من بلوغ مرحلة متطورة من الخبرة والمهارة والتحكم في العلوم المختلفة النظرية والتطبيقية دعمته في عملية البحث والكشف عن مناطق تواجده واستغلاله بالصورة التي تساعده لتحريك المعدات والآلات الميكانيكية الحرارية والتي استخدمها في نشاطاته الاقتصادية المختلفة والتي أصبحت تشتغل بالنفط كمصدر رئيسي، علاوة عن تطور وتنوع حاجات الانسان نحو البحث عن سبل أحسن للعيش مثل ايجاد مصادر جديدة للانارة والتدفئة ومن هنا يمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للنفط في النقاط التالية:

- أهـم مصـدر للطـاقـة.
- محـرك للآلـة الصنـاعيـة.
- مصـدر للثـروة.
- سلعـة رئيسيـة للتبـادل التجـاري.

1- النفط كأهم مصدر للطاقة: تعد الطاقة بمصادرها المختلفة من أحد أهم المقومات الأساسية للحضـارة الانسانيـة فهي عامـل جوهري في عملية التطور الاقتصـادي والاجتمـاعي بل هي أحد عناصر العملية الانتاجية، كما أصبحت مظهرا ومؤشرا هاما لمعرفة وقياس مدى تقـدم وتطور المجتمعات، فحجم ونوع الطاقة المستهلكة في أي بلد تعكس مستوى تطوره فإن

1) محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق ، ص 62.

ارتفعت دلت عن التطور العالي لدى هذا البلد والعكس صحيح وخير دليل على ذلك الفوارق في استهلاك الطاقة بين الدول الصناعية الغربية الكبرى والدول النامية وبمختلف أنواعها.

وكان اكتشاف البترول بمثابة اعلان لميلاد مرحلة جديدة في تاريخ البشرية وعوض بذلك المصادر القديمة للطاقة، وكان للنظام الرأسمالي وثورته الصناعية دور كبير في التشجيع على تطور المصادر الطاقية والبحث عنها بكميات أوفر وأصبح من المصادر الطاقية الحديثة التي أستغلت تجاريا في العالم على نطاق واسع واعتمدت عليه جميـع الدول وأستغل تجاريا منذ سنة 1859، وتعاظمت مكانته في تحريك عجلة التنمية لأنه صار ضروريا ومساعدا لعمل وآداء الآلات الميكانيكية بكافة أنواعها وبكفاءة عالية ويتضح ذلك من خلال ارتفاع حجم انتاج النفط سنة 1880 إلى حوالي 6 مليون طن سنويا إلى أكثر من 3041 مليون طن سنة 1977 وصولا إلى حوالي 4000 مليون طن سنة 2008، كما يحتمل أن يعادل 5003 مليون طن سنة 2020، أما من ناحية استهلاكه فقد تطور مـن 21 % سنة 1937 إلى 35 % سنة 2003 وقد ساهم في توفير نسبة 40 % من احتياجات الطاقة سنة 2005 (1)، مقابل 21.6 % للغاز و 23.6 % للفحم في نفس السنة، أنظر الجدول أسفله.

جدول رقم (09): مساهمة مصادر الطاقة في تلبية الطلب العالمي

مصدر الطاقة	نسبة المساهمة
النفط	% 35.0
الفحم	% 23.6
الغاز	% 21.6
النووية	% 6.9
المائية	% 2.2
الجوفية	% 0.5
الكتلة الحية	% 10.2

المصدر: هشام محمد الخطيب، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، مقدمة عامة، المجلد الأول، 2006، ص 289، نقلا عن "UNDP – World Energy Assessment, 2003 " .

1) فيصل حميد، النفط والحرب المدنية، مصير الحياة الحضرية...إلى طريق مسـدود؟ شركة المطبوعـات للتوزيع والنشر بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2007، ص 34.

وتعود الأهمية المتزايدة للنفط من بين مجموع المصادر الطاقية المستغلة في العالم لمواصفاته ومزاياه الاقتصادية والتي تتمثل في:

- ارتفاع قيمته الحرارية بما يضاهي المصادر الأخرى للطاقة.
- توفره بكميات كبيرة وأقل تكلفة مقارنة مع بقية المصادر الطاقوية.
- سهولة استخراجه واستعماله.
- مرونته في الأسواق الدولية النفطية.
- مصدر للعديد من المنتجات في وقتنا الحالي التي ساعدت على تطوير حياة الانسان.
- مزاياه الفنية تساعد على استخدامه في التكنولوجيا الحديثة، نظرا لقيمته العالية مقارنة مع المصادر الطاقوية الأخرى.

2- النفـط كمحرك للآلــة الصناعيـة: النفط مادة خام أولية وطبيعية تتميز عن بقية المواد الخام الأخرى بسهولة استغلاله، كما يساهم بفعالية كبيرة في تحريك الآلة الصناعية في هذا العصر مستندا في ذلك على التطور والتقدم الاقتصادي، إذ يعتبر مصدر الطاقة الأساسي والأول للألة الرأسمالية العالمية ولولاه لتوقفت عجلتها وتلاشت قوتها، ويرجع استمرار أهمية النفط في سوق الطاقة العالمية إلى سيطرته على قطاع المواصلات الذي ينفرد فيه بحوالي 96 % من حصص السوق، كما يشكل 27 % من امدادات الطاقة في القطاع الصناعي و 9 % منها في قطاع توليد الطاقة الكهربائية (1)، كما أصبحت منتجاته أساسية في مختلف النشاطات الاقتصادية وتلبي أغلب حاجيات الانسان المعاصر الإنتاجية والاستهلاكية، لذلك فإن البترول لا يقتصر على عملية انتاجية واحدة بل هو مصدر للعديد من العمليات الصناعية المتلاحقة والمتميزة الواحدة عن الأخرى، ومن دونه لشلت الحركة الصناعية في هذا العصر.

3- النفط مصدر للثروة: يعتبر النفط مصدرا هاما لعملية التراكم الرأسمالي خاصة في البلدان المنتجة والمصدرة له بأشكالـه المختلفة، حيث عند تسويقه سـواء فـي شكـله الخـام أو

1) برايت أوكوغو، الشرق الأوسط وشمال افريقيا في سوق نفطية متغيرة، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2003، ص 12.

المصنع تكون له قيمة مضافة عالية وكبيرة، كما يعتبر أكبر مصدر لتمويل موازنات الدول المنتجة والذي يساهم فيها في بعض الأحيان بنسبة تفوق 90 % من خلال ما تحصل عليه من إيرادات مالية بكل صورها وأنواعها المختلفة كأرباح وضرائب، وبالتالي فإن للنفط دور كبير في تمويل التنمية في هذه البلدان التي تعتمد عليه بصفة شبه تامة.

لكن بالمقابل ورغم اعتماد الدول المنتجة للنفط على مداخيله في تمويل موازناتها نجد أن حصتها من الريع النفطي ضئيلة مقارنة بنظيرتها للدول الصناعية، وقد كان ولا زال توزيع الريع النفطي محل خلاف بين الدول المصدرة والدول المستهلكة، إذ أنه كلما انخفض سعر النفط الخام تضاءل نصيب الدول المصدرة من ذلك الريع والعكس صحيح.

ويعرف الريع النفطي بأنه الفرق بين التكلفة الكلية وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي.

وكانت حكومات الدول الغربية أكبر مستفيد من الريع النفطي قبل حرب أكتوبر 1973 حيث تحصلت على الجانب الأكبر من الريع النفطي والذي بلغ سنة 1967 نحو 5.95 دولار للبرميل، وكانت الدول الأوربية تحصل على ما يعادل 86 % منه، بينما كا نصيب الدول المصدرة لا يتجاوز 85 سنتا أي 14 % من صافي الريع.

وبعد تحول السوق العالمية للنفط من سوق مشترين إلى سوق بائعين نتيجة لحرب أكتوبر 1973 تحول توزيع ريع النفط العالمي للدول المصدرة، كما رافقه ارتفاع في سعر البرميل الذي بلغ ذروته سنة 1980 حينما بلغ 65.5 دولار، وكان صافي الريع 53.25 دولار موزعا 64 % للدول المصدرة و 36 % للدول المستوردة (1).

ولكن في بداية الثمانينات ونتيجة للادارة الجيدة للدول المستهلكة للنفط لأزمة ارتفاع الأسعار تمكنت من بناء استراتيجية موحدة حالت دون المزيد من الارتفاع في أسعار النفط بل أدت إلى تراجعه إلى مستويات قياسية، لكن هذا لم ينعكس على المستهلك النهائي لأن

1) حسين عبد الله، اقتصاديات النفط والغاز، مرجع سابق، ص 412.

الدول الأوربية بالخصوص لم تسمح بإنتقال الانخفاض إلى المستهلك النهائي خوفا من الزيـادة في الطلب على النفط والذي إن حـدث سيعيد سياستهـا إلى نقطة البدايـة، حيث عمدت على الرفع من ضرائبها النفطية من 22.50 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 68 دولار خلال النصف الثاني من عقد التسعينات أي ما يعادل 70 % من السعر للمستهلك النهائي الذي بلغ حوالي 100 دولار في المتوسط في دول الاتحاد الأوربي، وبالتالي فإن نصيب الدول المصدرة في تلك الفترة بلغ 12 دولار للبرميل في المتوسط أي 15 % فقط من الريع، وبقي الحال كما هو عليه إلى السنوات الأخيرة وهو ما يتجلى في الجدول التالي:

جدول رقم (10): توزيع الريع النفطي بين الدول المصدرة ودول الاتحاد الأوربي المستوردة

السنـــة	السعر للمستهلك النهائي	صافي الريع	نصيب الدول المصدرة		نصيب حكومات الدول المستهلكة	
	دولار	دولار	دولار	نسبة	دولار	نسبة
1970	11.42	6.07	1.42	23	4.60	77
1975	27.90	18.90	9.80	52	9.10	48
1980	65.50	53.25	34.40	64	18.95	36
1995	103.00	79.00	13.00	17	66.00	83
2000	103.20	79.90	20.20	25	59.70	75
2004	116.60	99.90	33.90	34	66.00	66

المصدر: من بيانات في أعداد مختلفة من:.....OPEC,Annual. Statistical Bulletin

لكن الولايات المتحدة الأمريكية قد اختلفت في هذا الأمر عن الدول الصناعية الغربية الأوربية بالخصوص، حيث بلغ فيها متوسط السعر النهائي للمستهلك في نفس الفترة حوالي 47 دولار تحذف منه تكاليف الشركات الوسيطة وكلفة الانتاج ليصل صافي الريع 29 دولار

تتقاسمه الضرائب الأمريكية مع الدول المصدرة للنفط، لكن الجدير بالذكر هو أن الفائدة في الأخير لم تعد للدول المصدرة بل جنى ثمارها المستهلك الأمريكي لأنه في كل الحالات كان نصيبها يدور بين 12 إلى 15 دولار للبرميل.

4- النفـط سلعـة رئيسيـة للتبـادل التجاري: للنفـط دور هام في الحركة التجارية في العالم، حيث يتم تبادله بشتى أنواعه في جميع أنحاء المعمورة وسلعة النفط تشكل نسبة عالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا وتزداد أهميتها وتأثيرها بصورة كبيرة في تجارة البلدان المنتجة والمصدرة له، خاصة في صورتها الخام التي تكون في غالب الأحيان السلعة الرئيسية في صادرات هذه البلدان ومصدرا رئيسيا في تمويل موازناتها، حيث نجد أن نسبة السلـع النفطية من مجمـوع السلع المصدرة يتجـاوز 90 % هذا بطبيعة الحـال خير دليل على الاعتماد الكلي لهذه الدول على السلعة النفطية في تبادلها التجاري الخارجي وبالتالي مساهمتها في توازن موازينها التجارية وموازين المدفوعات في نفس الوقت.

ويترتب على ازدياد مكانة النفـط الذي أصبح يشكل سلعة استراتيجية تلعب دورا حاسما في النمـو الاقتصـادي العالمـي، وبالخصوص في الدول المنتجة والمصدرة له وكذلك الدول المتقدمة التي تعتمد على النفـط المستورد لتحريك آلتها الصنـاعية، لذلك أصبحت سـوق النفط وثيقـة الصلة بالعلاقـات السياسيـة الدوليـة وصـراع القـوى لأن المتغيـرات التي تحصل فيها سواء من حيث ضمانات إمداد النفط أو من حيث الأسعار لا بد أن تنعكس على النمو وعلى بقاء الأنظمة الاقتصادية والسياسية المعتمدة على ذلك النمو (1)، مما خلق بعض التوترات والاضطرابـات بين مختلـف القـوى حـول السيطـرة على هـذه السلعة والتحكـم في مصـادرها، هذا ما أدى إلى نشوب صراعات وأزمات وقلاقل غذتها بعض الأطماع للسيطرة على هذه المادة والسلعـة الحيوية والاستراتيجية في نفس الوقت وهو ما سوف يعالج في النقطة الموالية.

---

1) سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا، مرجع سابق ، ص ص 141، 142.

ثانيـــا: النفـــط وأزمـــات الطاقـــة

منذ العقود الأولى لإكتشاف مزايا البترول كمحرك للآلة الصناعية للدول المتقدمة خاصـة في أوربـا التي تفتقر لهذه السلعـة التي صارت حيويـة مع مرور الوقت بتـزايد حجم الاكتشافات في العالم تماشيا مع التطور التكنولوجي الكبير الذي جاءت به الثورة الصناعية في أوربا وما كان لها من أثر في تحسين وتطوير أساليب الانتاج، لكن بالمقابل افتقار هذه الدول للنفط الذي إزدادت أهميته كان عاملا مهما في بروز الحركات الاستعمارية الأوربية خاصـة تلك الموجـه لدول الشـرق الأوسـط، والتي قدرت احتياطاتها في تلك الفترة بحوالي 70 % من الاحتياطي العالمي من النفط الخام (1)، هذا ما دفع بامبراطوريات النفط العالمية الأوربية والأمريكية إلى السعي في الحصول على امتيازات النفط في هذه المناطق.

وأثبت النفـط مكانتـه وقوتـه الاستراتيجيـة بإعتباره مصدرا للثـروة الأكيـدة والسريعة، فبدأت تتطور الصراعات من أجل إمتلاكه وانتاجه بأية وسيلة وفي أي موقع يتوفر فيه، فتمكنت الشركات النفطية الأمريكية من السيطرة على النفط المكتشف في المكسيك والذي كان مصدرا لأكثر من 20 % من احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط في الحرب العالمية الأولى، ومن هذا المنطلق فقد أعلنت شركة شل البترولية **" يجب ألا يسبقنا أحد في هذا الصراع للحصول على مناطق جديدة يتوفر فيها النفط "**.

ولم يقتصر دور النفط في إثارة النزاعات بين الحكومات والدول بل أدى إلى النزاع بين شركات النفط الأمريكية والمكسيك إلى اثارة النزاع بين شركات النفط الأمريكية التي دعت إلى تدخل القوات الأمريكية لحماية احتياطات نفطية حيوية في المكسيك وبين المصارف الأمريكية التي وقفت إلى جانب الحكومة المكسيكية بمطالبـة شركات النفط الأمريكية بزيادة العائـدات بغيـة تسديـد قـروض المصـارف الأمريكيـة (2)، وتعـدى الصراع تلك الحـدود

---

1) واين ا، ليمان، ترجمة زكرياء محمد عراتي، أهمية البترول في الشرق الأوسط، مجموعة اخترنا لك، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، العدد 158، بدون سنة النشر، ص 5.

2) هاني حبيب، النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا، مصدر الثروة والطاقة والأزمات، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2006، ص 87.

إلى أن وصلت حدتــه إلى التنــافس بين شركات النفــط ذاتهــا للسيطرة على مناطق تواجده وعلى أســواق تصريفــه لذلك تــم التوصــل سنة 1928 إلــى اتفاقيــة **" الأكنــاكــاري"** تــم بموجبها توزيع الحصص في الأسواق مع امكانية أن تزيد كل شركة من حصتها بمقدار زيادة الطلب الإجمالي.

أما بالنسبة لدولنا العربية فقد سارت السياسة والنفط جنبا إلى جنب واقترنت هذه السياسات بالحركات التحررية، لكن غطرسة القوى الامبريالية حالت دون ذلك، حيث أجهضت كافة محاولات سيطرة الدول العربية على مواردها الطبيعية وذلك من خلال استعمال القوة والتهديد وربطها بإتفاقيات ملزمة مجحفة في حقها، رغم أن الشركات الغربية في المنطقة قد حلت محلها أخرى وطنية لكن سوق النفط و وسائل نقله ظلت في أيدي الاحتكارات الغربية متحكمة بذلك في حجم الانتاج وأسعاره.

وفي ظل كل هذا نجد أن حصول بعض الدول العربية والافريقية على استقلالها برز النفط في بعضها كعامل متحكم في أقدارها الاقتصادية ومرادفا للفساد والرشوة ومثيرا للحروب والنزاعات وخاصة الانقلابات العسكرية بإيعاز من الشركات الكبرى التابعة للدول الغربية من خلال اتفاقيات تتم في الخفاء بين الامبراطوريات النفطية ودول نامية منتجة للنفط منها دولنا العربية.

وفي حصر تقريبي لأهم العوامل المساعدة والمؤدية إلى احتدام الصراع على النفط في العالم وخاصة في المنطقة العربية والدول النامية المنتجة له يستخلص مايلي:

- متطلبات النمو الاقتصادي الكبير والمتسارع في الدول الصناعية الكبرى شجع على استهلاك كميات معتبرة من النفط التي تصل نحو 57 % من الانتاج العالمي بينما انتاجها لا يتعدى 35 % فقط (1)، ويختلف الاستهلاك بين الدول المتقدمة حيث وصل سنة 2001 في الولايات المتحدة حوالي 23,6 مليون برميل يوميــا ويتوقـع أن يصـل في آفـاق سنـة 2020

1) حسين عبد الله، احتلال البترول مخطط قديم، الأهرام، جويلية 2003.

حوالي 31,9 مليون برميل يوميا (1)، وبالتالي فإنها وحدها تستهلك حوالي ربع الانتاج العالمي، أما اليابان فهي تستورد كل استهلاكها البالغ 7,5 % من الانتاج العالمي وتستورد الصين حوالي 5 مليون برميل يوميا لسد عجزها من الزيت الخام، كما تشير دراسة أعدتها هيأة معلومات الطاقة العالمية بأن إنتاج النفط سيصل إلى 104 مليون برميل يوميا سنة 2015 ثم ينتقل إلى 112 م/ب يوميا سنة 2020، وهي تؤكد ارتفاع طاقة أوبك الانتاجية وسيطرتها على الانتاج المستقبلي والوفاء بنحو 1/3 احتياجات العالم (2).

- ارتكاز أهم الاحتياطات العالمية للنفط في المنطقة العربية وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط، حيث نجد أن هـذه المنطقة تستحوذ على حوالي40 % من الاحتياطات العالمية وتتصدر العربية السعودية القائمة بحوالي25 % من الاحتياطي العالمي، هذا ما أدخل المنطقة في حلبة الصراع ودوامة النزاعات التي غذتها أطماع الدول العظمى في السيطرة على منافذ النفط لتأمين امداداتها من الذهب الأسود لخدمة مصالحها دون مراعاة مصالح تلك الدول.

- انخفاض تكلفة انتاج النفط في الشرق الأوسط، وتواجده بكميات معتبرة عمرها الافتراضي يقدر بحوالي 83 سنة دون الأخذ بعين الاعتبار للاكتشافات الجديدة وهو أكثر من ضعف العمر الافتراضي العالمي المقدر بـ: 40 سنة، وهذا ما يجعل البترول العربي ذا أهمية استراتيجية بالغة مما أدى إلى تكالب القوى العظمى عليه بشتى الطرق والوسائل.

لذا نجد أن حاجة الدول المتقدمة تدفع بها إلى التدخل المستمر في السياسات النفطية للدول المنتجة التي تتمتع بفائض كبير من النفط خاصة دول الشرق الأوسط بالاضافة إلى تلك الدول التي تعد معابر ومنافذ لتصدير الزيت الخام لأوربا وغيرها من البلدان المتطورة وقد تستدعي الحاجة في ذلك إلى خلق توترات ونزاعات في تلك المناطق تخدم مصالح الدول الغربية على حساب شعوب المنطقة وهذا ما سيعالج فيما يلي من خلال عرض لبعض الأزمات التي يعد البترول أهم محرك لها:

---

1) Energy Information Administration (EIA) International Energy Outlook, 2004, DC, April 2004, Table A4 , p 167.

2) حسن لطيف، كاظم الزبيدي، الشرق الأوسط الكبير ودوره في صياغة قرار الحرب الأمريكية على العراق، اختبار فرضيات، بحث مقدم إلى ندوة مركز العراق للأبحاث 26 مارس 2005، ص 13.

1- أزمـــات البترول في آسيـــا:

1-1 صراعات النفط في إيـران : أدت اكتشافات النفـط المذهلة في مناطق عديدة من إيـران والتي أصبحت تتمتع باحتياطات مؤكدة تقدر بـ: 95 مليار برميل على الأقل مما يعني أنه لا يوجد من يفوقها سوى احتياطات المملكة العربية السعودية التي تبلغ حوالي 260 مليار برميل وربما العراق الذي يعتقد أن احتياطاته تبلغ 115 مليار برميل، اضافة إلى ما لم يتم اكتشافه بعد (1)، وبالرجوع سنوات إلى الوراء نجد أن هناك تنافس دولي كبير للسيطرة على احتياطات إيران من الثروات النفطية والذي استفادت منه بصورة كبيرة الحكومة البريطانية من خلال الاتفاق الذي أبرمته سنة 1901 بين " **ويليام نوكس دارسي** " والشاه " **مظفر الدين** " وتم بموجبه تأسيس شركة النفط " **الأنغلو- فارسية** " التي استغلت النفط الايراني بصورة حصرية وبقيت الأمور كذلك إلى أن قام رئيس الوزراء الايراني الدكتور " **محمد مصدق** " على تأميم شركة النفط " **الأنغلو- فارسية** " في أيار 1951 وهذا ما أدخل طهران في دوامة من الصراعات المدعومة من أطراف خارجية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية خوفا منها من ملء الفراغ من طرف الاتحاد السوفياتي واحكام قبضته على منابع النفط في إيران خاصة بعد تعاطف الروس مع القضية الايرانية مما دفع وزير خارجية أمريكا آنذاك بالتصريح " ربما يستطيع الشيوعيون السيطرة بسهولة على إيران..."(2)، لذلك تم الاطاحة بنظام الدكتور مصدق من خلال عملية **"أجاكس"** من طرف بعض الموالين للولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وبقي الحال كذلك إلى أن جـاءت الثـورة الايرانية والتي أثرت على المنطقة بأكملها حينما دخلت في حرب مفتوحة وغير معلنة مع أمريكا تحت غطاء العراق المدعوم من الغرب والدول العربية، والتي كانت أبعادها تتمحور غالبا حول الاستيـلاء على منابـع النفـط في " **خوزستان** " بهدف اسقاط الحكـم الاسلامـي

1) روجر هاورد، ترجمة مروان سعد الدين، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2007، ص 18.

2) نفس المرجع ص 35.

في إيران، أما اليوم نجد أن أمريكا قد رسمت صورة قاتمة للنظام الايراني وصنفته مع محور الشر والدول المارقة التي يجب القضاء عليها حفظا للأمن والاستقرار العالميين طبعا حسب المنظور الأمريكي الصهيوني وهي بذلك تعمل جاهدة لضمان حلفاء لها من دول الخليج العربي من أجل الاطاحة بحكم الرئيس أحمدي نجاد بإفتعال قضية البرنامج النووي الايراني والترويج له بأن أبعاده غير سلمية كذريعة لدفع المجتمع الدولي توقيع عقوبات اقتصادية على ايران والقضية تبقى للمتابعة.

2-1 أزمـة النفـط و تأميم قنـاة السويس سنة 1956(1)**:** لا يختلف قرار جمال عبد الناصر في تأميم قناة السويس، الممر المائي الاستراتيجي لنقل نفط الشرق الأوسط إلى السوق الأوربية المستهلكة له من حيث الأهمية الاقتصادية عن قانون تأميم النفط الايراني، هذه القناة التي كانت مشروعا أوربيا غربيا حيويا تختصر فيه المسافة والزمن حيث يشكل النفط فيها حوالي ثلثي 2/3 حركة المرور عبر القناة والموجهة لأوربا وكانت القناة ملكا بنسبة 44 % لبريطانيا والباقي لفرنسا، وضلت كلا الدولتين تنعمان بعوائد القناة إلى أن قرر الرئيس الراحل **"جمال عبد الناصر"** تأميمها سنة 1956 تعزيزا للسيادة الوطنية واستكمالا لمسار التحرر من غطرسة الامبريالية الغربية، لذا فقد سقط هذا القرار على فرنسا وبريطانيا كالصاعقة فعملت لشن حرب أصبحت تعرف بالعدوان الثلاثي على مصر بمشاركة اسرائيل التي كانت متلهفة لذلك في 29 أكتوبر 1956، لكن بتدخل من الاتحاد السوفياتي والرئيس الأمريكي الذي لم يرقه هذا العدوان الذي جاء من دون علمه تم الضغط على الأطراف الثلاث لإيقاف العدوان وتهديدها بعقوبات صارمة دفعها إلى وقف الحرب، وبالتالي خرج عبد الناصـر ومصر منتصرين في هـذه المعركة والتي كان النفط هو المحـرك الرئيسي لها، ونتيجـة لذلك تأكد العالم بأن اغلاق قناة السويس أمام الملاحة الدولية **بين بأن التحكم في انتاج النفط في الشرق الأوسط وحده لا يضمن أمن النفط، وأن ضمان نقله في أحسن الظروف هو الوجه الآخر لأية أزمة للطاقة قد تحدث مستقبلا.**

1) هاني حبيب، مرجع سابق، ص ص 103، 108.

3-1 حرب النفط في العراق: تسارعت الأحداث في نهاية سنة 2002 ممهدة لقيام حرب على العراق تحت غطاء الحرب على الارهاب، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتي ضربت عرض الحائط بكل الأعراف والقوانين الدولية بعد هجمات 11 سبتمبر والتي كان لها الأثر الفوري والمباشر في انكماش الاقتصاد العالمي صاحبه انخفاض في سعر النفط (1)، لذا فكرت أمريكا في القيام بهجمات استباقية على المناطق التي تراها تهدد أمنها القومي والاستراتيجي، فقد رخص الكونغرس للحرب على العراق في 10 أكتوبر 2002 رغم معارضة فرنسا، روسيا، الصين وألمانيا، لكن الإدارة الأمريكية تمكنت من اقناع بريطانيا الحليف الأبدي لها بالمشاركة في حربها لإسقاط نظام صدام حسين، وإندلعت الحرب في 19 مارس 2003، وفي خفاياها السيطرة على النفط العراقي لصالح شركات النفط الأمريكية والمستهلكين الأمريكيين، بدعم من عراقيي المهجر الذين حاولوا التأثير على كبريات الشركات النفطية الأمريكية قائلين لها **" أعيدونا إلى العراق ولكم النفط "**، وفي هذا السياق وخوفا من سيطرة أمريكا على النفط العراقي فقد أضطر الرئيس التنفيذي **" لبريتش بيتروليوم "** البريطانية **" جون بروني "** إلى التعبير عن قلقه بهذا الشأن قائلا **" لقد أوضحنا حرصنا على المساواة في اختيار شركات النفط التي ستذهب للعراق، إذا ما سقط النظام هناك "** (2).

فعلا كانت أول مهمات القوات الغازية الاستيلاء على حقول النفط وحماية قدرة الإنتاج الحالية، وكان لحماية مبنى وزارة النفط العراقية من النهب الذي مس كافة الادارات والمباني الحكومية بعد سقوط بغداد دليل على أن هذه الحرب كانت من أجل النفط خاصة مع التأكد من توقيع شركة الخدمات النفطية الأمريكية التي كان يديرها "ديك تشيني " عقد سنة 2001 مع وزارة الدفاع الأمريكية، في ظل توقعات قيام الغزو لتنفيذ عمليات الاصلاح والصيانة الطارئة لحقول النفط واعادة بناء البنية التحتية، حيث قدرت القيمة المبدئية

---

1) جاك فونتانال، ترجمة محمود براهم، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي، مدخل إلى جيو اقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية 2006، ص 149.

2) إيان رتليدج، ترجمة مازن الجندلي، العطش إلى النفط ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، الدار العربية للعلوم، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2006، ص ص 249 ،250.

للعقد متضمنة هامش ربح مضمونة بنسبة 7 % بحوالي مليار دولار ارتفعت سنة 2003 إلى ما يزيد عن 1,7 مليار دولار (1).

وايزاء هذه المعطيات تم التأكد من أهمية النفط كعامل في صياغة قرار الحرب على العراق من أجل تأمين السيطرة على كامل منابعه وتغيير النظام النفطي القائم، لكنها ركزت على النفط العربي (العراق)، لأن البدائل التي توفرها مناطق أخرى (أمريكا اللاتينية، بحر قزوين وروسيا)، مليئة بالمخاطر والتعقيدات (2)، خاصة وأن أمريكا بحاجة لهذا المورد الهام الذي تستهلك منه 25 % من الانتاج العالمي، رغم أن سكانها يشكلون 2 % من سكان العالم في حين يصل الاستهلاك اليومي إلى ما يزيد عن 20 مليون برميل، بينما تستهلك وزارة الدفاع الأمريكية لوحدها ما يزيد عن 80 % من كل الطاقة التي تستخدمها الحكومة (3).

2- أزمـــات النفط في إفريقيـــا:

تعد نيجيريا من أكبر منتجي النفط في افريقيا وعالميا، حيث لعب النفط فيها دورا مهما وحاسما في الحياة السياسية والاقتصادية للبلد إتسمت بالصراعات والصدامات بين القوى المتنافسة سواء كانت داخلية أو خارجية ونذكر منها حركة استقلال جنوب شرق نيجيريا تحت إسم دولة **" بيافرا "** بدعم من القوى الامبريالية العظمى لحصر النفط في منطقة صغيرة تحت رعاية سلطات موالية لها، لكن هذه المغامرة لم تدم طويلا، حيث ظهر جنرالات الجيش بعد ثلاث سنوات من ذلك حين استأثروا بالحكم

ضاربين عرض الحائط التركيبة العرقية والدينية للمجتمع وهذا بطبيعة الحال بايعاز من الشركات النفطية الكبرى مثل الابادة التي تعرض لها سكان منطقة دلتا نهر النيجر سنة 1995 وبالضبط قبيلة **" الأجوي "** حينما ثارت على تدمير موارد عيشها من الثروة السمكية والغابية بفعل الشركات النفطية.

---

1) إيان رتليدج، مرجع سابق، ص 253.

2) راجع في ذلك، سمير صارم، إنه النفط (...)، الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، قضايا الساعة، دار الفكر، دمشق، 2003، من ص ص 67، 122.

3) حسن لطيف، كاظم الزبيدي، مرجع سابق، ص 15.

أما في السودان، لعب النفط أهم الأدوار الحديثة في الصراع بين حكومة الخرطوم وثوار الجنوب في دارفور، فحقول النفط التي تسيطر عليها شركة **"شيفرون"**، تعد من أهم الحقول في افريقيا والتي أصبحت محل صراع ونزاع بين الإخوة السودانيين، لكن تقارب مصالح القوى العظمى ونظرا لحجم الثروة المكتشفة والمقدرة بـ: 4 مليار برميل كأولى الاكتشافات، كانت من العوامل المساعدة على عقد اتفاق **"ماشاكوس"** الذي جمع بين القوى المحلية والأجنبية الراعية له بهدف الحصول على امتيازات من طرف الحكومة السودانية ليس حبا للسودان وشعبه بل لضمان مصالحها في المنطقة وتدعيما وتعزيزا لإقتصادياتها بضمان توفير امدادات من النفط على المديين المتوسط والبعيد.

وأخيرا، يمكن القول بإختصار أنه لم ولن ينته الصراع على النفط الذي إقترن برائحة البارود، إلا إذا توافر قدر كبير من الشروط اللازمة لإقتسام الريع بصورة عادلة في العالم بين مختلف القوى الفاعلة، أو بحدوث متغيرات جديدة يكتشف بموجبها الانسان المعاصر بدائل أقل تكلفة وأعلى جودة وفاعلية من النفط في تسيير الآلة الصناعية والتي هي في تطور مستمر، أو بنضوب البترول بصورة نهائية.

ثالثا: النفط والمشروع الأمريكي للشرق الأوسط

إذا نظرنا إلى خارطة حوض الشرق الأوسط وحقول النفط الممتدة فيها من شمال العراق إلى جنوب عمان تتضح لنا أسباب الاهتمام الأمريكي المتزايد بالمنطقة، وكمحاولة منا للبحث في المدلول الاقليمي لمفهوم **" الشرق الأوسط "** يتضح لنا أن هناك اختلاف كبير وعدم إتفاق في مدلوله تاريخيا وسياسيا وجغرافيا، فبعده التاريخي يعود للحقبة الاستعمارية أثناء الحكم البريطاني في المنطقة حوالي سنة 1902 (1)، فقسمت مستعمراتها إلى شرق أدنى

1) عبد الرحمان صبري، الاصلاح وإحياء العربية أولا وعلاقات ثنائية مؤقتا، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة العدد 11، 1994، ص 52.

شرق أوسط، شـرق أقصى وقـد تجسد ذلك فعلـيا في اتفاقية**"سايكس بيكو"** في إطـار الهيمنـة البريطانية الفرنسية (1)، ومنذ ذلك الوقت أصبح المجتمع الدولي يعرف الشرق الأوسط بهذه التسمية وفقا للطرح الأوربي، إذا اصطلاح الشرق الأوسط the Middel Est يستخدم في الأدبيات الجغرافية الأوربية لوصف منطقة معينة تقع بين الشرق الأدنى والشرق الأقصى وتشير جميعها إلى ما يقع شرق أوربا، أما اصطلاح الشرق الأوسط الكبير الذي يسود الخطاب الأمريكي حاليا فهو يشمل المنطقة من المغرب إلى باكستان وبالتالي فهو يشمل العالم الاسلامي ويغطي الأقطار العربية أيضا (2).

وكنتيجة للحرب العالمية الثانية والتي ترتب عنها خروج الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها وانخراطها المباشر وبعمق في المجتمع الدولي تماشيا مع إلتزاماتها الجديدة كدولة عظمى وريثة الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية المنهارتين، جعلها في قلب الأحداث الدولية والمناطق الاستراتيجية في العالم مما خلق لها رؤية جديدة اتجاه الشرق الأوسط (3) الذي يبقى المنطقة الأكثر سخونة في العالم، لأسباب عديدة، فهذه المنطقة تنتج عن ما يزيد عن عشرين مليون برميل يوميا، وهي المنطقة الوحيدة التي ما زالت تتمتع بإحتياطي للرفع من انتاجها، بالمقابل نجد الانتاج العالمي للنفط خارج منطقة الشرق الأوسط في تناقص مستمر، حيث كـان انتـاج هذه الـدول بمجموعـه قـد وصل الذروة وبدأ مرحلـة النضـوب والانخفاض التدريجي في الانتاج، ويعادل انتاج منطقة الشرق الأوسط ربع الانتاج النفطي العالمي تقريبا لكن الأهم من ذلك هو أن المخزون النفطي في المنطقة يساوي 60 % من المخزون العالمي بكامله، اضافة إلى كون معظم نفط الشرق الأوسط إنما هو للتصدير إلى السوق العالمية، وبما أن أمريكـا الدولة الأكثر تأثرا في العالم من أي تعثـر في انتـاج النفط أو

---

1) سيار الجميل، المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 184، 1994، ص 13.

2) حسن لطيف، كاظم الزبيدي، مرجع سابق، ص 02.

3) هاني حبيب، مرجع سابق، ص 89.

أية زيادة مفاجئة في أسعاره، فإنها لهذه الأسباب أصبحت مضطرة للتواجد بشكل دائم في الشرق الأوسط (1)، بكافة الطرق والأشكال، وكذلك خوفا من إستحواذ الاتحاد السوفياتي سابقا على المنطقة دفعها للنظر إلى الشرق الأوسط على أنه عرضة للتهديد والخطر وبذلك جعلته مركز الحدث لأنه يمثل لها مصدرا رئيسيا للنفط، لهذا نجد أن الشرق الأوسط اكتسب بعده السياسي بعد أن إلتقطته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وتبنته تبعا لذلك المنظمات الدولية (2)، أما رقعته الجغرافية فهي متحركة وفقا للمتغيرات والتحولات الدولية لتشمل إيران والعراق وتركيا إن اقتضت الضرورة وبالتالي فقد ترسخت أبعاده السياسية والاقتصادية والجغرافية، مما جعل نفط الشرق الأوسط يحتل مركز الصدارة في الصراع أيام الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، لكن الولايات المتحدة كانت الرائدة في ذلك حينما رسمت أطرا لعلاقات استراتيجية سياسية واقتصادية جديدة وفريدة من نوعها حينما ربطت منذ سنة 1948، علاقات وطيدة مع المملكة العربية السعودية عبر شركة النفط **" أرامكو"** التي إلتزمت فيها أمريكا بالحفاظ على أمن و وحدة التراب السعودي (*)، مقابل نشاط شركاتها بالمملكة.

ومع انهيار المعسكر الشرقي واعلانه إستسلامه للغرب سنة 1989 تعززت قوة الولايات المتحدة في المنطقة مما جعلها تفرض فكرة الشرق الأوسط الكبير بأسلوب جديد على المنطقة وفقا لسيناريو أمريكي أوربي صهيوني، حينما أدخلته في محادثات السلام في مدريد وبرزت بعض جوانبه في اتفاق غزة وأريحا الفلسطيني الاسرائيلي في 13 سبتمبر 1993.

وفي ظل هذه التحولات الجذرية في الساحة الدولية والتي غيرت خارطة العالم بصورة تجعل من الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة تنفرد بتقرير مصير العالم لوحدها

---

1) فيصل حميد، مرجع سابق، ص 147.

2) عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية،القاهرة، ص 212.

*) مقتطف من محتوى الرسالة التي وجهها الرئيس الأمريكي ترومان إلى الملك عبد العزيز آل سعود في أكتوبر سنة 1950 " أود أن أجدد لجلالتكم التطمينات التي قدمت لكم مرات عديدة في الماضي، إن الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة بالحفاظ على إستقلال و وحدة أراضي العربية السعودية، لا خطر على مملكتكم مما يمكن أن يقع، إلا وسيكون موضوع إهتمام مباشر للولايات المتحدة.

وتناسب ذلك مع ازدياد الاحتياطات النفطية المؤكدة عالميا والتي تجاوزت 10.000 مليار برميل سنة 2005 والتي ترتكز في دول الخليج وفنزويتلا وتعاظمت بذلك حصة الخليج العربي من الاحتياطات النفطية غير المستغلة وقابلها ازدياد الطلب العالمي والتراجع في الانتاج الأمريكي بحدة، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تمضي قدما في تجسيد هذا المشروع، خاصة إذا علمنا أن الدول العربية الأعضاء في منظمة الأوبك تمتلك أكثر من ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي وتحتل السعودية الصدارة بـ : 24,9 % من الاحتياطي العالمي وتليها العراق بـ: 10,7 % ، الكويت 9,2 %، الإمارات 9,2 % وإيران 8,5 % ، (1).

وكان نتيجة لكل ذلك غزو أمريكا للعراق كمحاولة لوضع أسس جديدة لشرق أوسط جديد، حيث توصل " بوش الإبن " في بروكسل يوم 21 فيفري 2005 مع الدول الأوربية إلى تسطير استراتيجية مشتركة اتجاه منطقة الشرق الأوسط، تعتبر كسياسة إستباقية للسيطرة على الاقتصاد العالمي واقتسام الريع على حساب النفط العربي وذلك من خلال انشاء سوق شرق أوسطية على صيغة منطقة تجارة حرة، وهو ما كان قد نادى به **" شمعون بيريز "** سنة 1993، والذي يعتبر بمثابة دليل قاطع على الترابط الوثيق للأفكار والمشاريع الصهيونية مع الأفكار الغربية.

وتأكيدا لترابط الأفكار والمشاريع الصهيونية الغربية حينما نجد **"ناتانياهو"** يدعو للشرق الأوسطية بطريقته الغارقة في الصهيونية، وذلك بدعوته للعرب للاعتراف بوجود اسرائيل والاعتراف بالأمر الواقع دون شرط وإنهاء حالة الحرب بإقامة تعاون إقليمي والتطبيع معها وانهاء المقاومة، موهما العرب بأنها ستكون بالنسبة لهم الجسر الذي يربطهم بالغرب الصناعي للحصول على مزايا اقتصادية، وما مشروع الشراكة من أجل المتوسط الذي تقدم به الرئيس الفرنسي **" ساركوزي "** المعروف بأصوله اليهودية إلا حلقة من هذا المسلسل، ودليل على نفوذ اللوبي اليهودي في الساحة الدولية ومحاولته بأية وسيلة ادماج اسرائيل في الاقتصاد الدولي والاقليمي على حساب المبادئ العربية الاسلامية بهدف

1) ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 96.

الوصول إلى سيطرة غربية صهيونية على قدرات الوطن العربي بما فيها ثرواته الطبيعية خاصة النفط، حيث يتم التخطيط بأن تتولى اسرائيل نيابة عن أمريكا والغرب مسؤولية تنظيم الأمن وتدفق النفط في النظام العالمي الجديد (1)، مع العمل على احتواء إيران كقوة مستقبلية مثل ما تم مع العراق، وطبقا لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فإن للولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة مستويات من المصالح في الشرق الأوسط (2) :

- **المصالح الحيوية:** تتمثل في ضمان أمن الطاقة لأن التوقعات تشير إلى أن المنطقة هي من سيوفر الطاقة من النفط والغاز في المستقبل إضافة إلى أمن اسرائيل وبعض الأنظمة الصديقة الحليفة معها ودحر الارهاب بما يمثله من تهديد في المستقبل.
- **المصالح المهمة:** وتشمل مايلي: " عملية السلام، سوق الطاقة (السعر والعرض من النفط)، أمن الخليج، استقرار المغرب وشمال إفريقيا، العلاقات مع تركيا".
- **المصالح النافعة:** والتي تتمثل في الاصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: دور الشركـات البتروليـة في الصراع على النفط

إن تسارع التطورات على الساحة الدولية، وتلاحق التغيرات في مواقع الدول من الاقتصاد العالمي، تناسب مع تزايد أهمية الشركات متعددة الجنسيات دولية النشاط (3)، الشئ الذي يدفع إلى محاولة الغوص في عمق عالم الشركات الكبرى في الصراع على النفط والمدعمة بتوجه العالم إلى المزيد من الانفتاح نحو الخارج أكثر من الماضي وذلك بتجاوز حدود الدولة الأم مستفيدة من قصور المؤسسات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية التي ما هي إلا آداة في يد كبريات العواصم الغربية.

---

1) هاني حبيب، مرجع سابق ، ص98.

2) Douglas Johanston, Foreign Policy into the 21st Century : the U.S. Leader Ship Challenge, CSIS,Wahington.D.C 1996, pp 96, 98.

3) صلاح الدين حسن السيسي، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، الطبعة الأولى 2003، ص 11.

إذا، فالشركات المتعددة الجنسيات هي شركات مركبة تتكون من مجموعة من الشركات أو المؤسسات تكون ملكيتها إما خاصة أو حكومية أو مشتركة تتوزع في مناطق عديدة من العالم وتتحرك فيه وفقا لمصالحها، وتعتبر شركات النفط العالمية الكبرى من أقدم الشركات متعددة الجنسيات، حيث يتعدى نشاطها الحدود الوطنية، مثل شركة **"إكسون موبيل"** التي تملك ما قيمته 149 مليار دولار موزعة في أكثر من 820 شركة تابعة لها في نحو 100 دولة، لذا سيتم التطرق في هذه النقطة للدور الذي تلعبه هذه الشركات في الصراع على النفط في العالم ومنافستها المتنامية من طرف الشركات المستقلة والوطنية في ظل الصراع بين العمالقة الكبار في مجال النفط للسيطرة عليه وعلى أهم منافذه بكافة أنحاء العالم خاصة في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي التي تتمتع بأكبر الاحتياطات العالمية من النفط الخام.

أولا: الكارتل العالمي للنفط

لفهم طبيعة العناصر الفاعلة في السوق العالمية للنفط يجب التطرق إلى تطور القوى التي كانت ولازالت تتحكم في السوق العالمية.

ففي الفترة الممتدة من 1928- 1934 كانت تسيطر على السوق العالمية ثلاث شركات كبرى هي : ستندارد جرسي، شل والبريطانية للنفط، حيث أبرمت فيما بينها اتفاقيات للسيطرة على السوق النفطية والحد من المنافسة فيما بينها، وهذه الاتفاقيات تعتبر بمثابة اعلان للمبادئ تكفل الحد من المنافسة بعد الحرب التي نشبت بين هذه الشركات و وقعت أول اتفاقية في 17 سبتمبر 1928 وعرفت هذه الاتفاقيات تحت عدة أسماء مثل " Asis " or " the Achnacary " or " Pool Association ".

أما في عقد الأربعينيات والخمسينيات فقد شهد سيطرة الشركات السبع الكبار(*)، التي تعرف باسم **" الشقيقات السبع"**،والتي سعت للسيطرة على نفط الشرق الأوسط حيث

*) لم تكن الشركة الفرنسية CFP تحسب ضمن الشركات الكبرى سنة 1949، لكن نصيبها من الانتاج العالمي للنفط قد إرتفع في الستينات إلى ما يعادل نصيب موبيل وذلك لإرتفاع الانتاج في النصف الشرقي من الكرة الأرضية الذي كانت تسيطر عليه الشركة الفرنسية.

كانت البريطانية تسيطر منذ مطلع القرن العشرين على نفط إيران الذي كان يعتبر آنذاك المصدر الرئيسي للنفط في الشرق الأوسط، ومع توافق المصالح البريطانية الفرنسية الأمريكية أنشئت شركة نفط العراق سنة 1925 و وزعت الأنصبة بين كل من البريطانية والفرنسية وشل وجرسي وموبيل وحصل الوسيط "Gulben kain " على 5 % من الامتياز.

وقد توصلت هذه الشركات وفقا لإتفاقيات الكارتل إلى تقسيم مناطق النفوذ فيما بينها، بحيث يمنع على كل منها الاقتراب من منطقة نفوذ الأخرى، مع إقرار مبدأ التعاون محل المنافسة الذي يأخذ شكلا هيكليا بإنشاء شركات فرعية مشتركة فيما بينها تنوب عنها بأنشطة معينة كالبحث والتسويق والنقل مثلا.

ففي مجال تسويق المنتجات كان الدافع لذلك هو تمتع بعض الشركات بالخبرة والأسبقية من غيرها في التحكم في بعض الأسواق بظهور اكتشافات جديدة من طرف شركات أخرى في نفس هذه المناطق إرتأت مشاركة تلك الشركات التي سبقتها في هذه الأسواق لكي لا تدخل معها في منافسة حادة قد تقضي عليهم جميعا.

أما التعاون في مجال نقل المنتجات النفطية يطبق المبدأ التالي الخاص بالاقتصاد في نفقات النقل، حيث كانت تسعر الكميات التي يتم تبادلها بين أعضاء الكارتل وفقا للعناصر التالية (1) :

- يعتبر كل ميناء لتصدير النفط " نقطة آساس " مستقلة.
- يطبق في كل نقطة أساس الأسعار المعلنة في ميناء الخليج الأمريكي إلى أن يتم تعديلها.
- أعدت جداول لأسعار النقل بحيث تبين الأسعار النسبية للنقل من كل ميناء تصدير إلى كل ميناء إستراد.
- من أهداف الكارتل توحيد وتنميط المواصفات الفنية للمنتجات النفطية المختلفة.

وكمثال على ذلك، فإنه إذا احتاجت الشركة البريطانية منتجا نفطيا لسوقها في بريطانيا

---

1) حسين عبد الله مرجع سابق، ص 21.

واحتاجت شل منتجا مماثلا لسوقها في إيطاليا، فإن شل تقوم بشحن الكمية المطلوبة من مصادرها في الولايات المتحدة إلى بريطانيا وتتقاضى من الشركة البريطانية بسعر الخليج الأمريكي مضافا إليه نفقات النقل التي ستكون أقل مما لو أضطرت البريطانية لتدبير الكمية من مصادرها في إيران، وبالمثل تقوم البريطانية بشحن منتج نفطي من النوع نفسه من إيران إلى إيطاليا وتتقاضى من شل سعر الخليج الأمريكي مضافا إليه مصروفات النقل التي ستقل نسبيا عما لو تم الشحن من الولايات المتحدة، وهكذا تقتصد كل من الشركتين في تكاليف النقل، وفي ظل الكارتل العالمي القديم كانت الشقيقات السبع تسيطر على 83 % من صادرات البترول العالمية (1).

أما في عقد الستينيات ظهرت للوجود الشركات المستقلة والشركـات الوطنية والتي سوف يتم التطرق لها لاحقا، في حين شهدت سنوات السبعينيات سيطرة الدول المصدرة للنفط على الانتاج خاصة بعد توحدها تحت مظلة " الأوبك " وما حققته أوبك كذلك في ظل حرب أكتوبر 1973 حينما استعملت الدول العربية وإيران النفط كسلاح، في حين ظلت الشركات العالمية الكبرى تسيطر على باقي مراحل التالية لإنتاج النفط الخام مع إتساع رقعة الأسواق لكي تستوعب عددا أكبر من تلك الشركات، كما بقيت بعض الشركات الغربية بحكم خبرتها وتحكمها في التكنولوجيا الحديثة تقوم بتشغيل المواقع النفطية المؤممة بطلب من الحكومات وتقوم بإقتناء نسبة معتبرة من هذا النفط من أجل تكريره.

وفي سنوات الثمانينيـات تقلصت المكاسب التي جنتها دول الأوبك في ظل حرب أكتوبر والثورة الإيرانية 1979 وبدى ذلك جليا في التراجع التدريجي في أسعار النفط وكذلك في حجم انتاج أوبك في النصف الأول من عقد الثمانينات حتى إنهارت الأسعار إلى أقل من النصف سنة 1986، لتليها مرحلة من الاضطراب تم بموجبها ادخال النفط عالم البورصات العالمية وانضم إلى السلع التي تخضع للمضاربة واستمر ذلك إلى غاية سنوات التسعينيات ما عدا بعض فترات حرب الخليج التي عرفت فيها الأسعار بعض الارتفاع.

---

1) www.mofa.gov.sa/Detail.asp?InsectionID=2650&InNewsItemID=39946.(stated before)2008 .

أما في الوقت الحاضر عملت الشركات البترولية العالمية الكبرى على الاندماج فيما بينها لخلق كيانات عملاقة حيث انخفض عددها من سبعة إلى خمس كبرى بعد أن احتوت عددا من الشركات الصغيرة وأصبحت تعرف حاليا بإسم " العمالقة الكبار " وهي : إكسون موبيل، شل، بريتش بيتروليوم أموكو، شيفرون تكساكو وتوتال، ويبلغ انتاجها نحو 10 ملايين برميل يوميا أي ما يعادل 14 % من الانتاج العالمي، إلا أنها تملك من المصافي ما يمكنها من تكرير ما يعادل 17 مليون برميل يوميا لحسابها وتسوق باقي احتياجاتها من النفط الخام من الدول المنتجة (1).

لكن في منتصف سنوات التسعينيات تقلصت طاقة التكرير لهذه الشركات نحو 10,7 مليون برميل يوميا وانخفض عدد المصافي المملوكة لها بالكامل من 91 إلى 74 مصفاة نتيجة لحدة المنافسة في عمليات التكرير وتعطل البعض الآخر، هذا ما دفع بالشركات الكبرى إلى البحث عن مجالات أخرى تحقق عوائد وربحية أكثر خاصة في مجالات التنقيب وانتاج النفط وبطبيعة الحال فإن الآداء المالي لهذه الشركات مرتبط ارتباطا وثيقا بمستوى الأسعار في الأسواق العالمية التي عرفت تدهورا في نهاية التسعينيات لكنها إنتعشت في بداية القرن الحالي مما جعل هـذه الشركات تحقق ربحية معتبرة الشئ الذي أغـرق خزائنها وخزائن الحكومات الغربية بالدولار النفطي.

لهذا صنفت شركـات النفـط كأضخـم الشركـات المتعددة الجنسيـات وأكبرهـا نفوذا وقوة، رغم تأميم مصالحها في بعض الدول النفطية لحساب الشركات الوطنية التابعة لتلك الدول، فهي تبقى أكبر كتلة اقتصادية في العالم حيث تتصدر قائمة أكبر الشركات في العالم ففي سنة 1998 بلغت مبيعات ثلاثة شركات نفطية عملاقة هي الأكبر بين أكبر 25 شركة تجارية وصناعية في العالم ما يعادل 217.8 مليار دولار ووظفت حوالي 242400 شخص وهي: رويال داتش شل وبريتش بتروليوم وموبيل (2).

---

1) منى مصطفى البرادعي، السوق العالمية للنفط والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينيات،" النفط والتنمية العربية في عقد التسعينيات "، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1993، ص 35.

2) UNCTAD,Transnational Corporation, VOL9, N° 3, December 2000, P 100.

ثانيـــا : الشركـات المستقلـة

شهدت سنوات الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي ظهور نوع من الشركات النفطية عرفت بإسم " المستقلة "، حيث تطلق هذه الصفة على شركات النفط التي كان نشاطها الانتاجي والتسويقي يقتصر في البداية على أسواقها المحلية، ثم توسع نشاطها إلى الأسواق العالمية لتنويع مصادرها وضمان مكانتها على مستوى السوق النفطية وتسميتها بالشركات المستقلة لا يعني أنها منعزلة عن بقية الشركات ولا تتعامل معها، بل لأنها تقف في السوق العالمية للنفط موقفا مستقلا بالمعنى الذي توحي به التسمية، فمثلا في خلال أزمة السويس الأولى سنة 1956 شاركت جميع الشركات الأمريكية والأوربية على اختلاف أحجامها، كبرى ومستقلة، في برنامج الطوارئ الذي وضعته حكومات الدول الصناعية الغربية على جانبي المحيط الأطلسي.

وفي اطار ذلك البرنامج جندت جميع الشركات امكانياتها المتكاملة في خطط منسقة بهدف تخفيف حدة الأثر الواقع على الاقتصاديات الأوربية نتيجة لإنخفاض الإمدادات النفطية بسبب اغلاق قناة السويس ودوران الناقلات حول افريقيا مما خفض الكمية المنقولة بحرا إلى 60 % مما كان ينقل بإستخدام القناة، ونظرا لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية أعفت شركائها من الخضوع لأحكام قوانين مكافحة الاحتكار التي تحرم اشتراك الشركات الأمريكية في أية برامج وخطط مشتركة من شأنها التأثير في حجم الامدادات أو في مستوى الأسعار، هذا ما شجع الشركات المستقلة والشركات الكبرى لتكوين جبهة منسقة تضم نحو عشرين شركة للتفاوض مع الدول المصدرة للنفط، وهي المفاوضات التي انتهت بإبرام اتفاقيات المشاركة بطهران، طرابلس وجنيف الأولى والثانية خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى 1972(1).

وفي هذه الفترة بالذات استفحلت ظاهرة التضخم النقدي في " السبعينيات " من القرن المـاضي الذي بلـغ 25 % فـي بعـض الـدول الرأسمـالية، مما أدى بمجموعـة دول أوبـك في

1) حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 400 .

اجتماع طهران اقرار زيادة سنوية قدرها 2,5 % كمرحلة أولى على سعر النفط الخام المعلن وبالتالي تمكنت الدول المنتجة من تحويل سوق النفط من سوق مشترين تتحكم فيه الشركات الاحتكارية إلى سوق منتجين حيث إنتقلت إلى الدول المنتجة القوة المؤثرة والمتحكمة في السوق، هذا ما دفع الشركات النفطية الكبرى والمستقلة الدخول في مفاوضات في" **فيينا**" بين 8-12 أكتوبر 1973، بهدف زيادة الأسعار تعويضا عن تآكل قيمة الدولار عقب تعويمه وخفض قيمته سنة 1972 والتي إستشارت فيها الحكومات الغربية برفع السعر بأكثر من 45 سنتا فرفضت ذلك بالاجماع تقريبا، وفي ظل هذا الصراع قامت الدول العربية وإيران سنة 1973 برفع سعر النفط من 9 دولارات إلى 12 دولار عندما استخدم العرب سلاح النفط في حربهم ضد إسرائيل (1).

لذا فإنه لا يمكن لأي أحد أن ينفي أن نشاط الشركات المستقلة تحكمه ظروف تختلف عن الظروف التي حكمت الشركات العالمية الكبرى، إلا أن نجاح بعض الشركات المستقلة في الحصول على عقود نفطية في الشرق الأوسط دليل على مكانتها بين الشركات رغم أن تلك العقود تمت على أساس المشاركة مع شركات النفط الوطنية التي أنشأتها الدول المصدرة للنفط لكي تكون الصورة العاكسة لسياستها النفطية والمنفذة لها.

ورغم كل ذلك فإن الأوضاع الراهنة في الساحة الدولية تشير إلى انشاء كيانات بترولية جديدة بإندماج بين الشركات المستقلة المتوسطة الحجم لمنافسة الشقيقات الخمس في هذا الميدان، وهو ما حدث فعلا، حيث سجل مثلا اندماج شركتي " **جلف و كونوكو** " واندماج " **إميراداهس و تريتون** "، في نفس التوجه نجد رغبة شركة " **أيني** " الايطالية في الاندماج مع غيرها من الشركات لكي تصبح من أحد العمالقة الكبار وذلك بهدف توسيع أنشطة البحث والانتاج تأمينا لإحتياجاتها من النفط الخام والذي قدرته في سنة 2003 بنحو 1,6 مليون برميل يوميا.

1) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق ، ص 61.

ثالثــا: الشركــات الوطنيــة

تشترك أغلب الدول المصدرة للنفط، وبخاصة دول أوبك في عدد من الخصائص التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الثانية بإعتبارها دول نامية يتفاوت فيها مستوى النمو كما أنها تعتمد بصفة أساسية على العوائد النفطية التي تعتبر الدعامة الأساسية للموازنات العامة وموازين المدفوعات، وفي ظل التغيرات الهيكلية التي طرأت على السوق العالمية للنفط عقب الحرب العالمية الثانية، اضطرت الدول المصدرة للنفط أن تكون لها سياسة مستقلة تحمي مصالحها وأن تقيم لتلك السياسة أذرعا تنفيذية قادرة على الصمود في مواجهة القوى التي كانت تتصارع في تلك السوق.

وفي ظل هذه الظروف تولدت فكرة إنشاء الشركة الوطنية للنفط وكانت أولاها الشركة الإيرانية " NIOC " سنة 1960 بعد تأميم النفط الإيراني وفي فنزويلا في 19 أفريل 1960، كما كانت المكسيك من الـدول السباقــة في انشـاء شركــة وطنيـة للنفـط سنة 1948 ويتمثل دور هذا النوع من الشركات في القيام بجميع الأنشطة النفطية في السوق المحلية من البئر حتى المستهلك النهائي، والقيام بجميع الأنشطة النفطية داخل السوق المحلية وتنمية واستغلال الموارد البترولية وكذلك الاشـراف على تنفيذ عقـود الامتيــاز الممنوحــة للأجانب، اضافة إلى ممارستها لدور الرقابة على ما يقوم به الشريك الأجنبي من أنشطة وفقا للقوانين السارية في الدولة الأم، إضافة إلى ذلك فإن الشركات الوطنية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تكوين اليد العاملة الوطنية وتأهيلها لتحل محل العمالة الأجنبية في مختلف مراحل الانتاج.
- تشجيع البحث العلمي لتطوير الصناعة النفطية من خلال انشــاء المعاهد المتخصصة وتوفير كافة الامكانيات اللازمة لذلك.
- سد عجز السوق المحلية من بعض مشتقات النفط اللازمة، وتصدير الفوائض من المواد المكررة وعقد اتفاقيات تعاون في هذا المجال مع نظيرتها من الشركات العالمية أو المستقلة.

غير أن أغلب الشركات الوطنية ما زالت تواجه الكثير من التحديات الصعبة نظرا للمنافسة الحادة التي تجدها من الشركات النفطية الكبرى وضعف امكانياتها المالية نتيجة تنافس المطالب الأساسية على الموارد المحدودة للدول المصدرة للنفط والتي أغلبها دول نامية تسعى إلى اللحاق بالدول المتقدمة، وكذلك لضعف التنسيق والتعاون بين الشركات الوطنية في حد ذاتها، خاصة وأنها تسيطر فقط على مرحلة الانتاج وتركت المراحل الأخرى للشركات العالمية والمتمثلة بالخصوص في عمليات تكرير النفط وتصنيعه وتوزيعه في الأسواق العالمية.

وبذلك نجد أن الدول المصدرة للنفط قد حرمت من عوائد هامة، علما بإتساع الفجوة بين سعر النفط الخام وأسعار المنتجات النفطية المصنعة والواقع أن ما تحصل عليه أوبك في الوقت الحاضر لا يزيد في أحسن الأحوال عن نسبة السدس 1/6 من سعر الوحدة النفطية المصنعة كعائد نفطي، وبالتالي فإن أوبك تحصل على عوائد مالية جد منخفضة مقارنة بالعوائد المالية التي تحصل عليها الدول المستوردة للنفط الخام والمصنعة لمشتقاته (1) وبالمقابل نجد أن طاقة التكرير للدول المنتجة للنفط ضعيفة جدا حيث تصل في الدول العربية إلى نسبة 7,3 % من الطاقة العالمية للتكرير، وفي ضوء التحديات السابقة فإنه يجدر من حكومات الدول المصدرة للنفط أن تدعم شركاتها الوطنية بما سوف نتطرق إليه فيما يلي :

1- التمويل (2) **:** تقدم الحكومة في العادة رؤوس أموال للشركة الوطنية بالكامل بإستثناء حالات محدودة سمح فيها للمال الوطني الخاص بالمشاركة بنسبة قليلة مع بقاء نسبة الأغلبية التي تتعدى 51 % خاضعة لسيطرة القطاع العام.

وهذا لا يعني أن الشركة الوطنية تتمتع بالحصانة، بل إن انتقال أموال الدولة من الخزينة العمومية إلى حساب الشركة الوطنية يسقط عنه صفة المال العام والحصانة التي يتمتع بها، وبالتالي فإن تلك الشركة تصبح خاضعة للأحكام القانونية السارية المفعول مثلها

1) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق ، ص64.

2) حسين عبد الله، مرجع سابق ، ص 92.

مثل شركات القطاع الخاص وذلك تشجيعا للغير للتعامل معها.

2- معاملة تفضيلية للشركة الوطنية (1) **:** يتجلى ذلك فيما تقوم به بعض الحكومات في منح الشركة الوطنية لإمتيازات كإعفاءات ضريبية وجمركية أو السماح لها بالاحتفاظ بكامل الأرباح أو جزء منها لتعزيز وجودها، كما تقدم لها إعانات مباشرة في بعض الأنشطة التي تتولاها الشركة الوطنية، ولكن مع إنضمام أغلب الدول المصدرة للنفط للمنظمة العالمية للتجارة فرضت قيودا على حرية الحكومات في منح معاملة تفضيلية لشركاتها الوطنية خاصة إذا كانت منتجاتها موجهة للتصدير.

3- تحرير الشركة الوطنية من القيود الإدارية: إن الشركة الوطنية تهدف لتحقيق أغراض وطنية عكس مثيلتها من الشركات العالمية التي تخضع لإعتبارات اقتصادية محضة، لذلك فإن تحرير الشركة الوطنية من بعض القيود الادارية ومنحها قدرا من الاستقلالية في التسيير صار ضروريا لصمود الشركة في وسط تشتد فيه المنافسة العالمية لكن مع إبقاء نوع من الرقابة الفعالة والمرنة لكي لا تتحول الشركة إلى قبضة مسيريها وتنحرف على المبدأ الذي أنشأت من أجله، وهذا ما قامت به بعض الدول مثل الصين وأندونيسيا وتايلاند.

4- التسويق الخارجي: في المراحل الأولى لظهور الشركات الوطنية في الساحة الدولية عانت من مصاعب عديدة خاصة في مجال تسويق انتاجها الذي تعود ملكيته للدولة من خلال اتفاقيات المشاركة، لكنها تفطنت لذلك، من خلال الاتفاقيات الجديدة ألزمت الشركات الأجنبية العاملة في أراضيها بمساعدة الشركة الوطنية في تسويق نصيبها وعدم منافستها في ذلك، لكن مع مرور الوقت كسبت أغلب الشركات الوطنية الخبرة والكفاءة والتقنية اللازمة لتسويق منتجاتها بالصورة المنشودة من طرف الشركة والحكومة المدعمة لها.

لذلك فإن توفير درجة كبيرة من الاستقلال للشركة ومنحها قدر أكبر من الحرية يساعدها في إتخاذ ما يناسبها من قرارات وتبني سياسات تضمن نجاحها وصمودها في وجه المنافسة العالمية وهذا كله دون أن تحيد عن المسار الذي سطرته لها حكومة الدولة الأم خدمة لمصلحة المجموعة الوطنية، خاصة وأن أغلب الشركات الوطنية توجد في دول

1) علي لطفي، مرجع سابق، ص ص 116 117.

توصف بالنامية، لهذا فهذه الشركات تعتبر بالنسبة لها بالمصدر الرئيسي الذي تمول بها مشاريعها التنموية فإن نجحت خطت الدولة خطوات إلى الأمام في المجال التنموي وإن فشلت فإنها تتراجع إلى الوراء مخلفتا من وراءها مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة في هذه الدول.

خلاصة الفصل الثاني:

فعلا، إن السوق العالمية للنفط هي سوق احتكار قلة يتحكم فيها عدد محدود من الحكومات والشركات النفطية العالمية العملاقة، لكن بالمقابل لا يمكن تجاهل الدور الفعال الذي تلعبه منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" في اضفاء نوع من التوازن في هذه السوق خاصة ونحن نعيش في عصر العولمة الذي فرضت فيه قيود وآليات أثرت على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والذي يعد من أهم سماته الانفتاح الذي صار يسود الأسواق العالمية المترابطة فيما بينها مما جعلها أكثر عرضة للصدمات الخارجية متأثرة بما يحدث في مناطق أخرى.

وبما أن النفط سلعة حيوية للاقتصاد العالمي وهي في طريقها للنضوب هذه العوامل زادت في الاهتمام العالمي بهذه السلعة والتي هي المحرك الفعال للاقتصاد العالمي بدون منازع ويتجلى ذلك بوضوح في الصراع الدائم بين الدول المنتجة والمستهلكة في تحديد السعر المرجعي للنفط من جهة، وللصراعات والأزمات التي دارت ولا تزال تدور في هذا الاطار كمحاولة للسيطرة على مصادره ومنافذه، خاصة وأن النظام النفطي الجديد هو نظام تتغير فيه الأدوار بدخول فاعلين جدد في الساحة وبالتالي خلق قواعد جديدة مثلت الانتقال من عالم السياسة إلى عالم الأعمال، لذلك يجدر من الدول المنتجة والمصدرة للنفط وهي في الغالب نامية، التكافل فيما بينها من أجل التصدي لتداعيات العولمة التي طالت كل شئ في عصر أصبح لا يوجد فيه مكان للضعفاء، وذلك من خلال توحيد سياساتها من أجل الاسهام في تحسين فرص التنمية الاقتصادية، لذا لا يمكن تجاهل العلاقة بين ما يحدث من تحولات على الصعيد الاقتصادي العالمي والسوق العالمية للنفط مما قد يؤثر على برامج التنمية الأمر الذي يدرس في الباب الثاني من خلال التركيز على تنمية البلدان العربية النفطية في ظل العولمة الاقصادية.

البـــاب الثـــاني:

تنميـــة البلـــدان العربيـــة النفطيـــة فـــي ظـل العولمـــة الاقتصاديـــة

أصبح من المعروف لكافة المحللين المهتمين بشؤون الاقتصاد الدولي بأنه قد شهد العقد الأخير من القرن العشرين مجموعة من التغيرات في البنية الاقتصادية العالمية، جعلت معظم أطراف المجتمع الدولي ومنظماته تبحث في الآثار الاقتصادية لما أطلق عليها التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين، وأخذت تستعد لذلك بإستراتيجيات وآليات مناسبة التي يمكن من خلالها التكيف مع تلك التحولات الاقتصادية في كل دولة بهدف تعظيم المكاسب التي تعود على اقتصادياتها بالفائدة.

وعلى ضوء المتغيرات العالمية المتعددة التي شهدها النصف الثاني من القرن الماضي والتي لازالت تتفاعل فيما بينها مع حلول القرن الجديد، نجد أن النفط لعب فيها دورا أساسيا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المنتجة والمصدرة للنفط، خاصة العربية منها، وأصبح موردا مهما واستراتيجيا تمول به موازناتها من جهة، وتبنى على آساسه كل السياسات التنموية في هذه الدول من جهة أخرى، وهذا كله في ظل معركتها المصيرية ضد التخلف والسيطرة الغربية على الحياة الاقتصادية العالمية.

وبما أن التنمية هي عملية معقدة تتزايد صعوبتها كلما تقدم المجتمع وتشعبت أنشطته وزاد تطلعه إلى المزيد من النمو والتقدم، نجد أن دروس العقود الماضية قد علمتنا بأن التنمية لا يمكن أن تتجسد بالصورة المطلوبة بمجرد وضع سياسات انمائية بمفردها مهما كانت صلابتها العلمية وسندها السياسي، إلا إذا كانت مرفوقة بتعاون في إطار اقليمي، وتعتبر صناعة النفط من النشاطات المهمة التي يمكن أن تساهم بفعالية كبيرة في زيادة التعاون بـين الدول المنتجة له، لعدة إعتبارات أهمها أن صناعة النفط تشمل عدة مراحل منفصلة عن بعضها، الشئ الذي يتيح فرصا للتكامل والتعاون الثنائي والجماعي في اطار منظم ومهيكل في مجالات مختلفة كالتنقيب، الإنتاج، التكرير، التصنيع، التوزيع، التسويق.....إلخ.

وتعد المنطقة العربية من أهم مناطق العالم التي تحضى بهذه الميزة إن عرف صناع السياسات الاقتصادية فيها اقناع أصحاب القرار بضرورة التعاون في هذا المجال لتفور كافة

المقومات اللازمة لذلك والتي هي من أهم العوامل المساعدة في تطوير سياسات التعاون الاقليمية في مجال النفط، وهذا كله بطبيعة الحال يكون في إطار ما تسمح به التوجهات العالمية الجديدة الرامية إلى تحرير الاقتصاد والتجارة التي ترعاها المنظمة العالمية للتجــارة، دون أن ننسى الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية على البيئة التي تنجم عن هذه الصناعة والتي تفاقمت حدتها في السنوات الأخيرة مع تزايد حجم ثقب طبقة الأوزون الذي أدى إلى اشتداد حدة الاحتباس الحراري الشئ الذي دفع بالمنظمات المدافعة على البيئة بالضغط في هذا المجال، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى التوقيع على معاهدة بروتوكول كيوتو لحماية البيئة من تلويثها بالغازات السامة.

وعليه، وبما أن التنمية الاقتصادية العالمية مرتبطة في وقتنا الحالي بالضرورة بالنفط بشكل رئيسي فإنه سيتم التطرق لذلك من خلال دراسة وتحليل السياسات التنموية المعتمدة من طرف الاقتصاديات النفطية في الإطار العالمي والإقليمي من خلال الفصلين التاليين:

- السياسات المتبعة لتحقيق التنمية في البلدان العربية النفطية.
- النفط العربي في ظل منظمة التجارة العالمية و بروتوكول كيوتو.

الفصل الأول:

السياسات المتبعة لتحقيق

التنمية في البلدان العربية النفطية

تمهيد:

لقد أصبح النفط دون منازع يلعب دور الريادة في بلورة الاستراتيجيات التنموية التي تتبعها الدول المنتجة والمصدرة له، خاصة وأنه يستحوذ على حصة الأسد في تمويل موازناتها بالعملة الصعبة بنسبة تفوق في غالب الأحيان 90 % ، الأمر الذي جعلها في تبعية تامة لقطاع المحروقات دون القطاعات الأخرى التي تكاد تهمل تماما في هذه الدول، وبما أن النفط أهم مصدر تعتمد عليه في تلبية متطلباتها من السلع والخدمات وتستعمل الفوائض منه في تمويل عمليات التنمية وبالتالي فإن أسعاره تؤثر بشكل مباشر على الدولة في تنفيذ سياساتها ومخططاتها التنموية.

ومن هذا المدخل أعتبرت صناعة النفط من أهم وأكبر الصناعات في العالم من حيث استثماراتها وعوائدها، وتتميز بتركيزها في عدد محدود من الدول والشركات العالمية المنتجة للنفط، لذلك فإن التعايش بين هذه القوى يعد مهما لإستقرار الأسواق العالمية، خاصة وأن النفط يعتبر سلعة عالمية ومناطق تواجده تعد بالاستراتيجية، كما لا يتوقع على المدى القصير أن تظهر بدائل للبترول كمصدر اقتصادي للطاقة، ذلك لأن الطاقة الشمسية مثلا لم يتم تطويرها بالصورة المطلوبة، أما الطاقة النووية فهي مصدر غير متاح اقتصاديا، فضلا عن مخاطرها المتعددة وارتفاع تكاليف انتاجها، كل هذه النقاط وأخرى سوف تعالج من خلال المبحثين أدناه:

- مكانة النفط في تنمية البلدان العربية النفطية.
- الاستراتيجيات المتبعة في التنسيق بين الفاعلين في السوق النفطية.

المبحث الأول: مكـانـة النفـط في التنميـة الاقتصاديـة

بدون نفط، ماذا نفعل ؟ كيف سنسافر ؟ كيف سنأكل ؟ كيف ستبدو حياتنا جميعا ؟

مجموعة من الأسئلة يجب علينا التوقف عندها لأن النفط يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي ككل واقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له بصفة خاصة، فهو يسهم بقدر كبير في الدخل الوطني ويغطي العجز في الموازنات ويملء الخزائن بالعملـة الصعبـة، وبفضله شهدت الانسانية جمعاء قفزة نوعية في أسلوب الحياة الراقية، وتعد الدول العربيـة من أهم المجتمعات التي ارتبط تقدمها في العقود السالفة وبشكل كبير بالتطورات التي تحدث في الأسواق النفطية، فهو يؤثر على اقتصادياتها إما بالايجاب أو بالسلب حسب وضعية السوق وينعكس ذلك وبعمق على المتغيرات الاقتصادية الكلية لهذه الدول. ويبرز ذلك في المطلبين المواليين:

- أهميـة قطـاع النفـط بالنسبة للدول العربية.
- الطـرق المتبعة في التعـامل مع النفـط.

المطلب الأول: أهمية قطاع النفط بالنسبة للدول العربية

كان ولا يزال النفط يحتل مكانة مرموقة في توفير الطاقة اللازمة لتحريك الآلة الاقتصادية في الصناعة، الزراعة، المواصلات وفي مختلف المجالات ومناحي الحياة، ورغم أن الاعتماد المتزايد والمستمر بهذه الوتيرة في استهلاك النفط قد يرهن إحتياطاته بالنسبة للأجيال القادمة، لذا فإنه من الأهمية بما كان القيام بتحليل فعاليته بمقارنته بمختلف مصـادر الطاقة المتجددة وغير قابلة للتجديد، وذلك من خلال عرض ودراسة بعض المعطيات المتوفرة التي نراها مناسبة ومساعدة لعملية التحليل من جهة، بما لها من دور في التنمية الاقتصادية للقطاعـات المختلفة من جهة أخرى، في الوقت الذي يجب ألا نتجاهل فيه ضرورة ايجـاد مصـادر طـاقوية بديلة بتكلفة أقل وفاعليـة أكبر لتحل محل النفط الأمر الذي سوف يناقش بإسهاب فيما يلي:

أولا : تطور إنتــاج واستهــلاك النفــط في البلدان العربية

في ظل التوجسات العالمية التي تشير إلى قرب نضوب النفـط في المستقبـل القريب ونظرا للتطورات الهائلة في حجم الاستهلاك العالمي الذي سيأدي لا محالة إلى استنزاف هذا المورد الذي يوصف بالنابض والذي سيكون له آثــار هائلــة على مستقبــل هذه الاقتصاديات، الأمر الذي حتم على الدول المنتجة العمل على الترشيد في استهلاك الطاقة محليا ورفع أسعارها بالنسبة للمستهلك النهائي على أمل أن يساهم ذلك بقسط وفير في دفع عجلة التنمية بها وترك البقية للأجيال اللاحقة في شكل صناديق نفطية كنمط مستحدث في أعقاب الأسعار العالية والمتقلبة للنفط في السنوات الأخيرة (1)، خاصة وأن عهد النفط الرخيص الثمن قد ولى، لنتأكد بصفة قطعية إلى بقائه من أهم العوامل الدافعة للتنمية في هذا العصر الذي أصبح فيه التنافس والسعي الحثيث للسيطرة على منابع النفط ومناطق تواجده سمة من سماته، الأمر سيتم التطرق له من خلال عرض تطور انتاج واستهلاك النفط في الدول العربية.

1- انتــاج الطاقــة في الــدول العربيــة: لا يتوقع أن يكون هناك نقص في مصادر الطاقة في العالم خلال النصف الأول من القرن الحالي، لأن الاحتياطات المؤكدة من الوقود التجاري الأحفوري (النفط، الغاز والفحم) كفيلة بسد حاجيات العالم لعقود مقبلة، وتعد الدول العربية من أكبر الدول التي تعتمد على عوائد النفط والغاز في تمويل موازناتها، لذا نتعرض بالدراسة لمستوى انتاج هذه الدول من الطاقة بصفة عامة مع التركيز على النفط والغاز.

1-1 اجمالي إنتاج الطاقة في الدول العربية: من خلال البيانات التي تتوفر لدينا في الجدول **رقم (11)** يمكن أخذ فكرة عن انتــاج الطاقــة فــي الــدول العربيــة خــلال الفــترة المــمتدة من سنة 2001 إلى 2008 ، يتبين مايلي:

1)جيفري ديفز وآخرون، صناديق النفط،هل تطرح المشكلات بوصفها حلول؟ مجلة التمويل والتنمية، المجلد38، العدد4، ديسمبر2001، ص 56.

جدول رقم (11)
إجمالي إنتاج الطاقة في الدول العربية خلال الفترة (2001-2008)

(ألف برميل مكافئ نفط يوميا)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإمارات	3255	3307	3933	3602.3	3746.4	3947.7	3805.2	3899.5
البحرين	359	373	377	395.1	394.7	398.6	406.9	425.3
تونس	108	115	108	115.9	113.9	143.7	130.5	145.8
الجزائر	3186	3217	3536	4007.0	451.9	4385.7	4301.3	4391.6
السعودية	9765	8986	10774	11428.2	12033.5	11921.3	11553.9	12169.0
سوريا	657	644	640	589.7	576.7	527.0	486.0	518.7
العراق	2746	2255	1468	2234.5	2052.7	2119.6	1971.5	2411.1
قطر	1298	1424	1497	1698.5	1867.2	1963.0	2166.1	2550.4
الكويت	2181	1969	2360	2560.7	2886.9	2959.7	2894.5	3003.9
ليبيا	1532	1524	1646	1829.1	2004.5	2109.1	2067.0	2166.0
مصر	1328	1353	1412	1416.7	1450.1	1666.3	1577.9	1636.2
الأردن	5	7	7	7.1	7.1	7.3	7.3	7.3
السودان	243	243	268	300.4	303.8	395.6	477.2	516.7
عمان	1239	1186	1134	1158.3	1183.1	1155.2	1179.3	1218.5
المغرب	19	21	21	21.1	21.1	22.0	22.0	22.0
موريتانيا	0	0	0	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2
اليمن	462	458	451	368.0	403.2	375.5	332.1	313.5
باقي الدول العربية	1921	1887	1887	1868.1	1931.5	1968.9	2031.1	2091.1
إجمالي الدول العربية	**28388**	**27089**	**29639**	**31739.8**	**33403.9**	**34104.4**	**33385.9**	**35402.4**

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) التقرير الإحصائي لسنوات مختلفة .

في نهاية سنة 2001 بلغ اجمالي انتاج الطاقة فـي العالـم العربي حوالي 28388 ألف ب م ن/ يوميا وارتفع إلى ما يقارب 35402.4 ألف ب م ن / يوميا سنة 2008 أي بزيادة تقدر بـ : 24.7%، وتحتل المملكة العربية السعودية مركز الريادة كأكبر دولة منتجة للطاقة في الوطـن العربي، حيث بلغ حجم انتاجهـا سنة 2001 حوالي 9765 ألـف ب م ن/ يوميـا وارتفـع إلى أن بلغ نحو 12169 ب م ن/ يوميـا سنة 2008، أي بزيـادة تقدر بـ: 24.61 %، أمـا الجزائـر قد بلـغ حجم انتاجهـا من الطـاقة سنة 2001 مـا يعـادل 3186 ألـف ب م ن/في

اليوم،إلى أن بلغ سنة 2008 حوالي4391.6 ألف ب م ن/في اليوم بزيادة تقدر بـ: 37.8 % . وتعتبر كل من الأردن، وموريتانيا من أضعف الدول العربية إنتاجا للطاقة حيث بلغ فيها حجم الانتاج سنة 2008 على التوالي: 7300 ، 1200 ب م ن /يوميا.

2-1 الإنتاج الاجمالي للنفط في الدول العربية: حظي النفط بقدر كبير من الاهتمام لدى الدول العربية المنتجة له خاصة الخليجية منها، وبذلت فيه كل الجهود والعناية الكافية لإستغلاله أحسن استغلال للدفع بعجلة التنمية فيها واستفادت منه محليا في تحريك آلتها الانتاجية وكذلك في تصديره نحو الخارج لأنه يمثل أكبر مورد لها بالعملة الصعبة، وهو بالتالي من أكبر مصادر الطاقة انتاجا في الدول العربية والذي يتجلى في الجدول **رقم (12)** والذي يعبر عن تطور انتاج النفط في الدول العربية خلال الفترة من سنة 2001 إلى غاية 2008 كما يلي :

قدر انتاج النفط في الدول العربية مجتمعة سنة 2001 نحو 20625 ألف برميل يوميا، ولكنه إرتفع إلى ما يعادل 23719 ألف برميل يوميا سنة 2008، أي بزيادة تقدر بـ: 15%، وبطبيعة الحال تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في انتاج النفط بين الدول العربية، حيث بلغ انتاجها من النفط الخام سنة 2001، حوالي 7890 ألف برميل يوميا، وارتفع إلى نحو 9317.8 ألف برميل يوميا سنة 2008، أي + 18.09 %، يفسر بزيادة الطلب العالمي على مصادر الطاقة بمختلف أنواعها نتيجة للنمو السريع في بعض الاقتصاديات الناشئة.

وتليها دولة الامارات العربية المتحدة بحجم انتاج بلغ سنة 2001 حوالي 2231 ألف برميل يوميا حتى بلغ 2630.3 ألف برميل يوميا سنة 2008 بنسبة تقدر بـ :17.9 % ، ويختلف حجم الانتاج من دولة عربية لأخرى إلا أنه يكاد ينعدم في كل من المملكتين الهاشمية الأردنية وموريتانيا.

جدول رقم (12)
إنتاج النفط الخام في الدول العربية خلال الفترة (2001-2008)

(ألف برميل مكافئ نفط يوميا)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإمارات	2231	2208	2601	2343.6	2378.0	2568.0	2557.0	2630.3
البحرين	182	187	189	209.1	186.6	183.3	184.3	182.2
تونس	70	72	66	69.3	65.5	96.5	70.0	85.0
الجزائر	842	730	942	1311.4	1352.0	1426.0	1398.0	1366.7
السعودية	7890	7093	8410	8897.0	9353.3	9208.0	8754.0	9317.8
سوريا	522	508	499	461.4	427.5	377.1	370.0	390.0
العراق	2600	2127	1378	2107.2	1912.7	1963.0	1851.0	2278.0
قطر	632	695	721	754.2	765.9	802.9	802.8	854.3
الكويت	1947	1746	2107	2287.8	2572.3	2644.0	2574.5	2680.0
ليبيا	1324	1316	1432	1580.7	1693.2	1761.0	1661.4	1745.6
مصر	760	751	750	709.2	578.9	619.0	632.0	659.2
الأردن	0	0	0	0	0	0	0	0
السودان	230	230	255	286.7	290.0	380.0	460.0	490.0
عمان	956	897	819	780.0	774.0	687.1	710.0	748.3
المغرب	0	0	0	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
موريتانيا	0	0	0	0	0	0	0	0
اليمن	439	438	431	350.0	384.5	357.4	314.8	291.4
باقي الدول العربية	1625	1565	1505	1416.9	1448.7	1424.7	1485.0	1529.9
إجمالي الدول العربية	**20625**	**18998**	**20599**	**22147.8**	**22734.6**	**23073.5**	**22340.0**	**23719.0**

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) التقرير الإحصائي لسنوات مختلفة .

3-1 احتيــاطي النفـط في الدول العربيـة: لقد أدى تزايد اهتمام الحكومات العربية بالنفط والذي قابله الدعم الذي لقيته من الشركات النفطية الكبرى ومن وراءها الدول الصناعية المستهلكة إلى اقامة عدة مشروعات عملاقة في الوطن العربي بهدف البحث والتنقيب عن الذهب الأسود الذي تزخر به المنطقة، هذا ما جعل الاحتياطات النفطية العربية في ارتفاع مستمر رغم استنزافها بشكل كبير من طرف الدول والشركات العاملة فيه، حيث بلغ اجمالي الاحتياطات العربية من النفط الخام 652.5 مليار برميل سنة 2001، وازداد حتى بلغ بفضل التكنولوجيا والاكتشافات الجديدة حوالي 672.1 مليار برميل سنة 2008.

لكن هذا لا يعني أن كل الدول العربية تزخر بإحتياطي معتبر، بل الأمر يختلف من دولة لأخرى هو ما يتجلى في الجدول التالي الذي يبين تطور الاحتياطات العربية من النفط الخام بين سنوات (2001- 2008) كمايلي :

جدول رقم (13):إحتياطات النفط الخام في الدول العربية (2001-2008)

(مليار برميل)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإمارات	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8
البحرين	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
تونس	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4
الجزائر	11.3	11.3	11.8	11.4	12.3	12.3	12.3	12.3
السعودية	262.7	262.8	262.7	264.3	264.2	264.3	264.3	264.3
سوريا	3.2	3.2	3.2	3.2	3.0	3.0	4.2	4.2
العراق	115.0	115.0	115.0	115.0	115.0	115.0	115.0	115.0
قطر	15.2	15.2	15.2	15.2	15.2	15.2	15.2	15.2
الكويت	96.5	96.5	99.0	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5
ليبيا	36.0	36.0	39.1	39.1	41.5	41.5	41.5	43.7
مصر	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	3.9	4.2
الأردن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السودان	0.8	0.8	0.8	0.8	0.9	5.0	5.0	5.0
عمان	5.9	5.7	5.0	4.8	5.0	5.7	5.7	5.5
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المغرب	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
اليمن	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	3.0	3.0	3.0
باقي الدول العربية	-	-	10.4	9.6	9.9	13.7	13.7	13.5
إجمالي الدول العربية	**652.5**	**652.4**	**663.8**	**661.2**	**664.5**	**668.4**	**669.7**	**672.1**

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) التقرير الإحصائي لسنوات مختلفة .

تستحوذ المملكة العربية السعودية ودولة العراق على حصة الأسد من الاحتياطات العربية من الذهب الأسود حيث قدرت سنة 2001 على التوالي بحوالي: 262.7 مليار برميل و 115 و هو ما يعادل 57.8 % من الاحتياطي العربي، وارتفع في السعودية سنة 2008 وصولا إلى 264.3 بنسبة 39.3 % من الاحتياطي العربي، أما العراق قد بقيت احتياطاته

المؤكدة سنة 2008، في حدود 115 مليـار برميل بنسبة تقدر بـ: 17.1 % من الاحتيـاطي العربـي وتليها كل من الكويت الامـارات العربيـة المتحـدة، وليبيا على التوالي بـ : 101.5 97.8 ، 43.7 مليار برميل سنة 2008 .

لكن من جهة أخـرى، نجد مثلا بعض الدول مثل تـونس تقل فيهـا الاحتياطـات الـنفـطيـة حيث وصلت سنة 2008 حوالي 0.4 مليار برميل كما أنها تنعدم في المملكة المغربية وبصفة عامة تمثل الاحتياطات العربية من النفط نسبة 57.7 % من الاحتياطات العالمية المؤكدة سنة 2008.

4-1 انتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية (*) **:** حتى نهاية الحرب العالمية الأولى لم يشهد العالم الاستفادة من الغاز الطبيعي، الذي كان يحرق بالكامل في مناطق انتاجه دون الاستفادة منه، ولم يبدأ استخدامه إلا بعد الحرب العالمية الثانية وذلك نتيجة لتوفر كميات ضخمة منه في بحر الشمال وشمال افريقيا وبعض دول الشرق الأوسط، كما يرجع السبب الرئيسي في استخدام الغاز الطبيعي كمورد للطاقة للاعتبارات التالية :

- سهولة استخراجه واستعماله ولا يسبب تلوثا للبيئة.
- لا يسبب الغاز روائح كريهة عند احراقه ولا تخلف عنه مواد سامة، كما أنه لا يحتوي على شوائب بكميات كبيرة كالكبريت.
- يعطي الغاز الطبيعي سعرات حرارية أكبر من التي يعطيها النفط عند إحتراقه.
- يعتبر نقل الغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب أسهل من النفط سواء كان ذلك إلى معامل تسييل الغاز أو إلى موانئ التصدير.
- ويرجع استخدام الغاز الطبيعي كوقود لماكنات الاحتراق الداخلي الثابتة، والتي كانت تستخدم في الأعمال الصناعية "Gas Engimes " كمحرك للضواغط والمضخات.

---

*) يعتبر الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة في هذا العصر، حيث أصبح اليوم الوقود المثالي في العالم، وهو مركب كربوني يحتوي على نفس العناصر الرئيسية التي يحتوي عليها البترول، إلا أن مكونات الغاز تختلف من مكان لآخر، وقد بدأ استخدام الغاز الطبيعي لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1820، أما أغنى مناطق تواجده في العالم نجد سيبيريا الشرقية بالاتحاد السوفياتي سابقا، ومنطقة الشرق الأوسط، خاصة في إيران والسعودية وقطر، وبعض مناطق أمريكا الشمالية، وتمثل هذه الدول مجتمعة نحو 3/4 من المخزون العالمي من الغاز الطبيعي.

لكنه، رغم كل هذه المواصفات لم يحظى في الدول العربية بأي قدر يذكر من الاهتمام حيث كان يتم حرق الغاز الطبيعي المصاحب للنفط الخام لعدم وجود أية سياسات أو جهود كافية للحفاظ عليه أو استثماره، إلا أنه في نهاية الستينيات من القرن الماضي وبالخصوص بعد أزمة الطاقة في سنة 1973 وبإيعاز من الشركات البترولية التي دفعت بالحكومات العربية إلى الإهتمام المتزايد بإستخدام الغاز الطبيعي، الذي بلغت احتياطاته المؤكدة في الدول العربية سنة 1997 حوالي 33531 مليار متر مكعب ما يعادل حوالي 21.9 % من الاحتياطي العالمي وصولا إلى 52248 مليار متر مكعب سنة 2001، وارتفع سنة 2008 إلى أن بلغ 53723 مليار متر مكعب **أنظر الجدول رقم (14)**، أي ما يعادل 30.3 % من الاحتياطات العالمية المؤكدة، في حين وصل في دول أوبك سنة 2008 إلى حوالي 51.3 % من الاحتياطي العالمي (1).

وتحتل كل من قطر، الامارات العربية المتحدة والسعودية المراتب الأولى في الترتيب العام للاحتياطي العربي من الغاز الطبيعي سنة 2008، ، حيث يقدر بـ :

- قطر 25172 مليار متر مكعب، بنسبة 46.8 % من اجمالي إحتياطات الدول العربية.
- الامارات العربية المتحدة 6072 مليار متر مكعب ، بنسبة 11.3 % من اجمالي احتياطات الدول العربية.
- المملكة العربية السعودية 7305 مليار متر مكعب بنسبة 13.56 % من اجمالي الاحتياطات العربية.

وتعتبر هذه الدول الثلاث من أكبر الدول في العالم التي تملك احتياطات الغاز الطبيعي بعد روسيا وإيران إلا أن نصف احتياطي الغاز الطبيعي لدول الخليج هو غاز مصاحب للنفط يتوقف حجم انتاجه بحجم انتاج هذا الأخير.

هذا عن الاحتياطات التي تتمتع بها الدول العربية من الغاز الطبيعي، أما ما تنتج منه فقد بلغ سنة 2001 حوالي 271.9 مليار متر مكعب.

---

1) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الاحصائي السنوي 2009، ص 12.

جدول رقم (14):إحتياطات الغاز الطبيعي في الدول العربية (2001-2008)

(مليار متر مكعب)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإمارات	6060	6060	6060	6060	6060	6040	6072	6072
البحرين	92	92	92	92	93	92	92	91
تونس	78	78	78	78	78	64	55	64
الجزائر	4523	4523	4545	4545	4580	4504	4504	4504
السعودية	6456	6646	6754	6834	6899	7153	7305	7305
سوريا	371	371	371	371	310	290	290	300
العراق	3109	3190	3170	3170	3170	3170	3170	3170
قطر	25783	25783	25783	25783	25783	25636	25172	25172
الكويت	1557	1557	1572	1572	1586	1780	1780	1780
ليبيا	1314	1503	1491	1491	1491	1420	1540	1540
مصر	1557	1657	1725	1870	1890	1910	2024	2128
الأردن	7	7	6	6	6	6	6	6
السودان	85	85	85	85	85	86	85	85
عمان	859	829	849	849	830	914	950	950
لبنان	0	0	0	0	0	0	0	0
المغرب	1	1	1	1	1	1	1	1
موريتانيا	0	0	0	0	0	0	0	0
اليمن	396	453	479	479	479	515	555	555
باقي الدول العربية	1348	1375	1420	1420	1401	1522	1597	1597
إجمالي الدول العربية	**52248**	**52835**	**53061**	**53286**	**53341**	**53581**	**53601**	**53723**

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) التقرير الإحصائي لسنوات مختلفة .

وفي سنة 2008 وصل الانتاج العربي من الغاز الطبيعي إلى ما يعادل 421.2 مليار متر مكعب، ففي خلال 8 سنوات نلاحظ بأن الانتاج العربي زاد بـ : 149.3 مليار متر مكعب بنسبة تقدر بـ : 54.9 % وهي تمثل 13.74 % من الانتاج العالمي الذي قدربـ: 3065 مليار متر مكعب (1)، سنة 2008.

وتعتبر الجزائر أول دولة عربية في انتاج الغاز الطبيعي، حيث وصل سنة 2001

1) .http://www.ameinfo.com/ar-100888.html.2009.

حوالي 78.2 مليار متر مكعب وهو في ارتفاع مستمر إلى أن وصل سنة 2008 إلى حوالي 86.5 مليار متر مكعب، وتتبعها المملكة العربية السعودية وقطر، حيث بلغ حجم إنتاجها على التوالي 80.4 و 77 مليار متر مكعب سنة 2008، وتليهما مصر، حين نجد أن حجم انتاجها من الغاز الطبيعي بلغ 24.5 مليار متر مكعب سنة 2001 ثم ازداد إلى نحو 48.3 مليار متر مكعب سنة 2008، بالمقابل نلاحظ من خلال **الجدول رقم (15)** أن هناك دول عربية مثل المغرب والأردن يكاد ينعدم فيها انتاج الغاز الطبيعي، نظرا لعدم توفره بكميات تجارية كبيرة، لكن بالمقابل دولة اليمن تتمتع بإحتياطات لابأس بها قدرت سنة 2008 بـ : 555 مليار متر مكعب لكنها لا تنتج الغاز تماما.

جدول رقم (15):إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية (2001-2008)

(مليار متر مكعب)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإمارات	39.4	43.4	44.8	46.3	47.0	47.4	49.2	50.2
البحرين	8.9	9.5	9.6	9.4	10.7	11.1	11.5	12.6
تونس	1.9	2.2	2.2	2.4	2.5	2.4	3.1	3.1
الجزائر	78.2	80.4	82.8	82.0	89.2	88.2	83.0	86.5
السعودية	53.7	57.3	60.1	65.7	71.2	73.5	79.5	80.4
سوريا	5.6	6.5	6.8	5.9	7.2	7.3	5.3	6.0
العراق	2.8	2.4	1.1	1.8	2.7	3.5	1.7	1.9
قطر	27.0	29.5	31.4	39.2	45.8	49.5	59.8	77.0
الكويت	9.5	8.7	10.0	10.9	12.3	12.9	12.6	12.7
ليبيا	6.2	6.2	6.4	8.1	11.3	13.2	15.2	15.9
مصر	24.5	26.5	29.7	32.4	42.3	52.8	46.5	48.3
الأردن	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
السودان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
عمان	14.0	15.0	16.5	20.1	21.8	25.1	25.2	25.2
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المغرب	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
باقي الدول العربية	**14.3**	**15.4**	**16.9**	**20.5**	**22.2**	**25.6**	**25.7**	**26.5**
إجمالي الدول العربية	**271.9**	**287.9**	**301.8**	**324.5**	**364.6**	**387.4**	**393.1**	**421.2**

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) التقرير الإحصائي لسنوات مختلفة .

5-1 انتاج الطاقة الكهربائية في الدول العربية : تشكل الطاقة الكهربائية عنصرا رئيسيا في منظومة الطاقة العالمية، إذ أن الطلب على الكهرباء يزداد سنويا بنسبة أسرع بكثير من تزايد الطلب على الطاقة الكلية، وتبلغ هذه الزيادة عادة حوالي 1.5 إلى 2 أضعاف معدل النمو في الطلب على الطاقة الكلية وذلك راجع لسهولة التعامل والتحكم فيها وتعدد استعمالاتها، كونها أكفأ في الاستعمال من مصـــادر الطاقـــة الأخـــرى وغير ملوثـــة للبيئـــة، وينمو الطلـــب عليها عادة بنسب موازية تماما مع النمو في الاقتصاد العالمي، ويتوقع أن تشكل الكهرباء سنة 2050 حوالي 70 % من استعمالات الطاقة في الدول الصناعية وأكثر من 50 % في البلدان النامية (1).

أما بالنسبة للدول العربية قد أصبحت تعتمد على الطاقة الكهربائية بشكل كبير، في الصناعة ولتوفير الرفاهية للمجتمع وكذلك لتلبية المتطلبات الأساسية اللازمة لإستمرار الحياة العادية مثل ضخ المياه وتكييف الهواء الأمر الذي نلحظه في الدول الخليجية بالخصوص نظرا لطبيعتها المناخية التي تتطلب ذلك، وعند تتبعنا للبيانات المرفقة في **الجدول رقم (16)** الذي يعبر عن تطور انتاج الطاقة الكهربائية في الوطن العربي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2006 نلاحظ أن:

- اجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية في الوطن العربي وصلت حوالي 436629 جيغاوات في الساعة سنة 2000 وارتفعت حيث بلغت سنة 2006 ما يعادل 623148 جيغاوات ساعة بنسبة تقدر بـ : 42.7 % وتحتل المملكة العربية السعودية ومصر المقدمة بين الدول العربية من حيث إنتاج الطاقة الكهربائية سنة 2006 على التوالي 181434 ، 108332 جيغاوات ساعة أي ما يعادل 46.5 % من الانتاج الاجمالي العربي.

---

1) هشام محمد الخطيب، مرجع سابق، ص ص 286 ،287 .

جدول رقم (16)

إنتاج الطاقة الكهربائية في الدول العربية (2000-2006)

(جيغاوات/ ساعة)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإمارات	39944	43172	46856	49450	52417	60698	66768
البحرين	6297	6779	7278	7715	8178	8698	9220
تونس	8256	8528	8955	9224	9547	11700	12227
الجزائر	26368	27159	285517	29515	30548	33528	35204
السعودية	126191	133674	144702	149767	156506	176124	181434
سوريا	25217	26712	28013	29543	31316	34935	37730
العراق	31900	32251	33863	34000	34000	34000	35000
قطر	9735	10222	10733	11160	11718	13238	14033
الكويت	30617	31536	33112	34105	35639	39500	41277
ليبيا	12678	13122	137778	14329	14831	16000	16640
مصر	73311	75759	83003	88855	94186	101299	108332
الأردن	7375	7544	8127	8988	8308	9654	11124
جيبوتي	180	190	200	200	215	255	280
السودان	1450	1515	1591	1620	1709	2050	4521
عمان	8915	9450	9912	10320	10836	11485	12059
الصومال	250	261	274	280	280	290	300
لبنان	9210	9881	10375	10680	11054	11125	11350
المغرب	14570	15007	15757	16388	17043	19158	19925
موريتانيا	451	476	499	538	550	570	610
اليمن	3414	3644	3769	4096	4235	4774	5108
إجمالي الدول العربية	**436629**	**456882**	**489314**	**509773**	**533116**	**589081**	**623148**

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) التقرير الإحصائي لسنوات مختلفة .

2- استهــلاك الطــاقــة:

لقد ارتفـع استهـلاك الدول العربية من الطاقـة بصورة كبيرة خـلال الفترة الممتدة بين سنـة 2001 – 2008 ، حـيث إنـتقل من 7009 ألف ب م ن / يـوم سنة 2001 إلى أن وصل نهاية سنة 2008 إلى 10014.6 ألف ب م ن / يوم، أي بزيادة تقدر بـ : 3005.6 ألف ب م ن / يوم بنسبة تقدر بـ : + 42.8 % .

لذا فإنه يمكن تبرير هذه الزيادة المعتبرة خلال هذه الفترة القصيرة بالعلاقة الموجودة بين استهلاك الطاقة وبين تطور الناتج القومي، فكلما ازداد الناتج القومي ارتفع استهلاك الطاقة، لكن هذا لا يعبر عن أن هذين المتغيرين يتحركان بنفس الدرجة، بل إن هذه العلاقة تختلف بين الدول لعدة اعتبارات، حتى أنها يمكن أن تختلف في الدولة ذاتها من فترة لأخرى نتيجة للتغيرات في العوامـل المحددة للنمو في كل من الناتـــج القومـي والطـلب على الطاقـــة وترجــع هـذه العلاقـــة لما يلي (1):

- إن الطاقة تعتبر أحد المدخلات المهمة في العملية الانتاجية في كل القطاعات الاقتصادية، وزيادة الانتاج تقتضي زيادة المدخلات من الطاقة و رأس المال والعمل.
- إن زيــادة النمو الاقتصـادي يكـون مرتبطـا بالتطـورات في هيكـل الاقتصـاد الوطني، وهذه التغيرات تأخذ صورة التحول من القطاع التقليدي الزراعي، إلى القطاع الصناعي، وبالذات الصناعات التحويلية، ويليه قطاع الخدمات، وهذان القطاعان بالذات يتميزان بمعدلات عالية من الطلب على الطاقة.
- إن ارتفاع الناتج القومي يصاحبه زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي، وزيادة الدخل القابل للتصرف فيه من قبل الأفراد تؤدي إلى زيادة استهلاك الطاقة، خصوصا في القطاع المنزلي وفي المواصلات.

---

1) علي لطفي، مرجع سابق، ص 139.

وعندما تتم دراسة الجدول التالي الذي يوضح تطور استهلاك الطاقة في الوطن العربي حسب المصدر خلال الفترة 2001 – 2008 نجد مايلي:

جدول رقم (17):استهلاك الطاقة في الدول العربية (2001-2008)

(الف برميل مكافئ نفط/يوم)

البيـــــان		البترول	الغاز الطبيعي	الطاقة الكهرومائية	الفحم	إجمالي الدول العربية
2001	الكمية	3814	2978	144	73	7009
	%	54.4	42.5	2.1	1.0	100
2002	الكمية	3886	3059	146	72	7163
	%	54.2	42.7	2.1	1.0	100
2003	الكمية	3997	3119	145	71	7332
	%	54.2	42.6	2.1	1.1	100
2004	الكمية	4461.9	3576.0	135.5	23.9	8197.3
	%	54.43	43.62	1.65	0.3	100
2005	الكمية	4700.7	3853.8	135.5	25.9	8715.9
	%	53.93	44.22	1.56	0.29	100
2006	الكمية	4988.8	4052.1	135.5	24.3	9200.7
	%	54.22	44.04	1.47	0.27	100
2007	الكمية	5195.0	4243.3	135.5	24.7	9598.5
	%	54.12	44.21	1.41	0.26	100
2008	الكمية	5399.4	4455.0	135.5	24.7	10014.6
	%	53.92	44.48	1.35	0.25	100

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول – الإدارة الاقتصادية 2009.

يغطي النفط والغاز في الوطن العربي متطلبات الطاقة بنسبة كبيرة حيث تقدر بـ : 98.4 % من اجمالي استهلاك الطاقة سنة 2008 ويستحوذ البترول على نحو 53.92 % من اجمالي استهلاك الطاقة يليه الغاز بنسبة 44.48 % .

وعلى الرغم من هذا المعدل المرتفع نسبيا من الاستهلاك المحلي إلا أن الانتاج الفائض القابل للتصدير من النفط في الدول العربية بعد تلبية الطلب المحلي قد إرتفع من 19.1 مليون برميل يوميا في سنة 1980 إلى 21.6 مليون برميل يوميا سنة 2006 أي أن قدرة الدول العربية للتصدير قد زادت بمقدار 2.5 مليون برميل يوميا خلال هذه الفترة

و من المتوقع أن تصل إلى 39.6 مليون برميل يوميا سنة 2020.

ويبلغ اجمالي نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في الوطن العربي سنة 2005 حوالي 554.1 ب م ن سنويا ويعود أكبـر نصيب في ذلك في قطـر، حيث بلغ سنـة 2005 حوالي 242.3/ ب م ن سنـويا، ويعد الفرد السوداني الأقل حضا من غيره حيث وصل نصيبه سنة 2005 حوالي 0.5/ ب م ن في السنة، أما التوزيع النسبي لإستهلاك المنتجات النفطية على مستوى الدول العربية سنة 2005 يحتل زيت الغاز/الديزل في المرتبة الأولى، حيث يشكل 32.1 % ثم يأتي الغازولين في المرتبة الثانية بـ: 20 % بينما بلغت نسبة وقود الطائرات حوالي 5.3 %، وقد استهلكت الدول العربية نحو 6.4 % من المنتجات النفطية في العالم سنة 2005، بينما بلغت حصة الدول الصناعية حوالي 61.8%، مقابل 26.5 % للدول النامية في نفس السنة.

ثانيـا: دور النفط في تنميـة البلـدان العربيـة

تضطلع الدول النامية النفطية بما فيها الدول العربية إلى لعب دور مهم في المعادلة العالمية من أجل تحقيق الاستقرار في السوق للنفطية، وهي تعمل لذلك للأسباب التالية:

- شعورها بالمسؤولية إتجاه توفير مستلزمات الاقتصاد العالمي من الطاقة.
- امكانياتها النفطية المعتبرة.
- تهدف إلى الحفاظ على استقرار السوق العالمية من أجل استغلال امكانياتها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعزيزا لرفاه مجتمعاتها.

إن الطاقة والتنمية في الوطن العربي قد أصبحتا مترادفين متلازمين فلولا النفط لا نكاد نتحدث عن التنمية في أغلب الدول العربية لأنها دول نفطية بأتم معنى الكلمة، وقد أثر النفط على الاقتصاد القومي العربي من عدة اتجاهات ويتجلى ذلك من خلال دراسة دوره في التنمية، وهذا لتوضيح العلاقة بين التنمية الاقتصادية والنفط، خاصة وأنه أصبح يؤثر على الاقتصاديات العربية المنتجة له في عدة نقاط أهمها (1):

1) الاستثمـار في قطاع الطـاقة في الدول العربية واقعه وآفاقه، مرجع سابق ص 21.

1- توفير العملة الصعبة: إن ارتفاع الصادرات من النفط والتي يرافقها استقرار في الأسعار في الأسواق العالمية تعتبر مصدرا مهما للدول العربية في تحصيل العملات الأجنبية التي تساهم بدورها في تمويل التنمية الاقتصادية وعند دراسة بيانات الجدول التالي الخاص بالعوائد المترتبة عن الصادرات العربية من النفط خلال الفترة 2000 – 2006، الذي يبن أهمية هذا القطاع بالنسبة للدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (18)
قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية خلال الفترة (2000- 2006)

(مليون دولار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإمارات	26148	22414	16627	22054	29624	43502	52437
البحرين	2589	2054	1806	2677	3505	5162	6353
الجزائر	14204	11736	12370	12300	13862	21029	25769
السعودية	70866	59788	55064	70642	92856	137050	171422
سوريا	2743	2163	2484	2704	2987	2516	2326
العراق	19771	15685	10400	8627	17751	24058	32005
قطر	7834	6964	6885	7500	11694	13774	17838
الكويت	18183	14976	14057	19002	26363	39430	48859
ليبيا	12230	10875	10482	12780	18263	27518	34968
مصر	2588	1917	713	1255	1829	2526	2833
السودان	945	1495	1512	1908	3191	5461	8438
عمان	8800	7697	7969	8080	9105	13373	16154
اليمن	1912	1538	1608	2107	3052	3724	4138
الدول العربية الأخرى		**10703**	**11089**	**12095**	**15348**	**22558**	**28730**
إجمالي الدول العربية	**188813**	**159302**	**152702**	**171636**	**234082**	**339123**	**423540**

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) التقرير الإحصائي لسنوات مختلفة .

وصل اجمالي قيمة الصادرات النفطية في الوطن العربي إلى ما يعادل 188.8 مليار دولار سنة 2000، وهي الفترة التي شهدت فيه عودة إنتعاش الأسواق العالمية بزيادة الطلب

وارتفاع الأسعار وصولا إلى 424 مليار دولار سنة 2006، أي بزيادة تقدر بـ : 252.2 مليار دولار، وتأتي المملكة العربية السعودية في طليعة الدول العربية في تصدير النفط الخام، حيث بلغت قيمة صادراتها سنة 2000 حوالي 71 مليار دولار وتطورت بفضل الثورة التي شهدتها الأسواق العالمية للنفط إلى أن بلغت سنة 2006 إلى ما يعادل 171 مليار دولار، وتتبعها في ذلك دولة الامارات العربية المتحدة، حيث بلغت قيمة صادراتها سنة 2000 نحو 26 مليار دولار ثم ارتفعت سنة 2006 وصولا إلى 52.4 مليار دولار.

وفي ظل المعطيات السالفة، يتجلى حجم القدرات العربية في مجال تصدير النفط والتي تعود عليها بعوائد معتبرة وهي في ارتفاع مستمر بفضل ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية وكذلك للتطور التكنولوجي الذي ساهم في اكتشافات جديدة، وبالتالي فإن الارتفاع في العائدات من شأنه أن يساهم في عملية تمويل التنمية في الدول العربية بإعتبارها دول نامية هي في حاجة إلى مصادر مالية هائلة لتمويل برامجها التنموية ونعطي مثال لذلك الجزائر التي أطلقت فيها مشاريع تنموية رائدة في الوطن العربي وضخت فيها أموال معتبرة من خلال سياسة دعم النمو الاقتصادي التي رصد لها ما يعادل 150 مليار دولار سنة 2005 (1) وذلك لتمويل مشاريع تنموية ذات الأولوية الوطنية والتي من شأنها أن تساهم في تغيير حالة الركود التي يشهدها الاقتصاد الوطني بتوفير المنشأت القاعدية اللازمة والضرورية لتهيئة الجو المناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاعات ضلت حكرا على الدولة فيما مضى وأعطيت الأولوية لقطاع المنشآت القاعدية وذلك بإطلاق مشروع القرن المتمثل في الطريق السيار شرق غرب وبناء السدود من أجل تغطية العجز المسجل في ري المساحات المسقية على المستوى الوطني، اضافة إلى انجازات ذات أبعاد اجتماعية كمشروع مليون سكن الذي هو على وشك التسليم .... إلخ.

1) http://www.elmoustakbel.net/content/view/1221/92 .2009.

2- تكويـــن رأس المـــال : تعد الصناعة النفطية من أضخم الصناعات كما أنها تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة ودقيقة هذا ما يدفع بالدول النفطية العربية إلى ضخ أموال معتبرة للاستثمار في هذا القطاع في كل مراحله من الاكتشاف، الانتاج إلى النقل.

وترتكز الاستثمارات في قطاع الطاقة في الدول العربية بالخصوص في ثمانية بلدان هي: المملكة العربية السعودية، قطر، الجزائر، مصر، الامارات العربية المتحدة، الكويت ليبيا وعمان، ولقد شهد حجم المتطلبات الاستثمارية في قطاع الطاقة في الدول العربية زيادات غير مسبوقة منذ سنة 2004 وتشير التقديرات إلى أن الاستثمارات الاجمالية في قطاع الطاقة قد إزدادت من 150 مليار دولار سنة 2004 إلى 175 مليار دولار سنة 2008 ويتوقع أن تقفز هذه الاستثمارات بصورة ملحوظة لتصل إلى 345 مليار دولار سنة 2011 وهو ما يتجلى من خلال **الجدول رقم (19)**.

جدول رقم (19):الاستثمارات في الصناعة النفطية في الدول العربية خلال الفترة 2007-2011

(مليون دولار أمريكي)

البيـــــان	صناعة الاستكشاف والإنتاج	الصناعة الوسطى	التكرير	الإجمالي
الإمارات	3950	400	8150	12500
البحرين	350	100	750	1200
تونس	1320	0	1500	2820
الجزائر	4410	125	7647	12182
السعودية	12500	1500	26800	40800
سوريا	1075	250	3165	4490
العراق	750	250	4400	5400
قطر	7270	100	2900	10270
الكويت	4420	250	10815	15485
ليبيا	2750	0	6400	9150
مصر	1425	700	9750	11875
مجموع الدول الاعضاء في أوابك	**40220**	**3675**	**82277**	**126172**
باقي الدول العربية	**7880**	**2000**	**5460**	**15340**
الاجمالي	**48100**	**5675**	**87837**	**141512**

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) الإدارة الاقتصادية نقلا عن الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب).

وتشكل الاستثمارات في الصناعة النفطية في الدول العربية في نفس الفتـرة ما يعـادل 141.5 مليار دولار وترتكز بصورة واضحة في المملكة العربية السعودية بـ : 40.8 مليار دولار، أي حوالي 28.8 % من الاستثمارات في الصناعـة النفطية العربية، وتليهـا دولـة الكويـت حيث بلغت الاستثمارات فيها حوالي 15.4 مليار دولار، ثم الامارات والجزائر على التوالي بـ : 12.5 ، 12.1 مليار دولار.

وتتوزع الاستثمـارات في الصناعـة النفطيـة في الـدول العربيـة خـلال الفترة 2007-2011 على النحو التـالي (1):

2-1 صناعـة الاستكشـاف والانتـاج: ويتوقع أن يبلغ حجم الاستثمارات المتوقعة في هذه الصناعة إلى حوالي 48.1 مليار دولار ويمثل ذلك حوالي 34 % من اجمالي الاستثمارات المتوقعة في الصناعة النفطية، وستتوجه هذه الاستثمارات نحو عمليات صيانة وتعزيز الانتاج والتطوير للحفاظ على المستوى الحالي من الانتاج.

2-2 الصناعة الوسطى(التخزين، النقل والشحن): يتوقع أن يبلغ حجم الاستثمارات المطلوبة في هذه الصناعة إلى حوالي 5.7 مليار دولار ويشكل ذلك حوالي 4 % من اجمالي الاستثمارات المتوقعة في الصناعة النفطية.

2-3 مشروعات التكرير: ستصل الاستثمارات المطلوبة لهذه المشروعات إلى حوالي 87.8 مليار دولار، ويشكل ذلك حوالي 62 % من اجمالي الاستثمارات المتوقعة في الصناعة النفطية والتي تحتل بدورها أكثر من ربع الاستثمارات الاجمالية في قطاع الطاقة في الدول العربية.

لذلك فإنه يمكن القول بأن لصناعة الطاقة دورا مهما في تكوين رأس المال سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تشكل الاستثمارات المخصصة لقطاع الطاقة حوالي 20 % من الاستثمارات المباشرة على مستوى العالم.

2-4 خلق مناصب الشغل : إن الاستثمارات الحيوية التي أطلقتها الدول العربية في الفتـرة الممتـدة بين سنـوات 2007 و2011 سـوف تخلـق العديـد مـن المنـاصب وتسـاهم فـي

1) الاستثمار في قطاع الطاقة في الدول العربية واقعه وآفاقه، مرجع سابق ، ص 41.

التخفيض من حجم البطالة، خاصة وأن هذه الصناعة تلقى اهتماما كبيرا لدى فئة العمال نظرا لإرتفاع الأجور التي يتقاضاها عمال هذا القطاع، كما أنها توفر مجالا واسعا للتكوين المستمر في هذا الميدان بمختلف تخصصاته ويشغل قطاع الطاقة في الوطن العربي القطاع خيرة خريجي المعاهد والجامعات العربية والدولية، وهذا دليل آخر على أن هذا القطاع يجلب إليه اليد العاملة ذات الكفاءة العلمية والمهنية العالية، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تطويره.

3- تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي:

1-3 الناتج المحلي الاجمالي: ارتفعت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، خاصة خلال الطفرة النفطية الأخيرة أي مع مطلع سنة 2003، التي ارتفعت فيها أسعار النفط إلى مستويات قياسية قدرة بـ: 161 %، خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى 2007، كما صاحبها ارتفاع غير مسبوق في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية والذي بلغ سنة 2003 حوالي 755.32 مليار دولار وصولا إلى 1471.66 مليار دولار سنة 2007، أي بنسبة تعادل 95 % خلال نفس الفترة، أنظر الجدول أدناه:

جدول رقم (20):

حصة قيمة الصادرات النفطية من اجمالي الناتج المحلي للأقطار العربية

2007- 2003

مليار دولار

السنة	صادرات الأقطار العربية بالأسعار الجارية (مليار دولار)	معدل النمو السنوي للعائدات	الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية (مليار دولار)	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي %	حصة قيمة صادرات النفط من الناتج المحلي الاجمالي %
2003	172.37	0.21	755.32	0.12	0.23
2004	235.19	0.36	891.43	0.18	0.26
2005	343.52	0.46	1089.24	0.22	0.32
2006	420.73	0.22	1291.41	0.19	0.33
2007	450.22	0.07	1471.66	0.14	0.31

المصدر: بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008.

ومن الجدول **رقم (20)** تتضح العلاقة بين العائدات النفطية والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية مع أسعار النفط سلبا وإيجابا، لا بد وأن ينعكس بصورة مباشرة وبنفس الاتجاه على العوائد النفطية وبالتالي على الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية.

2-3 الميزان التجاري (1)**:** للنفط دور مهم في التجارة الخارجية للدول العربية، حيث ساهم معدل نمو الصادرات النفطية خلال الفترة 1998 – 2007 في تضاعف الفائض في الميزان التجاري للأقطار العربية المصدرة للنفط إلى 337 مليار دولار سنة 2007 بدلا من فائض قدره 5.7 مليار دولار سنة 1998، مما أدى إلى مضاعفة الايرادات الحكومية لهذه الدول.

وقد سجل الميزان التجاري للدول العربية المصدرة للنفط تحسنا كبيرا بعد سنة 1998 التي هبطت فيها أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، لكنها عادت للارتفاع، الأمر الذي كان له أثر ايجابي على نمو العائدات النفطية وازدهار الميزان التجاري، حيث سجل معدل النمو السنوي للعائدات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط أعلى مستوياته سنة 2005، إذ بلغ 44.7 % وتزامن ذلك مع تحقيق فائض معتبر في الميزان التجاري للدول العربية المصدرة للنفط في الفترة 1996 – 2007 بلغت 257 مليار دولار أنظر الجدول **رقم (21)**.

كما سجل الميزان التجاري للدول العربية مجتمعة خلال الفترة 1998 – 2007 تحسنا كبيرا، حيث بلغت فوائض الميزان التجاري في البلدان العربية 323 مليار دولار مرتفعا بحوالي 327 مليار عن مستويات سنة 1998 والتي سجلت عجزا بـ: 6 مليارات دولار، وبطبيعة الحال نتج هذا التحسن من مساهمة الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "OPEC" والتي ارتفعت موازينها التجارية في نفس الفترة.

1) مجلة النفط والتعاون العربي، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مرجع سابق، ص ص 43 و44.

جدول رقم (21)

العائدات النفطية والميزان التجاري للبلدان العربية 1998-2007

مليار دولار

السنة	العائدات النفطية للأقطار الأعضاء في "أوابك" بالأسعار الجارية (مليار دولار)	معدل النمو السنوي للعائدات	الميزان التجاري في الأقطار الأعضاء في "أوابك" (مليار دولار)	الميزان التجاري في الدول العربية الأخرى (مليار دولار)	الميزان التجاري في الدول العربية (مليار دولار)
1998	76.80	30.18 -	5.70	11.56 -	5.86 -
1999	109.70	42.84	33.87	6.31-	32.56
2000	177.16	61.49	104.64	2.16 -	102.48
2001	148.57	16.14 -	83.32	5.04 -	78.28
2002	130.88	11.91-	84.65	4.16 -	80.49
2003	159.54	21.90	114.38	6.02 -	108.36
2004	218.73	37.10	155.89	10.87-	145.02
2005	316.57	44.73	256.73	9.14 -	247.59
2006	394.81	24.71	312.51	7.23 -	305.28
2007	419.77	6.32	337.06	15.51 -	321.55

المصدر: بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008.

4- تحسن مؤشر التنمية البشرية: إن للعائدات النفطية في الدول العربية المنتجة والمصدرة له دور كبير في تحفيز الانفاق الحكومي في المجالات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة، ويظهر ذلك بوضوح من خلال الدراسة التي جاءت في تقرير التنمية الاجتماعية المعد من طرف برنامج الأمم المتحدة الانمائي سنة 2007، والذي عرفت فيه مؤشرات التنمية البشرية للدول العربية المصدرة للنفط تطورا كبيرا خلال الطفرة النفطية الأخيرة وهذا مقارنة ببيانات سنة 1975 كما هو موضح في الجدول **رقم (22)**.

جدول رقم (22): مؤشر التنمية البشرية للدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط بين 1975-2005

الدولــة	الترتيب الدولي سنة 2005	الموقع حسب التصنيف الدولي	مستوى 2005	مستوى 1975
الكويت	33		0.891	0.771
قطر	35		0.875	--
الامارات	39	**رتبة عاليــة**	0.868	0.734
البحرين	41		0.866	0.747
ليبيا	56		0.818	--
السعودية	61		0.812	0.611
الجزائر	104		0.733	0.511
سوريا	108	**رتبة متوسطة**	0.724	0.547
مصر	112		0.708	0.434

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008.

من خلال الجدول **رقم (22)**، يتبين بأن الدول العربية النفطية خطت خطوة كبيرة في مجال التنمية البشرية، خاصة الخليجية منها التي شهدت نقلة نوعية في مختلف مؤشرات التنمية البشرية من تعليم وصحة ومواصلات وسكن الأمر الذي جعلها تحتل مراكز أولى عالميا في مجال التنمية الاجتماعية التي عادت بالفائدة على المواطن الخليجي والعربي بصفة عامة، علما أنها تستقطب العمالة العربية خاصة المصرية منها والتي بدورها قد ساهمت في تحسين التنمية في البلاد مقابل تمتعها بظروف معيشية ملائمة تضاهي حتى تلك التي نسمع عنها في الدول المتقدمة بل أصبح حتى الفرد الأوربي يحلم بالعيش في الخليج العربي خاصة دولة الامارات العربية المتحدة وهذا ما يتجلى من خلال الجدول أعلاه الذي عبر عن ذلك حيث احتلت دولة الكويت المرتبة 33 عالميا والأولى عربيا في مجال التنمية البشرية ثم تليها كل من قطر والامارات العربية المتحدة على التوالي الثاني والثالث عربيا و 35 ، 41 عالميا

وهذا دليل على واقع التنمية البشرية في الدول العربية، أما الجزائر ومصر نجدها تحتل مرتبة متوسطة في التصنيف العالمي لسنة 2005 على التوالي 104، 112 ربما ذلك راجع للكثافة السكانية لهذه البلدان والتي ترتفع فيها متطلبات الحياة أكثر من الدول الخليجية التي تتميز بكثافة سكانية ضعيفة، أما بالنسبة لدولة عمان فقدت عرفت فيها التنمية البشرية قفزة نوعية والتي كانت تقدر سنة 1975 بـ: 0.487 إلى أن بلغت مستويات مرتفعة قدرت بـ: 0.814 سنة 2005،(1)، أي بزيادة تعادل 0.327 وهو أكبر تحسن خلال نفس الفترة بالنسبة للدول العربية المصنفة بين الدول ذات التنمية البشرية العالية.

على ضوء ما سبق، يمكن أن نستنتج أن للنفط وعوائده دور كبير في التأثير على مؤشر التنمية البشرية في الدول العربية المنتجة له، خاصة وأن أغلبها صنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية العالية وهذا دليل على نجاح سياساتها التنموية في العقود الأخيرة الأمر الذي سوف ندعمه ببعض بيانات التنمية البشرية في البلدان العربية حسب القطاعات كمايلي:

1-4 قطـاع الصحـة (2)**:** هناك إجماع بأن الصحة تشكل ركنا أساسيا من أركان التنمية البشرية لأنها نقطة الارتكاز التي يقوم عليها النشاط الانساني، كما أنها تمثل كذلك عنصرا جوهريا لأمن الانسان، لأن البقاء والحماية من المرض هما في صلب مختلف مفاهيم الرفاه البشري، لذا فإن الدول العربية خاصة النفطية منها قد شهد فيها قطـاع الصحة تطـورا كبيـرا ويتجلى ذلك من خلال تطـور معدلات الانفـاق الحكومي في هـذا القطـاع حيث إرتفع بـ: + 1.81% خلال الفترة الممتدة بين 1960 و 2004 على النحو التالي:

- سنة 1966 قدر بـ: 0.9 % من الناتج المحلي الاجمالي (3).
- سنة 1987 قدر بـ: 1.8 % من الناتج المحلي الاجمالي.
- سنة 2004 قدر بـ: 2.71 % من الناتج المحلي الاجمالي.

---

1) بيانات تقرير التنمية الانسانية العربية لسنة 2009، ص 235.

2) نفس المرجع، ص 236.

3) سمير أمين، علي الكنز، منير الحمش، مصطفى الجمال، العلاقات العربية النفدية، مرجع سابق، ص 69.

وقد أثرت هذه السياسة بصورة مباشرة على تحسن الأوضاع والخدمات الصحية في الدول العربية النفطية حيث سجل تطور في **متوسط العمر المتوقع** الذي إنتقل من:

- 45.5 سنة في عام 1966.
- إلى 51.9 سنة في الفترة الممتدة بين 1970 - 1975.
- وصولا إلى 66.7 سنة في الفترة الممتدة بين 2000 - 2005.

وكان بطبيعة الحال لتحسن الانفاق الحكومي في القطاع الصحي إنعكاس مباشر على تحصيل الخدمات الصحية في الدول العربية المنتجة للنفط الأمر الذي يتجلى من خلال البيانات التالية:

* **الحصول على الخدمات الصحية** (1)**:** قد إرتفع مستوى الحصول على الخدمات الصحية في الدول العربية بنسبة 10 % خلال الفترة الممتدة بين سنة 1985- 1994 حيث إنتقل من 77 % إلى 87 % والمعبر عنها من خلال النسب التالية:

*** نسبة الحاصلين على خدمات الصرف الصحي:**

- قدرت بـ: 52 % سنة 1994 من مجموع السكـــان.
- ثم بلغت 61 % سنة 1990 مـن مجمـوع السكـــان.
- حتى بلغت 71 % سنة 2004 من مجموع السكان .

*** نسبـة من تصلهم ميـاه شرب نقيـة:**

- بلغـت 84 % سنـة 1990 مـن مجمــوع السكـــان.
- وصولا إلى 86 % سنة 2004 من مجموع السكان.

1) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2007 /2008، ص ص 235 242.

*** نسبة الأطفال من عمر سنة المحصنين ضد الأمراض:**

- نسبة الأطفال المحصنين ضد السل إنتقل من 83 % سنة 1994 إلى 86 % سنة 2005.
- نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة إنتقل من 83 % سنة 1994 إلى 86 % سنة 2005.

*** نسبـة الولادة تحت الإشـراف الصحي:**

- كانت تبلغ 58 % سنة 1994 من إجمالي الولادات.
- إلى أن وصلت 74 % سنة 2005 من إجمالي الولادات.

4-2 قطاع التعليم: منذ السبعينيات من القرن الماضي أعطت الدول العربية الأهمية اللازمة لقطاع التعليم الذي من شأنه أن يساهم في رقي مجتمعاتها، خاصة وأن التعليم يعد الركيزة الأساسيـة لبناء المجتمعـات وترقيتهـا، وقد إنعكست هذه الارادة من خلال تزايـد حجم الانفاق الحكومي في هذا القطاع إلى الناتج المحلي الاجمالي والذي بلغ سنة 1980 حوالي 4.1 % وصولا إلى 4.68 % سنة 2005، الأمـر الذي كانت له آثار إيجابية من ناحية الالمام بالقراءة عند الفئـة البـالغة 15 سنـة التي انتقلت من 58.2 % سنـة 1994 إلى 70.3 % سنة 2005، أما بالنسبة للفئة العمرية البالغة بين 15 و 24 سنة بلغت نسبة الالمام بالقراءة والكتابـة في السنوات 1985- 1994- 2005 على التـوالي: 53 % (1)، 74.8 % و 85.2 %، الأمر الذي انعكس على معدل الالتحاق بمختلف مستويات التعليم والذي بلغ سنة 2005 ما يعادل 65.5 %، حيث سجلت ليبيا نسبة 94.1 % والكويت 74.9 % أما الجزائر 73.7 %، (2)، وهذا دليل على نجاح السياسة التعليمية في هذا القطاع الذي انعكس على التطور المعرفي والثقافي للفئة الشابة في الدول العربية التي من شأنها المساهمة في تنمية بلدانها في مختلف المجالات.

---

1) سمير أمين، علي الكنز، منير الحمش، مصطفى الجمال، العلاقات العربية النقدية، مرجع سابق، ص 70.

2) بيانات تقرير التنمية الانسانية العربية لسنة 2009، ص 235.

5- استراتيجية ادارة عوائد النفط في الدول العربية

ومما سبق، ونتيجة للطفرة النفطية الأخيرة التي شهدتها السوق العالمية للنفط، تبنت بعض الدول العربية استراتيجيات لإدارة عوائد النفط مما أثر بالايجاب على اقتصادياتها وتم استغلال فوائض العوائد النفطية في عدة جوانب عادت عليها بالفائدة، والتي يمكن أن تلخص في النقاط الآتية:

5-1 التسديد المسبق للمديونية: عاشت أغلب الدول العربية خاصة النفطية منها في سنوات التسعينيات من القرن الماضي أزمة قوية هزت اقتصادياتها نتيجة لتراجع أسعار الزيت الخام مما جعلها تتخبط في مديونية اتجاه المؤسسات الدولية والتي زادت من متاعبها الاقتصادية، نتيجة للسياسات المفروضة عليها من طرف هذه الأخيرة عند قبول جدولة ديونها، الأمر الذي شكل عبأ على اقتصادياتها عوض التخفيف من حدة الأزمة، لكن قد إنفرج الأمر مع الطفرة النفطية الأخيرة والتي إستغلتها في التسديد المسبق للمديونية وهو ما حذت حذوه السلطات العمومية في الجزائر حينما قررت سنة 2004 التسديد المسبق للمديونية الخارجية والتي كانت قد بلغت سنة 2003 حدود 23.4 مليار دولار منها 12.2 مليار تمت إعادة جدولتها مع نادي باريس ولندن (1).

وتجسد ذلك في تسديد الجزء الأول من المديونية بشكل مسبق سنة 2005 والمقدر بـ:3.3 مليار دولار وهذا ما جعل نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الخام تنتقل من34 % في نهاية 2003 إلى أقل من 4.5 % في نهاية سنة 2006، وانخفض معدل خدمة الدين إلى مستوى 4.16 %من الصادرات لسنة 2006 (2).

---

1) عبد الغني عكة، التنمية في البلدان العربية النفطية في ظل قواعد العولمة الاقتصادية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، العدد 02، 2009 ، ص ص 358 و 359.

2) قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط، فرص أم تهديدات، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، بالتعاون مع مخبر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي 08/07 أفريل 2008، ص 05.

2-5 صندوق ضبط الموارد: هو أحد الآليات التي استخدمتها البلدان العربية لضمان تمويل النفقات العمومية حالة وقوع تذبذبات وسط السوق العالمية للنفط والتي بدورها قد تأثر على موارد ميزانية الدولة، لذلك اهتدت هذه الدول إلى فكرة انشاء صندوق لضبط الموارد يمول من الفـارق بين السعر المرجعي المعتمد في اعـداد الميزانيـة العـامة للدولـة والسعر الفعلي للزيت الخام في السوق النفطيـة، وبالتالي الجبايـة الناتجـة عن الفرق بين السعر الفعلي في الأسـواق العالميـة والسعر المرجعي المعتمد في اعداد الموازنة العامة للدولة هي مصدر تمويل هذا الصندوق، ليستخدم في ضبط توازن الميزانية وهو ما استفادت منه الجزائر في التسديد المسبق لمديونيتها.

لكن بالمقابل يعاب على الحكومات التي تعتمد على انشاء مثل هذه الصناديق، بأنها تهدف من ورائها تجنب الرقابة البرلمانية في صرف المال العام والذي يجب أن يمر في الحالات العادية حتميا بقنوات الرقابة المتعارف عليها دوليا والتي تعتبر آساسا للحكم الراشد، خاصة حالة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مقارنة بالسعر المرجعي في اعداد الموازنة العامة للدولة، أما الحكومات يختلف رأيها عن ذلك مبررة هذا الاجراء بالضرورة القصوى والسرعة في تنفيذ دون المرور بالاجراءات المعقدة والطويلة في مثل هذه الحالات.

و تتمثل استخدامات الصندوق في النقاط التالية:

- تعويض ناقص القيمة الناجم عن مستوى ايرادات الجباية البترولية الذي يقل عن تقديرات قوانين المالية.
- التقليص من الدين العام الداخلي والخارجي والتسديد المسبق للمديونية.

3-5 صناديق السيادة: إن صناديـق الثروة السيـادية هي أدوات استثمـارية حكوميـة تدير أصـولا تزيـد عن 2 تريليـون دولار، وهـي تستخـدم آساسـا في الاستثمـار فـي الأسـواق العالميـة، علاوة على استخـدام مدخراتهـا في القضايـا العامة كتطوير الطـاقة مثلا، وإزدادت أهميتها خلال الأشهر القليلة الماضية حينما ضخت مبلغ 60 مليار دولار في البنوك الأمريكية التي ضربتها الأزمة المالية، لذا قد بادرت دول عربية في انشاء صناديق سيادية نتيجة لتعاظم حجم إيراداتها بالعملة الصعبة المتأثرة بإرتفـاع أسعـار النفـط وذلك سعيـا وراء رفع عـوائـد

مدخراتها بالعملات الصعبة والتنمية الوطنية الطويلة الأجل، وقد انتشرت صناديق السيادة العربية في الأقاليم الافريقية والأوربية والأسيوية وتمكنت بذلك من تغيير تشكيلة الاستثمار في العالم كله ودفعت بعجلة تنمية الاقتصاديات العالمية، لذا فهي قوة صاعدة أصبحت تخشى منها الدول الغربية خاصة أمريكا، وتعتبر الكويت من أول أنجح الدول العربية التي قادت استثمارات خارجية، حيث يقدر حجم صندوقها السيادي بأكثر من 350 مليار دولار وأكدت كافة الاحصائيات والأرقام المحايدة مدى نجاح وفعالية الصندوق الكويتي لأن استثماراته كانت مبنية على آساس العوائد والمخاطر (1).

لكن بالمقابل يعاب على الدول النفطية العربية اعتمادها بالدرجة الأولى على استغلال الموارد الطبيعية استغلالا بشعا بهدف تعظيم الموارد المالية التي تستهلك في مشاريع غير منتجة وفي حال عدم توفرها تلجأ للاقتراض الخارجي بفوائد مرتفعة يصرف معظمها لخدمة الدين العام ولم تنجح في توليد تنمية مستدامة في أي مجال بالصورة المتواجدة في الدول الغربية، كما أهملت القوى البشرية وعطلت طاقات الانسان الابداعية، خاصة إذا علمنا أن إنجازات الدول العربية النفطية وفق مقاييس التنمية البشرية، أقل من المتوسط العالمي، لكن تجدها على صعيد مؤشرات الدخل كانت أفضل منها على صعيد مؤشرات التنمية الأخرى.

لهذا يمكن القول بأن الدول العربية هي أغنى مما هي نامية، وقدر معدل قيمة التنمية البشرية لكافة الدول العربية بـ: 0.699 أقل من المعدل العالمي المقدر بـ: 0.743 الذي تجاوزته 10 دول هي دول الخليج العربي إضافة إلى ليبيا، الأردن، لبنان وتونس، ورغم كل هذا التشاؤم قد إحتلت 7 دول عربية نفطية مراكز معتبرة في التنمية البشرية على المستوى العالمي من 70 دولة هي: الكويت المركز 33، قطر 35، والمركز 39 للإمارات (2).

لذا، يتطلب على الدول العربية خاصة النفطية منها إن أرادت النهوض باقتصادياتها أن

---

1) http://www.awan.com.kw/node/29112 19/02/2009

2) علاء محمد التميمي، العرب وتقرير التنمية البشرية 2008/2007

(http://www.ao-academy.org/wesima_articles/aou_articles-20071208-1484.html) 2009/06/20.

تندرج جهودها ضمن نسقين متكاملين هما (1) :

الأول: قياس التنمية على آساس الانتعاش المستمر في قطاعات الانتاج الأساسية كالزراعة الصناعة والتجارة مع زيادة واضحة في حجم الخدمات دون التركيز الوحيد الجانب على آساس إنتاج الموارد الخام كالنفط والغاز والمعادن المختلفة.

الثاني: قياس التنمية على آساس التنمية المستديمة للتنمية البشرية في جميع قطاعات الاعداد والتدريب الجيد والادارة الحديثة والتي من شأنها أن ترفع بشكل بارز نسبة الدخل الفردي والقومي.

ثـالثـا : بـدائل النفـط و تداعياتها على التنميــة الاقتصاديـة

إن النظرة السائدة في وقتنا الحالي للنفط تقوم على اعتباره عنصرا رئيسيا في قطاع الطاقة وهو شرايين الاقتصاد العالمي والمحرك له، غير أن هيمنة النفط على مصادر الطاقة بدأت تهتز في السنوات الأخيرة نظرا لمحدودية هذا المورد وامكانية نفاذه من جهة، وللتطور التكنولوجي الكبير في مجالات الطاقة البديلــة والمتجددة وتزايد الوعي البيئي من جهة أخرى، هذا ما قد يرهن تطور هذا القطاع على المستوى المنظور لصالح قطاع الطاقات المتجددة لما لها من مزايا مثل تلك التي تتوفر في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية ..... إلخ، وتشير كل البيانات والمعطيات بأن عصر الطاقــة الأحفوريــة قـد ولى ويرتقب أن تحل محلــه الطاقــات البديلــة والتي ستصبح الطاقــة الوحيــدة على المدى الطويل، لكن هذا ليس بالأمر القطعي لأن التنبؤ بنضوب النفط يعد بالصعب، وحتى الاستثمارات في الطاقات المتجددة تكون تكلفتها جد باهظة وأن بعض التقنيات لا تزال بحاجة إلى تطويـر، ورغم ذلك ونظرا للمعطيـات المتوفرة حاليـا التي تشير إلى التحول إلى القطاعات المتجددة لضمان أمن وبقاء البشرية لأنهــا لا تأثــر على البيئــة التي نعـيش فيها وبالتالي فإننا سنشهد الانتقال من اقتصاد الهيدروكربونـات إلى اقتصاد يرتكز على أشكال متجددة من الطـاقة

1) مسعود ضاهر، مسار الفشل المستدام في التنمية العربية(http://www.alsafahat.net/blog/?p=13059) ماي 2009.

لذلك أصبحت قضايا البيئة والتنمية من القضايا التي يهتم بها علماء الاقتصاد وقد طرحت المدرسة النيوكلاسيكية تفسيرها لأسباب تدهور البيئة إلى اخفاق السوق لتوفره على سلع عامة سيئة و وفورات خارجية سلبية ومخاطر غير مقبولة وكذلك للتدخل الحكومي غير المناسب في توفير السلع العامة الجيدة التي لا تكفي السوق لتوفيرها نظرا للانخفاض الشديد لنفقتها الحدية التي ينبغي أن تحدد سعرها، هذا ما يدفع إلى طرح السؤال التالي ما هو مستقبل التنمية في ظل الطاقة البديلة والمتجددة ؟

وهذا السؤال مشروع بلا شك لأن الطاقة الأحفورية الهيدروكربونية في طريقها للنضوب آجلا أم عاجلا، إذا فلا مفر من إيجاد بدائل لذلك، الأمر الذي يدفع إلى محاولة دراسة بدائل النفط مثل الطاقة الشمسية، قوة الرياح ...إلخ التي يقدر لها أن تغطي نسبة كبيرة في تموين دول العالم بالطاقة حيث يتوقع أن تنتقل من 20 % حاليا إلى 50 % في منتصف القرن الحالي (1).

إذا فالطاقات المتجددة هي تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي تتمثل في الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الحرارة الجوفية وطاقة الكتلة الحيوية إضافة إلى طاقات المحيطات والمد والجزر.

إن الطاقات المتجددة لا تحظى بالأولوية لدى صانعي القرارات في السياسة الاقتصادية بإستثناء بعض الدول المتقدمة التي تعتمد على طاقة الرياح في حين أن المصادر الأخرى لا تزال محدودة الاستعمال ورغم ذلك فإن هذه الدول قد قطعت شوطا كبيرا في تطوير الطاقة الشمسية رغم كلفتها العالية خاصة في حال تطبيقات الخلايا الفوتوفولتية والتي تكلف حاليا بين 45 و 50 دولار لتوليد الكهرباء بهذه التقنية وتعمل بعض الدول لتخفيضها إلى حوالي 10 دولار في آفاق سنة 2020 مثل ألمانيا (2).

حاليا تساهم الطاقات المتجددة في انتاج الكهرباء عالميا بنسبة 17.9 % منها 16.1 % من الطاقات الكهرومائية والباقي من القطاعات الأخرى، أما في الدول العربية فهي تشكل

---

1) Chems Eddine Chitour , Géopolitique du Pétrole et pour une Stratégie des Etats , Ministère de l'enseignement Supérieur , Actes de la 17 eme journée de L'énergie , pour une Stratégie Energétique de L'Algérie a L'horizon 2030, 16 avril 2003 ,p 14 .

2) تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) 2006، ص 107 .

نسبة 7.32 % من اجمالي الطاقة الكهربائية منها 7.04% طاقة كهرومائية، وتتوقع بعض المصادر أن تبلغ حصة مصادر الطاقة المتجددة في العالم سنة 2050 حوالي 50 % من اجمالي استهلاك الطاقة الأولية، لذلك نجد أن الدول العربية تسعى إلى دعم الطاقات المتجددة خاصة الشمسية وطاقة الرياح لطابع المنطقة وذلك بتحضير التشريعات اللازمة لدعم انتشار الطاقات المتجددة ، وهذا ما يتم التطرق له أدناه.

1- مصـــادر الطاقــة المتجددة :

1-1 الطــاقة الكهرومائية : يبلغ اجمالي الطاقات المركبة من الطاقة الكهرومائية بالنسبة للدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية (IEA) سنة 2004 حوالي 411.8 جيغاواط، أما في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) فقد بلغ اجمالي الطاقة المركبة من الطاقة الكهربائية سنة 2004 حوالي 428.3 جيغاواط، وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالميا في ذلك بإنتاج يقدر بحوالي 96.7 جيغاواط سنة 2004 أنظر الجدول التالي:

جدول رقم (23): الطاقة الكهرومائية المركبة في بعض دول العالم لسنتي 2003 و 2004

الدولة	الطاقة المركبة (ميغاواط- MW)		معدل النمو السنوي 2004/2003 (%)
	2003	2004	
الولايات المتحدة الأمريكية	96352	96699	0.36
كندا	70374	70858	0.69
اليابان	46712	46737	0.05
فرنسا	25235	25235	0.00
ايطاليا	20660	20745	0.41
النمسا	13750	14086	2.44
تركيا	12579	12645	0.52
المكسيك	9650	10565	9.48
استراليا	9278	9271	- 0.08
ألمانيا	8256	8271	0.18
نيوزيلندا	5345	5345	0.00
المملكة المتحدة	4256	4248	- 0.19
كوريا الجنوبية	3877	3879	0.05
جمهورية التشيك	2149	2160	0.051
بلجيكا	1420	1425	0.35
هنغاريا	54	49	- 9.26
هولندا	37	37	0.00
الدانمرك	11	11	0.00

المصدر: IEA Renewable Information 2005

أما بالنسبة للدول العربية فإن الطاقة الكهرومائية تعد بالمحدودة نظرا لطبيعة وتضاريس المنطقة التي تقل فيها مياه الأنهار، حيث نجدها في مصر تساهم بـ : 16 % من انتاج الكهرباء وفي سوريا تقدر بـ : 1.9 جيغاواط تأتي مـن محطـات التولـيد على نهر الـفرات ونهر العاصي، لكن مصر قد تبنت استراتيجية لتطوير هذا القطاع بتمويل من هيئات دولية مثل البنك الأوربي للاستثمار الذي مـول مشروع **" نجع حمادي "** بطاقة 64 ميغاواط والذي هو في مرحلة التجربة من أجل التشغيل بالاضافة إلى دراسات أخرى من شأنها أن ترفع من قدرتهـا فـي استعمـال الطاقـة الكهرومائيـة مثـل مشـروع أسـيوط بطاقـة عمـل تقدر بـ : 32 ميغاواط ، أما باقي الدول العربية فتنعدم فيها الطاقة الكهرومائية.

2-1 طاقـــة الريـــاح : بلغ اجمالي طاقة الرياح التراكمية المركبة في دول الاتحاد الأوربي 40504 ميغاواط نهاية سنة 2005 (1)، وتحتل ألمانيا المرتبة الأولى بحوالي 18428 ميغاواط سنة 2005، كما أن معدل نمو الطاقات المركبة في دول الاتحاد الأوربي في تطور مستمر فنلاحظ بين سنتي 2004 و 2005 أنها ارتفعت بنسبة 17.8 % .

أما بالنسبة للدول العربية، فهي لا تزال فتية في هذا المجال إن لم نقل تنعدم فيها باستثناء بعض المبادرات والمشاريع المخطط لها في بعض الدول مثل الأردن التي وضعت استراتيجية ودراسة في هذا المجال بتدعيم من **مرفق البيئة العالمي** بمنحة تقدر بـ : 350 ألف دولار، نفس الشئ نجده في المغرب الذي ركـب محطتين هوائيتين بطاقة اجمالية تقدر بـ : 200 ميغاواط ،وفي تونس مولها مرفق البيئة العالمي بـ : 10 ملايين دولار من أجل إنجاز مشروع تقدر طاقته بحوالي 100 ميغاواط، لكننا نلاحظ من خلال البيانات المتوفرة لدينا أن مصر تحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية، حيث وصل اجمالي الطاقة المركبة فيها سنة 2006 إلى حوالي 230 ميغاواط وهي تسعى إلى أن تصل إلى حوالي 850 ميغاواط سنة 2010 وذلك من خلال البرامج الطموحة والمسطر لها من طرف الحكومة.

3-1 الطاقـة الشمسيـة : لقد بلغت الطاقات الفوتوفولتية المركبة في العالم نهاية سنة 2005 حوالي 3700 ميغاواط وتعد ألمانيا الرائدة في هذا المجال بطاقة انتاجية تقدر بحوالي 1429

1) تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، مرجع سابق، ص 108 .

ميغاواط في نفس السنة بمعدل نمو سنوي يقدر بـ : 80 %، كما أنها تهدف إلى الرفع من طاقتها الانتاجية من تلك الخلايا إلى 1000 ميغاواط سنة 2010.

أما فيما يخص الدول العربية فإنها تتوفر على بعض المحطات الصغيرة التي تعمل بالطاقة الشمسية لتحلية المياه، كما يتم استغلالها في تسخين المياه في بعض الدول العربية مثل الأردن وذلك عن طريق السخانات الشمسية، أما الجزائر فهي تعمل جاهدة لتطوير الطاقة الشمسية لكي تصل في سنة 2010 إلى 5 % من الانتاج الكلي للكهرباء، حيث وقعت في هذا السياق في جانفي 2003 اتفاقية تعاون تقني مع وكالة الطاقة الدولية (IEA) أما المغرب فقد قطع شوطا كبيرا في هذا المجال حيث بلغت نسبة تزويد المناطق النائية بالكهرباء في المغرب سنة 2008 إلى 80 % كما تم التوقيع على عقد مع شركة "APEX-BP " من أجل تزويد الطاقة الشمسية لـ : 20 ألف مستخدم.

1-4 طاقة الحرارة الجوفية : بلغت طاقة الحرارة الجوفية المركبة في العالم سنة 2005 لتوليد الكهرباء حوالي 8912 ميغاواط، حيث شهد معدل النمو السنوي ارتفاعا على التوالي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا بـ : 1.9 % ، 9.2 %، وبالمقابل لم تستغل الدول العربية هذا المصدر إلا بعض التجارب في دولة جيبوتي التي لا تكاد تذكر.

1-5 طاقة الكتلة الحيوية الصلبة : حسب تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، قد بلغت طاقة الكتلة الحيوية المركبة في الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية سنة 2004 حوالي 17950 ميغاواط، فيما بلغت قي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) في نفس السنة حوالي 18272 ميغاواط، حيث تشكل طاقة الكتلة الحيوية 3 % من استهلاك الولايات المتحدة من الطاقة.

1-6 طاقة المد والجزر والمحيطات : بلغ اجمالي طاقة المد والجزر والمحيطات المركبة في الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية سنة 2004 حوالي 261 ميغاواط موزعة بين فرنسا (240 ميغاواط) كندا (20 ميغاواط) والمملكة المتحدة (1 ميغاواط)، (1).

1) تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، مرجع سابق، ص ص114،115 .

2- الطاقـة المتجددة والقطاعـات الانتاجيـة في الوطـن العربي (1) :

تستغل مصادر الطاقة المتجددة بمختلف أنواعها التي تتوفر في الوطن العربي في قطاع واحد و وحيد ألا وهو قطاع الـزراعـة حيث تستعمل فـي ضـخ الميـاه وتجفيف المحاصيل.

2-1 الطاقة الشمسية والزراعة في الوطن العربي: للعلم فإن مساحة الوطن العربي تقدر بنحو 13.7 مليون متر مربع وتتميز المنطقة العربية بأنها تحظى بنصيب وافر من الأشعة الشمسية، حيث قدر نصيب الوطن العربي من الاشعاع الشمسي إلى ما يعادل 3000 ميغاواط في السنة وهو ما يزيد **بستة أضعاف** عن المخزون النفطي الذي يتمتع به الوطن العربي.

وتستغل أشعة الشمس تقليديا في تجفيف المحاصيل الزراعيـة وكذلك في ضـخ الميـاه وتعقيم التربة والصناعة الغذائية وتحلية المياه المستعملة في الري وتشغيل مبردات التخزين.

2-2 طاقـة الريـاح والزراعـة في الوطـن العربي: تستخدم طاقة الرياح في تحريك المضخات منذ زمن بعيد بالخصوص في السودان والمغرب ساعدها في ذلك طبيعتها الجغرافية التي تهب فيها الرياح القوية التي تتراوح سرعتها بين 4 و 8 متر في الثانية.

2-3 الطاقة المائية والزراعة في الوطن العربي: من المعلوم أن الطاقة المائية مرتبطة بتوفر مساقط للمياه في مجرى الأنهار وتستغل من خلال انشاء توربينات، الأمر الذي يتوفر في مصر بفضل نهر النيل إذ هو المصدر الأول لتوليد الكهرباء المائية، كما تمكنت مصر من خلال استغلال كهرباء السد العالي من كهربة الريف المصري، مما دعم القطاع الزراعي فيها.

ومما سبق، يتجلى لنا أن نصيب الطاقات المتجددة في التنمية الاقتصادية في دول العالم لم تحظى بالمكانة المطلوبة لها خاصة في الدول العربية، لعدة اعتبـارات كغلاء التكلفة وضعف التقنية المستخدمة وتوفر مصادر أخرى أرخص وذات تكلفة معقولة ومردودية أفضل، لكن يلاحظ أنه مع تطور الوعي البشري الهادف إلى الحفـاظ على أمنـه وأمن بيئتـه

1) علي لطفي، مرجع سابق، ص ص 169 ، 170 .

واقتــران ذلك مع بعض الدراســات التي تشير إلى امكانية نضوب النفــط في المــدى المتوسط، فإنه لا محالة من السعي إلى العمل من أجــل تطوير استخــدام المصــادر البديلــة والمتجــددة والتي تكون آمنة، حتى أن الطاقــة النووية يمكن استبعادها خوفـا من الإشعاعــات، هذا ما يدفع إلى القول أن المستقبل في انتاج الطاقة هو لصالح الطاقة البديلة المستدامة والمتجددة.

المطلب الثانــي: الطـرق المتبعـة في التعامــل مع النفــط

لقد اتفقت كافة الدراسات في العقود الأخيرة بأن النفط هو ممول للتنمية ومصدر للثروة والطاقة ومنشط للأزمات، ومن هذا المنطلق وبما أن أغلب الدول النفطية خاصة العربية منها تعتمد عليه في تمويل موازناتها بنسبة تفوق 90 % في غالب الأحيان، وبالتالي فإن هذه المداخيل تعد الممول الرئيسي للواردات من السلع والخدمات، كما تعتبر المداخيل النفطية عماد لموازنات هذه الدول، لذلك فإن أي تغيير أو اضطراب في الأسواق الدولية للنفط فإنها تؤثر على اقتصادياتها بصورة مباشرة، خاصة وأن الصناعة النفطية تعد من أكبر الصناعات في العالم من حيث استثماراتها وعوائدها، كما أنها ترتكز في يد عدد معين من الدول والشركات العالمية، لهذا يجب في مثل هذه الأحوال ايجاد نوع من التوافق بينها بشكل يضمن استقرارا وتوازنا في السوق العالمية للنفط وفي حالة العكس فقد تخلق اضطرابات يمكن أن تؤثر على كلا الطرفين.

ومما لاشك فيه أن الأهمية الاستراتيجية لهذه السلعة جعلت منها محل الصراع في المناطق المتواجدة فيها على مدى السنين سواء بالطرق السلمية أو بالحروب في بعض الأحيان في محاولة كل طرف لتحقيق مصالح منفردة على حساب المصالح المشتركة، لذا في هذا المطلب سوف نعالج ذلك من خلال دراسة الطرق المتبعة من طرف البلدان المنتجة للنفط في التكيف مع الاضطرابات التي تشهدها السوق النفطية بكل أشكالها المحتملة وذلك بأخذ حالتين مختلفتين الجزائر والعراق اللذين كان ويزال النفط فيهما صانع الحدث في مجال التنمية الاقتصادية.

أولا : النفـط وسيلة للتنمية (حالة الجزائر)

بعد مدة طويلة من الاستعمار الفرنسي الذي استغل خيرات الشعب الجزائري وطبق فيها قانـون التعديـن الفرنسي لأنهـا كانت عمليـا تشكل ثلاث مقاطعات من فرنسا، وبعد استقلالها سنة 1962، احتلت الجزائر أهمية استراتيجية مميزة بالنسبة لدول المغرب العربي ودول شمال افريقيا لموقعها الاستراتيجي على واجهة البحر الأبيض المتوسط وقد قامت السلطات الجزائرية بجهد كبير من أجل استرجاع السيـادة الوطنية على كافة ثروات البـلاد والتي تلخص فيما يلي:

1- مرحلة استرجاع السيـادة على الثـروات: تم في بـادئ الأمر انشـاء سـوناتراك "SONATRACH" سنة 1963 بهدف الاشراف على خط أنابيب النفط الذي يربط الصحراء الجزائرية بأوربا وتولت تدريجيا مسؤولية نشاطات متنوعة في قطاع الهيدروكربون في الجزائر وتوسعت مهمتها لتشمل استخراج النفط مع عقد اتفاقيات جديدة مع فرنسا سنة 1965 وكللت بمشروع تجاري مشترك بين سوناتراك والشركة الفرنسية العامة سوبيتال " SOPITAL " للتنقيب والانتاج، وتوزعت نسب الشراكة مناصفة بين الفريقين كما منحت الاتفاقيات أيضا للجزائر المشاركة في شركة النفط " أس إن ريبال " التي تدير فرنسا شؤونها وذلك بنسبة 50 %، مما أدى إلى جدالات حول اعطاء سوناتراك حق المبادرة كونها شركة ملك للدولة، أو " لاس ان ريبال " كونها الآداة لتعاون أوثق مع فرنسا وقد حل هذا الصراع سنة 1969 لصالح سوناتراك واقتصرت عمليات الشريك الفرنسي على حقلي نفط عاملين استعدادا للتصفية، الأمر الذي عزز موقع سوناتراك في الاتجاه نحو التأميم، هذه الظاهرة التي أخـذت في تلك الفتـرة صبغة دوليـة وأصبحت الشغل الشاغل للعديد من الدول ففي سنة 1971 قامت الجزائر بتأميم الكامل لثرواتها الطبيعية وتأكيدا على ذلك جاء على لسان الرئيس الراحل هواري بومدين في خطابه في الجلسة غير العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 أفريل 1974 مايلي: **" إن سعي الـدول النامـيـة للتحرر من التخلف لن يعطي ثماره إلا إذا جمعت هذه الـدول بين تحـرك على الصعيـد الدولي قوامه دمج هذا السعي ضمن جدليـة الكفاح المشتـرك للشعوب، وتحرك على**

الصعيد الداخلي قوامه الاعتماد على الذات بالدرجة الأولى، والجزائر إختارت هذا الطريق وإلتزمت به والواقع أن عملية التنمية التي تقودها جزائر الثورة ليست سوى استمرار لمعركة التحرير الوطني "، وأثارت التأميمات الجزائرية موجة من الردود في الساحة الدولية والتي كان لها الأثر المباشر على العلاقات الدولية الجزائرية أثناء وبعد هذه التأميمات والتي يمكن حصرها في نقطتين:

- **العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية :** تأثرت العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد تأميمات 24 فيفري والتي أرخت لميلاد نوع جديد من العلاقات بين الدولتين، وبموجبها قامت الجزائر بكسر القيود التقليدية وإقامة علاقات تقوم على آساس المصالح المشتركة كما أنها كانت فرصة لفك العزلة التي كانت تعاني منها بعد استقلالها بإتجاه بقية دول العالم، ولذلك فقد رسمت استراتيجية تتماشى مع الخطة الوطنية للتنمية الشاملة وانخفضت واردات الجزائر من فرنسا في تلك المرحلة إلى 59.5 % بعدما كانت 78 % سنة 1963 (1).
- **العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع بقية دول العالم** (2): لقد فشلت سياسة الحصار الاقتصادي الذي حاولت فرنسا فرضه بتحريض الشركات العالمية بمقاطعة النفط الجزائري وذلك راجع للسياسة الخارجية الجزائرية المتمثلة في اقامة علاقات متوازنة مع كافة دول العالم، وقد تحصلت بذلك على عقد اتفاقيات عديدة تضمن التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع العديد من الدول مما سهل لها توسيع أسواقها وتنويعها وقد احتل النفط مكانة هامة في تحديد هذه العلاقات الاقتصادية.

واستطاعت بذلك الجزائر أن تحطم نفوذ الشركات العالمية المحتكرة لميدان التوزيع والتسويق، فكونت لنفسها أسواقا لتسويق نفطها وذلك بإبرام اتفاقيات عديدة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل، كندا...إلخ كما هو موضح في الجدول **رقم (24)**.

---

1) عبلاوي محمد أرزقي، التأميم في ضوء التجربة الجزائرية في مجال النفط، بحث للحصول على دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة الجزائر 1977 ، ص ص165،166.

2) نفس المرجع ، ص 171 .

وتتضح العلاقات الجزائرية مع الدول الأخرى بصورة جلية عندما نجد أن الواردات الجزائرية من فرنسا تقلصت مرة أخرى إلى أن وصلت إلى 29 % وصادرات الجزائر إلى فرنسا وصلت إلى 15.8 % سنة 1974 ، كل هذه المؤشرات كانت في صالح الجزائر والتي تعبرعن نجاح عملية تأميمات 24 فيفري 1971 والتي كانت بمثابة الفرصة السانحة للغوص في دواليب الاقتصاد العالمي لدولة حديثة الاستقلال تعتمد على نفسها وعلى امكانياتها.

جدول رقم (24): التوزيع الجغرافي لنفط الجزائر في سنة 1974

نسبة 1000 برميل يوميا

الدولة	النسبة	الدولة	النسبة
كندا	6.1	**بلجيكا**	14.5
البرازيل	19.9	**ألمانيا الفدرالية**	199.1
إيطاليا	50.1	**السويد**	6.4
بريطانيا	12.1	**المغرب**	112.4
الشرق الاقصى	10.7	**الدنمارك**	4.7
الولايات المتحدة الأمريكية	213.9	**سويسرا**	6.0
النمسا	1.1	**أستراليا**	33.0
إسبانيا	59.1	**مصر**	37.3

المصدر: pétrole et gaz arabes n° 170 du 16 avril 1976, page 29.

2- مرحلــة البنــاء والتنميــة : بعدما استكملت الجزائر المستقلة سيادتها على كافة ثرواتها الطبيعية بدأت مرحلة البناء والتنمية، حيث تبنت فيها النهج الاشتراكي من خلال العديد من المخططات التنموية والتي ساهم فيها النفط في عملية تمويل وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية و يمكن تلخيصها فيما يلي:

الخطــة الثلاثيــة الأولى من سنــة 1967- 1969 وخصص لتمويـل الخطــة مبلغ 9164 مليون دج، وتهدف هذه الخطة لتكوين الاطارات المؤهلة وتوفير مشاريع الارتكاز الهيكليـة الرئيسيـة التي تضمن استمـرار عمليـة التنمية المتكاملــة بوتيرة متصـاعدة واعــادة ترتيب العلاقـات الانتـاجية لصالح المنتجين المبـاشريـن والاعتماد على الفروع والمؤسسـات

الانتاجية التي يجـب أن يزداد فيهـا دور القطـاع العـام والقطـاع المختلط (1)، وبالتالي فهي تهدف بالعموم إلى تحقيق السيطرة الوطنية الكاملة على النشاط الاقتصادي تحضيرا لتأميم المصالح الأجنبية في البلاد لذا فإن الاستثمار في قطاع المحروقات كان بنسبة 22.7 % من اجمالي الاستثمارات بمبلغ اجمالي يقدر بـ: 2081 مليون دج . أنظر الجدول **رقم (25)**، إلا أن الاستثمارات العامة المحققة لمدة الخطة حسب التقديرات الرسمية لم تتجاوز 9.2 مليار دج موزعة على القطاعات الاقتصادية وتم تحقيق 82 % من الاستثمارات التي كانت مقررة.

جدول رقم (25): توزيع الاستثمارات للخطة الثلاثية الأولى 1967 – 1969

الوحدة ملايين دينار

القطاعات	السنوات				
	1967	1968	1969	1969/1967	النسبة
الزراعة والري	396	735	754	1885	% 20.5
محروقات	487	794	1240	2081	% 22.7
صناعة	554	778	1050	2391	% 26.1
مواصلات وإتصالات	128	253	261	642	% 7.00
سكن تربية و تكوين	341	439	1744	1724	% 18.8
المجموع	**1907**	**3008**	**4249**	**9164**	**%100**

المصدر : مجيد مسعود، ملامح التنمية والتخطيط، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1976 ، ص 55.

وبموجب **الخطة الرباعية الأولى 1970- 1973** والتي تشكل الجزء الثاني للفترة الرباعية السباعية 1973/1967 مما يعني أن هناك أهداف مسطرة لم يتم انجازها خلال الخطة الثلاثية وعلى الخطة أن تكملها، وقد بلغ مجموع النفقات المسطرة 27.740 مليار دج لكن الاستثمارات المحققة كانت 32.297 مليار دج، متجاوزة بذلك الاستثمارات المخططة وقد بلغت نسبة الاستثمـارات في هذا المخطط بالنسبة للانتـاج الداخلي الخـام 33.5 %، بينما

1) HAMID TEMMAR , Structure et Model de Développement de L'Algérie ? SNEP , Alger ? 1974 p 214 .

بلغت في الخطة الثلاثية الأولى 26.4 % ونلاحظ من خلال تنفيذ خطة التنمية الرباعية أن الأولويات أعطيت لقطاع الصناعة وذلك من أجل وضع قاعدة أساسية للتصنيع بما يضمن الانتقال من اقتصاد متخلف إلى اقتصاد وطني حديث ومستقل (1)، وذلك من أجل احداث تحولات عميقة تساعد على تحقيق تغيير جذري في ظروف انتاج تسمح بتطوير القطاع الصناعي، أملا في الوصول إلى معدل نمو 9 % في المتوسط سنويا، مع إعطاء الأولوية للاستثمارات المنتجة وقد خصص لها 49 % من اجمالي الاستثمار المحلي الثابت (2) واحتلت فيها الصناعة الصدارة بإجمالي 12400 مليون دج، أي ما يعادل 45 % من اجمالي الاستثمارات ثم يليها القطاع الزراعي بنسبة 15 % أنظر الجدول رقم **(26)**.

جدول رقم (26)

توزيع الاستثمارات المخططة في الخطة الرباعية الأولى 1970- 1973

ملايين دج

القطاعات	السنوات					
	1970	1971	1972	1973	المجموع	النسبة
الصناعة	3100	3100	3100	3100	12400	% 45
الزراعة	720	910	1110	1400	4140	%15
المنشات	494	500	600	713	2307	% 8.0
التربية	650	665	682	721	2720	%10
التكوين	135	160	160	132	587	% 2.0
الإسكان	237	268	438	476	1520	%5.0
النقل	368	208	131	93	800	% 3.0
السياحة	165	170	180	185	700	%2.5
الشؤون الاجتماعية	190	213	243	288	134	% 3.5
التجهيزات الجماعية	165	175	195	285	762	%3.0
التجهيزات الإدارية	210	210	220	230	870	%3.0
المجموع	**6435**	**6679**	**7059**	**7563**	**27740**	**% 100**

المصدر : مجيد مسعود، مرجع سابق، ص 59.

1) مختار بن هنية، التخطيط الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، سوريا 1982 ص 316 .

2) ذهب علي، أسلوب التخطيط الاقتصادي وآليات السوق، دراسة تحليلية نقدية مع التطرق لحالة الجزائر، رسالة ماجستير جامعة الجزائر ،1998 ص 105 .

أما **الخطة الرباعية الثانية الممتدة من سنة 1974 إلى 1977** جاءت لمواصلة مسيرة البناء والسيطرة على الموارد الاقتصادية وتوجيهها لخدمة أهداف التنمية وذلك حسب الأولويات الكبرى، وقد رصد لها ما يعادل 110.2 مليار دج وذلك لتحقيق نمو اجمالي يقدر بـ: 10 % في المتوسط وهذا من خلال الزيادة في الصناعة التحويلية 19 % ، وزيادة انتاج النفط 15 مليون طن والغاز 20 مليار متر مكعب خلال فترة الخطة وتوفير فرص عمل خارج القطاع الزراعي بما يعادل 450 ألف فرصة وزيادة الدخل الاجمالي بـ: 12 % سنويا في المتوسط والدخل الفردي 8 % سنويا واحتلت الصناعة فيها مرتبة الصدارة في قيمة الاستثمارات بنسبة 31.4 % ، وذلك لزيادة قدرة بعض المصانع الكبرى كالحجار ومواصلة بناء الهيكل الصناعي بتطوير الصناعات الثقيلة وتطوير الصناعات المتوسطة، ثم يليها قطاع المحروقات بنسبة 29.7 % ، وهذا دليل بأن القطاع الصناعي قد استقطب معظم جهود التنمية، في حين بقيت مساهمة القطاع الزراعي في الانتاج المادي ثابتة تقريبا 5.2 مليار دج سنة 1963 إلى 6.1 مليار دج سنة 1977 وهذا ما يبينه الجدول رقم **(27)**.

جدول رقم (27)

توزيع الاستثمارات في الخطة الرباعية الثانية 1974- 1977

ملايين دج

القطاعات	السنوات					النسبة
	1974	1975	1976	1977	1977/1974	
الصناعات خارج المحروقات	4879	8121	10760	14390	38155	% 31.4
المحروقات	9779	6688	680	19630	35990	% 29.7
الزراعة و الصيد البحري	1740	2200	1964	3009	8913	%7.20
السياحة	275	320	287	360	1242	% 1.00
الاتصالات	441	432	653	1126	2665	% 2.20
المناطق و الأرصاد الجوية	104	107	165	200	573	% 0.50
المواصلات	405	862	814	2320	4401	% 3.60
المصالح المنتجة	300	975	1089	1085	3449	%2.80
النقل و التخزين و التموين	870	1133	2544	2117	6664	% 5.50
السكن	684	1211	2643	4014	8552	% 7.10
التربية و التكوين الاجتماعي	1795	2065	2437	3553	8950	%7.40
قطاعات أخرى	19	438	1191	1215	2863	% 2.40
المجموع	**15881**	**24097**	**34039**	**47219**	**121236**	**% 100**

المصدر : ذهب علي، مرجع سابق، ص 112 .

وفي بداية الثمانينات من القرن الماضي كان **المخطط الخماسي الأول 1980-1984** الذي يعد اللبنة الأولى للتحول نحو لامركزية التخطيط وجاء عقب مراجعة وتقييم شاملين لعملية التخطيط والتنمية في الجزائر، وذلك بهدف استكمال النهوض بالقطاعات التي لم تكن لها فرصة الأولوية وكذلك الاهتمام بالجانب الاجتماعي وقدرت اجمالي الاستثمارات بـ: 400 مليار دج، موجهة لتنظيم الاقتصاد واعادة هيكلة المؤسسات، والملاحظ هو حجم الاعتمادات المخصصة التي إنتقلت من 9.2 مليار دج خلال الخطة الثلاثية الأولى إلى 400 مليار دج، حاز منها قطاع السكن 15 % وذلك لتغطية العجز المسجل، ونجد أن الزراعة قد خصص لها 6 % من الاستثمارات رغم أنها تشغل 30 % من السكان العاملين إلا أنها تساهم إلا بنسبة 6 % سنة 1983 وتغطي نسبة 35% من احتياجات السكان مما أدى إلى تراجع إنتاج الحبوب والحمضيات والخمور، أما تحقيق الاستثمارات فقد بلغ 121 مليار دج، أي نسبة 68 % .

وجاء **المخطط الخماسي الثاني 1985-1989** للعمل من أجل زيادة قوة استقلالية الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد (1)، وذلك من خلال التوزيع العقلاني لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين الآخرين "المؤسسات والعائلات" وفرض تقشف أكبر على نمط حياة الدولة والجماعات المحلية، وسجل فيه سيطرة قطاع المحروقات بـ : 32.2 % أي ما قيمته 39.8 مليار دج ثم الكهرباء بـ: 16.5 % أي ما يعادل 28.3 مليار دج، كما هو مبين في الجدول **رقم (28)**.

لكنه في هذه الفترة سجل ضعف قي وتيرة انجاز العمليات الخاصة بالبرامج المخطط لها في نهاية سنة 1985 قدرت بـ: 95.169 مليار دج وذلك للصعوبات العديدة التي شهدها هذا القطاع بفرعيه العام والخاص بسبب انهيار أسعار النفط الأمر الذي أدى إلى انخفاض الموارد بالعملة الصعبة.

---

1) محمد معلاوي، طبيعة التخطيط الاقتصادي في ظل الاصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1995 ص 67 .

جدول رقم (28)
البرامج الاستثمارية حسب فروع الصناعة
المخطط الخماسي الثاني 1989/1985

مليار دج

فروع الصناعة	الاعتمادات المخصصة للفترة1989/1985	النسبة
المحروقات	39.8	% 32.2
الكهرباء	28.3	% 16.5
البتروكيمياء	11.1	% 6.5
المناجم	3	% 1.8
صناعة الحديد و الصلب	18	% 10.5
المنشات الميكانيكية و الكهربائية	29.6	% 140
الكيمياء	5.7	% 3.3
المواد الغذائية	8.7	% 5.1
مواد البناء	14.4	% 8.4
النسيج	8.1	% 4.7
الجلود و الدباغة	1.4	% 0.8
الخشب و الورق	3.6	%1.9
الصناعة التقليدية	5.5	% 3.3
المجموع	174.2	% 100

المصدر : ذهب علي، مرجع سابق، ص 131.

أما مرحلة الاصلاحات التي بدأت من سنة 1989 إلى غاية 1998 تمثلت في اعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإنتهاج سياسة الخوصصة بإدخال ميكانيزمات السوق في تسيير الاقتصـــاد، لكن الظرف الدولي في تلك المرحلة قد أثر على توازناتنـــا الاقتصادية لأن كـافة المساعي الاقتصادية معلقة آساسا على سعر النفط الخام وبصفة ثانوية على سعر الدولار حيث وصل سعر البرميل من البرنت سنة 1998 حوالي 14 دولار، هذا التدهور أثر بصورة كبيرة على البرامج الاصلاحية المسطرة لتطهير الاقتصاد لا سيما إنعاش النمو الذي كان ينبغي تحقيقه بفضل هذه البرامج، لذا فإن انعكاسات الأزمات الخارجية قد أثر على الاقتصاد الجزائري مثل الأزمة الأسيوية التي أثرت بصورة مباشرة على أسعار النفط، حيث انتقل متوسط سعر برميل من 21.7 دولار سنة 1996 إلى 19.5 دولار نهاية 1997 وصولا إلى متوسط 14 دولار سنة 1998، وبلغت إيرادات الصادرات 6.3 ملايير دولار خلال

السداسي الأول من سنة 1997، كما بلغ الفائض التجاري خلال نفس الفترة 2.5 مليار دولار مسجلا انخفاض بـ: 600 مليون دولار بسبب تراجع أسعار النفط، الأمر الذي أثر على البرامج الطموحة التي كان من شأنها أن تدفع بعجلة التنمية في تلك المرحلة.

مما سبق يمكن القول بأن دورة الانعاش التي عرفها النمو الاقتصادي خلال عشريتي السبعينيات والثمانينيات سرعان ما تلاشت وتحولت لإنكماش مع هبوط أسعار النفط سنة 1986 إلى غاية منتصف التسعينيات، حيث سجل تحسن طفيف في آداء متغير النمو.

أما بالنسبة **لبرنـــامــج الانعاش الاقتصــادي والنمـو من سنة 2000 إلى غايــة 2008** والذي صـادف الطـفـرة الجديـدة في أسعـار النفط حينما وصلت لمستويـات لم يسبق لها مثيل، حينما بلغت في سنة 2000 متوسط 29 دولار للبرميل وصولا إلى 147 دولار للبرميل في منتصف سنة 2008، الأمر الذي رفع من احتياطي الصرف الذي بلغ في نهاية سنة 2008 أكثر من 135 مليار دولار، كما سجل استقرار معدل صرف الدينار مقابل الدولار خلال طول الفترة بين 75 و 77 دينار للدولار الواحد وهذا التطور، جاء نتيجة لعوامل ومتغيرات خارجية أبرزها العوائد النفطية وتحسن الظروف المناخية (1)، وقد سمح الانفراج المالي بمباشرة تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي حقق نتائج معتبرة عرف فيها النمو الاقتصادي تحسنا كبيرا وصل إلى 5.4 % والنمو الاقتصادي خارج المحروقـــات 6.5 % في المتوسط وهذا بفضل قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات، مما سمح بإستحداث العديد من فرص العمل الجديدة أي قرابة 71700 منصب شغل وتراجع معدلات البطالة إلى نسبة 17.7 % سنة 2004 وصولا إلى حوالي 13 % سنة 2008 هذه النتائج الايجابية كانت عاملا من عوامل تقليص الفقر إلى 6.8 % سنة 2004، وبدا أن الوضعية المالية للجزائر جيدة، حيث إتسمت سنة 2007 بتسجيل أرقام مرضية فإحتيـاطات الصرف بلغـت 110.18 مليـار دولار مقابـل 77.781 مليـار دولار سنة 2006 والديــون الخـارجيـة

1) مصطفى مقيدش، الجزائر بين اقتصاد الريـع والاقتصـاد الصـاعد، دراســات إقتصادية، العدد 9 ، جويلية 2007 ص 12 .

على المديين المتوسط والبعيد وصلت 4.889 مليار دولار، أي حوالي 3.6 % من الناتج الداخلي الخام ولم تتجاوز الخدمة على الدين مقارنة بالصادرات 2 % (1).

أما صندوق ضبط الايرادات قد بلغ 63 مليار دولار، الأمر الذي دفع بالتنمية للأمام لكنها تبقى هينة لأنها مرتبطة بالتقلبات في أسعار النفط، لكن هذه الوفرة المالية شجعت الحكومة في اطلاق بعض المشاريع التحتية الكبيرة والتي تمكنت الجزائر بفضل عوائد النفط من تجسيدها كمشروع الطريق السيار شرق غرب وفتح المجال أمام قطاع الخدمات خاصة الاتصالات التي شهدت ثورة كبيرة، إن هذا التحسن الذي شهدته مختلف مستويات الاقتصاد كان مرتبطا بإرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية لذا نجد أن النفط في الجزائر يعد محرك الاقتصاد التنموي في البلاد، هو أمر جيد إذا بقيت الأسعار كما هي لكن ذلك يكاد يكون من المستحيل لأنها مرتبطة بعوامل خارجية أكثر منها داخلية ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى كما أن احتياطات الجزائر المؤكدة لا تزيد على 30 سنة لذا يجدر من الحكومة استغلال هذه الوفرات من أجل تطوير قطاعات أخرى كالزراعة والسياحة لتنويع مصادر الدخل الوطني.

وقد أخذت الحكومة الجزائرية العبرة من التجارب السابقة وهي في طريقها للاستغلال والاستخدام الأمثل لعائداتها النفطية الكبيرة في السنوات الأخيرة وقد صنفت عالميا في المركز 104 أي بين الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (2)، حيث أنه حسب التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008 تطور مؤشر التنمية بأكثر من 1% خلال سنة واحدة منتقلا من 0.767 سنة 2007 إلى 0.778 سنة 2008، وقد نتجت هذه الزيادة عن التطور المهم في مؤشر الناتج الداخلي الخام الذي قدر بأكبر من 1 % بين سنتي 2006 و 2007 و نحو 2.5 % بين 2008/2007 وهذا ما أدى إلى تقلص العجز الاجتماعي ضمن حركية دعم مؤشر التنمية البشرية الذي عرف ارتفاعا في المعدل السنوي يتجاوز

---

1) http://www.echoroukonline.com/ara/opinions/les_jeudis/25232.html12008.

2)علاء محمد التميمي، العرب وتقرير التنمية البشرية 2008/2007

(http://www.ao-academy.org/wesima_articles/aou_articles-20071208-1484.html) 2009/06/20.

1% خلال الفترة الممتدة بين 2008/1998 حيث انتقل المؤشر من 0.689 سنة 1998 إلى 0.778 سنة 2008، أي بزيادة قدرها 13 % وهو دليل على وجود تطور مستمر لمستوى التنمية البشرية في الجزائر التي تلخص أهم ملامحه فيمايلي (1):

- **مؤشر التعليم:** حقق مؤشر التعليم نسبة نمو قدرها 17 % منتقلة من 0.643 سنة 1998 إلى 0.740 سنة 2008، أي بمعدل نمو سنوي قدره 2 % ما سمح بإرتفاع معدل تعلم فئة الأعمار بين 6-24 سنة من 59 % سنة 1998 إلى 72 % سنة 2008 بزيادة 13 نقطة، تتجلى بوضوح في ارتفاع عدد المتمدرسين الذي انتقل من 8.2 مليون متمدرس سنة 1998 إلى 9.3 مليون سنة 2008، وقد نال قطاع التعليم العالي حصة الأسد في هذا التطور، حيث ارتفع عدد الطلبة في الجامعات الجزائرية من 430 ألف طالب سنة 1998 إلى 1.16 مليون طالب سنة 2008.
- **مؤشر الدخل الفردي:** ارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي بنسبة 12 % سنويا مرتفعتا من 1555 دولار سنة 1998 إلى 5034 دولار سنة 2008، كما ارتفعت القدرة الشرائية بنسبة 14 % بين الفترة 1998 و 2008، هذه الأخيرة التي يعاب عليها بأنها ليست موزعة توزيعا عادلا بين فئات المجتمع. هذه التطورات أدت كذلك إلى تطور استهلاك الأسر الذي تجاوز النمو الديمغرافي في اطار نسبة تضخم سنوية متوسطة والتي سايرها تطور مهم في النفقات الاجتماعية للدولة بمعدل 18 % ، كما سجل تطور في مؤشر الجنس النوعي للتنمية البشرية الذي بلغ 8 % في الفترة بين 1998 و 2008 وهو دليل على انخفاض الفوارق بين الجنسين.

كل هذه العوامل الاجتماعية الايجابية أدت إلى ارتفاع معدل استهلاك الأسر بوتيرة سنوية تقارب 8 % خلال نفس الفترة، قابله ارتفاع في معدل ادخار الأسر الذي انتقل من 5.3 % سنة 1998 إلى 35 % سنة 2008.

---

1) عبد الوهاب بوكروح، الجزائر تشهد تحولات عميقة في بنيها الاقتصادية والاجتماعية (http://www.alrroya.com/node/8156)، 2009/05/06.

- **مؤشر الفقر:** سجل تراجع في مؤشر الفقر في أوساط المجتمع الجزائري بنحو الثلث في نفس الفترة، كما أن احتمال الوفاة قبل سن الأربعين قد تراجع في الجزائر من 9 % سنة 1998 إلى 6 % سنة 2008، كما سجلت نسبة الأمية لدى الفئة العمرية بين 15- 24 سنة انخفاضا كبيرا بالنظر للمعطيات المتعلقة بمؤشر التعليم المذكور أعلاه.

اضافة إلى انخفاض نسبة السكان المحرومين من المياه الصالحة للشرب بأكثر من الثلثين في الفترة الممتدة بين 1998 و 2008 ، خاصة وأن الحكومة الجزائرية قد عملت جهودا معتبرة في هذا المجال من خلال وزارة الموارد المائية والتي تجلت في ارتفاع عدد السدود بأكثر من الضعف في هذه الفترة مقارنة بالفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1997، ويعود ذلك لتثمين الموارد المائية من خلال تطوير هذا القطاع بالاعتماد على الشراكة الأجنبية التي ساهمت كذلك في انجاز وتطوير محطات لتحلية مياه البحر وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب.

وهنا يمكن القول بأن الحكومة الجزائرية قد أخذت العبرة من التجارب السابقة التي حققت بعض النتائج في مجال التنمية الاجتماعية خاصة في فترة السبعينيات من القرن الماضي، لكنها لم ترقى إلى مستوى تطلعات الشعب الجزائري، هذا ما يدفع للحكم على نجاح هذه المرحلة إلى حد بعيد في مقايضة عائدات النفط بالتنمية في كافة أبعادها.

ثانيا : النفط والتنمية (حالة العراق)

يقع خلف تنمية الصناعة النفطية العراقية تاريخ طويل من الصراع بين القوى الوطنية العراقية من جهة والقوى الامبريالية ممثلة في الاحتكارات المستغلة من شركات النفط الغربية من جهة أخرى (1)، وقد استمر هذا الصراع إلى أن صدر القرار الذي تم الاعلان عنه في 08 ديسمبر 1975 بإسدال الستار على استغلال الاستعمار الجديد للنفط العراقي بتأميم ما بقي من المصالح الأجنبية في شركة نفط العراق، وهو القرار الذي أعلنه الرئيس أحمد حسن البكر حينما قال (2)،**" بإسم الشعب وبإسم الأمة العربية، لقد قررنا تأميم**

1) هاني حبيب، مرجع سابق ص201 .

2) نفس المرجع، ص 213 .

المصالح الأجنبية في شركة نفط البصرى، وبذلك نكون أخيرا وبشكل حاسم وضعنا مصادر النفط لدينا وجميع الفعاليات الانتاجية والتسويقية النفطية تحت سيادتنا الوطنية "، وبهذا القرار استكملت العراق تحرير كامل مصادرها النفطية وأصبحت المالك الوحيد لهذه الثـروة وانتهجت سياسة تنموية شاملـة تعتمد على التخطيط الحكومي مـن خـلال تسـع خطط تنمويـة من سنة 1951 إلى 1980، لكنها شهدت بعض العثرات بسبب الأوضاع الدولية والداخلية غير المستقرة والتي تؤثر على أسعار النفط الوسيلة الأولى للتنمية، ويتجلى ذلك في أن أغلب المخططات رغم فاعليتهـا في تحسين الظروف الاقتصاديـة والاجتماعية للمواطن العراقي حيث نجد أن الانفاق المخطط تجاوز الانفاق الفعلي مثلا أن اجمالي مخططات التنموية من سنة 1951 إلى غاية 1970 بلغت 1947.5 مليون دينار عراقي بينما حقق منها ما يقارب 909.4 مليون دينار بمعدل متوسط للتنفيذ يقدر بـ: 49.3 %، لكن هذا لا يعني أنها لم تأتي بثمارها بل حققت تقدما كبيرا في تحسين المستوى المعيشي للشعب العراقي في كل الميادين التعليم، الصحة، السكن والرفاه الاجتماعي.

وحققت بذلك السياسة العراقية المتبعة في استغلال عوائد النفط في الدفع بعجلة التنمية إلى حد بعيد، إلا أن هذه الانجازات قد تم تخريبها بسبب اقحام العراق لنفسه في الحرب مع إيران سنة 1980 والتي أدت إلى استنزاف طاقاته المادية والبشرية وتم تحويل وجهة الأموال النفطية من تمويل التنمية إلى تمويل الحرب وبنهايتها خرجت العراق مدمرة في بنيتها التحتية والاقتصادية ومدانة بالملايير من الدولارات من الدول الخليجية التي كانت الممول الرئيسي للحرب ضد إيران، الأمر الذي أدى إلى اتساع رقعة الحرب وتحولت في مطلع التسعينيات لحرب خليجية بإحتلال الكويت زادت من استنزاف عائدات النفط العراقي وبالتالي زادت من مديونية العراق إلى أن وصلت إلى أكثر من 120 مليار دولار، استهلكت كلها في المجهود الحربي، لكن الشعب العراقي لم يجني شيئا من هذه الحرب إلا الدمار والخراب والدخول في المواجهة مع القوى العظمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتتحرر الكويت في 28 فيفري 1991، وبالتالي تكون العراق بعد هذه الحرب قد جنت على نفسها حصـارا طويلا أنهكها بصـورة كبيرة جعلهـا لـم تعد تهتم بالتنمية بل أصبـح همهـا هـو النفـط

مقابل الغذاء إلى أن تم احتلالها من طرف الولايــات المتحـدة الأمريكية يوم 09 مارس 2003، لكن السؤال المطروح هنا ما هي دوافع وفوائد الولايات المتحدة من هذه الحرب ؟.

بطبيعة الحال للنفط علاقة بذلك وجاء لتجسيد الاستراتيجية الأمريكية التي أعلن عنها في بداية القرن الحــادي والعشريــن التي تعتمد على حرب النجــوم والدرع الصاروخية الواقية والعولمة بكل جوانبها وأبعادها تجسيدا للأحادية القطبية وتحقيقا لأهداف السياسة القومية الأمريكية، وبالتالي فإن الظروف الدولية في تلك المرحلة وتهور العراق ساعد الولايات المتحدة بجعلها كمنطلق لتجسيد مخططها وفتــح الخليــج العربي لهــا بمصراعيه للتحكم فيه وفي ثرواته ويتجلى ذلك في الخطة القومية للطاقة المعدة في عهد الرئيس بوش الابن التي أولت الأهمية البالغة للعمل من أجل ضمان التدفقات النفطية وذلك بضمان معروض مستقر من الطاقة، فبدون ذلك قد تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا جديا لأمنها القومي ونموها الاقتصادي وكذلك لتعويض نقص المعروض المحلي من النفط، وكانت الظروف مناسبــة لها وتدخلت في العــراق لضخ المزيد من النفط وخير دليل على ذلك أنها تستورد من احتياجاتها النفطية من دول الخليج وبالتالي فإن قلب نظام الحكم في العراق الذي 18% لم يعد مواليا لها من أهم ضروريات السياسة القومية الأمريكية لأن العراق يعد ثالث احتياطي عالمي مؤكد بحوالي 115 مليار برميل قابلة للزيادة (1)، إذا فالسيطرة عليه قد يقلل " والتي استرجعت نفوذها في OPECمن القوة المتنامية لمنظمة الدول المصدرة للنفط " السوق البترولية بعد فترة طويلة من التقهقر ومؤشر ذلك هو ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في تلك الفترة فقد تجاوزت 25 دولار لمدة طويلة بالرغم من سياسات الترشيد والمخزونات الاستراتيجية المطبقة من الدول الصناعية، لذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من وراء ذلك تأمين مصادر النفط التي تزداد الحاجة إليه مع تراجع احتياطاتها المؤكدة، مما يساعدها على البقاء كقوة اقتصادية والدليل القاطع على أنها حرب نفط هو قيام القوات العسكرية الأمريكية بحماية آبار النفط عند اندلاع الحرب.

---

1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2005 ، مرجع سابق ، ملحق 8/5 ص 310 .

وبينما كانت الواردات الأمريكية من نفط الشرق الأوسط تعادل 18 % قبل الحرب فإنها في مدة وجيزة وصلت إلى 24 % وذلك لإستنزافها لخيرات العراق والأمور مرشحة للارتفاع لأن القدرة الانتاجية للعراق يمكن أن تنتقل في مدة وجيزة من ثلاثة ملايين برميل يوميا إلى خمسة ملايين، وفي هذه الحالة يمكن تصور ما تجنيه الولايات المتحدة من ذلك سواء في ضغط أسعار النفط إلى التراجع على المدى المتوسط وسد حاجياتها النفطية.

وما يمكن قوله من التجربة العراقية هو أن العائدات النفطية وضعت الشعب العراقي على طريق التقدم والرفاهية الاقتصادية، وصنفته في مصاف الدول السائرة في طريق التطور بما حققه من انجازات تنموية مست كافة المجالات، إلا أن الحروب التي أشعلها أبناء العراق على أنفسهم أرجعت بلادهم إلى عهد ما قبل النفط أو أكثر من ذلك، وتحول النفط آداة التنمية إلى نقمة للعراق والشعب العراقي، هذه العائدات التي كادت أن تحرره من التخلف لكن سوء التخطيط الاستراتيجي البعيد المدى جعلت منه فريسة سهلة ليحتل من طرف القوى الاستعمارية التي تحركها أطماعها وأطماع شركاتها النفطية والتي تتبنى منذ عقود، سياسة استغلال ثروات الشعوب بوضع خطط واستراتيجيات شاملة سياسية اقتصادية وعسكرية التي من شأنها ضمان تنفيذ مخططاتها الاستغلالية.

ثالثا: الاضطرابات الجيوسياسية وانعكاساتها على البلدان النفطية العربية

الحرب على العراق كانت المنعرج الخطير في العلاقات الدولية مما شهدته من خلاف حتى بين القوى العظمى في الجدوى من هذه الحرب حينما انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقرارها بقلب نظام الحكم في بغداد بحجة مكافحة الارهاب الدولي في شبه حرب استباقية لحماية الأمن القومي الأمريكي والذي كان بعده اقتصادي، والتي انتهت بإحتلال العراق وتغيير موازين القوى في المنطقة الأمر الذي قد ينعكس على بلدان المنطقة ودول العالم، خاصة وأنها تخوفت من انهيار أسعار النفط بعد انتهاء الحرب.

ونظرا لقصر الحرب والتي لم تتجاوز ثلاثة أسابيع، ورغم انخفاض أسعار النفط بدلا من ارتفاعها مع اندلاع الحرب في العراق، فإن ذلك لم يحقق خسارة في العائدات النفطية

لدول المنطقة لأنه قوبل بإرتفاع في حجم الانتاج من جهة، كما أن الأسعار لم تنخفض بشكل كبير وبقيت تدور بين 22 و 28 دولار، حتى أن السعر قد قفز إلى أعلى من ذلك وبلغ في الثلاثي الأول من سنة 2003 حوالي 32 دولار للبرميل مقارنة 21 دولار للبرميل سنة 2002 ، أي بزيادة تبلغ حوالي 50 %، وهذا لا يعود لمخلفات الحرب بل للمضاربة في الأسواق النفطية وبالخصوص للنظرة الأمريكية لمستويات أسعار النفط في السوق العالمي والتي تعتبرها قضية أساسية تتعلق بالمصلحة القومية، لأنها تغطي نصف استهلاكها النفطي من الانتاج المحلي الذي يتميز بتكلفة عالية جدا، ولأجل استمرار ربحية استثماراتها في الانتاج المحلي وبالتالي الحيلولة دون تراجعه فلا بد أن يكون السعر في السوق العالمي مرتفعا بالمستوى الكافي الذي يمكن من تغطية كلفة الانتاج والاستثمار من ناحية وتحقيق هامش ربح من ناحية أخرى (1).

وبعد مرور خمسة سنوات عن احتلال العراق نجد أن صناعة النفط في العراق ثاني احتياطي في العالم ما زالت تعاني، حيث لم يتعدى إنتاجها في أفضل الحالات 2 مليون برميل يوميا، بالإضافة إلى السرقات المنظمة من الشركات الأمريكية التي تتجاوز 200 ألف برميل يوميا (2)، مما أدخل الشعب العراقي في دوامة الفقر والتخلف بعدما كان من أرقى شعوب المنطقة.

وبعيدا عن القضية العراقية، شهد الاقتصاد العالمي نموا كبيرا في معدلات استهلاك النفط وذلك لتحقيق أهداف التنمية المنشودة في مختلف مناطق العالم خاصة في بعض الدول الأسيوية كالصين التي قارب معدل النمو فيها 10 % ، لذا فإن هذا النمو في الطلب على النفط قد يؤثر لا محالة على طرفي المعادلة في السوق النفطية من منتجين ومستهلكين ويساعد ذلك بعض الاضطرابات الجيوسياسية التي تشهدها بعض الدول المؤثرة والتي لها وزنها في السوق العالمية للنفط كإيران، فنزويلا، نيجيريا والعراق، كما شهدت الفترة هذه

---

1) فاضل الجلبي، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي، الأسباب والآثار على اقتصاديات البلدان المنتجة للنفط في منطقة الاسكوا ، بحث مقدم في الندوة المشتركة للاسكوا والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، أكتوبر 2000 ص 38.

2) علي لطفي، مرجع سابق، ص 202 .

استيقاض العملاق الروسي من سباته الذي طاله عقب انهيار الاشتراكية وذلك سعيا منه في استرجاع مكانته المعهـودة مدعما بإرتفـاع عوائده من النفط بعـد ترتيب بيته من جديد وخير دليل على التوجه الروسي هو **تصريح الرئيس " مدفيديف " بعد ظهور بوادر الأزمة المالية الأمريكية، بأن عهد الأحادية القطبية قد ولى،** الأمر الذي ربما سوف يقلب موازين القوى بشكل يؤثر في توجهات الاقتصاد العالمي الذي بدأت تتضح ملامحه التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

إن النمو المتزايد للدول الأسيوية كالصين، اليابان، ماليزيا وكوريا، التي أصبحت اقتصادياتها تضاهي اقتصاديات الدول المتقدمة بل تتعداها في بعض التخصصات والمهارات التكنولوجية الحديثة، هذا التراكم الرأسمالي في هذه الدول شجع البلدان النفطية إلى التوجه نحو بناء شراكة استراتيجية سياسية ذات بعد اقتصادي محض تضمن تزويد هذه الدول بإنتظام بالنفط بما يتماشى مع المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المنتجة لتتمكن من ايجاد منافذ أخرى لتصريف إنتاجها.

كما أنه لتراجع الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط وعدم اكتشاف حقول جديدة ذات قيمة تجارية والتي قابلها النمو المتواصل في الطلب على النفط، أدخل الدول المنتجة والمستهلكة في حسابات ما بعد النفط، الذي لم يحتكم لآليات السوق من عرض وطلب، مما يحتم على كافة دول العالم إلى البحث عن آليات وسبل لحل هذه المعضلة.

وإذا قمنا بالتطرق للإعلان الأمريكي الصـريح بشـأن التوجه نحـو تقليص الاعتمـاد على نفط الشـرق الأوسـط كمنـاورة لدفـع دول " OPEC " لزيادة استثمـاراتها في هذا المجـال مما يجعلها أمـام حتمية مضـاعفة انتـاجها في السنـوات القـادمة وهو بالأمـر الصعب نظـرا لتراجع الاحتياطيـات النفطية، لذا من المحتمل أن تحتفظ الـدول المنتجة بأسعـار مرتفعة بخفض الطلب عليه لكن هذا قد لا يرقى إلى تطلعـات بعض الدول المستهلكة، خاصة الدول الأسيوية منها.

كما يمكن للأزمة المالية العالمية أن تلقى بضلالها على المدى القصير فقط على السوق النفطية، خاصة وأن آليات العرض والطلب لم يعد لها جدوى لأن ارتفاع أسعار النفط سنة 2008 كان نتيجة لإنتقال رؤوس الأموال المضاربة من العقارات إلى النفط وأن انهيار رأس المال المضارب ونظام المضاربة نفسه ولو مؤقتا أدى إلى انخفاض أسعار النفط فورا، كما أن انخفاض النفط أسهم في ارتفاع سعر الدولار، لأن النفط يستورد بالدولار وبالتالي قل عرض الدولار لشراء النفط فإرتفع سعره مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، كما أن الحرب الأمريكية على العراق كانت مكلفة جدا وصلت إلى ثلاثة تريليونات دولار أثرت على الاقتصاد الأمريكي مما أحدث كسادا في الاقتصاد القومي الأمر الذي أجبر البنوك إلى التساهل في عملية الاقراض وخفض البنك المركزي الأمريكي معدلات الفائدة بشكل كبير نتج عنها أزمة الرهن العقاري التي ترتبت عن عجز المقترضين في دفع أقساطهم والتي بدورها تحولت لأزمة سيولة تطورت إلى أزمة مالية بإفلاس أكبر البنوك الأمريكية **" ليمان بروذرز "**.

فضلا عن ذلك، يتجلى لنا من ملامح السوق النفطية أنها تتجه للتسييس أكبر مما مضى وذلك بخلق تكتلات بالتنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة وقد تجسد ذلك في التقارب الايراني الصيني الفنزولي تحت رعاية روسية خفية ويتمثل في تزويد إيران للصين بحوالي 13 % من اجمالي وارداتها من النفط مقابل تطوير الصين لحقول النفط في إيران وإلتزمت الصين بتطوير 15 حقلا في فنزويلا مما شجع على تقارب المصالح بين إيران وفنزويلا وأصبح حليفين ويتبنيان سياسة واحدة داخل أوبك، كما تلتزم روسيا بتزويدهم بالتكنولوجيات العالية خاصة في المجال العسكري، لذا فإن للمتغيرات الجيوسياسية دور كبير في التأثير على مستويات الأسعار في السوق النفطية وبالتالي فالعلاقة بين ارتفاع الأسعار والنمو الاقتصادي العالمي تبقى حقيقة وأن عاملي العرض والطلب ما هما إلا نتاج لسياسة اقتصادية وجيوسياسية تنتهجها الدول المصدرة والمنتجة للنفط بما يخدم مصالحها خاصة في الظروف الحالية وخير دليل على ذلك التدخل المستمر لأوبك في هذا الاطار سواء بخفض أو الرفع من الانتاج بما يتماشى مع مصالح الدول الأعضاء.

المبحث الثاني : الاستراتيجيات المتبعة في التنسيق بين الفاعلين في السوق النفطية

لقد كانت التحولات العميقــة التي مر بها الاقتصاد العالمي خلال العقد الأخير سببا وحافزا لمراجعة الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية المتبعة حتى الآن في علاقات التبادل التجاري والتعاون الدولي، ولهذا فإن سياسات الحكومات والمنظمات الدولية أصبحت تندرج في الوقت الحاضر وفق منظور جديد يتميز بتوجيهات أكثر انفتاحا في مجالات التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي الدولي، متأثرة بالعولمة الاقتصادية التي أضفت نظرة جديدة في مفهوم التبادل التجاري المعتمد على التنسيق المتنامي بين السياسات الدولية بهدف الوصول إلى نظام تجاري منفتح ومتعدد الأطراف.

ومن هذا المنطلق شهد العالم في الحقبة الأخيرة تحولات عميقة تدفع نحو تكريس التكتلات الاقتصادية والسياسية والاقليمية وبما أن الدول العربية جزء لا يتجزأ من هذا العالم فإن اقتصادياتها شهدت في الأعوام الأخيرة مجموعة من التطورات الاقتصادية الايجابية الممهدة لفتح المجال لتشكيل تكتل إقليمي وتجلى ذلك في مجالات الانتاج والاستثمار نتيجة لسياسات الاصلاح الهيكلي الهادفة لتوفير المناخ الاقتصادي الملائم لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية لشعوب المنطقة، من خلال اعادة هيكلة اقتصادياتها بصورة جدية وتوحيد سياساتها كتكتل اقليمي حقيقي وذلك لتعظيم الاستفادة من مواردها بالشكل الذي يسمح لها ببناء كيان عربي له وزنه على الساحة الدولية، لهذا سوف تناقش هذه النقطة من خلال التطرق إلى موقع الدول العربية في الحوار بين الــدول المنتجــة والمستهلكة للنفط في اطارها العام وفي النقطة الثانية بإبراز أهمية التكتلات الاقليمية في تحقيق التنمية في الدول العربية وذلك من خلال المطلبين التاليين:

- الحوار بين منتجي ومستهلكي النفط.
- التكتلات الاقليمية ودورها في تحقيق التنمية في البلدان العربية.

المطلب الأول : الحـوار بين منتجي و مستهلـكي النفط .

كـان لأزمـة قنـاة السويس 1973 تأثير كبير على العلاقـات بين الـدول المنتجـة والمستهلكة للنفط، حيث لم تقتصر هذه الأزمة على التهديد بنقص الامدادات النفطية بل تعدت ذلك إلى إنتقال السيطرة الكاملة على انتاج النفط من أيدي الشركات النفطية الاحتكارية العالمية إلى أيدي الحكومات المصدرة بما في ذلك تحديد حجم الانتاج والأسعار الذي ترتب عنه تعديل الأسعار في السوق العالمية، مما أدى إلى انتقال وتراكم رؤوس أموال كبيرة من الدول المستهلكة إلى الدول المنتجة والمصدرة.

هذه التحولات الجذرية في العلاقات بين الدول المنتجة والمستهلكة تخللتها بعض الاضطرابات التي سبق وأن تم التعرض لها، لكن من جهة أخرى ظهرت للوجود بوادر للشراكة والتعاون بين حكومات الدول المنتجة والمستهلكة للنفط من أجل التنسيق في الرؤى لفائدة الطرفين وتجسد ذلك في المشاركة في مشاريع جديدة كانت نتاجا لعـدة لقاءات تنسيقية كما كان لوكالة الطاقة الدولية دور في التنسيق مع منظمة أوبك وذلك لتحقيق مصالح مشتركة تخدم الطرفين وهذا ما سوف يدرس فيما يلي:

أولا : الشراكة بين الدول المنتجـة والمستهلكـة للنفـط

لقد كان للتطورات الهائلة التي شهدها العالم في العقود الأخيرة في كافة الميادين أثر على الصناعة النفطية وبالتالي على تفكير أصحاب القرار الذين يتحكمون في الشركات النفطية العالمية الكبرى والشركات النفطية الوطنية، وقد تحولت بعض المفاهيم التي كانت في السابق من الممنوعات خاصة على الشركات الوطنية، مما مهد الطريق لبروز اتجاهات جديدة في تحديد شكل صناعة النفط والغاز، فقد أصبح **مفهوم الملكية العامة في هذا المجال مفهوما مطاطا،** حيث أنه لم يعد بالإمكان في الظروف الحالية إحتجاز شركات نفط وطنية ضمن حدودها الوطنية وبالتالي فإن شركات النفط العالمية أصبحت تلقى منافسة شرسة من قبل شركات النفط الوطنية التابعة للبلدان النامية.

ونظرا لأن الاستراتيجيات القديمة التي اعتمدتها الشركات العالمية للنفط والشركات الوطنية قد تجاوزها الزمن ولم تعد قادرة على التكيف مع الظروف الراهنة، توجب عليها تطوير استراتيجيات من خلال رسم تصور أوسع من أجل بناء شراكات استراتيجية جديدة لأن نموذجا واحدا للشراكة لن يفي بالغرض (1)، في ظل صراع خفي بين كلا الطرفين من أجل الحصول على مكاسب أكثر والذي يتجلى من جهة في خيبة أمل شركات النفط الدولية من المشاريع المشتركة السابقة، ومن الثقة المتزايدة لشركات النفط الوطنية في قدرتها على توسيع أنشطتها خارج حدودها التقليدية، من جهة أخرى.

لذا قد أصبح من الضرورة بما كان ايجاد سبل للعمل المشترك بدل المواجهة وذلك لمصلحة الطرفين من خلال تطوير نماذج استثمار حديثة ومتنوعة تستجيب لرغبات كلاهما والتي يفترض أن تأخذ الأشكال التالية:

1- شراكة تهدف تطوير الانتاج على المدى الطويل: إن الهدف الرئيسي للدول المنتجة للنفط يكمن في ضمان الحصول على أكبر قدر من المنافع من هذه الصناعة والتي تعود على اقتصادياتها بالفائدة، لكن هذه الآمال تصطدم في الواقع بالسياسات والاستراتيجيات المطبقة من طرف الشركات النفطية العالمية التي هي فعلا تهتم بعقد اتفاقيات ترضي الطرفين، غير أنها بالمقابل لا تهتم بإزدهار البلد الشريك على المدى الطويل، إذ أن هناك فرق جلي بين رفع المداخيل إلى أقصى درجاتها، وهو اهتمام قصير الأمد وبين إضفاء قيمة معينة على الانتاج وهو نشاط طويل الأمد.

علاوة على ذلك نجد أن شركات النفط الوطنية وشركات النفط الدولية بحاجة لبعضهم البعض، حيث تفسح الشركات الوطنية المجال للشركات العالمية ولوج الاحتياطيات فيما تقدم هذه الأخيرة الخبرة والمهارات في التسيير وتزويدها بآخر ما توصلت إليه من تقنيات

1) فاليري مارسيل بالاشتراك مع جون ق، ميتشل، ترجمة حسان البستاني، عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم، ناشرون، الطبعة الأولى 2007 ، ص 284 .

في هذا المجال، لكن الشروط الحالية للاستثمار غير مصممة جيدا لتسهيل عملية التطور المشترك وتطبيق التكنولوجيات العالية التقنية في الدول المنتجة وذلك لعدم التوافق في الأهداف لغياب اتفاقيات ترضي الطرفين والتي تمكن شركات النفط الوطنية من التحكم في عملية تطوير مواردها المالية وتعلم المهارات من شركات النفط الدولية في نفس الوقت، مقابل مزايا تحصل عليها الشركات العالمية، لذا فإن الثقة هي عقبة جديدة أمام تطوير العلاقات بين شركات النفط الدولية والوطنية، وعليه فالعلاقة بينها يجب أن تتجه نحو ترتيب تعاقدات جديدة لتحديد نماذج جديدة من العلاقات بين المنتجين وشركات النفط الدولية وذلك بالتفكير في العامل المشترك من خلال عقود منصفة للطرفين.

2- **المشاريع المشتركة الداخلية:** إن نجاح الشركات المختلطة في قطاعي التكرير والبيتروكيمياء يدفع إلى الأمل في تمديد هذه التجارب إلى مجال الاستخراج وما يليه من مراحل في انتاج النفط، ويعد مشروع "Equate " الذي ضمت فيه شركة الصناعات الكيماوية والبترولية الوطنية في الكويت جهودها إلى جهود " Union Carbide"، حيث منح الشريك الأجنبي للشركة الكويتية الفعالية في التسيير الاداري والخبرة التقنية.

في هذا السياق، يمكن للشركات النفطية العربية تقاسم بعض أصول الهيدروكربون الثانوية من خلال الشراكة مع شركة أجنبية مما يحقق الربح لكافة الأطراف وهذا من شأنه أن يعزز الفرص المتاحة للقطاع الخاص دون المساس بحق الدولة في هذا المجال من خلال اشراك شركة النفط الوطنية.

3- **مشاريع مشتركة في الخارج:** إن المشاريع المشتركة بين شركات النفط الدولية وشركات النفط الوطنية في بلد ثالث يوفر أرضا محايدة تطور عليها العلاقات، في هذه الحالة بالذات ستتعلم شركة النفط الوطنية المزاولات الادارية وتطبيق التكنولوجيا وادارة المشاريع من قادة الصناعة، وهنا يمكن للشريكين تطوير علاقاتهما الشخصية والمؤسساتية انطلاقا من هذه المشاريع التي ستساعدهما على التغلب على مسألة ثقة شركات النفط الوطنية بالشريك

الدولي، كدلالـة على هذا التوجه وقعت شركة النفط الكويتيـة الدوليــة مذكرة تفاهــم مع شل وبريتيش بيتروليوم لإستكشاف فرص في أعمال التكرير في أنحاء العالم.

4- المساهمة في أسهم شركات النفط الدولية : لقد تولد طموح مشروع لدى شركة النفط الوطنية في هذه المرحلة التي رافقت ارتفاع أسعار النفط والذي يتمثل في امكانية شراء شركة نفط خاصة أو مستقلة أصغر حجما بغية اكتساب المهارات والتكنولوجيا واختبار المنافسة الدولية التي تفتقدها، وهو ما قامت به وكالة الاستثمــار الكويتيـة حينـما اشتــرت 23 % من حصة بريتيش بيتروليوم سنــة 1988، مما دفــع الحكومــة البريطانيــة للتدخــل واعتبار ذلك محاولة مقنعة للسيطرة على الشركة البريطانية.

هذه النقلة النوعية في تعاملات الشركات النفطية الوطنية أدى إلى توجس الدول المستهلكة للنفط من مثل هذا النوع من الاكتساب التدريجي والاستراتيجي، وقد تكون المكانة والحساسية السياسية في البلد الأم لشركة النفط الدولية عائقا في وجه شركات النفط الوطنية في تجسيد هذا النوع من الصفقات.

يتضح مما سبق، بأن المتغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم والمتمثلة في التحرير في كافة المجالات قد مس الصناعة النفطية بشكل كبير من خلال خلق أو التفكير في خلق نماذج جديدة للشراكة تضمن مصالح الشركات الوطنية والدولية على حد السواء وذلك بضم جهود مختلف أنواع الشركات إلى بعضها خدمة لمصالحها المشتركة ومصالح بلدانها الأصلية وذلك بتطوير نماذج أعمال جديدة التي تخلق نوعا من الشراكة الايجابية بين هذه الشركات لذا فهذه الموضوعات هي التي ينبغي أن توضع في أجندة الحوار المشترك بين منتجي ومستهلكي النفط من أجل ضمان توازن القوى في هذا الميدان والابتعاد عن الأساليب القديمة المبنية على الهيمنة والضغط السياسي، أو بما هو أعنف من ذلك لضمان التوازن في السوق العالمية للنفط حمايــة لمصالح الجميع من منتجين ومستهلكين دون استثناء.

ثانيــا : الحــوار بين دول أوبــك وأيبــك

إن مجموعة الدول المصدرة للنفط "OPEC" ظلت لفترة طويلة وحيدة على الساحة العالمية مدافعة عن أسعار عادلة في بيع النفط الخام، وقد لعبت دور المدافع عن هيكل الأسعار، الأمر الذي دفع بها في نهاية التسعينيات من القرن الماضي التقليص من نصيبها من الانتاج كي تفسح المجال لـدول أخـرى ظهرت على خريطــة التصديـر خلال هذه الفتـرة وذلك من أجل الحفاظ على استقرار الأسعــار خدمـــة للجميــع وخوفــا من الانهيــار الحاد، وبالتالي نسجل بأن أوبك كانت تسيطر على ما يعادل 85 % من الصادرات النفطية العالمية والذي تقلص تدريجيا إلى أن بلغ نحو 60 % في منتصف الثمانينات وفي وقتنا الحالي هو يعادل حوالي 40 %.

وعليه فالسوق النفطية شهدت مصدرين جدد قاموا بسد الفراغ الذي تركته دول أوبك في مجال التصدير، لذا دعت أوبك وقتها الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء للعمل من أجل تنسيق السياسات فيما بينهم بغية الحفاظ على استقرار الأسعار لكن تلك الدول لم تصغي لنداءات أوبك ما دفع بهذه الأخيرة إلى تبني **" مبدأ الحرية للجميع "** وعدم التعامل بالحصص وهذا ما أعطى ضربة قوية لأسعار النفط التي شهدت انخفاضا حادا والتي انتقلت من 28 دولار سنة 1985 إلى حوالي 14 دولار سنة 1986، لكن الأمر لم يدم طويلا على هذا الحال ففي سبتمبر من سنة 1986 قررت أوبك وقف فوضى الانتاج واعادة الالتزام بسقف الانتاج، وبذلك استقر سعر سلة أوبك سنة 1987 إلى ما يعادل 17 دولار، لكن هذا النهج لم تستمرعلى هذا النحو، حيث عادت الأسعار للانخفاض مرة أخرى بفقدانها حوالي 20 % من قيمتها في مارس 1988، الأمر الذي عجل بالـدول غير الأعضـاء في أوبـك على العمل في توحيد وتنسيق جهودها من أجل وضع حد لهذا التدهور ففي 8 مارس 1988 عقد اجتماع تنسيقي في سفارة المكسيك بلندن والدليل على أهمية هذا الاجتماع هو ما قاله المدير التنفيذي للشركة البريطانية للنفط بريتش بيتروليوم حين قال **" إننا جميعا نراقب عن كثب تلك المغامرة لأنها تعتبر مفتاحا لصناعة النفط على مدى العقد القادم "**.

و لعل أهم ما ترتب عن هذا اللقاء هو تولد الوعي لدى الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في أوبك على ضرورة التنسيق الجماعي في انتاج النفط وضخه في السوق مع كل الأطراف الفاعلة في السوق الأمر الذي من شأنه أن يحافظ على مصالح كل من المنتجين والمستهلكين، وبذلك يعد هذا اللقاء اللبنة الأولى لإنشاء تكتل غير رسمي أطلق عليه إسم **" مجموعة الدول المستقلة المصدرة للنفط IPEC "** (*).

لذا لوحظ في هذه الظروف تزايد وعي الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في أوبك تأكدت بأن حماية مصالحها الفردية والمشتركة يتطلب أخذ مواقف إيجابية وذلك لا يتم إلا بالتنسيق مع أوبك وهو ما تم فعلا في فيينا أفريل 1988 وخرج الاجتماع بالنقاط التالية :

- التأكيد على المسؤولية الجماعية في استقرار الأسعار.
- ضرورة وضع أسس للتعاون بين الجانبين على المدى الطويل.
- دعوة الدول المستهلكة لفهم أهداف التعاون الذي يعود لمصلحة كافة الأطراف منتجين ومستهلكين.
- كما تم الاتفاق على أن تقوم" IPEC" بمحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المنتجين.
- العمل على مراقبة الأسواق والأسعار، حيث اقترحت دول "أيبك" خفض صادراتها في تلك الفترة بحوالي 5 % من الجانبين لكن دول أوبك لم تتمكن من ذلك نظرا للخلافات السياسية بين أعضائها التي غذاها الصراع بين العراق وإيران.

واستمر حال السوق النفطية على ما هو عليه يشهد ارتفاعا تارة وانخفاضا تارة أخرى بسبب بعض المشاكل المحلية بالدول المصدرة أو لظروف جيوسياسية أو حتى طبيعية، ولكن رغم ذلك فإن التعاون بين دول أوبك وأيبك كان له الأثر الكبير في سيكولوجية الأسواق النفطية والذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط سنة 1989 إلى 17 دولار الأمر الذي رفع من انتاج دول أوبك إلى حوالي 22 مليون ب/ي في نفس السنة، لكن ذلك لم يدم طويلا نتيجة لغزو العراق للكويت حيث عرفت الأسعار تطورا كبيرا وصلت إلى 25

*) IPEC هي مجموعة غير رسمية شبيهة بأوبك لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة، تجتمع كل ستة أشهر في دولة متطوعة.

دولار للبرميل ثم إلى 44 دولار للبرميـل في أوج النـزاع وكـادت هـذه الحـرب أن تعصف بمنظـمة أوبك لولا حكمة بعض الأطراف التي دعت المستهلكيـن إلى المساهمـة فـي استقـرار الأسواق فـي تـلك الفترة **وذلك بتنشيط برنـامج اقتسام الامدادات الذي تبنته وكالة الطاقة الدوليـة اضافة إلى استخـدام مخزون النفـط الذي تحتفظ به الشركـات النفطية خاصة الكبرى منـها.**

وفي خضم أزمة الخليج دعت مجموعة أيبك في ديسمبر 1990 دول أوبك للتشاور في الأحوال المستقبلية للسوق النفطية، ففي 08 مارس 1991 تم اللقاء ودار الحوار فيه حول توقعات السوق في المدى القصير 1995 إلى 2000، واتفق فيه الطرفان على التنسيق فيما بينهما في الأمـور التي تتعلق بالبيئة والضرائب التي تفرضها الدول المستهلكة على المنتجات النفطيـة والعمـل على حماية مصـالحهم المشتركة لتقويـة مكـانتهم في السـوق العالمية للنفط، وكان اجتماعهما الثاني في مصر في شهر ماي من نفس السنة حيث تقدمت فيه هذه الأخيرة بالاقتراحات التالية (1):

- ينبغي على دول أوبك وأيبك توسيع طاقاتها الانتاجية لمواجهة الطلب المتزايـد على النفط وذلك من خلال اعداد دراسات مشتركة بهدف التنسيق بين الجانبين فيما يتعلق بشروط الاستثمار في البحث عن النفط وانتاجه، مع تجنب المنافسة الضارة بين الدول المنتجة للنفط فيما تمنحه للشركات من امتيازات غير مبررة.
- أما بخصوص السوق والأسعار، الالحاح على ضرورة العمل من أجل التعاون في تنسيق المعروض من النفط بحيث يتم مواجهة الطلب عليه دون أن يؤثر على الأسعار.
- وفي مجال التعاون على المدى الطويل طلب من أوبك اعداد قاعدة للمعلومات لفائدة الطرفين، كما تقوم بتزويد أعضاء أيبك بالمعلومات التي تساعدها على القيام بالدراسات المشتركة وتبادل الخبرات .

1) حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 288.

ونتيجة للتعاون الذي تم بين الطرفين ولمواتاة الظروف الدولية في تلك الفترة، أي بين 1992 و 1994 استقرت أسعار النفط فتحول الحوار بين أوبك وأيبك إلى الاهتمام بمسائل أخرى كتلك المتعلقة بموضوع البيئة وضريبة الكربون وتعزز ذلك قبيل اجتماع قمة الأرض في البرازيل جويلية 1992 حينما خرج الطرفان في أفريل من نفس السنة بنتيجة تتمثل في الفصل بين حماية البيئة وبين قضية الضرائب التي تفرضها الدول المستهلكة على المنتجات النفطية، هذه الأخيرة يمكن معالجتها عن طريق الحوار بين منتجي ومستهلكي النفط.

وعلى هذا المنوال ظل التعاون في سنوات التسعينيات بين أوبــك وأيبك في التطور ليتسع إلى ضم أطراف أخرى كممثلي الشركات النفطية والمؤسسات المالية إلا أن دول أيبك تفككت نتيجة لنضوب أو تقلص حجم النفط المنتج في بعض الدول الأعضاء مثــل الصين وبالتالي قد تراجع دورها كليا في السنوات الأخيرة رغم بقاء كل من المكسيك و روسيــا على الساحة تتعاون بين الفينة والأخرى مع أوبك لخفض الأسعار واعادة الاستقرار للسوق النفطية.

ثالثــا: وكالــة الطاقـة الدوليـة والسـوق النفطيـة

كما سبق التعرض له في الفصل الثاني من الباب الأول والذي تم التطرق من خلاله لكيفية تمكن الدول الغربية من التخفيف من حدة أزمة السويس الأولى سنة 1956، حينما احتفظت بإدارة خاصة لمسايرة ومتابعة السوق النفطية عن كثب، وذلك من خلال التنسيق بين الأجهزة المختصة في هذه الدول والشركات العالمية النفطية فيما يخص تدفقات النفط في الوقت والحجم المطلوب الأمر الذي من شأنه دفع الاقتصاديات الغربية إلى الأمام، غير أن أزمة 1973 لم تكن نتائجها كالأزمة الأولى التي اقتصرت على التهديد بالتقليص من الامدادات النفطية بل أضافت بعدين جديدين لذلك يتمثلان في:

- انتقال السيطرة الكاملة لإنتاج النفط إلى أيدي الدول المصدرة.
- تصحيح أسعار النفط الذي ترتب عنه تراكم أرصدة كبيرة انتقلت من الدول المستهلكة إلى الدول المصدرة للنفط.

لذا فإن ردود الفعل الغربية قد جاءت قوية وعنيفة عجلت بتوحيد صف الدول الصناعية الغربية في مواجهة هذا التحول وكانت الخطوة الأولى في ذلك حينما قاد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية " نيكسون " حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لوضع استراتيجية متينة لمواجهة هذه التحولات وكان ذلك خلال الاجتماع الذي أنعقد في واشنطن يوم 11 فيفري 1973 والذي ترتب عنه مايلي (1):

- العمل على اعداد برامج عمل مشتركة والسعي من أجل التنسيق بين الدول الصناعية من أجل ايجاد مصادر بديلة للنفط وتنويع مصادرها وتنميتها.
- تحديد العلاقة بين مستهلكي النفط ومنتجيه على النحو الذي يضمن توافر النفط بكميات وأسعار معقولة.
- السهر على وضع برنامج عمل يستهدف الاقتصاد في استخدام الطاقة.
- التعاون وتقاسم النفط في حالات الطوارئ والعجز الكبير.
- انشاء مجموعة تنسيق الطاقة، أوكلت لها مهمة وضع خطة مشتركة لمواجهة الظروف الطارئة التي تهدد الامدادات النفطية، اضافة إلى إنشاء وكالة للطاقة الدولية في ماي 1975 التي تضم في عضويتها حاليا 24 دولة (*).

وقد تعدت المواجهة التي أصبحت مفتوحة بين الدول الصناعية ودول أوبك الحدود السلميـة بل اعتمدت الـدول الصناعيـة الكبرى على سياسـة التهديـد والترهيـب باستعمـال

---

1) حسين عبد الله، مرجع سابق، ص ص 275 ، 276 .

*) تضم وكالة الطاقة الدولية (IEA) في عضويتها: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا،اليابان،أستراليا،نيوزيلاندا،السويد،الدنمارك،بلجيكا،هولنـدا،لوكسمبورغ،إيرلنـدا،سويسرا،إسبانيـا،النمسا،تركيا، اليونان،فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال والنرويج .

السلاح والتدخل العسكري وتجلى ذلك خاصة في التحذير الذي ألقاه وزير الخارجية الأمريكية " كيسنجر " في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر 1974 والذي سانده في ذلك الرئيس الأمريكي " فورد " خلال مؤتمر الطاقة في " ديترويت " حينما أشار إلى احتمال استعمال السلاح لإحتلال منابع النفط، مدعما بذلك رأي وزير خارجيته الذي وضع استراتيجية للدول المستهلكة للنفط من أجل تدعيم مركزها التفاوضي في السوق النفطية (1) وقد استمرت هذه التهديدات من حين لآخر خاصة بعد الثورة الإيرانية سنة 1979 إلى أن تجسدت هذه التهديدات على أرض الواقع بغزو العراق سنة 2003 وترسيخ التواجد الأمريكي البريطاني في منطقة الخليج بالصورة التي خطط لها في السبعينيات من القرن الماضي.

وبالتالي نجد أن وكالة الطاقة الدولية مهدت الطريق للدول الصناعية الكبرى من أجل السيطرة على أهم مراكز الامدادات النفطية في العالم وذلك لوضعها مجموعة من المبادئ التي إلتزم أعضائها باتباعها والتي تتمثل في النقاط التالية:

- تعمل كـل دولــة على وضع خطــة تستهدف بالآســاس الخفض من وارداتها النفطية وزيادة المخزون لديها لمواجهة الأزمات الطارئة.
- وضع خطة لتوزيع عبئ الأزمة في حالة وقوعها على الدول الأعضاء في البرنامج المشترك.
- تنسيق جهود الحكومات مع شركات النفط الكبرى لتحقيق المصالح المشتركة.
- الترشيد في استهلاك الطاقة وذلك بالرفع في أسعار الطاقة المنتجة في الدول الأعضاء.
- السهر على تنمية المصادر البديلة للنفط واستعمالها في الحياة اليومية للمواطن.

---

1) لمزيد من التفصيل راجع في ذلك حسين عبد الله، تطور مواقف الدول الصناعية وتحليل آثارها المحتملة على منتجي النفط، مجلة النفط والتعاون العربي العدد الثالث 1976.

- تطوير وتدعيم البحث العلمي في هذا المجال.
- توفير الظروف الملائمة والمشجعة للاستثمار في مصادر الطاقة البديلة.
- وضع الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة النقص في الامـدادات النفطية.
- توسيع استعمال الطاقة النووية.
- التعاون من أجل الترشيد في استعمال الطاقة.
- وضــع أجهــزة تونــط لهــا مهمة دراسـة السوق النفطيـة وتحديد العلاقة بين المنتجين والمستهلكين.

وعلى هذا الآساس، تمكنت وكالة الطاقة الدولية بفضل هذه الاستراتيجية من الحد من تذبذب الأسواق النفطية لفترة طويلة والتي كانت لفائدة الدول الصناعية الكبرى على حساب الدول المنتجة، إلا أنه في السنوات الأخيرة شهدت الأسواق العالمية طفرة كبيرة لم تتمكن هذه المنظمة من السيطرة عليها وذلك راجع للمتغيرات الدولية والاقليمية التي شهدها العالم من جهة وتراجع اقتصاديات بعض الدول المسيطرة على هذه المنظمة مما جعل مركزها التفاوضي يهتز نوعا ما في السوق العالمية، خاصة ونحن نشهد بروز دول على الساحة الاقتصادية الدولية أصبحت تأثر بصورة أو بأخرى على الاقتصاد العالمي وفي شتى مجالاته ومنها الصين التي سجلت نموا مرتفعا مما جعل السوق النفطية في حالة عجز عن تلبية طلبات المستهلكين الأمر الذي دفع أسعار النفط إلى الارتفاع بشكل معتبر لم يسبق له مثيل مدعما بإنهيار قيمة صرف الدولار الأمريكي وأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تحولت فيما بعد إلى أزمة مالية ضربت بأطرافها كافة دول العالم وأدت مرة أخرى إلى تراجع سعر النفط إلى مستويات أقل بسبب دخول بعض اقتصاديات الدول المتقدمة في نوع من الركود والترقب لما يحدث في السوق المالية الأمريكية بعد انهيار العديد من البنوك العملاقة التي عرت الاقتصاد الأمريكي الهش الذي يعتمد على الرأسمالية المتشددة الداعمــة للحرية التامــة للأسواق في تسيير نفسهــا بنفسها الأمر الذي شجع المرتزقة والمضاربين مـن التحكـم في آلياتهـا بالصورة التي تخـدم مصالحهم إلى أن وقــعت

الواقعة وانهار كل شئ الأمر الذي استدع تدخل الحكومة الأمريكية إلى ضخ أموال معتبرة في السوق المالية من أجل انقاض البنوك المفلسة واعادتها إلى السكة من جديد، وما يمكن ملاحظته في هذه الفترة الحرجة أن البيت الروسي أعاد ترتيب أموره خاصة بعد قدوم الرئيس " بوتين " إلى سدة الحكم ما جعل العملاق القديم يسترج تدريجيا مكانته على الساحة الدولية وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية، والتي تخلى عنها لسنوات طويلة، ليعود ويسترجع مكانته المعهودة في الاقتصاد العالمي وبالتالي خلق جبهة جديدة في وجه الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت بالقرار في العالم وفي كافة الميادين الأمر الذي من شأنه أن يعيد موازين القوى إلى نصابها وخير دليل على ذلك سعي روسيا إلى تشكيل جبهة مساندة لها من أجل خلق سوق للغاز أو بالأحرى أوبك للغاز والفكرة لازالت في مهدها فإذا تجسدت أمورا كبيرة سوف تتغير في السوق النفطية بصفة خاصة والاقتصاد العالمي بصفة عامة.

المطلب الثاني: التكتلات الاقليمية ودورها في تحقيق التنمية في البلدان العربية

كان لنظريات الاقتصاد الحر التي نادى بها أدم سميث و ريكاردو في القرن التاسع عشر أثرا كبيرا في توجهات الدول المختلفة في تحرير تجارتها من كل الحواجز والقيود وبالتالي فقد اعتنقت الدول الرأسمالية نظريات الاقتصاد الحر ودخلت دول عديدة متجاورة جغرافيا في اقامة تكتلات اقتصادية أو تجارية اقليمية وتعزز هذا الطرح في الستينيات من القرن الماضي وظهرت بذلك سلسلة من التكتلات في شكل مناطق للتبادل الحر نذكر منها الرابطة الأوربية للتبادل الحر سنة 1960 (1)، وكان قيامها كرد على انشاء الجماعة الأوربية المشتركة وكذلك منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية سنة 1960، وما ساعد على هذا التوجه تراجع دور الاتحاد السوفياتي في فتـرة التسعينيات وتفكك الكتلـة الشرقية التي سعت

1) وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، بدون سنة النشر، ص 242.

إلى التكتل مع الدول الغربية من أجل بناء اقتصادياتها.

أما بالنسبة للاقتصاد العربي فقد دخل الألفية الثالثة يحدوه الأمل في تحقيق الحلم العربي القديم والحديث وهو احياء وبناء السوق العربية المشتركة، خاصة ونحن نعيش في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد لا يعترف إلا بالتكتلات الاقتصادية الاقليمية سواء على مستوى الدول المتقدمة أو النامية والتي أصبحت هي المكون الرئيسي لهذا النظام وأصبح 75 % من العالم الذي نعيش فيه و 8 % من سكانه و 85 % من تجارته في حالة تكتل اقتصادي.

أولا: التكامل الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية

التكامل الاقتصادي هو عبارة عن عمل ارادي تقوم من خلاله دولتين أو أكثر بإزالة كافة الحواجز والقيود الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وإنتقال عناصر الانتاج، كما يهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية لإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء أملا في الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعود بالفائدة المشتركة للدول الأعضاء وهذا كله في ظل التكافئ في الفرص فيما بينها.

ومن جهة أخرى يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه مجموعة من التدابير التي تأخذ شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول الساعية إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها، لكي تتحول اقتصادياتها إلى اقتصاديات متكاملة لا متنافسة.

لكن الملاحظ أن هناك اختلاف بين الاقتصاديين في تحديد مفهوم للتكامل الاقتصادي يتجلى ذلك عند تتبع مدلول التكامل عند الاقتصاديين نجد اختلافهم في التعريف يعود لإختلاف المناهج المتبعة في التحليل (1):

---

1) عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة الطبعة الأولى، 2003، ص ص 14،15 .

- **بيلا بلاسا B.Blassa :** يرى أن التكامل الاقتصادي هو" عملية وحالة " فبوصفه عملية لأنه يتضمن التدابير التي يراد بها الالغاء التام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة وإذا نظرنا إلى أنه حالة، فإنه يمكن أن يتمثل في انتفاء مختلف صورالتفرقة بين الاقتصاديات القومية.

- **أما الاقتصادي فان سيرجيه :** فيوضح أن التكامل الاقتصادي قرار يتخذ بحرية من طرف دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج اقتصادياتها تدريجيا أو في الحال، وهذا القرار يتضمن حدا أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، بمعنى إزالة كافة القيود الحالية في العلاقات التجارية مع عدم وضع قيود أخرى جديدة.

- **ويرى تنبرجن :** إن التكامل الاقتصادي على أنه يحتوي على جانبين سلبي وايجابي، ففي جانبه السلبي تستبعد فيه أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الشيء الايجابي هو الاجراءات المؤدية إلى إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل وذلك بوضع برامج للانتقال إلى الوضع الجديد الذي تخلقه عملية التكامل بين الدول الأعضاء.

وعليه، من الضرورة التأكيد بأن هناك صعوبة كبيرة في الوصول إلى تعريف للتكامل الاقتصادي، إلا أنه وفقا لنظرية التكامل في الفكر الاقتصادي نجد أن التكامل ينشأ عن طريق إزالة الحواجز والقيود وحسب مستوى التحرير التجاري تتمايز صور التكامل الاقتصادي من منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والاندماج الاقتصادي الكامل والذي يتمثل على التوالي في (**التكامل بتحرير التجارة، تحرير عناصر الانتاج، تكامل الأسواق، تكامل السياسات، التكامل المؤسسي ثم التكامل النقدي**).

ومن كل ما سبق، فإن انشاء هذا النوع من التكتلات والمناطق تهدف من وراءه مجموعة من الدول التصدي لنمط العولمة المفتوحة وغير المنضبطة التي تستهدف سيادة الدولة على المستوى الوطني، وعلى العموم الدافع لإقامة هذه التكتلات هو تحسين موقع

الدول التي تكون أطرافا فيها، وتمكنها من منافسة التكتلات الاقليمية والعالمية (1).

لذا، تكمن أهمية التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول العربية في امكانية تحقيق عدة مزايا للدول الأعضاء مجتمعة تتمثل في اتباع أسلوب الانتاج بكميات كبيرة مما يؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم، والذي سوف يؤدي بدوره إلى توزيع عادل للموارد المتاحة وإلى الرفع من الانتاجية وبالتالي إلى تسارع وتيرة التطور والنمو الاقتصادي.

ومن جهة أخرى، يدعم ويعزز قوتها التفاوضية ككتلة واحدة موحدة داخل منظمة التجارة العالمية هذا ما يمكنها من فرض مكانتها بين التكتلات الاقليمية الأخرى كما يؤدي التكتل الاقتصادي إلى زيادة التنافس بين المنتجين الأمر الذي سيؤدي إلى التحسن في نوعية السلع وجذب لرؤوس الأموال الوطنية والاقليمية وحتى الأجنبية وتسهيل عملية نقل كافة السلع والخدمات، إذا التكامل الاقتصادي هو عبارة عن وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف التي يمكن أن تلخص فيما يلي:

1- **فتح الأسواق وتوسيع نطاقها :** الدول الصغيرة والنامية لم تعد قادرة على صرف منتجاتها و هي عاجزة عن منافسة الدول الكبرى في الأسواق العالمية هذا ما يدفعها إلى الدخول في تكتلات من شأنها أن تسهل عليها عملية تصريف انتاجها، وبالمقابل تسعى من خلالها الدول المتقدمة ولوج أسواق جديدة لتسويق منتجاتها ومحاولة حمايتها في هذه الأسواق عن طريق اتفاقيات التكامل الاقتصادي كما أن اتساع حجم السوق نتيجة التكامل الاقتصادي يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ومن ثم ارتفاع مستوى الدخل وبالتالي زيادة الطلب الفعال على المنتجات.
2- **الرفع من مستوى رفاهية المواطن:** يتوقع أنه بالوصول إلى تحقيق التكامل الاقتصادي عبر مختلف مراحله يستطيع المواطن الحصول على مختلف السلع

1) موله عبد الله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات، مجلة المستقبل العربي العدد 262 ديسمبر 2000، ص ص57 – 58 .

الاستهلاكية بأقل الأسعار وأحسن جودة نظرا لإلغاء الرسوم الجمركيــة والحــواجز الكمية والنوعية من جهة وتخفيض تكاليف الانتاج الناشئة عن توسيع رقعة الســوق من جهة أخرى، وكذلك يسمح الانتقال الحر لعناصر الانتاج بتوظيفهــا بصــورة ترفـع مـن مستوى الانتاج في منطقة التكامل الاقتصادي.

3- **الوفـرة في الانتــاج :** قد تكون وفرات داخلية تنشأ من كبر حجم الانتاج لكبر حجم المشروع والتخصص في الانتاج تبعا للميزة النسبية والتنافسية وما يترتب عن ذلك من زيادة الكفاءة الانتاجية له لزيادة مهارة وخبرة العمال وارتفاع انتاجهم، وقد تكون وفرات خارجية تتولد عن عوامل خارج نطاق المشروع مثل وفرات التركز، فحيث تتركــز بعض المشروعـات في منطقــة ما فإنهــا تستأثر بتواجــد الأسواق والعمالة و وسائل النقل إلى جانب وفرات المعرفة والبحوث والتقنيات الحديثة.

4- **خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية :** يتجلى ذلك في ضمان قدر معين من التنسيق في السياسات الاقتصادية ويتعزز ذلك عند الاتجاه إلى توطين المشروعات في **أماكنهــا الاقتصاديــة** كما يؤدي إلى نوع من التنسيق فيما يتعلق بمشروعات التنميــة الاقليميــة أو ما يعرف بالبنيــة التحتيــة كالطــرق، المطــارات، الموانئ ..... إلــخ ويستحسن أن توطن هذه المشروعات في المناطق الأقل تقدما للتمكن من اخراجها من العزلة وتحقيق نوع من النمو المتوازن داخل نطاق منطقة التكامل.

5- **دعم اقتصاديات دول منطقة التكامل:** تشجع على بناء اقتصاديات قوية تقلل من اعتمادها على الخارج وهذا من خلال ما يوفره التكامل من زيادة في معدل التبادل الاقتصادي بين الدول الأعضاء وفي نفس الوقت سيؤدي إلى التقليل من انفتاح المنطقة وتلقي الصدمات الخارجية.

6- **الرفع في معدلات التبادل الدولي لصالح دول التكامل:** يقصد به ناتج قسمة الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار الواردات ويكون الناتج أكبر من الواحد الصحيح في حالة تحسن المعدل والعكس صحيح.

7- **عامل من عوامل الاستقرار الاقتصادي :** إن التكتلات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مستوى الانتاج والتوظيف والأسعار وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي يسعى من وراءه تجنب حدوث بعض المشكلات المتمثلة في الركود الاقتصادي وارتفاع أسعار السلع الأجنبية والتضخم وهذا كله أملا في تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي لأن الدخول في هذا النوع من التكتل سيؤدي حتما إلى تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وبالتالي مراعاة المصالح المشتركة.

ثانيا : التعاون الاقتصادي في ظل الفوارق في البنية الاقتصادية

يشهد العالم حاليـا منافسة شديدة بين ثلاثة تكتلات تجارية إقليمية كبرى تسيطر على 80 % من التجارة العالمية وهي الاتحاد الأوربي، التكتل الشمالي الأمريكي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتكتل الأسيوي الجنوبي بقيادة اليابان والصين (1)، وقد زاد عدد إتفاقات التجارة الثنائية والاقليمية من 20 إتفاقا سنة 1990 إلى 159 إتفاقا سنة 2007 (2)، هذا ما يدفع إلى التساؤل عن مكانة الدول العربية خاصة النفطية منها في ظل هذه التكتلات ؟

إن حلم إنشاء كيان اقتصادي عربي موحد منذ منتصف الأربعينيات من القرن الماضي تجسد في إنشاء جامعة الدول العربية والتي كانت أولى الخطوات الملموسة التي عبر من خلالها العرب عن وجودهـم والتي تلاها التوقيـع على معـاهدة الدفـاع المشتـرك والتعاون الاقتصادي سنة 1950 (3)، وبالتالي أصبح العمل العربي المشترك يستمد شرعيته من مجموعـة المواثيق والمعاهـدات والاتفاقيات والقرارات التي أقرتهـا مؤتمـرات القمـة والمجالس الوزارية منذ انشاء جامعة الدول العربية في 22 مارس 1945 والتي تهدف إلى ارساء قواعد النظام الاقليمي العربي وتجسد ذلك في **المادة الرابعة** من الميثـاق العربي على

1) إيلي يسوعي، دور التعاون العربي في رفع القدرة التنافسية، مجلة المستقبل العربي، العدد، 254 أفريل 2000 ص107.

2) محمد إبراهيم عبد الرحيم، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008، ص 221.

3) حسن إبراهيم، اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين الواقع والتنفيذ، شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 83 سبتمبر 1995 ، ص 21 .

إنشاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لوضع قواعد التعاون ومداه في هذا المجال (1)، إلا أن العلاقات السياسية العربية كانت بمثابة العائق للجهود الرامية لتحقيق أدنى درجات التكامل الاقتصادي ومثال ذلك مجلس التعاون الخليجي الذي يضم أغنى الدول العربية لكنه بعد مرور 25 سنة من انشاءه عجز في تذليل العقبات وازالة الحواجز الجمركية الأمر الذي آل إليه كذلك اتحاد المغرب العربي نتيجة الخلاف حول قضية الصحراء الغربية والخلافات الأخرى التي تنشب بين الدول الأعضاء (2)، ونفس الشئ ينطبق على مجلس التعاون العربي الذي أجهض في مهده بسبب قضية العراق والشرعية الدولية.

إن المتأمل في بنية الاقتصاديات في الدول العربية وبالخصوص عند بداية التسعينيات من القرن الماضي يلاحظ **مدى ضعف العلاقات الأفقية** فيما بين الدول العربية المختلفة، وذلك رغم وجود العديد من المشروعات العربية المشتركة، التي لم ترقى إلى مستوى خلق حالة من الانماء التكاملي فيما بينها، بل هناك العديد من المؤشرات تدل على ضعف التنسيق في مختلف القطاعات بين الدول العربية، الأمر الذي نتج عنه الكثير من مظاهر الازدواجية وتبديد الموارد الاقتصادية، وخير دليل على ذلك الصناعة البيتروكيماوية ضف إلى ذلك العديد من العلاقات الاقتصادية الراهنة بين هذه الدول مثل انتقال الأيدي العاملة والتدفقات المالية، تحويل العاملين، المساعدات الانمائية ... إلخ، والتي هي نتاج عوامل ظرفية ولا تعود بالمرة لأسباب هيكلية ضاربة بجذورها في أعماق الواقع الاقتصادي للدول العربية.

ويلاحظ كذلك بأن المشروعات العربية المشتركة سواء كانت مشروعات بين الدول العربية نفسها أو مشروعات عربية دولية مشتركة، لا يمكن اعتبار كل رؤوس أموالها موجهة لتمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية في الدول العربية، إذ أن جزءا كبيرا منها يتوجه

---

1) عبد الأحد جمال الدين، اللجنة الخاصة المصرية لمتابعة خطوات السوق المشتركة، القاهرة، 1999، ص 7.

2) مصطفى الفيلالي، آفاق اتحاد المغرب العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 132، فيفري 1990، ص 18.

بطبيعته نحو العمليات المصرفية التجارية والمتوسطة الأجل ولأن جزءا مهما آخر منها يشكل مشروعات عربية دولية مشتركة من شأنها زيادة روابط اقتصاديات الدول العربية مع الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، فهذا النوع من المشروعات لا يساعد على احداث تنمية في الدول العربية (1).

وقد كان لإستقرار الوقائع الاقتصادية دليل على دور النفط والمال النفطي في تحسين الأوضاع في الوطن العربي في نهاية القرن الماضي سواء من حيث تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي أو من حيث تركيبته القطاعية وحركة عوامل الانتاج من رأس مال وعمل وامتدت تلك التأثيرات لتشمل الظواهر النقدية والمالية وموازين المدفوعات ناهيك عن أنماط الاستهلاك وأنماط السلوك.

لكن رغم الحجم المعتبر للعائدات النفطية التي تدفقت على المنطقة العربية خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات نرى أن تطور قوى الانتاج ومعدلات التراكم الانتاجي كانت تسير بمعدلات بطيئة لا تتناسب مع الآمال المعلقة على الحقبة النفطية بإعتبارها حقبة **الدفعة الكبرى** في مجال تطوير قوى الانتاج في الوطن العربي، فمعدلات النمو في القطاع الزراعي في الدول العربية الزراعية مثل: مصر، السودان، المغرب وتونس، لم تتجاوز 2.7 % سنويا خلال الفترة الممتدة من سنة 1973 إلى غاية 1993، أي ما يوازي أو يقل عن المعدلات السنوية لنمو السكان ولم تشذ عن هذه القاعدة إلا سوريا الذي بلغ فيها معدل النمو السنوي في قطاع الزراعة 6.8 % (2).

مما سبق، نجد أن المنطقة العربية بعيدة جدا عما حققته مختلف التكتلات الاقليمية والعالمية من تنمية اقتصادية واجتماعية، لذا يجدر من الدول العربية الاستفادة من التجارب مثلا من التجربة الأوربية، خاصة إذا علمنا أنها تزامنت مع اتفاقية الوحدة الاقتصادية

1) رأفت أبو فرحانة، أهمية الموارد البشرية في استقطاب أنماط التنمية في الدول العربية، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر 1994 ، ص 27 .

2) نفس المرجع ، ص 30 .

العربية لسنة 1957، وذلك من أجل تعزيز التعاون التجاري العربي لتحقيق تكامل جدي لأنه بتقوية اقتصادنا يمكننا أن نرقى إلى ما حققته التكتلات التجارية الاقليمية الكبرى، خاصة مع توفر مقومات التكامل من لغة والانتماء كما يجمعنا تاريخ واحد (1) وشعب واحد، ولعله يمكننا تبرير هذه الاخفاقات **بالاختلالات الهيكلية** على مستوى الاقتصاديات العربية والتي تتمثل في النقاط التالية :

- إختلال البنية السكانية.
- إختلال البنية الانتاجية.
- إختلال التجارة البينية.

1- اختلال البنية السكانية: تبلغ **المساحة الكلية** للعالم العربي في مجموعه 1.4 مليار هكتار أي ما يعادل 14.2 مليون كم2 والتي تعادل 10.2 % من المساحة الكلية للعالم (2)، ويقدر **اجمالي عدد سكان الوطن العربي** سنة 2004 ما يعادل 306.4 مليون نسمة (3)، ويقدر **معدل النمو السكاني** بنحو 2.3 % وهو ثاني أعلى معدل نمو في العالم بعد مجموعة الدول الافريقية جنوب الصحراء.

كما تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع **معدل الخصوبة الاجمالي** الذي بلغ سنة 1998 نحو 4.4 ويعتبر هذا المعدل الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم، واستنادا إلى هذه المعطيات نلاحظ بأن المجموعة العربية تتميز بكبر حجم مواردها البشرية هذا ما يستوجب منا التدقيق في البنية السكانية للدول العربية وما لها من اختلالات تضعف من أدائها الانمائي وتؤثر على أمنها القومي.

لذا، ليس بالعسير الاستدلال على ضعف الآداء الانتاجي للقوة البشرية العربية بالرغم من ضخامتها الكمية النسبية، حين يمثل سكان المجموعة العربية 5 %

---

1) سمير صارم، اليورو، دار الفكر المعاصر ، بيروت لبنان 1999 ، ص 228 .

2) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 44 .

3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005 ، ص ، د.

من مجموع سكان العالم فإن نصيبهم النسبي من **الناتج العالمي** يدور حول 2 % (1).

أما بالنسبة **للناتج المحلي الاجمالي** العربي فإنه يتضح بأنه بلغ بالأسعار الجارية حوالي 709 مليار دولار سنة 2000 مقارنة بحوالي 629.5 مليار دولار سنة 1999 بينما كان سنة 1995 يقدر بحوالي 535.6 مليار دولار وصولا إلى 1472 مليار دولار سنة 2008 (2)، بسبب ارتفاع أسعار النفط في السداسي الأول من نفس السنة، ويلاحظ بأنه سجل معدلات نمو موجبة في سنوات 1995، 1996، 1997، 2008 بينما كان سالبا سنة 1998 وما يلاحظ فيه هو أن أسعار النفط هي التي تلعب الدور الرئيسي في التأثير على معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي العربي، **إذ بلغ الناتج المحلي للدول العربية المصدرة للنفط** 92 % من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية سنة 2000، وهذا يدل بأن القطاع النفطي يعد من أهم القطاعات الرئيسية المسيطرة على هيكل الاقتصاد العربي، كما يكشف متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي العربي عن مدى التفاوت الشاسع بين الدول العربية حيث يتراوح سنة 2000 بين أقل من 500 دولار للفرد في العام في موريتانيا وأقصاها 29278 دولار في قطر، كما يلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية سنة 2000 يزيد عن 2000 دولار في العام في تسعة دول عربية هي قطر، الامارات الكويت، البحرين، عمان، السعودية، ليبيا، وتونس بينما يقل عن 2000 في العام في باقي الدول العربية.

اضافة إلى أن الآداء التنموي للعنصر البشري ليس فعالا بالقدر الكافي الذي من شأنه المساهمة في دفع عجلة التنمية وذلك راجع للنقاط التالية:

1-1 ارتفـاع البطالـة: تشير التقديرات إلى أن حجم القوى العاملة في الدول العربية يصل نحو 92 مليون عامل ويقدر معدل النمو في العمالة العربية نحو 3 % سنويا (3)، إلا أنها تسجل انخفاضا كبيرا في معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي لأنها غير مستغلة، خاصة

1) علي لطفي، مرجع سابق، ص 231 .

2) http://www.arabianbusiness.com/arabic/543903.2009.

3) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 44.

وأنها تشكل حوالي 32.8 % من مجموع السكان (1)، الأمر الذي أدى إلى رفع مستوى الاعالة الذي وصل في السنوات الأخيرة إلى أكثر من 7.7 % مع نسبة أمية تقدر بـ : 25 % ، حيث ترتب عنه آثارا سلبية على مستويات المعيشة.

2-1 الاختلال النسبي في الهرم السكاني: المجتمعات العربية ومن دون استثناء هي مجتمعات فتية، هذا ما جعل الهيكل العمري للسكان يؤثر بصورة مباشرة على حجم الفئة النشيطة والقادرة على العمل، بسبب ارتفاع نسبة صغار السن.

3-1 تهميش المرأة في الحياة العملية: إن العادات والتقاليد التي تتسم بها المجتمعات العربية أثرت تأثيرا واضحا تجلى في انخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، إذ يقل متوسط معدل مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة عن 27 % وهي من أدنى المستويات عالميا، مما يعني فقدان المجتمع لجزء مهم من طاقته البشرية.

4-1 انخفاض متوسط العمر: يأتي متوسط ارتقاب العمر في الدول العربية كمحصلة لإلتقاء عوامل اقتصادية وبيئية وصحية إذ يصل حوالي 65.1 سنة مقابل 78 سنة في الدول الصناعية ويصل إلى 81 سنة في اليابان، ويترتب عن ذلك أن الدول العربية تتحصل على عائد أقل من مثيلتها في الدول الصناعية المتقدمة، خاصة إذا كانت تلك من الخبرات العالية التأهيل التي يصعب تعويضها.

5-1 ضعف انتاجية العامل العربي: بما أن نسبة الأمية مرتفعة في العالم العربي بصورة كبيرة خاصة في فئة النساء أثر ذلك مباشرة على الآداء التنموي للعنصر البشري لضعف تعليمه وتأهيله، حيث يسجل أن انتاجية العامل العربي تمثل سدس مثيلتها في الدول الصناعية.

---

1) عبد الرزاق حسن، العمل العربي المشترك، الواقع والمشكلات والآفاق، معهد التخطيط القومي بمصر، القاهرة 1992 ص 47.

2- اختــلال في التجــارة البينيــة : إن التجارة البينية العربية من صادرات و واردات تمثل نسبة متواضعة خلال العقود السابقة، فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات العربية البينية من 11 مليار دولار سنة 1994 إلى 15 مليار دولار سنة 1997، إلا أنها ضلت لا تتعدى حوالي 8.5 % فقط من اجمالي التجارة العربية سنة 1997 مقارنة بـ: 8.4 % خلال السنوات الثلاث السابقة (1994 إلى 1997)، لكن الصادرات العربية البينية شهدت تطورا كبيرا حيث وصلت سنة 2006 إلى 55.4 مليار دولار بنسبة زيادة قدرها 25.8 % عن سنة 2005، وهي الفترة التي شهدت فيها أسعار النفط ارتفاعا كبيرا كما تزايدت قيمة الواردات البينية بنسبة 17.8% لتبلغ 52.5 مليار دولار وبالتالي ارتفع متوسط حصة التجارة البينية العربية إلى حوالي 11.2% من اجمالي التجارة الخارجية العربية (1)، بينما نجد هيكل التجارة العربية البينية يختلف عن هيكل تجارتها الكلية، حيث تحتل المواد الخام والوقود المعدني الصدارة وقد مثلت سنة 2000 51.9% من اجمالي الصادرات العربية البينية و49.8% من اجمالي الواردات، وتأتي بعدها المواد الكيماوية والتي شكلت في نفس الفترة 18.1% من اجمالي الصادرات البينية و17% من اجمالي الواردات البينية (2).

وفي ضوء هذه المعطيات يلاحظ بأن التجارة البينية العربية لم ترقى إلى المستوى المطلوب لعدة أسباب تلخص فيما يلي (3):

- التشابه الكبير في اقتصاديات الدول العربية فأغلبها مصدرة للنفط والغاز والمواد الزراعية ومستوردة للمواد المصنعة ونصف مصنعة.
- عدم جدية الدول العربية في تطبيق الاتفاقيات البينية.
- تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

3- اختــلال في البنيــة الانتاجيــة: إن مكانة الدول العربية في الاقتصاد العالمي ما فتئت

---

1) بدر محمد بدر، تحديات كبيرة تواجه الاقتصاد العربي، عرض للتقرير الاقتصادي العربي2006 (http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C01FA2C0-9D7E-4677-AB74-DFB0C5CDA4AC.htm).

2) حسان خضر، التجارة العربية البينية، المعهد العربي للتخطيط، أفريل 2005، ص 07.

3) عثمانية غنية، مناطق التبادل الحر والتعاون الاقتصادي العربي، مذكرة من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في القانون الدولي، جامعة الجزائر 2001 ، ص 122.

تتراجع بسبب ضعف الآداء الانمائي فيها.

فعلا، أغلب الدول العربية خاصة النفطية منها قد حققت في السبعينيات من القرن الماضي معدلات نمو معتبرة نتيجة للطفرة النفطلية التي صحبتها عملية تصحيح أسعار النفط، لكنها فيما بعد قد تخلفت عن الركب نتيجة لإتباعها لسياسة تنموية خاطئة دعمها في ذلك قيام نظام عالمي ليس في صالح الدول النامية، فقد إرتفع نصيب الاقتصاد العربي من مجمل الناتج العالمي من 2.5 % سنة 1975 إلى 4.6 % سنة 1980 ثم انكمش سنة 1985 حيث بلغ 3.35 % واستمر على نفس المنوال إلى أن بلغ سنة 2004 ، 2 % (1).

ثالثا : أبعاد التعاون الاقتصادي العربي

تتنوع دوافع انشاء تكتلات إقليمية لما تلعبه بطبيعة الحال من دور في زيادة التعاون الاقتصادي، وخصوصا فيما يتعلق بالتجارة البينية بين دول المنطقة، وكذلك في الدور الذي تلعبه في التعاون والتنسيق التجاري مع الدول الأخرى وتزايد اهتمام العالم في السنوات الأخيرة في اقامة تكتلات اقتصادية تأخذ عدة أشكال وذلك من أجل الوصول إلى أعلى درجات التكامل الاقتصادي.

ولقد شهدت سنوات التسعينيات من القرن الماضي تعزيز الاطار المتعدد الأطراف وتزايد حجم التكتلات الاقليمية أكثر من أي وقت مضى، وبالتالي تهافت الدول إلى الدخول في تكتلات اقليمية له أسبابه، عززتها في ذلك المتغيرات الدولية والاقليمية التي يشهدها العالم حاليا والتي يمكن تلخيصها في النقطتين التاليتين:

- دوافع داخلية.
- دوافع خارجية.

1- دوافع داخلية: تتمثل فيما يلي:

- إن الهدف الرئيسي من الدخول في تكتلات اقليمية هو دفع عجلة التنمية داخل المنطقة عن طريق السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخلها بلا قيود ولا حواجز

1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2005 ، مرجع سابق ، ص د .

وذلك لتحقيق أقصى استخدام واستغلال لعناصر الانتاج بأرخص الأسعار وأبسط الشروط (1).

- دعم الاستثمار في الدول الأعضاء وخلق فرص عمل جديدة تمكن الدول الأطراف من تحقيق أقصى الفرص الممكنة لرفع حجم التجارة البنية وتطوير صناعات جديدة بين الدول الأعضاء.
- وقد يكون البعد الأمني من أهم هذه العوامل لأن التكامل في مجال الاقتصاديات الوطنية يعد من أبرز العوامل المساعدة لضمان أمن واستقرار الدولة عن طريق التكامل الاقتصادي الفكرة التي دافع عليها **جان موني "GEAN MONET"** والتي كانت المنطلق والدافع لإنشاء المجموعة الأوربية عقب الحرب العالمية الثانية (2)، فالدول تسعى لضمان استقرار النظم بالتحكم في تدفقات الهجرة لتحقيق المكاسب المرجوة من هذا النوع من التكتلات.
- إن انضمام بعض الدول في تكتلات اقليمية قد يكون بالنسبة لها كمنفذ للاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بالنسبة للدول النامية منها التي لم تعد تقوى على تأمين اقتصادها بسبب الزيادة السريعة والمستمرة للسكان (3)، بالاضافة إلى ضعف مبدلاتها التجارية بإستثناء المواد الخام الأمر الذي عرقلها عن الاندماج في الاقتصاد العالمي نظرا لكثرة القيود والحواجز.

---

1) عبد الأحد جمال الدين، اللجنة الخاصة المصرية لمتابعة خطوات السوق العربية المشتركة، القاهرة 1999، ص29ص ،30 .

2) Dominique Carreau et Patrick Guillard , Droit international Economique , 4 eme Edition , L.G.D.J , 1998 p 292 .

3) فيرنز فاينفلد، يوزيف يانتج، سفن بيريند، التحولات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركاءها، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 17، بدون سنة النشر ص 24 .

- أملا في الحصول على منافع ومزايا تفضيلية أحسن من الاتفاقيات السابقة (1)، الأمر الذي ينطبق على **" المشروع الأورو متوسطي "** الذي من شأنه أن يدفع بعجلة التنمية في الدول العربية المنخرطة في هذا المسار ودمجها في الاقتصاد العالمي والاستفادة منه كقوة عظمى كالدعم المالي والفني من أجل تعزيز الاصلاحات الاقتصادية وتحفيز المستثمرين الأجانب.

2- دوافـــع خارجيـــة: تلخص في النقــاط التاليـة:

- تعد كمحاولة من طرف هذه الدول تشكيل مجموعة قوية بهدف التصدي لنمط العولمة المفتوحة وغير المنضبطة التي تهدف سيادة الدولة على المستوى الوطني (2) وعلى العموم الدافع إلى اقامة هذه التكتلات هو تحسين موقع الدول التي تكون أطرافا فيها وتمنحها الفرصة لمواجهة المتغيرات الاقليمية والدولية في مركز قوة.
- تشكل الاقليميــة جوابــا لعولمــة الأسواق وبالتالي فهي لا تتناقض معهـا ولكن تكملها، بالفعل الحكومات تسعى للانضمام للتجمعات الأكثر انتشارا على المستوى الاقليمي لزيـادة من جهـة هامش مناوراتهـا في الميـدان الاقتصادي وكذلك لتأكيد هويتها على الساحة الدولية.
- إن الاتفاقيات التجارية المنشأة لتكتلات اقليمية تعتبر وسيلة هامة تتمكن من خلالها الدول العربية الولوج في الاقتصاد العالمي تحت غطاء تكتل كبير يضمن لها مصالحها، الأمر الذي يمكنها من التأثير بصورة أو بأخرى في المفاوضات الاقتصادية الدولية (3).

---

1) عبد الغني عكة، مرجع سابق، ص 39 .

2) موله عبد الله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات، مجلة المستقبل العربي، العدد 262 ديسمبر 2000 ، ص 57 .

3) Virgil Pace , L'organisation Mondiale du Commerce et le Renforcement de la Réglementation Juridique , Des Echanges Commerciaux Internetionaux , L'harmattan 2000 p 316.

- تعد التغيرات التي حدثت في النظام الاقتصادي العالمي من أهم التحديات التي ظهرت بعد انهيار المعسكر الشرقي الاشتراكي وتقلص الدور المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية والتي أدت إلى بروز تكتلات اقتصادية اقليمية كظاهرة اقتصادية جديدة نتيجة لهذه المتغيرات ومسايرة لركب العولمة والذي دفع بالعديد من الدول إلى الخوض في غمار هذه اللعبة وترسيخ الجهوية والتي تمثل صورة حية من صور العولمة.
- سعي بعض الدول إلى البحث عن دور اقليمي أكبر الأمر الذي ينطبق على دول الاتحاد الأوربي نتيجة لتحول الموازين في مجال القوى جعل من مصلحة الاتحاد الأوربي (1)، توجيه اهتمامه إلى دول جنوب وشرق حوض المتوسط للحفاظ على مكانته الاستراتيجية، وكذلك من أجل وقف المد الأمريكي وبالتالي الإبقاء على دوره كقطب مركزي في اطار ما يسمى بالعولمة.

خلاصة الفصل الأول:

يحتل النفط مكانة مرموقة في الحياة الاقتصادية والتنموية للدول العربية المنتجة له، إذ أنه يسهم في تمويل موازناتها بقدر كبير، حيث إرتبط تقدمها في العقود الأخيرة بهذه السلعة، لذا تكاد تكون التنمية في الدول العربية منفردة بذاتها ويبرز ذلك في الدور الذي تلعبه الحكومات في مقايضة النفط بالتنمية في اطار الصراع المحتدم مع الاحتكارات النفطية العالمية المتمثلة في الشركات النفطية الكبرى، وهي بالتالي تواجه تحديا كبيرا في الاستفادة من مزايا هذه السلعة المتوفرة بشكل كبير في هذه المنطقة وذلك راجع لوجود اختلال في التوازن بين اقتصادياتها لأن هناك فوارق واختلالات جوهرية فيما بينها، اضافة لإفتقادها لسياسة واضحة المعالم في مجال تحفيز الاستثمارات والتجارة البينية، لذا يجدر منها توحيد صفها من أجل فرض مكانتها كتكتل واحد في اتجاه بقية الدول، خاصة ونحن نعيش انفتاحا

1) سمير أمين، علي الكنز، منير الحمش ومصطفى الجمال، مرجع سابق ، ص 55.

كبيرا في الأسواق العالمية لم يشهد له مثيل، كنتيجة من نتائج العولمة الاقتصادية والتي تعد المنظمة العالمية للتجارة احدى آلياتها، هذا ما سوف يتم التعرض له في الفصل الموالي من خلال ابراز تأثير التدابير التي تفرض على الدول المنخرطة في هذه المنظمة والتي يحاول تطبيقها على سلعة النفط، مع التركيز كذلك على متطلبات آلية التنمية النظيفة التي تفرضها ضرورات الحياة المعاصرة للعيش في بيئة متوازنة على كافة الأصعدة.

الفصل الثاني :
النفط في ظل المنظمة العالمية للتجارة
و بروتوكول كيوتو

تمهيد:

لقد زادت المتغيرات الاقتصادية العالمية من تشابك وترابط العلاقات الاقتصادية الدولية ويظهر ذلك جليا في السنوات الأخيرة بشكل خاص حيث ازداد حجم التجارة العالمية، في حين أن نسبة متوسط النمو الحقيقي للانتاج لم تتعدى 1.1 % ، أي أن التبادل العالمي يسير بوتيرة تتجاوز ثلاثة أضعاف وتيرة الانتاج العالمي.

والمتتبع لتطورات الاقتصاد العالمي الذي بات فيه العالم أشبه " بقرية كونية " يجد أن مسألة الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية تضغط بثقلها على سكان" القرية"، وكانت مفاوضات **"الغات"** من أهم الموضوعات ذات الصدى الكوني الشامل التأثير المباشر وغير المباشر في كل من ينتج ومن يبيع ويشتري ويستهلك في هذا العالم من أفراد ودول وشركات وجماعات وغيرهم، وربما يعتقد البعض بأن كل هذه التحولات تهم الدول المتقدمة، فالحقيقة أن ذلك يمس العالم بأسره تقريبا، والعالم الثالث ليس بمنأى عن ذلك، ليس في اقتصادياته فحسب بل في استقلاله الوطني وسيادته على ثرواته الطبيعية وهذا ما يدفع للتساؤل عن مدى تأثير هذه المستجدات في الساحة الدولية على الدول النفطية العربية؟ والتي إقترنت في نفس الوقت بتزايد الوعي البيئي لدى سكان المعمورة نتيجة للتغيرات المناخية التي نعيشها والتي أسس لها فريق حكومي دولي للتغير المناخي في إطار الأمم المتحدة سنة 1998 تحت اسم " Intergouvernemental Panel On Climat Change – **IPCC**" يهتم بدراسة التغير المناخي من الزوايا العلمية والفنية والاقتصادية والتي تكللت أعماله بوضع الاتفاقية الاطارية للتغير المناخي الموقع عليها في قمة الأرض "بريو ديجانيرو" البرازيلية في جوان 1992 وتنفيذا لتوصيات هذه الاتفاقية الاطارية عقدت عدة مؤتمرات وكان المؤتمر الثالث في كيوتو اليابانية المنعرج الحاسم في الفصل في مسألة الانبعاثات الكربونية و وضع قيودا ملزمة لكافة الدول دون استثناء، كل هذه النقاط يتم التعرض لها في هذا الفصل من خلال المبحثين المواليين:

- النفط والمنظمة العالمية للتجارة.
- النفط و بروتوكول كيوتو.

المبحث الأول : النفــط والمنظمــة العالميــة للتجـارة

إن التوقيع على انشاء المنظمة العالمية للتجارة في مراكش المغربية يوم 15 أفريل 1994 يعد مرحلة جديدة في التعاون الاقتصادي العالمي الذي يستجيب لرغبة الدول الموقعة للعمل ضمن اطار نظام تجاري متعدد الأطراف قد يخدم رفاهية الشعوب ورخاءها وذلك بالسعي لتحقيق انسجام أكبر على المستوى العالمي فيما يخص المجالات المتعلقة بالأمور التجارية، النقدية والمالية من خلال التعاون بين المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير.

وبالمقابل نجد أن اتفاقية **"الغات"** والتي تحولت إلى منظمة التجارة العالمية عاملت النفط ضمنيا على أنه حالة خاصة لعدم وجود نص صريح بذلك، لأن أهم الشركاء التجاريين الذين صادقوا على هذه الاتفاقية هم من الدول الصناعية الغربية الكبرى، الذين رأو أنه من مصالحهم عدم الاشارة إلى موضوع النفط بصراحة في هذا الاطار حتى يتمكنوا من الحفاظ على مجال من المناورة التي تنمح لهم الحرية ولشركاتهم النفطية العالمية في السيطرة على النفط الخام كميا وسعرا، الأمر الذي يدفع إلى ضرورة التطرق بإسهاب إلى تطور منظمة التجارة العالمية مع التعرض لأهدافها ومبادئها مع محاولة اسقاطها على سلعة النفط لمعرفة أهم الجوانب المؤثرة بالسلب وبالايجاب على هذا المصدر الطبيعي والحيوي في نفس الوقت والتي من شأنها أن تؤثر على التنمية في البلدان النفطية العربية وذلك من خلال المطلبين التاليين:

- الانتقال من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية
  الــى منظمــة التجــارة العالميــة.
- العوائــق والتدابيــر المؤثــرة في النفــط.

المطلب الأول : الانتقال من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية إلى منظمة التجارة العالمية

على ضوء المتغيرات العالمية المتعددة التي شهدها العقد الأخير من القرن الماضي والتي لا زالت تتفاعل فيما بينها، حيث يشهد العالم والاقتصاد العالمي حاليا موجة تحرير للتجارة العالمية بكل جوانبها السلعية والخدمية وحقوق الملكية ... إلخ، والتي تهدف إلى إزالة كافة القيود والحواجز التي تقف عائقا أمام تحركات السلع ورؤوس الأموال والعمالة وبالتالي تحول العالم لقرية متنافسة الأطراف ليصبح سوقا واحدا تتسع فيه دائرة ومجال المنافسة بين الأطراف الفاعلة في هذا السوق.

ومما لاشك فيه أن التغيرات التي شهدتها التجارة العالمية هي التي دفعت الدول الكبرى إلى الاتفاق على إنشاء منظمة تجارية دولية تحول دون الممارسات التجارية الخاطئة التي أدت إلى الاضرار بإقتصاديات هذه الدول، خاصة في مرحلة الحرب العالمية الثانية، وما ترتب عنها من تدهور لإقتصادياتها، لذا تم التوقيع على إتفاق **" الغات "** بجينيف السويسرية يوم 30 أكتوبر 1947 وعقد في ظلها ثمانية جولات للاتفاقات التجارية متعددة الأطراف وتعد جولة الأورغواي " 1986- 1994 " أهم وأعقد وأطول الجولات بسبب تطور وازدهار العلاقات الاقتصادية العالمية بدرجة كبيرة جدا والتي تمخض عنها ميلاد المنظمة العالمية للتجارة والتي أصبحت الاطار الوحيد لتنفيذ النظام التجاري الجديد القائم على الاتفاقيات المتعددة الأطراف.

أولا : نبذة تاريخية عن تطور المنظمة العالمية للتجارة

تعود فكرة ظهور الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة **"GATT"** General Agreement onTariffs and Trade " إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث كان لتوقيع لإتفاقية بروتن ودز"bretton woods" سنة 1944 التي تأسس

بمـوجبهـــا صنـــدوق النقـــد الدولـــي "**FMI**-Fonds Monétaire International" والبنك الدولي للانشاء والتعمير وكمحاولة لمعالجة النتائج الاقتصادية السلبية المترتبة عن الحرب العالمية الثانية، لذا كان من الضرورة اصلاح التجارة الدولية التي تضررت بدورها من الحرب من خلال التأسيس لإتفاق تلتزم به الدول الموقعة على آساس من التبادل الحر.

أبرمت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في 30 أكتوبر 1947 ودخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 1948 وكان عدد الأطراف الموقعة في تلك الفترة 23 دولة إلى أن بلغت 127 دولة سنة 1994 وتغطي تجارتها نحو 90 % من التجارة الدولية اضافة إلى عدد آخر من الدول التي تطبق قواعد الغات بحكم الأمر الواقع دون الانضمام الرسمي إليها (1).

وهكذا تم تحديد الأسس والقواعد العامة التي تحطم النظام التجاري العالمي وقد كان اتفاق **"الغات"** منصب آساسا على التفاوض حول حصص التعريفات " Tarifs " بين الدول وإزالة الحصص " Quotas " وعوائق التجارة غير المتعلقة بالتعريفات ومن البديهي أن هدفها الأساسي هو تحرير التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء واقامة نظام تجاري عالمي يقوم على أسس اقتصاد السوق، لذا فقد كانت الاتفاقية تلزم كل الدول بالسعي المستمر والتدريجي لإزالة كل الحواجز المفروضة على التجارة استرادا وتصديرا (2).

وقد كان للتغيرات الكبيرة التي شهدتها التجارة العالمية والمشاكل التي رافقتها دور مهم في التعجيل بتعديل بعض القواعد والاجراءات لتناسب وضع التجارة العالمية والظروف الاقتصادية مما ترتب عنه ميلاد المنظمة العالمية للتجارة "OMC" في الأول من جانفي 1995 وبالتالي حلت محل "الغات" التي كانت معاهدة متعددة الأطراف مؤقتة، أما المنظمة العالمية للتجارة لها الشخصية القانونية كمنظمة كاملـة الأهلية مثل "FMI" والبنك الدولي.

---

1) التقرير الاقتصادي العربي، اتحاد الغرف التجارية العربية 1994 ، ص 129 .

2) بعلوج بلعيد، المنظمة العالمية للتجارة والاستثمارات، بحث مقدم في الملتقى الوطني الأول حول " المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد " 23/22 أفريل 2003، ص 34 .

وتختلف منظمة التجارة العالمية عن الغات في عدة نواحي من شأنها أن تضيق المجال أمام العمل من جانب واحد، فهي تشرف على تنفيذ القوانين الخاصة بالقضايا التجارية بطريقة أكثر شمولا مما كانت تقوم به الغات وعلى عكس اتفاقية جولة طوكيو للتجارة التي أبرمت سنة 1979 عندما وقع عدد قليل من الدول على قوانين تخص مجالات حساسة كالاغراق والملكية الفكرية .. إلخ، فإن الدول التي انضمت والتي ستنضم للمنظمة العالمية للتجارة يجب أن توافق تلقائيا على جميع اتفاقيات جولة أورغواي بدون استثناء، والآساس الذي تعتمد عليه المنظمة في ادارة عملها هو القواعد التي تنظم عمليات التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، وهذه القواعد قد تمت صياغتها منذ نشأة الغات لكن التغيرات الهائلة التي شهدتها التجارة الدولية والمشاكل التي واجهتها جعلت من الضروري تعديل جملة من القواعد لتتكيف مع وضع التجارة العالمية لمسايرة التطورات الاقتصادية الراهنة وشملت بذلك موضوعات جد حساسة لها آثارها المباشرة على اقتصاديات الدول النامية والعربية، كالاغراق، الحماية والدعم .. إلخ (1)، والتي تدرس بالتفصيل لاحقا.

ثانيـــا : أهـداف و وظائــف المنظمــة العالميـة للتجارة

شكل الانتقال من اتفاقيـــة الغات إلى منظمة التجارة العالمية حدثا هاما في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية والتي أصبحت من أهم أدوات وآليات تنفيذ العولمة في شقها الاقتصادي، لذا من الضرورة بما كان التعرض لكل مــن مهام و وظائــف الغات ومنظمة التجارة العالمية كل على حدى لنتمكن من معرفة مكامن التغيير.

1) محمد زيدان، قواعد تنظيم التجارة الدولية في اطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بحث مقدم في الملتقى الوطني الأول " المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد " 23/22 أفريل 2003، ص 61 .

1- أهــداف و وظائف "الغــات": تشكل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الاطار القانوني لتسيير العلاقات التجارية الدولية وهي تعد من الاتفاقيات ذات الاطار المتعدد الأطراف تتضمن واجبات وحقوق للدول الأعضاء الموقعة كما أن لها وظائف وأهداف تلخص في النقاط التالية:

1-1 أهــداف الغــات :

- تحرير التجارة في السلع والخدمات من أجل زيادة الدخل الوطني للدول الأعضاء وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- إزالة القيود والحواجز الجمركية لتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية وزيادة حجم التبادل التجاري العالمي.
- تشجيع حركة الانتاج العالمية وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات.
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
- التوسع في الانتاج والتبادل التجاري للسلع والبضائع.
- الارتفاع بمستوى الدخل القومي الحقيقي وتنشيط الطلب الفعال.
- تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

ولتحقيق هذه الأهداف تضمنت "الغات" قواعد عامة والتي تفصل في النقطة الموالية، منها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي يلتزم بموجبه كل عضو بمعاملة المنتجات المستوردة من مختلف الشركاء التجاريين على قدم المساواة ومبدأ منح المعاملة الوطنية للسلع المستوردة، القاضي بإخضاعها عند دخولها الحدود الوطنية لنفس شروط المنافسة التي تخضع لها السلع المنتجة محليا وكذلك فرض حضر على القيود الكمية (1).

1) المواد 1 ، 3 ، 11 من اتفاقية الغات.

2-1 وظائــف " الغــات " (1) **:** يمكن حصر وظائف الغات فيما يلي:

- الاشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد والاجراءات التي تضعها الاتفاقات المختلفة التي تنطوي عليها " الغات " والتي تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة.
- تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل احراز مستويات أعلى لتحرير التجارة العالمية.
- جعل العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية أكثر شفافية وأكثر فاعلية للتنبؤ ومن ثم أقل اثارة للمنازعات.
- العمل على فض النزاعات التجارية الدولية عن طريق المفاوضات وذلك بالنظر بجدية في القضايا المطروحة والتي يرفعها طرف متعاقد في " الغات " ضد طرف آخر من الأطراف الموقعة على الإتفاقية.

2- أهــداف و وظائف المنظمة العالمية للتجارة "WTO" : إن المنظمة العالمية للتجارة كيان دولي جديد يتمتع بالشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية أنيطت به مهمة الاشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات الموقعة سابقا في ظل " الغات " وبالتالي فإن الأطراف المتعاقدة في " الغات " تعتبر أعضاء في منظمة التجــارة العالميــة منذ نشأتهــا على أن تقدم كــل دولــة إلتزاماتها وتعهداتها بذلك، تتولى المنظمة قيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة العالمية والاشراف على حل الخلافات بفضل ترسانة قانونية أكثر فاعلية وأكثر إلزاما وسرعة وفيما يلي أهم أهدافها و وظائفها:

2-1 **أهــداف المنظمة العالمية للتجارة**: يتمثل الهدف الرئيسي للمنظمة العالمية للتجارة في التحرير الكامل والتدريجي للتجارة العالمية والذي تنطوي تحته الأهداف التالية (2):

---

1) الغات ، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد الثاني 1998، ص 126 .

2) عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، ص 128 .

- خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

- زيادة معدلات النمو للدخل الحقيقي وذلك بتعظيم الدخل العالمي ورفع مستويات المعيشة.

- الزيادة في الانتاج والتجارة العالمية والاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل للموارد العالمية في اطار التنمية المستدامة.

- توفير البيئة العالمية المناسبة والملائمة للتنمية المستدامة والزيادة في حجم التجارة والاستثمار.

- توسيع انشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.

- اشراك الدول النامية وإدماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال مشاركتها في التجارة الدولية.

- زيادة التبادل التجاري الدولي وتنظيمه على أسس وقواعد وفقا لإتفاقية أورغواي.

2-2 وظـائف المنظمــة العالميــة للتجــارة: تعتبر المنظمة العالمية للتجارة الاطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائهــا وتبدوا أهميتها من المهام التي أنيطت بها وفقا لنتائج أورغواي والتي تضمنهـا الاتفاق الموقع في هــذا الشأن والتي يمكن حصرها فيما يلي (1):

- الاشراف على تنفيذ وإدارة الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء فيما بينها بما فيها الاتفاقات الجماعية متعددة الأطراف.

- تنظيم المفاوضات الدولية حول تنفيذ أحكام الاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية وبهذا تعتبر المنظمة محفلا للمزيد من المفاوضات بشأن العلاقات التجارية متعددة الأطراف.

- الاشراف على فض المنازعات الدولية حول تطبيق نصوص الاتفاقات التجارية وتسويتهــا

1) شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، حالة الجزائر، مذكرة من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2001، ص 42.

وفقا للأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقيـة الخاصة بذلك.

- ادارة ومراقبة السياسات التجارية وفق الأسس التي تمت الموافقة عليها في اجتماع مراكش 1994 .

- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير والوكالات التابعة لهما من أجل تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

ثالثـا : المبادئ العامـة للمنظمة العالمية للتجارة

لتحقيق الأهداف المرجوة من التجارة العالمية وضعت اتفاقية الغات عدة مبادئ تلتزم بها كل الدول الأعضاء والتي تم ترسيمها والتأكيد عليها بموجب جولات أورغواي التي مهدت لإنشاء منظمة التجارة العالمية والتي ملخصة في النقاط التالية:

1- معاملـة الدولـة الأولى بالرعـاية: تعني أنه لا يجوز لأي طرف في الاتفاقية تقديم امتيازات يكون من شأنها التمييز بين موردي السلع والخدمات من الدول الأطراف الأخـرى، وقد نصت المادتان الأولى والثانية من الاتفاقيـة الخاصة بالتجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، أنه في حالة ما إذا أبرمت أي دولة معاهدة مع دولة أخرى، وعند اتفاقها مع طرف ثالث يتضمن معاملة أفضل مقارنة بالمعاهدة الأولى، فإن الطرف الأول يستفيد من هذه المعاملة التفضيلية سواء في شكل مزايا أو اعفاءات لصالح أي طرف دون قيد أو شرط ودون تمييز، وبالتالي فإن هذا الشـرط يتم سريانـه على جميع الدول، لذلك فإن العلاقة تنتقل في هذه الحالة من الثنائية إلى التعددية، إلا أن هناك استثنائيين لهذا المبـدأ همـا (1):

1) إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها، مركز الدراسات العربية ، بيروت 1995 ، ص 16 .

- الاتفاقيات التجارية ذات الطابع الاقليمي التي تقوم الدول المنظمة إليها بإلغاء الرسوم الجمركية وبقية الحواجز فيما بينها واعتماد تعريفة جمركية موحدة تطبق على الدول الأخرى، ومنطقة التبادل الحر التي تقوم الدول الأعضاء فيها بإلغاء الرسوم الجمركية وبقية الحواجز التجارية فيما بينها وتبقي كل دولة على تعريفاتها الجمركية الخاصة مع الدول الأخرى.

- الامتيازات والأفضليات التجارية التي تمنحها بعض الدول المتقدمة للدول النامية بموجب النظام المعمم للأفضليات.

2- مبدأ المعاملة الوطنية: نصت عليه المادة الثالثة من اتفاق " الغات " وهو يعد مكملا لمبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية، حيث يجب أن تطبق الدول الأعضاء على المنتجات المستوردة نفس المعاملة المطبقة على المنتوجات الوطنية سواء من حيث التوزيع، التسعير الضرائب والرسوم....إلخ، أي أنه ينبغي عدم التمييز عند فرض الرسوم بين السلع المستوردة المنتجة محليا، إذا فإن هذا المبدأ يكرس المساواة في المعاملات بين المنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الأجنبي.

3- مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية: ينص هذا المبدأ على أن حماية الانتاج الوطني يجب أن يتم عن طريق التعريفة الجمركية دون غيرها من الاجراءات الحمائية الأخرى وتلتزم كل دولة متعاقدة بتجميد الرسوم الجمركية التي تفرضها وعدم تجاوزها لسقف محدد يتم التفاوض حوله مع بقية الدول المتعاقدة، ويمكن لأي دولة متعاقدة رفع تعريفاتها الجمركية لبعض السلع المستوردة عن طريق تقديم تنازلات جمركية مقابلة لسلع أخرى مستوردة (1)، بمعنى أن الدولة يسمح لها استعمال التعريفة الجمركية فقط لحماية

1) حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006 ، ص 127 .

منتجاتها الوطنية وهذا بعدم اللجوء إلى وسائل حمائية أخرى كالقيود الكمية أو نظام الحصص أو حظر الاستيراد أو تقييد الأسعار التي يمكن استعمالها لتحديد حجم الحماية أو الدعم للمنتوج المحلي.

4- مكـافحـــة الاغـراق: يقصد بالاغراق الوضع أو الحالة التي يكون فيها سعر السلعة المصدرة يقل عن قيمتها المعتادة عند تصديرها لدولة أخرى، وفي هذا السياق تلزم الفقرة الأولى من المادة السادسة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية الأطراف الأعضاء بعدم تصدير منتجاتهم بأسعار أقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في بلادهم لكي لا تمس بمصالح المنتجين المحليين للدولة المستوردة، كما أنها تمنح الطرف المتعاقد امكانية فرض رسم تعويضي لإلغاء أثر الاغراق أو منع حدوثه أصلا من جانب أية دولة أخرى.

5- حظـر الاجـراءات الوقائيـة (1)**:** يعد حظر الاجراءات الحمائية على المستوردات واحد من النصوص الأساسية لإتفاقية منظمة التجارة العالمية، حيث ينص الاتفاق على أنه يجب أن تلغى جميع اجراءات التقييد الطوعي وغيرها من الاجراءات التقييدية على مراحل وفي خلال أربع سنوات اعتبارا من بدء العمل بأنظمة منظمة التجارة العالمية، لكنها فتحت امكانية اعتماد الاجراءات الوقائية لمدة لا تزيد عن أربع سنوات وفي حالة ما إذا كانت هناك ضرورة ملحة تتمثل في وجود خطر حقيقي على سلعة وطنية.

كما أن هناك استثناء لهذا الحظر نصت عليه **المادة 12** والتي تتيح للدول التي تعاني من مشاكل في ميزان مدفوعاتها اللجوء إلى مثل هذه الاجراءات التقييدية الكمية.

6- حظـر الدعـم: إن موضوع الدعـم والرسـوم التعويضية من الموضوعات التي لقيت نقاشـا حـادا خاصة في جولـة أورغـواي، حيـث تـم الاتفـاق علـى وضـع ضوابـط لإستخـدام

1) مصطفى سلامة، قواعد الجات ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1998 ، ص ص 90- 91 .

الدعم والرسوم التعويضية التي تم من خلالها حضر تقديم الدعم لثلاث فئات هي (1):

- دعم الصادرات والدعم الذي يقدم لإستخدام المواد الوسيطة المحلية بدلا من المواد المستوردة.
- إذا كان الدعم المقدم للسلعة يؤدي بالضرر للمستوردين ويؤدي إلى درجة كبيرة من التمييز في المعاملة بين المنتوج الوطني والمنتوج المستورد.
- الدعم غير المحدد مثل الدعم المقدم للبحوث والدراسات الخاصة بمنتوج معين أو الدعم الذي يقدم لمناطق معينة في دولة ما.

وخلاصة لما سبق، يتجلى بأن استفادة الدول من هذا النظام يكون تبعا لدرجة تقدمها الاقتصادي وامكانياتها المالية والتكنولوجية، كلما ارتفعت هذه الدرجة وهذه الامكانيات زادت المكاسب والعكس صحيح، وعلى هذا الآساس نجد **أن النظـام الجديد للتجارة الدولية لم يقم على اعتبـارات انسانيـة تهتم بمعالجة المشاكـل الاجتماعيـة والاقتصـاديـة للبلدان الفقيرة**، بل هو قائم على المنافسة الحادة في جميع الميادين **ولم يقم على المساواة بل على استمرار هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي**، وخير دليل على ذلك هو تجنب الدول الصناعية الكبرى الخوض في مجال النفط في الاتفاقية المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة خوفا على مصالحها ومصالح شركاتها، لكن هذا لا يمنع الدول النفطية من الاستفادة من أحكام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، خاصة وأنها اعتبرت النفط كسلعة مثل السلع الأخرى، لذا فإنه يجدر من الدول المنتجة للنفط تعزيز مركزها التفاوضي في اطار المنظمة من أجل الحصول على مزايا ونوع من الحماية لمنتجاتها النفطية وهذا سيتم التطرق له في المطلب الموالي.

---

1) نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 2001 ، ص 160 .

المطلب الثاني: العـوائق والتــدابير المؤثـرة في النفـط

إن المتعمق في دراسة تأثير التدابير التي تتضمنها إتفاقية الغات والمنظمة العالمية للتجارة على السوق النفطية وكل ما تعلق بها بما تكتسيه سلعة النفط من أهمية على مستوى الاقتصاد العالمي نلاحظ عدم وجود نص صريح بذلك لأن الدول المتقدمة بالخصوص التي تتحكم في دواليب الاقتصاد العالمي رأت أنه من مصلحتها عدم التعرض بصورة مباشرة لموضوع النفط في اطار الغات لكي تتمكن من الاحتفاظ بحرية المناورة في السوق النفطية تماشيا مع الأوضاع السائدة في كل مرحلة وكذلك لفتح المجال لشركاتها النفطية العالمية للتحكم في مصادر النفط ومنافذه وكميته وسعره لأنه المصدر الحيوي في العصر الحديث ويتم هـذا دائما كمــا سبق التطــرق له سالفــا في اطــار الحوار بين منتجي ومستهلكي النفط في ظل اتفاق **" الجنتلمان "** الذي أبعد النفط عن المواجهة الصريحة في اطار الغــات على مدى نصف قرن.

لكن هذا لا يعني عــدم وجود تفسيرات وتأويــلات لبعض المـواد التي جـاءت في نص الاتفاقيـة التي يمكن اعتمـادها على سلعــة النفـط سواء من طرف الـدول الصناعيـة الغربية التي تفسرها لصالحها وبالتالي فرض المزيد من العراقيل على ولوج هذه السلعة ومشتقاتها لأسواقها.

وبالمقابل تعمل الدول المنتجـة للنفـط بما فيها العربية على تذليل تلك العراقيل بالاستفــادة من أحكــام **"الغات "** كذلك وهذا ما يتم التعرض له في هذا المطلب من خلال التطرق لأهم العراقيل والتدابير المؤثرة على الصادرات النفطية في ظل صـراع المصالح بين الـدول المنتجة والمستهلكة تحت غطاء المنظمة العالمية للتجارة.

أولا: القيــود على الصــادرات النفطيــة

إن الدول النفطية المتكتلة في منظمة أوبك ليست بمنأى عن الاتهام في ظل المنظمة العالمية للتجارة بإعتبارها تنتهج سياسة احتكار غير قانونية بما أن سياستها الانتاجية المعتمدة على " سقف الانتاج " هي المساهم الرئيسي في رفع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتعززت هذه الانتقادات لأوبك بالخصوص بعد انضمام أكبر مصدر في العالم للنفط ألا وهي العربية السعودية للمنظمة العالمية للتجارة سنة 2005 لذا سوف نعالج هذا الطرح من خلال دراسة ذلك من زاويتين مختلفتين، الأولى في حالة سوق المشتري والثانية في ظل سوق البائع.

1- القيود على الصادرات النفطية في ظل" سوق المشتري ": حسب منظور الدول الصناعية المتقدمة أن ما ورد في المادة11 من**" الغات"** 1994 واضح وضوح الشمس لأنها تحظر فرض قيود كمية على التجارة بكل أشكالها على كل عضو في المنظمة العالمية للتجارة باستثناء بعض الحالات، وبموجب هذه الأحكام الخاصة بالصادرات والواردات يفسح المجال لعضو المنظمة العالمية للتجارة، تنظيم التجارة الخارجية فقط عن طريق الرسوم والضرائب الجمركية ونفس الشئ ينطبق على شركات القطاع العام المادة **17** من الغات، إذ هي مجبرة بعدم التحيز في الصادرات والواردات مع القطاع الخاص، ومن هنا نرى أنه إذا طبقت هذه المبادئ على المنتجات النفطية كما تأمل الدول الصناعية من شأنه أن يكبل يد الدول المصدرة للنفط ويحد من حجم صادراتها من هذه السلعة.

لكن توجد المادة **20** من "الغات" التي ترخص للدول فرض قيود على الصادرات في حالات معينة دون أن تخل بمبادئ الغات والذي يمكن أن تستفيد منها الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط في مجال تقييد الانتاج والتصدير لكنها مرتبطة بشرطين أساسيين هما:

- الأول أن يكون التقييد بهدف صيانة أو الحفاظ على الموارد الطبيعية هو في هذه الحـالة **" النفط "**.
- والثاني هو ارتباط القيد التصديري بفرض قيود على الانتاج أو الاستهلاك المحلي.

وكـان لهـاته الـنقاط دور في تـأجيل المكسيك انضمامـها لمنظمـة الـتجارة العالمية سنة 1980 نظرا لتوجسها من تقييد حريتها في التعامل مع النفط بما يتناسب مع مصالحـها الوطنية لكنها وقعت في نهاية المطاف سنة 1986 مع التأكيد في بروتوكول الانضمام بندا يمكنها من ممارسة سيادتها الوطنية على مواردها الطبيعية عكس فنزويلا التي وقعت سنة 1990 دون هذا الشرط لأنها إرتأت أن ذلك لا ينقص من سيادتها على ثرواتها الطبيعية.

وفي ظل كل هذا المد والجزر بين الدول المنتجة والمستهلكة في تفسير أحكام النصوص التي جاءت بها "الغات" لصالحها، فإنه بحكم انتمائنا لمنطقة معروفـة بإنتاجهـا للنفط نحاول ايجاد بعض التفاسير والتبريرات لأحكام "الغات" التي تعفي الدول العربية المنتجة للنفط من بعض التفسيرات الخاطئة لأحكام الغات والتي يهدف من ورائها تقييد بلداننا في التحكم في انتاجها بالصورة التي يمكنها من ترشيـد مواردهـا الطبيعية خاصة النفطية منها وفيما يلي أهم ما تم استنتاجه:

- استنادا إلى تفسير هيئة تسوية المنازعات للمادة (ج) 20 في حكمها الصادر لصالح فنزويلا ضد الولايات المتحدة الأمريكية الذي سوف نتعرض له لاحقا بالتفصيل، حينما أقرت الهيئة بحق الولايات المتحدة الأمريكية فرض قيود على وارداتها لغرض حماية البيئة من التلوث، لكنها بالمقابل حكمت لصالح فنزويلا حينما فصلت ولأسباب فنية لصـالح هذه الأخيرة لأن البنزين الفنزويلي يتماثل في مواصفاته مع البنزين الأمريكي، إذا وقياسا على ذلك فإن لفظ الحفاظ **" conservation "** في المادة 20 يمكن الدول العربية المنتجة للنفط

الحفاظ على معدل رشيد للانتاج لحماية والحفاظ على مواردها من النضوب.

- أما بالنسبة لسقف الانتاج الذي تعارضه الدول المستوردة للنفط نجد أنه لا يتعارض كذلك مع المادة 20 من " الغات " المتمثلة في عدم التمييز عند تطبيق القيود المباحة، لأن الدولة التي تضع سقفا للانتاج وبالمقابل لا تضع قيدا على التصدير لأية دولة أخرى ولا تفضل مشتريا عن آخر، وبما أن النفط في حالة التصدير يكون متاحا لكل من يرغب في شرائه وبالأسعار التي يحددها السوق في البورصات العالمية للنفط دون التمييز بين المشترين، وبالتالي ومن خلال ذلك يتبين بأن أحكام **"الغات"** تخص التصدير أو الاستيراد ولا حجم الانتاج المحلي للسلعة، كما نجد أن تحديد سقف للانتاج هو قرار سياسي يخص الدولة بحد ذاتها ولا يمكن لأخرى أن تتدخل فيها حتى أنه وفقا لدستور أوبك لا تعتبر قراراتها ملزمة إلا إذا صودق عليها باجماع الدول الأعضاء، بمعنى أنه من حق أية دولة أن تنفرد برأيها وهو دليل قاطع على أن السيادة الوطنية هي الفيصل في مثل هذه الحالات وخير دليل على ذلك لجوء بعض الدول الخليجية العضو في أوبك إلى ضخ المزيد من النفط للحد من ارتفاع الأسعار في عدة مرات.

ومن جهة أخرى نرى أن المادة 20 (1)، تسمح بفرض قيود على تصدير مواد محلية إذا كانت ضرورية لتوفير احتياجات الصناعة المحلية في الفترة التي ينخفض فيها سعرها المحلي عن سعر التصدير دون أن يؤدي ذلك إلى الرفع من صادرات تلك الصناعة وإلا دخلت في البنود الخاصة بالحماية، كما يشترط ألا تتعارض تلك القيود مع أحكام الغات خاصة ما تعلق منها بعدم التمييز.

- وفيما يتعلق بأسعار النفط التي يطالب فيها بعض الأطراف عدم تجاوز **" المستوى العادي "** المعبر عنه بنفقات الانتاج، في هذه النقطة يلاحظ أنهم تجاهلوا بأن كلفة الانتاج تختلف من حقل لآخر ومن مكان لآخر لذا فإنه لا يوجد معيار ثابت ولا يمكن اعتبارها

مقياسا يسمى المعدل الطبيعي لأسعار النفط، ومن جهة أخرى فإن نفقة الانتاج يجب أن تتضمن قسط من الريع التي تعتبر بمثابة تعويضا للمادة الخام الآيلة للنضوب مستقلة عن كلفة الانتاج بمعناها الضيق، وفي هذه النقطة بالذات يمكن القول أنه حتى ولو تم اعتبار الريع النفطي ضريبة على صادراته فأحكام " الغات " لا تحظر فرض ضريبة على التصدير.

- كذلك يمكن تفسير المادة 11 (ب) 2 من "الغات" التي تنص على فرض قيود كمية على الصادرات متى إرتأت الدولة أنها ضرورية لتسويق السلعة في التجارة الدولية، أي بمعنى أن الدولة المصدرة للنفط تقيد تصدير سلعة النفط خلال فترات الوفرة لكي يتم طرحه فيما بعد في الأسواق خلال الفترات التي تشح فيها تجنبا لتقلبات عنيفة في الأسعار بشرط أن يكون مناسبا لتلك التقلبات الموسمية، كما يمكن للدولة المصدرة للنفـط الاستفادة من المادة 21 "الغات" التي تمكنها من فرض قيود على الصادرات بغرض حماية مصالحها الأمنية الحيوية ولكن هذا قد لا يتوفر في الظروف العادية للتجارة ويعد بالاستثنائي.

2- القيود على الصادرات النفطية في ظل "سوق البائع": قد تتحول السوق العالمية للنفط على المستوى المنظور إلى **"سوق بائع"** نظرا لبعض المعطيات التي تشير إلى ذلك إذ يتوقع ارتفاع صادرات أوبك بالخصوص بحلول سنة 2025 وصولا إلى حوالي 52 مليون برميل يوميا، حيث سيصل نصيبها من الصادرات العالمية إلى 64 % ويحتمل أن تسيطر دول أوبك و روسيا على 76 % من الصادرات العالميــة (1).

ولعل ما يؤكد هذا التحول الذي قد يمس السوق النفطية إلى "سوق بائع" هو اتجاه النفقات النفطية إلى الارتفاع الأمر الذي يتطلب المزيد من الاستثمارات ذات المخاطر العالية لتغطية الاحتياطات التي يتم استهلاكها بأخرى جديدة، وهذا بطبيعة الحال يعزز ويدعم الدول المصدرة في سياستها المتعلقة بحماية الأسعار من التآكل نتيجة التضخم وتقلب قيمة صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية، كما تمكنها هذه السياسة من استثمار تلك العوائد في التنقيب عن حقول جديدة والدليل الآخر على امكانيـة تحـول السـوق العالميـة للنفـط من سـوق

1) EIA International Energy Outlook 2005 ; IEA, World Energy Outlook, 2004; PEL, World Long Term Oil and Energy Outlook, and PIRA, Retainer Client Seminar.

مشتري إلى سوق بائع هي تلك المؤشرات التي توحي بدخول العالم في مرحلة تشح فيها الامدادات النفطية، بمعنى أن المعروض من سلعة النفط لا يتناسب مع الطلب العالمي وذلك ما قد يدفع بالأسعار على المدى الطويل إلى الاتجاه نحو الصعود دون تدخل الدول المنتجة وقد لا تجدي حتى وإن تدخلت، كما لا يمكن للضغوط التي تعودت الدول المتقدمة ممارستها على مجموعة الدول المصدرة للنفط أن تغير من شئ في السوق العالمية للنفط نظرا للمعطيات السالفة الذكر.

ثانيا: معوقات ولوج المنتجات النفطية للأسواق العالمية

تعد تجارة النفط تجارة رائجة وذات أهمية كبيرة بالنسبة لكافة دول العالم خاصة المصدرة منها، لذلك نجدها تعمل جاهدة من أجل إزالة أو التخفيف من العراقيل التي تفرضها الدول المستوردة للنفط وبالخصوص المكررة منها وفيما يلي أهم النقاط التي يتم النقاش فيها بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط من جهة، والدول المستهلكة من جهة أخرى، وذلك من أجل التذليل من عقباتها.

1- التعريفة الجمركية (1)**:** لم تناقش جولة أورغواي التعريفة الجمركية على النفط ومنتجاته بإستثناء ما يخص الاتحاد الأوربي، كما لم تسفر الجولة على خفض التعريفة الجمركية على النفط الخام في أهم الأسواق العالمية، محافظة بذلك على التعريفة التي يشملها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في تلك الأسواق دون ربط بإستثناء الاتحاد الأوربي وماليزيا.

لذا، نلاحظ أن تأثير التعريفة الجمركية على الواردات النفطية الخام في كبريات الدول الصناعية المستهلكة تكاد تكون منعدمة لأن الهدف من وراء الاستيراد تأمين الطلب المحلي.

1) حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 361 .

أما فيما يخص تأمين وحماية منتجاتها المحلية خاصة المكررة تفرض عليها ضرائب محلية أو قيود كمية لم يعارضها أعضاء منظمة التجارة العالمية، هذا ما يدفع للاستنتاج بأن التعريفات الجمركية لا تلعب دورا مؤثرا في التقليل من حجم واردات الدول الصناعية الغربية من المنتجات النفطية المكررة القادمة من الدول المصدرة للنفط، لأنها في أغلب الأحيان مكتفية ذاتيا ولها من المصافي ما يؤمن سوقها الداخلية، لذلك يتم التبادل نتيجة توطن التكرير في مناطق معينة للاستفادة من اقتصاديات الموقع ثم يتم تصديرها إلى دول أخرى مثل روتردام في القارة الأوربية.

2- الضرائب المحلية: تخضع المنتجات النفطية المكررة في الدول المستوردة للنفط لضرائب محلية عالية تمنحها موارد مالية معتبرة وتحرم الدول المصدرة من الحصول على نصيب عادل من الريع النفطي، هذا ما ينعكس على حجم الطلب على النفط، لكن كل ذلك لا يتعارض مع أحكام "الغات" لأنها تفرض على المنتجات النفطية المحلية والمستوردة دون تحيز، لكن لو علمنا بأن أغلب الدول الصناعية هي مستوردة أو تتوفر على كميات محدودة نستنتج من وراء ذلك غاية مبيتة تتمثل في السعي من أجل الحصول على عوائد أكبر من الريع النفطي والترشيد في استخدام النفط المستورد.

لكن هذا لن يبقى على حاله لمدة طويلة خاصة إذا عززت الدول النفطية قوتها التفاوضية من جهة أو للتأثر بنقص الاحتياطات النفطية من جهة أخرى، حيث أنه إذا تمكنت " الغات" في المستقبل من التدخل في السياسات الداخلية للدول الأعضاء يمكن التطرق إلى خفض الضرائب المحلية، كما يمكن في هذه الحالة للدول المنتجة للنفط مهاجمة الضرائب ومقارنتها بالفحم كمنتج محلي والذي يلقى نوعا من التفضيل على حساب النفط سواء كان ذلك عن طريق الإعانات أو تقليص الضرائب المفروضة عليه، علما أن المادة 4 من "الغات" وحدت بين مصادر الطاقة وذلك لتطبيق المعاملة نفسها لمختلف مصادر الطاقة، ويتعزز هذا الطرح في القسم الرابع من الغات المعنون **"التجارة والتنمية"** حينما

ينص على أن تمتنع الدول المتقدمة قدر المستطاع عن فرض أعباء مالية جديدة على المواد الخام المستوردة من الدول الأقل نموا، الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مع اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة العراقيل التي تعيق تطور استهلاك تلك المواد سواء كانت خام أو مصنعة في هذه الدول.

3- القيود على المنتجات النفطية المكررة: تعتبر التجارة في المواد النفطية المكررة ذات أهمية بالغة، لذا فالدول الصناعية أولت لها الاهتمام البالغ، حيث قامت بتوطين المصافي على أراضيها خاصة عقب الحرب العالمية الثانية، وبالتالي فهي لم تستجب لطلبات الدول المصدرة للنفط في اقتسام سوق تكرير صادراتها النفطية بما يتناسب مع امكانياتها كمنتجة للنفط وتكرر هذا الرفض رغم كل المحاولات، حيث بررت الدول الأوربية ذلك بالشلل الذي مس طاقة التكرير المتواجدة بها نتيجة انخفاض الطلب عليها جراء ارتفاع أسعار النفط، هذا ما دفع بالدول المنتجة إلى الاستثمار في عمليات التكرير والتوزيع داخل الدول المستهلكة ذاتها وساعدها في ذلك حالة الكساد التي سادت هذه الصناعة في الدول الصناعية لكن هذه الطريقة ليست بالمثلى لإجتياز العقبات التي تفرضها الدول المتطورة نظرا لأنها أنفقت فيها أموالا ضخمة، كما أنها لا تستفيد بكامل عوائدها، لكن الحال لن يبقى كما هو عليه في العشرية القادمة خاصة ونحن نتجه نحو نضوب النفط وخير دليل على ذلك تآكل الاحتياطات الحالية وقلة الاكتشافات بمستويات انتاجية عالية مما يدفع للتنبؤ في هذه الحالة بإنقلاب الأمور لصالح الدول المنتجة لأن الدول المستوردة للنفط في ظل هذه الظروف لا تستطيع أن تفرض اقتناء منتجاتها النفطية في صورة منتجات مكررة، خاصة مع إنضمام بعض الدول المنتجة ذات الوزن في السوق النفطية إلى المنظمة العالمية للتجارة مثل المملكة العربية السعودية وبعض الدول الخليجية والتي يمكن أن تشكل قوة ضغط مستقبلية لفتح أسواق الدول الصناعية في وجه المنتجات النفطية المكررة.

ثالثـــا: بعض المؤثـرات الجانبيـة على النفـط

من المعلوم أن النفط هو المحرك والشريان الرئيسي للاقتصاد العالمي فلولاه لما شهد العالم هذا التطور الهائل في شتى المجالات في فترة وجيزة من الزمن، وبما أن الدول الصناعية الغربية هي المسيطر على الاقتصاد العالمي نجدها المستورد الرئيسي للنفط، كما أنها الراعية للعولمة التي تقوم على آساس من الحرية التجارية، لكنها بالمقابل لا تقبل معاملة شركاءها في تجارة النفط معاملة الند التجاري، وهي لا تتردد في الضغط عليهم بكافة الطرق والوسائل الشرعية وغير الشرعية، وعلى هذا الآساس يمكن تسجيل بعض التدابير التي تتخذها الدول الصناعية الغربية الكبرى على المنتجات النفطية ومشتقاتها التي من شأنها التأثير بصورة مباشـرة على التعاملات النفطية والتي تنعكس بالسلب على الدول المصدرة وفيما يلي أهم التدابيـر المؤثـرة في النفـط:

1- الاعانـات والتـدابير التعويضيـة: الاعانة عبارة عن مساهمة مالية يتلقاها المستفيد في شكل منحة تقدمها الحكومة وقد تكون بمثابة منحة مالية مباشرة أو اعفاء من إلتزام مالي أو تقديم سلعة أو خدمة وتصنف الاعانات وفقـا **لإتفاقية الدعم والتدابير التعويضية إلى**:

- اعانـة غيـر محظورة لا تبـرر التقاضي.
- اعانـة خاصـة هي محظورة وتجيز التقاضي في إطار آلية تسوية المنازعات، وقد يترتب عنها تدابير تعويضية ثبت ذلك بالتحقيق الذي تقوم به المنظمة العالمية للتجارة (*).

وفي ضوء ما سبق، لا يعتبر تسويق النفط ومنتجاته كإعانة محظورة حين طرحه في السـوق المحليـة للدول المنتجة بأسعـار تقل عن قيمتهـا في الأسـواق العالميـة إذا توفـرت تلك المواد لكل من يطلبها، أما إذا منحت الإعانة لمؤسسة لإستخدامها في إنتاج سلعة للتصدير فإنها تعتبر إعانة محظورة.

*) لمزيد من التفصيل راجع المواد 8 و10 من اتفاقية الدعم والتدابير التعويضية "ASCM".

بالمقابل نجد أن وكالة الطاقة الدولية (1)، ترى بأن تلك الاعانات الرامية إلى دعم أسعار الطاقة من شأنه أن يشجع على تبذير مواردها واضعاف الكفاءة الاقتصادية وارهاق كاهل الموازنة العامة للدولة اضافة إلى الأضرار البيئية، لذا فإنها تنصح بالتخلص من هذه الاعانات لأن ذلك يعتبر مدعما للسياسة التنموية المتواصلة التي تقوم على الرفاهية الاجتماعية، حماية البيئة، النمو الاقتصادي وذلك بتحويل هذه الاعانات إلى استثمارات منتجة، وقد منحت الغات تسهيلات بالنسبة للدول النامية للتخلص التدريجي من الاعانات المحظورة كما رخصت للدول الفقيرة التي يقل الدخل الفردي فيها سنويا عن 100 دولار.

وعلى هذا الآساس، وبغض النظر عن كل ما سبق، فإنه من حق الدول المنتجة للنفط بما فيها الدول العربية أن تسوق المنتجات النفطية ومشتقاتها في الأسواق المحلية بأسعار مدعمة وذلك لأن الأسعار تتفاوت نتيجة اختلاف حجم الضرائب المحلية التي تفرض عليها.

2- مكافحة الاغراق: يقصد بالاغراق أن سعر تصدير السلعة في الظروف التجارية العادية من دولة لأخرى يكون أقل من سعر نفس السلعة المسوقة محليا في الدول المستقبلة (*).

أما فيما يخص المنتجات النفطية، فإنها يمكن أن تتصف في بعض الحالات بالاغراق خاصة ما تعلق منها بالبيتروكيماويات عندما تقل نسبة ما يستهلك منها محليا عما تصدره تلك الدولة إلى دولة أخرى عضو في المنظمة العالمية للتجارة، ومن أمثلة حالات الاغراق في المواد البيتروكيماوية تلك التي تمس مادة " اليوريا " المصدرة من دول الخليج نحو الدول الأوربية حيث تقوم هذه الأخيرة بفرض رسوم عن وارداتها من هذه المادة مستندة في ذلك على إتفاقية مكافحة الاغراق إلا أنها في بعض الحالات تبالغ في ذلك مما قد يدفع بالدول الخليجية المصدرة للنفط اللجوء لآلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

---

1) INTERNATIONAL ENERGY AGENCY –IEA- WORLD ENERGY OUTLOOK – 1999 INSIGHTS . LOOKING AT ENERGY SUBSIDIES . GETTING THE PRICES RIGHT . PARIS IEA 1999.

*) لمزيد من التفصيل راجع المادة الثانية من اتفاقية مكافحة الاغراق 1994.

3- العوائــق البيئيــة: من أهم الاجراءات التي قد يتأثر بها تسويق النفط ومشتقاته هو تشدد الدول المستوردة للنفط في الاعتماد على تطبيق بعض التدابير الفنية المتشددة والهادفة لحماية البيئــة معتمدة في ذلك على إتفاقية العوائـق الفنية للتجارة التي تحظر استخدام المعايير والمتطلبات الفنية واجراءات تنفيذها كمعوق غير لازم للتجارة الدولية والذي يجب أن يتطابق ذلك مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية.

وقد ظهرت أول قضية لإستخدام البيئة كعائق للصادرات النفطية في قضية البنزين المحسن الذي تصدره فنزويلا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتم الحسم لصالحها ضمن آلية تسوية المنازعات، وهذا يعتبر دليل على أن هذه الاتفاقية تضمن نوعا من الحماية للدول المصدرة للنفط، لكنها قد لا تكون كافية في المستقبل نظرا للاهتمام المتزايد بحماية البيئة.

لهذا الغرض، قد تم إنشاء لجنة ضمن منظمـة التجارة العالمية تهتم بموضوعات البيئة والتجارة تحت إسم **" لجنـة التجـارة والبيئـة "** وهذا لحمـــاية الدول النامية المصدرة للنفـط من الاجراءات التعسفية للدول المتقدمة، لكن الـدول المتقدمة قد تفطنت لذلك وأصبحت تفرض ما يعـرف بضرائب الكربون تحت غطاء حمـاية البيئـة معتمدة في ذلك على المادة 20 من إتفاقية "الغات" التي تسمح بإتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية صحـة الإنسان والحيوان والنبات.

4- التكتــلات الاقتصـادية: إن هذا النوع من التكتلات الذي قد يأخذ عدة أشكال كإتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة، يهدف في الآساس إلى تسهيل التجـارة البينية بما لا يتعـارض مع المبادئ العامة للمنظمة العالمية للتجارة، وقد تناولت هذا الجانب المادة **24** من " الغات " التي رخصت بقيام هذا النوع من التكتلات شرط ألا تتعارض مع الحرية التجارية، وخير مثال عن هذه التجمعـات التي يمكن أن نسترشد بهـا في مجال النفـط هي إتفاقية منطقة التجارة الحرة في شمال أمريكا" The North American Free Trade Agreement" حيث يتميز هذا التكتل الاقتصادي في التعاون والتكامل ما بين دول متقدمة وأخرى من العالم

الثالث، وأقصد المكسيك ويعد هذا التكتل تجربة فريدة من نوعها في مجال النفط ومشتقاته خاصة إذا علمنا أنها تضم ثلاث دول منها الصناعية المستوردة للنفط هي الولايات المتحدة الأمريكية وأخرى مصدرة له هي كندا، أما المكسيك فهي دولة نامية مصدرة للنفط ومن هذا المنطلق نجد أن إتفاقية " NAFTA " قد تناولت موضوع الطاقة بصورة مباشرة وخصصت له فصلا كاملا.

لكن رغم تجانس إتفاقية "NAFTA " مع المبادئ الأساسية للغات والتي تطبق على قطاع الطاقة، فإنها تفسر أحكامها إستنادا إلى تأويلات ضيقة أحيانا وموسعة تارة أخرى ويتجلى ذلك فيما قامت به كندا والمكسيك بفرض ضريبة تصدير متحيزة وذلك خلافا لما تنص عليه مبادئ التكتل، كما أن المكسيك احتفظت لنفسها في إطار النافتا بحقها في منح رخص الاستيراد والتصدير بغية الاحتفاظ بحقها في التجارة الخارجية في بعض الأنواع من المنتجات النفطية، اضافة إلى إلتزام دول النافتا في نفس الاتفاقية عن عدم الإلتزام بما يتعارض مع مصالحها في مجال النفط ومشتقاته.

لذا يستنتج من كل ما سبق، بأن المركز التفاوضي للدول له دور كبير في تفسير وتأويل أحكام الغات لصالحها بما يمكنها من الحفاظ على مصالحها وهذا ما يجب أن تعمل من أجل تجسيده الدول النامية خاصة العربية منها وذلك ببناء تكتل عربي قوي ذو وزن كبير أملا في فرض نفسها على الساحة الدولية.

المبحث الثاني: النفط و بروتوكول كيوتو

بدأ الاهتمام العالمي بالبيئة، بعدما تم التأكد بصورة قطعية من بعض العلماء والمختصين في هذا المجال بأن إرتفاع تركيز الغازات الدفيئة في الجو الناتج عن النمو الديموغرافي والاقتصادي منذ الثورة الصناعية له دور كبير في التغيير المناخي.

وتماشيا مع تزايد الوعي البيئي في العالم، الذي ترتب عنه زيادة القلق في تغير المناخ والذي قد تنجر عنه آثار وخيمة ربما ستفتك بالبشرية جمعاء، تحركت بذلك الآلة السياسية

وتم عقد عدة لقاءات دولية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات لمناقشة ومعالجة هذه الظاهرة، ففي سنة 1988 أنشأت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، أوكلت لها مهمة دراسة وتقييم البحوث العلمية والفنية بشأن تغير المنـــاخ والتأثيرات المحتملـــة لتلك التغيرات للتخفيف من حدتهـــا، وفي ســـنة 1990 أصدرت الهيئـــة الحكوميـــة المعنيـــة بتغيير المـــنـــاخ **" IPCC "** تقريرا أكدت فيه بأن المناخ مهدد وحثت على وضع إتفاقية دولية تعد بمثابة الاتفاقية الاطار لمعالجة هذه القضية وفي ماي سنة 1992 اعتمدت لجنة التفاوض الحكومية الدولية مشروع إتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ وبـدأ التوقيـــع علـيها علـى هـــامش **" قمة الأرض "** بريو دي جانيرو في البرازيل من 02 إلى 1992/06/13 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1994 وإلى غاية سنة 2007 بلغ عدد الدول الموقعة 192 دولة، منها 19 دولة عربية، وتنفيذا للتعهدات التي تضمنتها الاتفاقية الاطار للتغيير المناخي عقدت عدة مؤتمرات وكان ثالثها مؤتمر" كيوتو" باليابان من 01 إلى 11 ديسمبر 1997 بحضور 160 دولة، ولإضفاء المزيد من التوضيحات في هذه النقطة تتم معالجة ذلك من خلال المطلبين التاليين:

- المبـــادئ العـامة لبروتوكـول كيـوتـو.
- الآثـــار الاقتصاديـــة لبرتوكـول كيوتـو.

المطلب الأول: المبـادئ العامـة لبروتوكـول كيـوتـو

لقد أصبح من الضرورة بما كان إيجاد الحلول اللازمة والفعالة لمعالجة الأسباب والآثار المترتبة عن ظاهرة التغيير المناخي والتي أصبحت مسؤولية دولية على عاتق كافة بلدان العالم، لذا فإنه يجدر منها الاستفادة من المبادئ العامة لبروتوكول كيوتو من أجل تطوير التكنولوجيا القادرة على التخفيف من حدة إنبعاث الغازات السامة للتقليص من الاحتباس الحراري بصفة عامة والتكيف مع آثاره، بالاضافة إلى تسهيل تدفق هذه التكنولوجيا إلى الدول النامية، من أجل خلق آلية تهدف إلى تحقيق التنمية النظيفة وتساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخلق فرص عمل جديدة والحصول على تقنيات متطورة في مختلف المجالات، وتحتل الصناعة النفطية الصدارة في ذلك، حيث يمكن الاستفادة منها في مجال تطوير كفاءة إستخدام الطاقة وترشيد استهلاكها للحد من هدر الغازات وتلويث البيئة لذلك تدرس هذه النقطة من خلال تبيان أهم الأهداف التي يرتكز عليها بروتوكول كيوتو مع إبراز متطلبات التنمية النظيفة دون نسيان تأثير بروتوكول كيوتو على الدول العربية.

أولا: أهـــداف بـروتوكـول كيـوتــو

شهد يوم 11 ديسمبر 1997 حدثا ظل إنتظاره طويلا وهو تبني بروتوكول كيوتو الخاص بالاتفاقية العامة للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، وهو يتضمن إلتزامات دولية قانونية صريحة تهدف إلى تخفيض معدلات التلوث الناتجة عن الأنواع الرئيسية لغازات الإحتباس الحراري التي تطلقها بعض الصناعات عالية التلوث، ومن بينها ثاني أكسيد الكربون بالاظافة إلى غاز الميثان وغاز ثاني أكسيد النيتروجين، وهو بالتالي يعتبر خطوة جوهرية على طريق التعاون الدولي لتجنب خطر التغيرات المناخية، لذا تميز هذا البروتوكول بأنه أضفى صفة الالزام على تحقيق الأهداف (1).

1) زكرياء محمد عبد الوهاب طاحون، التلوث خطر واسع الإنتشار، مع التعرض لمشكلة السحابة السوداء، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ص ص 33، 34.

كما تهدف إتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ (*) إلى تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل الانسان في النظام المناخي خلال فترة زمنية كافية تتيح للنظم الايكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، والتي يضمن من خلالها عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر للسماح لدول العالم المضي قدما في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام، حيث يقع على عاتق جميع الدول معالجة التغير المناخي، وعلى هذا الآساس فإنها قد قسمت الدول إلى دول صناعية ودول نامية حيث تلتزم جميع الدول على تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في نفس الوقت، والتي يتحمل بموجبها كل ملوث نصيبه العادل لحماية البيئة، بحيث لا تؤدي السياسات المطبقة إلى زيادة الفجوة بين الدول النامية والصناعية بصورة تجعلهما يشاركان بفعالية في إيجاد الحلول لظاهرة التغير المناخي وذلك بالتركيز على تطوير التكنولوجيا القادرة على تقليص إنبعاثات الاحتباس الحراري بصفة عامة والتأقلم مع آثار التغير المناخي، بالاضافة إلى تسهيل تدفق التكنولوجيا إلى الدول النامية لتمكينها من التحكم في آليات معالجة هذه الظاهرة بكفاءة وفعالية عالية، وقد حددت هذه الاتفاقية الهيئات التابعة لها التي تونط لها مهمة متابعة تنفيذها وتتمثل في ثلاث هيئات هي (1):

- **مؤتمر الأطراف:** هو بمثابة الهيئة العليا لهذه الاتفاقية توكل له مهمة متابعة تنفيذها بإتخاذ القرارات اللازمة من خلال الفحص الدوري لإلتزامات الدول الأطراف والنظر في التقارير الوطنية المقدمة بإنتظام عن الدول.
- **الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية:** تتكفل بتزويد كل الأطراف بالمعلومات والخبرة العلمية والتكنولوجية الكفيلة بإعداد تقييم عن حالة المعرفة العلمية فيما يتصل بتغير المناخ وآثاره.

---

*) من المادة الثانية من إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

1) رولا فؤاد نصر الدين، آلية التنمية النظيفة في بروتوكول كيوتو، إدارة الشؤون الفنية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، 2007 ، ص ص 4 ، 5 .

- **الهيئـــة الفرعيـــة للتنفيـــذ:** تتولى النظر في المعلومات المقدمة من قبل الدول الأعضاء لتقييم الأثر العام الاجمالي للخطوات التي إتخذها الأطراف في ضوء آخر التقييمات العلميـة بشأن تغير المنـاخ.

وفي خضم الخلافـات الحادة بين الدول المتطورة والدول النامية أنعقدت الدورة الثالثة لمؤتمـر الأطـراف بكيوتو اليابانيـة وتـم مـن خلالهـا سنـة 1997 تبنـى مـا أصـبح يـعرف **" بـبروتوكول كيوتو"** والذي نص على أن تقوم الدول الصناعية بالتقليص من إنبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري بنسبة تقدر بـ : 5.2 % عن مستويات إنبعاث الغازات لسنة 1990 وذلك خلال فترة الالتزام ما بين سنة 2008 و 2012، بحيث يكون معدل خفض الغازات في الولايات المتحدة الأمريكية 7 % ، وفي الاتحاد الأوربي 8 % ، واليابان 6 % وكندا 6 % ، على ألا تتعدى كل دولة الحصة المقررة لها، بينما سمح بروتوكول كيوتو لبعض الدول بزيادة إنبعاثاتها من الغازات الدفيئة فوق معدلات 1990 خلال فترة الالتزام بحيث سمح لأستراليا بزيادة نسبتها 8 % ، النرويج 1 % ، و إيسلندا 10 %.

وقد دخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ في 16 فيفري 2005، حيث صادقت عليه إلى غاية سنة 2007 ، 170 دولة منها 37 من الدول الصناعية، أما الدول العربية الموقعة على البروتوكول إلى غاية هذا التاريخ قدرت بـ : 18 دولة، **أنظر الجدول رقم (29)**، كما تجدر الإشارة بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تصادق على بروتوكول كيوتو رغم أنها تساهم بنسبة 36.1 % من اجمالي إنبعاثات الدول الصناعية وذلك راجع لإحتمال وقوعها في خسائر مالية معتبرة يتكبدها إقتصادها، أما روسيا تقدر حصتها بحوالي 17.4 % من إجمالي إنبعاثات الدول الصناعية (1).

وعلى هذا الآســاس فـإن أهـم الغـــازات التي تخضـع لكيوتو هي:

- **ثانـي أكسيـد الكربـون.**
- **الميثـان.**
- **أكسيـد النيتـروز.**
- **المركبـات الكربونيـة الفلوريـة الهيدروجينيـة.**
- **المركبـات الكربونيـة الفلوريـة المشبعـة وسادس فلوريد الكبريت.**

1) رولا فؤاد نصر الدين ، مرجع سابق ص 8 .

جدول رقم (29)
الدول العربية التي صادقت على بروتوكول كيوتو

الدولة	التوقيع	تاريخ الانضمام إلى بروتوكول كيوتو
الامارات	-	2005/01/26
الجزائر	-	2005/02/16
السعودية	-	2005/01/31
قطر	-	2005/01/11
مصر	1999/03/15	2005/01/12
الكويت	-	2005/03/11
سوريا	-	2006/01/27
البحرين	-	2006/01/31
ليبيا	-	2006/08/24
المغرب	-	2002/01/25
جيبوتي	-	2002/01/12
الأردن	-	2003/01/17
تونس	-	2003/01/22
اليمن	-	2004/09/15
السودان	-	2004/11/02
عمان	-	2005/01/19
موريتانيا	-	2005/07/22
لبنان	-	2006/11/13

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) الادارة الاقتصادية سبتمبر 2007 .

ومـن جهـة أخـرى، نـص البروتوكـول علـى إنشـاء **آليـة التنميـة النظيفـة "CDM"(Clean Development Mechanism)** تمول بموجبها مشاريع في الدول النامية على أن يعتمد أي تخفيض في الانبعاثات في تلك المشاريع كجزء من تنفيذ الدول الصناعية لإلتزاماتها لبروتوكول كيوتو وهو ما نصت عليه المادة الثانية عشرة من كيوتو والتي يهدف من وراءها إلى مساعدة الدول النامية على تحقيق التنمية المستدامة وكذلك تمكين الدول الصناعية على الامتثال لإلتزاماتها بتحديد وخفض الانبعاثات كميا وبالتالي فإن آلية التنمية النظيفة تساهم في خلق إستثمارات في الدول النامية وخاصة في القطاع الخاص، كما تشجع على نقل التقنيات السليمة بيئيا ضمن هذا الاتجاه والاشتراك في هذا النوع من المشاريع هو تطوعي، وتحسب الاستثمارات في مشاريع آلية التنمية النظيفة وفقا للكلفة الفعلية، حيث يعتمد فيها على أسعار حصص التخفيض، كما يتم التفاوض على الاتفاقيات بين المشترين والبائعين.

لذا بروتوكول كيوتو لن يجبر الدول الصناعية على الحد من إنبعاثات الغازات الحرارية فحسب، بل سيعزز أيضا التنمية المستدامة لدى الدول النامية (1)، أما فيما يخص الدول المصدرة للبترول فإنها تستفيد من هذه الآلية في عدة مجالات أهمها:

- الحد من حرق الغازات في الشعلات.
- الحد من الملوثات في كافة مراحل الصناعات النفطية والصناعات المتعلقة بها.
- إستخدام التقنيات الأنظف لإنتاج الوقود النظيف.
- الحفاظ على الطاقة في الصناعات المستنزفة مثل: تكرير النفط، وتسييل الغاز...إلخ.

وبالمقابل نجد أن هذه الاتفاقية نصت على مجموعة من التدابير التي يجب أن تتقيد بها الدول الصناعية والمحصورة في النقاط التالية:

- رفع كفاءة الطاقة في جميع القطاعات الاقتصادية.
- حماية مصارف غازات الاحتباس الحراري كالغابات وزيادة مساحة الغطاء الأخضر وتحسين أساليب الزراعة.

1) http://www.fao.org/newsroom/AR/news/2005/89781/index.html 25/03/2009.

- التوسع في إستخـدام مصادر الطاقـة البديلـة.
- إستخدام أدوات السوق وإزالـة الإعانات الماليــة في القطاعات الرئيسية.
- وضع السياسات والتدابير المناسبة بهدف تخفيض الانبعاثات في هذه القطاعات.
- تنفيذ التدابير اللازمة لخفض الانبعاثات في قطاع النقل.
- الحد من الآثار السلبية لتغير المناخ وكذلك الآثار الاجتماعية والاقتصادية البينية.

ثانيــا: متطلبــات آليــة التنميــة النظيفــة

إن آلية التنمية النظيفة توفر مجموعة من المزايا تتجلى في وضعها للأطر المناسبة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص عمل جديدة والسهر في البحث على إيجاد تقنيات متطورة للحد من الانبعاثات التي تضر بالبيئة، وتعد الصناعة النفطية في مقدمة الصناعات التي تستفيد من هذه الآليـة خاصة في مجال تحسين كفاءة إستخدام الطاقة وترشيد الاستهلاك والحد من هدر الطاقة بكافة أشكالها، وطبقا لإحصائيات الأمم المتحدة للمعاهدة الاطارية للتغيرات المناخية فإن أنشطة آليات التنمية النظيفة تشهد نموا سريعا، حيث نمت من 40 إلى 270 نشاطا، والاستفادة من هذه الآلية لا يقتصر على صناعة النفط فقط بل يشمل أيضا الطاقة الاسمنت الكيماويات، التصنيع ومشاريع تحلية المياه وغيرها (1).

من جهـة أخـرى، نجـد أن إستخـدامات النفط لا تتعـارض مع أساليـب التنميـة النظيفـة، لأنها تتوافق مع المعايير العالمية المطلوبة سواء في مجال البيئة النظيفة أو القبول الاجتماعي والاقتصادي، وعليه تواجه الدول النامية تحديات كبيرة في تطوير قطاع النفط ولا يتسنى لها ذلك إلا من خلال تدفق الاستثمارات الخارجية ونقل التقنية من خلال الاستفادة من المزايا التي منحها بروتوكول كيوتو لهذه البلدان من خلال آلية التنمية النظيفة التي تعد آداة تعتمد على التوزيع العادل لعبئ خفض درجة حرارة الأرض توزيعا عادلا من الناحية الاقتصادية، وبالتالي فهي وسيلة مؤثرة لتعزيز الاستثمار وخفض التكاليف التشغيلية للمشاريع الخضراء وتوفير نمط حياة صديق للبيئة.

---

1) http://www.aleqt.com/2006/09/19/article_57247.html13/02/2009.

أمــا بالنسبة للدول الـعربية نجدهـا لـم تندمج بالصورة المطلوبة فـي مشاريـع آلية التنمية النظيفة ربما يرجع ذلك لنقص الوعي واللامبالات من هـذه الدول أو لعدم إستيعابها لأهـم حيثيات هذه الآلية أو لإنخفاض عائداتها لذلك يجب دعم وتعزيز التعاون بين هذه الدول من أجل المشاركة في هذا النوع من المشاريع ويتم ذلك من خلال مايلي:

- السهر على وضع إستراتيجية عربية متينة تشرك فيها جميع الخبرات من كل الميادين من أجل وضع حيز التطبيق لأهم المبادئ التي تبنتهــا هذه الدول في بروتوكول كيوتو، وهذا كله من أجل تذليل الصعاب المتعلقة بقضايا تقييم الربح والخسارة للمشاريع المطروحة، ما من شأنه أن يوفر مناصب شغـل جديدة في الدول النامية ويخلق كذلك حركية في هذا المجال، وبالتالي يعد ذلك تحديا مزدوجا ليس فقط للحفاظ على البيئة بل لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كذلك.
- وضع ترسانة قانونية تضع بموجبها الأطر العامة لتنفيذ آلية التنمية النظيفة دون أن يعارض ذلك المصالح الوطنية.
- إشراك كافـة الفعاليات المتوفـرة على المستوى الوطني سـواء مـن القطاع العام أو الخاص في السهر على التطبيق الصارم لمشاريع التنمية النظيفة على المستوى الوطنيوالتي من شأنها أن تعمل على إتخاذ تدابير فعلية للحد من أي تغيير في المناخ.
- على الدولة أن تشجع القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع التنمية النظيفة في شكل تخفيضات ضريبية تدفع به إلى القيام بدور فعال في هذا السياق.
- تشجيع الخبراء الجامعيين للبحث في مجال تغيير المناخ الذي يساهم لا محالة في إيجاد أنماط جديدة للتغلب على الاحتباس الحراري مع تنظيم دورات تكوينية يشرف عليها خبراء في الميدان من أجل تنوير أصحاب المشاريع وكذلك من أجل تبادل الخبرات فيما بينهم.
- تحفيز أصحاب المشاريع الرائدة في مجال آلية التنمية النظيفة.
- إنشاء جهاز وطني توكل له مهمة تطبيق آلية التنميــة النظيفــة والسهر على إحتــرام

مبـادئ بروتوكول كيوتو مـن كـل جوانبه الاجرائية والتقنيـة يسهـر عليه خـبراء وتقنيـون مختصون ذوي كفاءة ومصداقية عالية، ما قد يساعد الحكومة في إعداد خطة وطنية في هذا المجال بالاعتماد على الاقتراحات المقدمة من هذه الهيئة مع ضرورة تبني الحكومة للتوجيهات المقدمة لها في مجال آلية التنمية النظيفة وذلك بالتنسيق مع كافة القطاعات الوزارية بطبيعة الحال من خلال التقارير الدورية التي تتلقاها في هذا السياق والتي يمكن أن تعدل عند الحاجة وفقا لمتطلبات التنمية في الدولة وحسب ما توفر من قدرات لدى المجموعة الوطنية.

كما يجب الاعتماد على مؤشرات بيئية موحدة لكي نكون قادرين على تقدير فاعلية الاجراءات التي أتخذت وذلك بمقارنتها بأهداف السياسة البيئية، والتي يمكن تصنيفها إلى:

- مؤشرات وصفية "Environmental Descriptive Indicators".
- مؤشرات آداء بيئي "Environmental Performance".

الأول يحدد فقط مقدار حالة أو جودة البيئة ويمكن أن تكون مقيدة في إظهار الاتجاهات عبر الزمان والمكان، أما مؤشرات الآداء البيئي فهي تقاس بالنسبة للقيم العينية أو المرجعية أي تبيان إتجاهات تدهور أو تحسن الحالة إظافة إلى المسافة لهدف محدد (1)، وقد كان إختيار مؤشرات الآداء البيئي لتلوث الهواء نتيجة لعدة ورشات إقليمية على مستوى دول حوض البحر الأبيض المتوسط هي (2):

- مؤشرات تلوث الهواء.
- مؤشرات ادارة المخلفات الصلبة.
- مؤشرات ادارة الموارد المائية وإحتياجاتها.
- مؤشرات تلوث الهواء.

---

1) صلاح محمد الحجار، محمود عبد الفتاح القاضي، شهرزاد عزالدين، أسس آليات التنمية المستدامة، الدليل الشامل في تلوث الهواء وتكنولوجيات التحكم، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي 2003، ص ص 194، 195.

2) نفس المرجع، ص 197.

ثالثـا : تأثيـر كيوتو على الـدول العربيـــة

من البديهي أن أهم الأولويات في الدول العربية تمثل في السعي بكل الطرق لحل المشاكل المحلية وتذليل الصعـاب وتجاوز كل التحديـات التي تواجها في القضاء على الفقر وتحسين الخدمات الصحية والنهوض بمستوى التعليم، بينما تحتل المشاكل البينية حيزا صغيرا من أولوياتها بما فيها موضوع تغيير المناخ الذي أخذ بطبيعة الحال بعدا عالميا ذو إهتمامات دولية، لذلك فإن بروتوكول كيوتو لم يتجاهل هذه النقطة وذلك من خلال وضعه لآليات مالية تضمن على الأقل تحقيق بعض الأهداف المحلية لدى الدول النامية التي بدورها ستساهم في التخفيف من حدة الانبعاثات الغازية على المستوى العالمي وبالتالي تتم الاستفادة من مشاريع آلية التنمية النظيفة التي تساهم بدورها في خلق فرص عمل جديدة وتخفف كذلك من المشاكل البيئية (1)، ويرى وولف غيلمان، رئيس مجموعة العمل المعنية بتغير المناخ لدى المنظمة أن بروتوكول كيوتو يتيح آليات تشجع الاستثمار في المشروعات المواتية للمناخ بما يسهم في الحد من إنبعاثات الغازات الدفيئة ويفضي في الوقت نفسه إلى تعزيز التنمية المستدامة لدى الدول النامية (2).

لكن بالمقابل تكاد الدول العربية أن تكون عاجزة في وضع ادارة للتوقعات تهدف إلى تنشيط وتعزيز التوعية العامـة وذلك بوضع خطط وإستراتيجيـات تأخـذ بعين الاعتبـار كـافة الخصوصيات المحلية من أجل تنشيط آلية التنمية النظيفة والتي أصبح ينظر لها في هذه الدول بالسبيل الوحيد للتغلب على كافة مشاكل التنمية المستدامة، لكن في الواقع هذه الآلية ستساهم في تحقيق جزء يسير من التنمية المستدامة ولن تمس كل القطاعات، لذلك فإنه على الدول العربية العمل على إيجاد سبل وأنماط أخرى لمعالجة هذه الظاهرة بما توفر لديها من إمكانيات وخبرات.

---

1) رولا فؤاد نصر الدين، مرجع سابق ص 85 .

2) http//www.fao.org/newsroom/AR/news/2005/89781/index.html 25/03/2009

وتعد الارادة السياسية التي يجب أن يتحلى بها متخذي القرار في الدول العربية في مجال تغيير المناخ من أهم العوامل المساعدة والدافعة لتجسيد وتسهيل عملية تنفيذ الأنشطة والمشاريع المتعلقة بآلية التنمية النظيفة لذلك يفترض من الدول العربية النفطية تسطير برنامج واضح المعالم يكون بمثابة خطة مستقبلية يتم تنفيذها على المدى المتوسط والطويل وذلك لتجسيد هذه الآلية والاستفادة من مزاياها.

وعلى هذا الآساس، يفترض من الدول العربية النفطية بناء وتعزيز وتطوير قدراتها في هذا المجال لتحقيق أهداف الاتفاقية المتمثلة في الوصول إلى تجسيد آلية التنمية النظيفة تماشيا مع أهداف الألفية الانمائية الهادفة لخلق عالم يتميز بالثبات والاستقرار وذلك من خلال مكافحة الفقر والأمية وضمان الاستدامة للبيئة وذلك لبناء شراكة عالمية من أجل التنمية (1) وقد يكون ذلك من خلال النقــاط التاليــة:

- وضع إستراتيجية عربية للتنمية طويلة الأجل تصب في تحقيق أهداف الاتفاقية.
- تقويــة قدراتهــا المؤسساتية المعنيــة بمتابعــة التغيير المناخي.
- العمل على التنسيق والاتصال بين كافة القطاعات على المستوى الوطني من أجل تجسيد أهداف الإتفاقية.
- دعم وتسيير الاتصال والتعاون بين الدول العربية فيما بينها ومع غيرها من الجهات الدولية الفاعلة في إطار هذه الآلية.
- تحسين قدراتها في إعداد السياسات الخاصة بتخفيض الآثار الضارة لتغير المناخ.
- وضع شبكة موحدة لتجميع كل المعطيات والبيانات المتعلقة بإنبعاثات الغازات الدفيئة تحديد معايير علمية يعتمد عليها في تقييم الخيارات المتبعة في مجال تخفيض إنبعاثات الغازات الدفيئة التي من شأنها أن تساعد في تقييم درجة التعرض والتكيف لآثار تغير المناخ و وضع قاعدة بيانات حولها.

---

1) Odile Castel, le sud dans la Mondialisation, quelles alternatives ? Edition la découverte- Syros, 2002, p 11.

- التنسيق مع المعاهد والجامعات للبحث في هذا المجال من أجل تطوير القدرات والمهارات التقنية وتعزيزها للاضطلاع وبصورة واضحة على كل المتغيرات في هذا المجال للتحرك بفعالية من أجل تجنب الآثار التي تترتب على تغير المناخ وإدماجها في برامج التنمية المستدامة.
- المشاركة في المنتديات العالمية والاقليمية المعنية بالبيئة للاحتكاك بكل الخبرات في هذا المجال لإكتساب الخبرة التقنية للمساهمة وضع حيز التطبيق لآلية التنمية النظيفة.

وبناءا على كل ما سبق، فإنه يجدر من الدول العربية أولا تنمية قدراتها في مجال تطوير ونشر التكنولوجيات المتعلقة بالقطاعات الرئيسية للتنمية بالخصوص ما تعلق منها بمجال الطاقة والإستثمار مع ضرورة إسهام القطاع الخاص في ذلك، كما ينبغي في ذلك أن تكون عملية تنمية القدرات تدريجية ومستمرة مستندة على تنفيذ أولويات الدولة مع مراعاة الظروف الوطنية المتمثلة في النقاط التالية: النظم الايكولوجية الهشة، النمو السكاني الوضع الاقتصادي، الدخل القومي، معدلات الفقر، مستويات الاستثمار الأجنبي التصحر الافتقار إلى نظم الانذار المبكر لأغراض إدارة الكوارث الطبيعية.

وهذا بطبيعة الحال يكون دون تجاهل دور العنصر البشري الذي له مكانة كبيرة في بلورة وتجسيد هذه الأفكار، لذا يجب إيلاءه الأهمية اللازمة، الأمر الذي حثت عليه منظمة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية حينما أدرجت مؤشرات التنمية البشرية كأحد مؤشرات التنمية المستديمة وأصبحت تأتي في مقدمة إهتمامات التوجه العالمي نحو التنمية المستديمة والتي تعتبر فيها التعليم أمر أساسي في تحسين قدرة البشر على مواجهة قضايا التطوير والبيئة (1).

1) لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، مداخلة في المؤتمر الدولي العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، بالتعاون مع مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، 08/07 أفريل 2008، ص 09.

المطلب الثانـــي : الآثـــار الاقتصادية لبروتوكول كيوتو

إن تزايد إنشغال المجتمع الدولي بالعلاقة بين البشر والبيئة والآثار المترتبة عنهما في تحقيق التنمية بكافة أبعادها برز بالخصوص عندما بدأ العلماء والمنظمات الدولية في طرح هذه العلاقة على نحو محدد وأوسع في بداية التسعينيات تزامنا مع ظهور مفهوم التنمية المستدامة مما ساعد على إبراز العلاقة الايجابية بين الحفاظ على البيئة والتنمية الاقتصادية الصحيحة، التي لا تجعل رخاء اليوم عقبة أمام رفاه المستقبل.

لذا، عقدت عدة مؤتمرات ولقاءات دولية على هذا النحو ومن أهمها بروتوكول كيوتو الذي يعد الاتفاقية الإطار التي من خلالها إتفقت الدول المصادقة والموقعة عليها على العمل سويا من أجل خلق بيئة نقية تساهم في تنمية البشرية وتضمن إستمرارية الرفاه للأجيال القادمة، خاصة وأن المعطيات المتوفرة تشير إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض بمعدل 0.6 درجة خلال القرن الماضي، كما ارتفع مستوى البحر بمعدل 10-20 سنتيمترا، نتيجة للاحتباس الحراري (1)، هذا ما قد يترتب عنه لا محالة آثار إقتصادية على كافة الدول، لذلك سنركز في هذه الدراسة على الدول الصناعية الغربية والدول الأعضاء في أوبك بما فيها الدول العربية والتي أولى لها بروتوكول كيوتو إهتماما كبيرا بإعتبارها من أكبر دول العالم المؤثرة في تلويث البيئة سواء بالانتاج أو الاستهلاك.

أولا : تأثيــر كيوتـو على دول أوبـك

يعتبر بروتوكول كيوتو أهم إتفاقية بيئية في هذا المجال، وبما أن دراسة التوقعات المستقبليــة لأي ظاهرة تأخــذ صورة بدائــل تأسس على إفتراضــات قد تتحقق أو لا تتحقق وعادة تبنى على ثلاثــة إحتمالات هي:

- عندما تكون الأسعار مرتفعة أي حدوث أفضل التوقعات للظاهرة محل الدراسة.
- عندما تنخفض الأسعار، أي يفترض حدوث الأسوأ.
- الاعتماد على سعر متوسط يعتمد فيه على القيم المتوسطة.

1) راغدة حداد، عماد فرحان، الاحتباس الحراري يدفع العالم نحو المجهول، دار الحياة
http//www.freearabi.com/Archive/Changing Temperature.htm 31/12/2009.

لكن هذا لا يعني أن الاحتمالات هي الأقرب للوقوع، إذ هي مجرد مؤشرات يمكن قبولها أثناء الدراسة، وقد يحدث من التغيرات التكنولوجية والاقتصادية أو السياسية ما يقلب تلك التوقعات رأسا على عقب.

في جويلية سنة 1999 قامت منظمة أوبك بإعداد دراسة إستشرافية للتصور المحتمل لتنفيذ بروتوكول كيوتو (1)، وإعتمدت في دراستها على سيناريو يرتكز على القيم المتوسطة لقياس التغيرات التي تنعكس على دول أوبك بعد تطبيق كيوتو وذلك من خلال الاستشراف لمستوى إنتاج وصادرات الدول الأعضاء بالاضافة إلى العوائد المالية المترتبة عن ذلك، وقد إفترضت دول أوبك في دراستها على بقاء الأسواق النفطيــة في إستقرار تام وبالتالي قد تم بناء هذه التصورات من خلال النقاط التالية:

ـ الاعتماد على سعر مرجعي للنفط الخام يقدر بـ : 17 دولار للبرميل من سلة أوبك لسنة 2000، مع توقع إرتفاع البرميل من النفط سنويا بقيمة ثابتة تقدر بمعدل 1.5 % خلال المدى المتوسط والطويل، بمعنى أن سعر النفط معبرا عنه بالدولارات الجارية يجب أن يتدرج إرتفاعا مع معدل التضخم السنوي في الدول الصناعية أو بمقدار ما يصيب الدولار من إنخفاض في القيمة مقابل أهم العملات الأخرى وذلك للمحافظة على القيمة الحقيقية لأسعار النفط، وبذلك يرتفع السعر إلى 19.4 دولار سنة 2010 إلى 22.5 دولار سنة 2020 لكن كل هذه التوقعات قد خابت جميعها خاصة فيما يتعلق بمستوى الأسعار التي شهدت ثورة حقيقية إبتدءا من سنة 2004 إلى غاية منتصف سنة 2008، لكن هذه الطفرة عادت بالفائدة على دول المنظمة هذا ما سيدفع أوبك إلى إعادة النظر في هذه النقطة.

ـ توقـع نمـو النـاتج المحلي الاجمـالي في العــالم بمعدل نمو يقدر بـ : 3.4 % سنويا في المتـوسـط خلال الفتـرة الممتـدة من سنة 2000 إلى 2010 و بـ : 3.1 % سنويا 2010 إلى غاية سنة 2020 (2).

---

1) Shokri Ghanem , Rezki Lounes and Garry Brennand , « The Impact Of Emissions Trading On OPEC « , opec Review , vol 23, n° 02 June 1999 .

2) US Energy Information Administration (ETA) , International Energy Otlook 2005 (Washington ;DC, ETA) 2005.

- الحفاظ على نفس القوانين المتعلقة بالضرائب على الطاقة الهادفة لتخفيض إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، مع إفتراض إرتفاع ضرائب الطاقة القائمة تماشيا مع إرتفاع معدل التضخم حفاظا على قيمتها الحقيقية.

- مؤشر تحسن الكفاءة مفصولا عن السعر، والذي يلعب دورا مهما في تحديد كثافة الطاقة ومن ثم في نمو الطلب على الطاقة يفترض أن يكون متوسطا بين : 0 % و 1.5 % سنويا.

- كثافة الطاقة والنفط حيث تتوقع أوبك إنخفاض استعمال النفط بمعدلات أسرع من معدلات إنخفاض الطاقة عموما، والذي يحتمل أن يعوض بالغاز الطبيعي والكهرباء التي تعتمد على مصادر بديلة للنفط، حيث يتوقع أن تنخفض كثافة النفط بأسعار 1990 من نحو 0.11 طن نفط مكافئ سنة 1997 إلى نحو 0.9 طن نفط مكافئ 2010 إلى 0.7 سنة 2020.

ولكي نتمكن من معرفة تأثير كيوتو في صادرات وعائدات الدول الأعضاء في أوبك سنقوم بدراسة عدد من الاحتمالات التي تبنتها أوبك، وذلك بإفتراض إستخدام الضرائب كوسيلة وحيدة لتحقيق مستويات مختلفة من أهداف كيوتو كما يلي (1):

الاحتمال الأول: يحتمل من دول المجموعة الصناعية الغربية بمناطقها الثلاث فرض ضرائب الكربون بما يمكنها من تحقيق إلتزاماتها سنة 2010 وفقا لبروتوكول كيوتو والتي تتوزع كمايلي منسوبة لإنبعاثات 1990 لكل منطقة: شمال أمريكا 6.5 % ، غرب أوربا 8 % اليابان وأستراليا 3.2 %، ومن شأن هذه الضرائب وفقا للإحتمال الأول بلوغ معدلات تقدر بنحو68 دولار لكل طن (CO_2) في شمال أمريكا وحوالي 128 دولار في غرب أوربا و 94 دولار في الباسفيك، بحيث يعكس هذا التفاوت بين مستويات الضرائب ما هو قائم فعلا من تفاوت في هيكل الضرائب المفروضة على مصادر الطاقة في المناطق الثلاث، كل ذلك

1) حسين عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص 406 ، 408.

من شأنه أن يخفض من الطلب على النفط في الدول الصناعية بحوالي 6.5 مليون برميل سنويا إلى غاية 2010 بحيث يبلغ نحو 42 مليون ب / ي، هذا ما قد يعود بالسلب على دول أوبك بإنخفاض الطلب على نفطها بنحو 7 ملايين برميل في سنة 2010 حيث يبلغ 42.7 مليون برميل يوميا وبالتالي فإن عائدات تصدير النفط تتراجع كذلك بنحو 24 مليار دولار كمتوسط سنوي في هذه الفترة.

الاحتمـــال الثـاني: يفترض فيه إمكانية التبادل التجاري في صكوك الكربون ولكن بين المجموعة الصناعية الغربية فقط وهذا ما يؤدي إلى توحيد الضريبة عند 85 دولار للطن "CO_2" في جميع أقاليم المجموعة الصناعية، وبإفتراض تجسيد ذلك نجد أن خفض الإنبعاثات في شمال أمريكا يتجاوز ما هو محدد لها في كيوتو والذي يعادل فرض ضريبة بمعدل 68 دولار للطن، أما في غرب أوربا فيتطلب لتجسيد كيوتو فرض ضريبة بمعدل 128 دولار للطن أي أن فرض ضريبة 85 دولار في هذه المنطقة يؤدي إلى الاخلال بإلتزاماتها لبروتوكول كيوتو، أما منطقة الباسفيك يتقارب مستوى الخفض من السيناريو الأول والثاني، كل هذه التفاوتات بين المناطق الثلاث تسمح بقيام تبادل تجاري بينهما في صكوك الكربون.

مما سبق، يمكن الاستنتاج بأن دول أوبك قد لا تستفيد كثيرا من هذا الاحتمال، رغم ما يتيحه من حجم كبير في تجارة صكوك الكربون بين الدول الصناعية وتبقى خسارة أوبك وفقا لهذا التصور تقدر بحوالي 24 مليار دولار.

الاحتمـــال الثـــالث: يفترض فيه التوسع في مجال تجارة صكوك الكربون التي تضم كل الدول الصناعية، بما فيها منطقة الاتحاد السوفياتي سابقا وأوربا الشرقية وكلها دول موقعة على بروتوكول كيوتو ويحتمل أن تحقق إلى غاية سنة 2010 فائضا في إنبعاثات الكربون القابلة للبيع، ويكفل الاحتمال الثالث تراجع كلفة الالتزام بأهداف كيوتو إلى أقل من 40 دولار

لكل طن "CO_2" وتبلغ مشتريات أمريكا أقل من 50 % من إلتزاماتها طبقا لكيوتو بينما تتجاوز مشتريات غرب أوربا 70 % من جملة إلتزاماتها.

وفي ظل هذا التصور يتوقع أن تنخفض خسائر أوبك إلى حوالي 14 مليار دولار سنويا في المتوسط بدلا من 24 مليار دولار، وهذا يعد إنعكاسا للانخفاض الضئيل في المنطقة الصناعية الغربية، منطقة الاتحاد السوفياتي وشرق أوربا على التوالي: 2.4 مليون ب / ي 1.5 مليون ب / ي، أما دول أوبك فإن خسائرها لن تكون بنفس حدة الاحتمالين الأول والثاني، لكن وضع حد أعلى لتجارة الصكوك بنسبة 50 % في إطار الاحتمال الثالث يمكن أن يزيد من إحتمالات خسائر أوبك بنحو مليار دولار سنويا عنها في حالة تحرير التجارة من دون وضع حد أقصى وكلما إنخفض الحد الأعلى زادت خسائر أوبك.

الاحتمال الرابع: يفترض من خلاله تحرير التجارة في صكوك الكربون تحقيقا لأهداف كيوتو التي إلتزمت بها الدول الصناعية رغم أن بروتوكول كيوتو لم يرخص به صراحة إلا آن آلية الإنماء النقي تعد الوسيلة المتوفرة للدول النامية لولوج تلك التجارة وفي ظله تنخفض كلفة الكربون إلى حوالي 15 دولار للطن "CO_2" وينتج عنه تراجع خسائر أوبك إلى نحو 12 مليار دولار سنويا ويحتمل أن تنخفض نسبة الإنبعاثات بنحو 45 % والراجعة للدول غير صناعية، و في هذه الحالة يتراجع الطلب على النفط بمقدار 1.8 مليون ب/ ي في الدول الصناعية سنة 2010 كما ينخفض في الدول النامية بحوالي 1.7 مليون ب/ س وهو ما يخلق فائضا في الدول النامية يمكنها من إصدار صكوك كربونية تشتريها الدول الصناعية.

ويستنتج من الاحتمالات والتصورات السالفة الذكر أن التوسع في تجارة صكوك الكربون يؤدي إلى خفض الكلفة الحدية لمكافحة الكربون، إذ يتاح في ظل تحرير تجارة الصكوك خيارات أرخص لمكافحة الكربون ليست متوفرة على مستوى الدول الصناعية هذا ما يشجع إلى تبني التصور الثالث حيث يستفاد مما توفره الاقتصاديات المتحولة أو إلى الرابع المحفز للدول النامية على خفض إنبعاثات الغاز مقابل الحصول على تغطية مالية لكلفة المشاريع التي تنفذ في هذا المجال.

ثانيـــا : أسعـار النفـط في ظل كيوتو

ما دام أن هناك تأخير لمدة سنة كاملة في تنفيذ بروتوكول كيوتو فقد يترتب عنه تأخير في إنجاز المرحلة الأولى من أهدافه إلى حدود 2012 وهذا ما يدفع إلى عدم الاعتماد على حجم الأرقام المستخدمة بل إلى ما يتم إستخلاصه من نتائج من خلال هذا التحليل.

إذ يتوقع أن تقوم كل أقاليم الدول الصناعية بفرض ضرائب كربون بمعدلات مرتفعة ما يسمح لها الوفاء بإلتزاماتها وفقا لبروتوكول كيوتو، هذا ما يجعل عائدات أوبك تتراجع تقريبا بحوالي 23 مليار دولار سنويا أي بنسبة تراجع تقدر بـ: 17% في أسعار النفط في سنة 2010 المبنية على تقديرات الوكالة الدولية للطاقة سنة 1998 ،(1)، الأمر الذي قد يدفع بها إلى الاعتماد على سعر مرتفع في تسويق نفطها وذلك بالخفض من إنتاجها وإبقاءه في مستويات متدنية للحفاظ على مستوى عائداتها، وإذا ما تمكنت من تحقيق ذلك فإن سعر النفط سيرتفع لا محالة دون الأخذ بعين الاعتبار للعوامل الأخرى، وبذلك يمكن لأوبك أن تحتفظ بعوائد تصدير النفط من دون إنخفاض وتتجنب الآثار المترتبة عن تنفيذ بروتوكول كيوتو.

أما حالة تدني أسعار النفط فيترتب عنه إرتفاع الطلب عليه بنحو 5 ملايين برميل يوميا فوق المستوى المعهود والذي يقابله كذلك خروج بعض المنتجين من السوق النفطية ذوي النفقة العالية، لذلك فإن إنتاج دول أوبك سوف يرتفع لتغطية النقص في السوق العالمية بإعتبارهـا المستفيد من إرتفـاع الطلب العالمي على النفط وكذلك من تقلص حجم إنتاج الدول ذات النفقة المرتفعة، غير أنه يحتمل ألا تعوض الزيادة في الانتاج دول أوبك عن الخسائر في السعر التي ستتكبدها والتي يمكن تقديرها بحوالي 60 مليار دولار سنويا، لهذا يستنتج بأن إنخفاض أسعار النفط يمكن أن تأثر بصورة كبيرة على العائدات المالية لدول أوبك بنسبة تفوق تلك المتعلقة بالانخفاض في كميات الانتاج.

خلاصة لما سبق، يمكن القول بأن الدول الأعضاء في أوبك إن تمكنت وحدها من أخذ زمام المبادرة في التحكم في السوق العالمية للنفط ستتمكن لا محالة من إختيار السياسة المنـاسبة التي تسمح لها بالمحـافظة على مستـوى معين من التدفقات المالية وذلك بالجمع بين

1) http://www.grida.no/publications/other/ipcc_tar/?src=/climate/ipcc_tar/vol4/arabic/196.htm.

سياسة إستراتيجية في تحديد الأسعار وكميات الانتاج المطروحة في السوق، ويمكن أن يتجسد ذلك خاصة وأن ما يقارب نصف الانتاج العالمي للنفط هو في أيدي عدد قليل من الدول المصدرة وبالتالي يمكنهم السيطرة على نحو ثلثي الصادرات العالمية من النفط، ويعد إحتمال الرفع في الأسعار لتغطية الخسائر الناجمة عن فرض ضرائب الكربون هو الحل الأفضل، إذ يمكن دول أوبك من الحفاظ على التدفقات المالية على المستوى المعهود وبالمقابل يمكنها من ترشيد إنتاجها مما يساعدها في الحفاظ على ثرواتها وتمديد عمر إحتياطاتها النفطية، هذا دون تجاهل الحوار بين دول أوبك والدول الأخرى خارج أوبك المصدرة للنفط الذي من شأنه كذلك أن يحقق التوازن في الأسواق العالمية، لأن أوبك إذا إنفردت لوحدها برفع الأسعار فإن ذلك قد يساعد الدول غير الأعضاء فيها في تحقيق نتائج أكثر توازنا وعوائد معتبرة دون أن تخفض من إنتاجها، لذلك فإنه يتوجب على دول أوبك إطلاق حوار في هذا المجال مع كل المصدريين على الساحة الدولية لتحقيق توافق، علما أنه مثلا إذا ما قررت أوبك مضاعفة إنتاجها سيؤدي إلى خفض الأسعار هذا ما قد يدفع بالدول غير الأعضاء في أوبك إلى تكبد خسائر معتبرة إذ ينخفض إنتاجها تناسبا مع تدني الأسعار مما يجعلها تتكبد خسائر كبيرة نتيجة لفرض ضرائب الكربون الذي يتناسب مع الانخفاض في عائداتها، هذا من شأنه أن يقرب ربما وجهات النظر بين كل الأطراف وإذا تحقق هذا التوافق يمكن أن تختلف نتائجه بطبيعة الحال من دولة لأخرى بإختلاف قدراتها في تحمل نتائج سياسة التخفيض في الانتاج، وسياسة سقف الإنتاج التي تحددها أوبك على المدى المتوسط والطويل، ولكن في كل الحالات التعاون بين كل الفاعلين في السوق العالمية للنفط من شأنه إيجاد حلا عمليا في فائدة جميع الأطراف من خلال وضع أسس لسياسة إستراتيجية هادفة لضبط إنتاج النفط كوسيلة لحماية عوائدها المالية بدلا من تركها تستنزف نتيجة تطبيق سياسة ضريبية تستهدف معالجة آثار التغيير المناخي على حسابها.

لذلك، يلاحظ أن كل الاحتمالات المتعلقة بإجراءات مكافحة الانبعاثات الغازية للتخفيف من حدة الإحتباس الحراري التي تأسست وفقا لبروتوكول كيوتو سوف تلحق خسائر كبيرة لعائدات الدول المصدرة للنفط ودول أوبك بالخصوص رغم المقابل الذي يتمثل في تحرير

تجارة صكوك الكربون التي يمكن أن تحجم من حدة تلك الخسائر لكنها تبقى واقعا، لذلك فالحل الأمثل هو التعاون بين كل مصدري النفط للحفاظ على سعر عادل لتعويض النقص في الانتاج، وذلك إلى جانب تحرير تجارة صكوك الكربون دون قيود بالصورة التي يستفيد منها منتجوا ومستهلكوا النفط بصفة عامة.

ثالثـا : صناعـة النفط في مواجهة المشكلـة البيئيـة

إن المشاكل البيئية التي تترتب عن التلوث الذي أصبح يمس الكرة الأرضية بسبب الانبعاثات الغازية التي أدت إلى تغيير المناخ صارت مشكلة عالمية تستوجب رسم سياسة بيئية وآليات عمل دولية لمواجهتها، غير أن تكاليف هذه الاستراتيجية ستكون حتما باهظة الثمن في ظل توقعات الخبراء المقلقة بتزايد حدة هذه المشكلة، وللتغلب على ذلك يجب زيادة حجم المعونة الدولية وتخفيض عبئ الدين للدول الفقيرة والنامية لأنها تدعم التنمية وتساعد الدول الفقيرة على تحقيق أهداف الألفية الانمائية، وهذا ما أوصى به مشروع الأمم المتحدة للألفية لسنة 2005، حينما حث الدول المانحة إلى زيادة حجم المعونة إلى أكبر من 100 مليار دولار سنويا (1).

ويسود إجماع عالمي أن تغيير المناخ أصبح مشكلة عالمية تتطلب حلا يكون بتكاثف الجهود الدولية من أجل مواجهتها بشكل أكثر نجاعة لمعالجة هذا الموضوع لأنه سيصبح لهذه المشكلة في المستقبل القريب تأثير سلبي واسع الانتشار على جميع النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم، بل وحتى على الناحية المادية حيث لن تكون التكلفة بدون مقابل، إذ أن التكاليف الاقتصادية المترتبة عن هذه التقلبات المناخية الخطيرة التي شهدها العالم في العقود الثلاثة الأخيرة في إرتفاع متزايد، حيث قدرت تكلفة الفيضانات الطوفانية لسنة 2002 بـ : 13 مليار أورو، أما التكاليف المترتبة عن موجة الحر التي شهدها العالم سنة 2003 قدرت بحوالي 10 مليار أورو (2).

---

1) لطرش ذهبية، مرجع سابق، ص 14.

2) http://www.dw-world.de/dw/article/0,2144,1680784,00.html2007.

هذا التوجس زاد في وعي مختلف الدول والذي تولد عنه ميلاد بروتوكول كيوتو الذي يعتبر خطوة أولية وأساسية لبناء سياسة بيئية فعالة، لكن المشكلة الأهم والأكثر إلحاحا هي ظاهرة الاحتباس الحراري، فهذه الظاهرة متعلقة بدرجة أولى بغاز ثاني أكسيد الكربون الذي ينبعث من إحتراق النفط بالخصوص والفحم الحجري والغاز الطبيعي (1)، المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، وبالرغـم من الخطابات السياسية الكثيرة، إلا أن العمل الدولي لم ينجح حتى الآن في وضع حد لتفاقم هذه الظاهرة لأن بعض أهم الدول المنتجة للملوثات لم توقع على إتفاقية كيوتو مثل أمريكا، وبالمقابل يتم تحميل دول أوبك مسؤولية المحافظة على البيئة وهي التي لا تمارس الصناعة في حين أن دولة مثل أمريكا ترفض التوقيع على بروتوكول كيوتو للحد من الاحتباس الحراري وهي الأولى عالميا في تلويث الجو، كما أستثنيت كل من الصين والهند كونهما دولتين ناميتين.

ومن جهة أخرى، نجد أن بعض المنظمات الدولية غير الحكومية مثل **"كريستيان إيد"** في تقرير لها أشارت إلى إمكانية أن تؤدي التغيرات المناخية إلى موجات نزوح بشري يحتمل أن يصل في حدود سنة 2050 إلى مليار شخص (2)، وفي نفس السياق حذر تقرير التنمية البشرية العربي لسنة 2008 إلى أن المنطقة العربية تواجه مشاكل وتحديات ضخمة وأن المناطق الساحلية بما في ذلك الدلتا في مصر، تواجه مشكلة ضخمة قد تؤدي إلى نزوح ما يقارب 6 ملايين شخص في حالة إرتفاع مستوى البحر بمتر واحد بسبب المتغيرات المناخية وغرق حوالي 4500 كم من الأراضي الزراعية، كما أفـاد أن إرتفاع درجة الحرارة بدرجة مئوية واحدة في سوريا سيؤدي إلى إنخفاض المياه المتجددة بنحو 50 % بحلول سنة 2050 وإذا طبقت نفس النتائج على باقي الدول العربية تجدها ستعاني كثيرا في هذا المجال، دون أن ننسى التأثيرات الصحية بسبب التغير المناخي، حيث ستزيد في الصحراء الكبرى نسبة الاصابة بالملاريا التي تمثل حوالي 90 % من الارتفاع المتوقع للوفيـات، خاصـة وأن التقريـر صنف أربعـة دول عربيـة ضمن أكبـر 30 دولـة مطلقـة لثاني

1) فيصل حميد، مرجع سابق ، ص 58 .

2) شبكة النبأ المعلوماتية، (http://annabaa.org/nbanews/63/150.htm)، 16 آيار 2007.

أكسيد الكربون هي على التوالي: السعودية في المركز 20، الجزائر 25، مصر 28، الامارات 29 وكلها دول بترولية (1).

ورغم التشاؤم بإيجاد حلول ناجعة لهذه الظاهرة، وبما أنه تم تحديد أسبابها فإننا نسجل أن صناعة الطاقة عموما والنفط بالخصوص قد حققت إنجازات معتبرة من شأنها الرفع من كفاءة الطاقة ما قد يساهم في حماية البيئة في المستقبل المنظور

وفيما يلي بعض هذه الانجازات:

- سجل إنخفاض في إنبعاثات الكربون في الولايات المتحدة الأمريكية ما يعادل الثلث وذلك نتيجة إستخدام الوقود ذي المحتوى الكبريتي المنخفض، وكذلك لإقامة مغاسل لتنقية غازات المداخن.
- إنخفضت كلفة صنع الغاز الطبيعي وتوزيعه خلال السنوات الأخيرة وذلك راجع لإشتداد حدة المنافسة إثر تحرير القيود التي كانت مفروضة على تلك الصناعة.
- التطور التكنولوجي في هذا المجال، كالحفر الأفقي وتصميم خطوط الأنابيب والآلات الحديثة ذات الجودة العالية التي تقلل من هذه الانبعاثات.
- تراجع نسبة تسربات النفط الصادرة عن الأنابيب، حيث سجل تراجع في أوربا بنسبة 5 % خلال ربع قرن الأخير، وذلك راجع بطبيعة الحال للتطور الهائل في تصميم الأنابيب وفقا للمعايير المستحدثة التي تحد من التسربات، والزيادة في إستخدام المكاشط الذكية في الكشف عن الأنابيب قبل أن تقع تلك التسربات.
- تطوير مصافي النفط ما أدى إلى إنخفاض حجم الوقود المستهلك في العمليات، وإتجاه المصافي نحو تصنيع المنتجات الخفيفة التي تتلائم مع المواصفات البيئية وهذا ما أدى إلى تحسين مواصفات المنتجات النفطية.

---

1) علاء محمد التميمي، العرب وتقرير التنمية البشرية 2008/2007

http://www.ao-academy.org/wesima_articles/aou_articles-20071208-1484.html

- رسم سياسة لتمويـل الأبحـاث في هذا المجال وذلك بتدعيـم من طـرف دول أوبـك وبعض الدول الأخرى المنتجة للنفط وتتصدر المملكة العربية السعودية قائمة الدول بغلاف مالي يقدر بـ: 300 مليـون دولار والكويت بمبلغ يقدر بـ: 150 مليار دولار، وبمساهمات باقي الدول قد يصل المبلغ لمليار دولار، وهذا يعتبر مؤشر جد إيجابي، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن إستغلال هذه الأموال في الإتجاه الصحيح ومن يقوم بها ولصالح من؟ الأمر الذي يجعلنا نشير إلى أهداف الألفية التي أعلن من خلالهـا عن برامج طموحة للمحافظة على البيئة لكنها لـم تجسد على أرض الواقع ربما لأن ذلك يتعلق بدول فقيرة من العالم الثالث.

أما بالنسبة لإهتمامات الدول العربية بالتنمية البيئية، هي تندرج ضمن جهودها في تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث سعت إلى إستحداث الأطر المؤسسة لتحقيق التكامل بين متطلبات حماية البيئة وأهداف التنمية المستدامة، غير أن الأوضاع البيئية في الدول العربية لم ترقى إلى المستوى المطلوب، خاصة وأن أغلب هذه الدول تتبنى سياسة إقتصادية تعتمد على تسعير منتجات الطاقة وتوفير المياه لأغراض الصناعة والزراعة لا تتلائم مع سياسات ترشيد الاستهلاك، وقد قـام البنك الدولي بدراسـة ميدانية في هذا المجـال حيث قدر تكلفـة التدهـور البيئي سنة 2000 في المغرب بحوالي 4.6 % من النـاتـج المحلي الاجمالي، وتراوحت هذه الكلفة في كل من تونس، الجزائر، لبنـان، الأردن، سوريـا ومصر بين 2.7 % إلى 5.4 % من الناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترة.

إن إستدامة الانتاج والاستهلاك في المنطقة العربية يستوجب إعادة النظر في سياسات تسعير المنتجات والخدمات لتعظيم كفاءة الاستخدام والحد من الفاقد، على أن يتم ذلك في إطار عدالة التوزيع ومراعاة عدم زيادة الأعباء على محدودي الدخل، ويمثل الدعم غير الموجه في بعض الأحيان أحد العوامل المؤدية إلى التدهور البيئي وسرعة إستنفاذ الموارد في المنطقة العربية، لذا يتطلب من هذه الدول المضي في مجال التوعية البيئية مع التوسع في إستخدام الآليـات الاقتصادية لحمـاية البيئة مع تطوير قدرات ذاتية لإدارة البيئة التي تعمل من

أجل دعم مبادرات الانتاج النظيف دون تجاهل تحسيس المجتمع المدني في ذلك وإشراكه في هذه العملية، خاصة وأن التنمية الاقتصادية في هذا العصر أصبحت مقياس التقدم، والتنمية البشرية حجر الآساس في أي تنمية مستدامة (1).

خلاصة الفصل:

إن أهم سمات هذا العصر هو إعتماد التجارة والمنافسة الدولية كأهم مصدر للنمو الاقتصادي وذلك من خلال القواعد والآليات التي ظبطت لذلك في إطار إتفاقيات "GAAT" وبعدها المنظمة العالمية للتجارة والتي لم يتم التطرق من خلالها لكيفية التعامل مع تجارة النفط في الأسواق العالمية حفاظا على مصالح الدول المتقدمة المسيطرة على دواليب النظام الاقتصادي والتجاري العالميين.

وما يمكن إستخلاصه كذلك، هو أن بقاء الحياة البشرية لا يمكن تحقيقه دون إيلاء البيئة الأهمية اللازمة، فالعالم قد أصبح معرضا لمخاطر لا تقل ضررا عن مخاطر الحروب والإرهاب الدولي .....إلخ، وأن أسباب تأزم الوضع البيئي راجع بنسبة كبيرة في شق منه لدول الضفة الشمالية بسبب سياسة التصنيع المتبعة فيها، وفي شق آخر سببه دول الضفة الجنوبية نتيجة التخلف ونقص التنمية بما تحمله من معاني نقص الخبرة والامكانيات المادية والبشرية لمواجهة أي ضرر بيئي، كما أن هناك أسباب مشتركة لهذه الظاهرة تتمثل في الاستعمال غير العقلاني للطاقة ومخاطر نقل النفط وإعتماد سياسات مضرة بالبيئة وتبقى الاعتبارات السياسية ذات الأبعاد الاقتصادية، المتمثلة في تضارب المصالح بين دول الضفتين هي الفيصل في ذلك، لحماية الركيزة الاقتصادية التي يعتمد عليها كل طرف.

هنا بالذات يجب إيلاء الأهمية لبعض المنظمات الدولية الناشطة في هذا المجال من أجل التدخل لحماية البيئة والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الطاقة والبيئة والذي يهدف إلى تطوير وبناء القدرات المحلية للتنمية المستدامة بيئيا عن طريق تشجيع أفضل للممارسات العالمية ودعم التدخلات الاستراتيجية في هذا السياق

1) http://www.saot.com/forum/archive/index.php/t-26069.html 13/02/2009.

دون نسيان دور المجلس العالمي للطاقة الذي يهدف إلى تشجيع الامداد والاستخدام المستدام للطاقة من أجل إستفادة أكبر لجميع الدول (1).

لذا فإن مصلحة البشرية تتطلب تضافر جهود الجميع بوضع خطط وسياسات بيئية تعتمد على إستخدام تقنيات جديدة أقل كلفة وأكثر نجاعة بيئية من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة التي تأملها جميع شعوب المعمورة.

1) محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص 234، 236.

الخاتمـة:

لقد تم التطرق في هذه الدراسة لانعكاسات التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم على التنمية في البلدان النفطية مع التركيز على الدول العربية ومدى تأثرها بالعولمة، ذلك المد العارم الذي من خلاله تم التخلي عن كل الحدود والاحداثيات الجغرافية الذي نتج عنها اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجالات التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية واحدة متكاملة اتسمت ببروز الشركات المتعددة الجنسيات كعنصر حاكم في النظام الاقتصادي العالمي، مع شيوع ظاهرة الاندماج والتحالف بين المؤسسات الكبرى المقترنة بتسارع التطـور التكنولوجي وظهـور ما أصـبح يعـرف بالتجمعات والتكتلات الاقليمية، الأمر الذي أسس لميلاد نظام عالمي جديد، ويمكن القول بأن تأثير النظام الإقتصادي العالمي الجديد على البلدان المنتجة للنفط بالخصوص قد مر بثلاث مراحل أساسية، فالمرحلة الأولى بدأت مباشرة عقب الحرب العالمية الثانية التي شهد فيها العالم ميلاد المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبالخصوص الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "GAAT" التي كرست سيطرة الدول المتقدمة على الدول النامية وتجلت العلاقة فيما بينها في عملية التبادل بين السلع الصناعية والمواد الأولية، هذا ما جعل الدول المنتجة للنفط تحت سيطرة الدول الصناعية وشركاتها الاحتكارية.

أما المرحلة الثانية التي امتدت من بداية السبعينيات إلى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، تميزت بظهور أزمة الطاقة 1973 و 1980 حينما فرضت الدول العربية في أوبك موقفها على الدول الأعضاء و وضعت الدول المستهلكة أمام الأمر الواقع حينما قلصت من إمداداتها النفطية كمؤشر لتخلص هذه المنظمة وأعضائها من قيود الدول المتقدمة وشركاتها النفطية، هذه التحولات أحدثت نوعا من الإضطراب في الاقتصاد العالمي أدى إلى حدوث كساد اقتصادي في الدول الصناعية الكبرى خلال عقد الثمانينيات، والتي بدورها أفرزت في مطلع التسعينيـات تحولات وتطـورات جذرية في طبيعة النظـام الاقتصـادي العالمي الراهـن

نتيجة لظهور معطيات جديدة أسست لبداية نظام اقتصادي عالمي جديد، تجلت ملامحه عقب المصادقة على نتائج جولات أورغواي التي أرخّت لميلاد المنظمة العالمية للتجارة التي مهدت لميلاد نظام تجاري عالمي جديد في ظل التنسيق المستمر والمتنامي بين الثالوث الاقتصادي العالمي، والمتمثل في منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في التحكم في تسيير شؤون الاقتصاد الدولي في مجالات التجارة والاستثمار الدوليين بالخصوص، كل هذه التحولات التي أفرزتها المتغيرات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية إلى غاية اليوم قد رسخت سيطرة القوى العظمى على الدول النامية بما فيها الدول العربية المنتجة للنفط. والتي يمكن تلخيصها في النقاط الموالية:

نتائج الدراسة

- العولمة والتجارة والمنافسة الدولية تعد مصادر أساسية للنمو الإقتصادي في هذا العصر بل هي المساهم في التغيير الهيكلي للاقتصاديات الوطنية لاعتمادها على الإقتصاد الحر الذي يتسم بالديناميكية بشرط أن تكون الدولة قادرة على التأقلم مع ما يطرأ على الأسواق العالمية من متغيرات.

- التغيرات والتطورات التي طرأت على النظام الاقتصادي العالمي، أصبحت تشكل تحديات لاقتصاديات الدول النامية والعربية، نظرا لتزايد الفجوة بينها وبين القوى المهيمنة على الاقتصاد العالمي وغرقها في التبعية للخارج، الأمر الذي يفرض عليها إيجاد الآليات المناسبة للاستفادة من الفرص التي يقدمها هذا النظام، فعلا الفرصة متاحة أمام الدول العربية من خلال التعاون في شكل تكتل اقتصادي من شأنه أن يوفر الأدوات والآليات الكفيلة بتعزيز القدرة النسبية والتنافسية للدول العربية في الأسواق العالمية، مع ضرورة التركيز على تنمية العنصر البشري الذي هو أساس كل تطور.

- لقد أثرت الأزمات الاقتصادية التي مرت بها اقتصاديات العالم على الدول العربية النفطية خاصة الأزمات المالية مثل تلك التي مست الدول الأسيوية سنة 1997، وأزمة الرهن

العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2007، التي تحولت لأزمة مالية عالمية، حيث كان لها إنعكاس مباشر على أسعار النفط، الذي يعد المصدر الرئيسي لتمويل موازنات الدول النفطية العربية، كما أثرت هذه الأزمات على أسعار صرف العملات المحلية العربية، خاصة الخليجية منها في ظل صعوبة تحكم الحكومات فيها بسبب عولمة الأسواق المالية.

- الوضع الراهن للدول العربية لا يمكنها من الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة لافتقادها للأدوات والآليات الكفيلة بتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية فضلا عن عدم تمكنها من بناء استراتيجية اقتصادية قوية لجلب الاستثمارات للاندماج التدريجي في الأسواق الدولية.

- ظهور القطبية الأحادية كنتيجة لانهيار المعسكر الشرقي الذي تزعمه روسيا عندما كانت تعرف باسم الاتحاد السوفياتي، هذا التحول في موازين القوى أدخل العالم في دوامة جديدة من الصراعات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية بسبب انفرادها بالقرار كقوة عالمية وحيدة، وتجلى ذلك بوضوح عقب هجمات 11 سبتمبر 2001 التي أرّخت لميلاد نوع جديد من العولمة والتي تعطي الأسبقية للسياسة على حساب الاقتصاد، كما أنه يسيطر عليها الهاجس الأمني، مما أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي العالمي وانعكس ذلك على اقتصاديات كل دول العالم بما فيها العربية التي يعد قطاع السياحة الخاسر الأكبر فيها الذي تراجع بنسبة 50 % وكانت خسائره حوالي 10 ملايير دولار خاصة في مصر والمغرب كما تأثرت أسعار البترول لسلة أوبك حينما تراجعت في تلك الفترة بحوالي 7 دولارات للبرميل في المتوسط.

- السوق النفطية هي سوق احتكار قلة، أي يتحكم فيها عدد محدود من الحكومات والشركات النفطية العالمية العملاقة ممثلة في الشقيقات السبع، هذه الأخيرة التي كان لها النصيب الأكبر من ناتج هذه الصناعة بمختلف مراحلها.

- لقد كان لتضارب المصالح بين دول أوبك دور كبير في تراجع هيمنتها وتحكمها في السوق

النفطية، وقد كانت للسياسة السعرية المنتهجة من طرفها دور في تكريس ودعم سيطرة القوى الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط على السوق العالمية تحت غطاء السوق الحرة وقوى العرض والطلب.

- التنمية في الدول النفطية العربية منفردة بذاتها ويرجع ذلك من جهة، لأسباب تاريخية لا تسمح بتكرار عمليـة التنمية التي فرضتها عليها الدول الغربيـة الاستعماريـة والتي أغرقتها في التخلف، ومن جهة أخرى في الدور الفاعل والحاسم الذي تلعبه الدولة في مقايضة النفط بالتنمية لأن العائدات النفطية التي تحصل عليها الدولة تجعلها تتحكم في عملية التنمية وهذا ما تم التعرض له في هذه الدراسة من خلال معالجة حالتي الجزائر والعراق حينما تمت الإشارة لتاريخ تطور صناعة النفط في إطار العلاقات بين الاحتكارات النفطية والحكومة المحلية والصراعات والتعاون بين الجانبين كواقع تاريخي لا بد من إبرازه وعدم تجاهله من جهة، وجهود الدولة في تعزيز ودفع عملية التنمية في هذه الاقتصاديات من جهة أخرى، غير أن القفزة النوعية للعراق في مجال التنمية قد تم اهدارها بسبب الحروب التي خاضها وتحول النفط فيها من محرك للتنمية إلى مصدر للدمار والخراب والتخلف.

- تواجه الاقتصاديات العربية تحديات كبيرة تمنعها من الاستفادة من المزايا التي يمنحها البترول والذي يعتبـر من أهم ثروات العصـر والذي يتوفـر بصورة كبيرة في الدول العربية، وهذا راجع لعدم وجود توازن اقتصادي يوفر الآداء السليم للنظام الاقتصادي، لأن الاقتصاديات العربية تتسم بكثير من الاختلالات البنيوية الجوهرية، ضف إلى ذلك المعوقات التي يواجهها التعاون العربي المشترك، كضعف التجارة البينية العربية التي تقدر في المتوسط بحوالي 9 % من التجارة العربية الخارجية لكافة الدول العربية.

- تفتقر الدول العربية لاستراتيجية فعالة تعمل على تحفيز الاستثمارات والتجارة البينية بسبب ضعف الارادة السياسيـة وعدم إلتزامها بتطبيق الإتفاقيـات من جهـة، ولضعف البنيـة الأساسيـة في العديـد من الـدول الأمر الذي يحد من درجات التكامل البيني.

- النفط سلعة حيوية للاقتصـاد العالمي لكنها تؤول للنضـوب، نظـرا للمعطيـات والمؤشـرات الحـالية التي تشير إلى تراجع الاحتيـاطيات المؤكـدة مع عدم اكتشاف حقول جديدة ذات قيمة

تجـارية معتبرة تمكن من تغطية الطلب المتنــامي على النفـط وقد أصبحت هذه المشكلة تمثل تحديا كبيرا للدول المنتجة للنفط وكذلك للشركات العالمية العاملة في هذا المجال لايجاد بديل لذلك، لذا يجب على الدول المصدرة للنفط بما فيها الدول العربية، الشروع في إعداد سياسات تسهم في تحسين فرص التنمية الاقتصادية مع التقليل من الاعتماد على النفـط، والاخفاق في مواجهة هذا التحدي يدفع للتوقـع بأن الدول العربيـة المنتجة للنفط ستدخل في صفوف الدول الفقيرة الأمر الذي سيعزز تخلفها لا محالة.

- ما دام أن النفط سلعة آيلة للزوال والنضوب، فإن السوق العالمية للنفط ستبقى محل صراع بين الدول المنتجة والمستهلكة، هذا الصراع الذي بدا جليا سنة 1973 والذي سيطول ما دام النفط يتدفق.

- التغيرات التي تحدث في أسواق الطاقة التي تأخذ بالمنظور الاقتصادي والبيئي والتقني تدفع للبحث عن مصادر جديدة ومتجددة للطاقة تكون أقل تكلفة وذات قيمة عالية وغير ملوثة للبيئة، لكن هناك أيضا عقبات هائلة تقف في وجه هذا التحول سوف تحتاج لوقت طويل قبل أن يتحقق ذلك.

- يتعرض مستقبل النفط لتهديدات أخرى بسبب المخاوف البيئية التي تدفع إلى المضي في تطوير أنواع الطاقة المستقبلية ومعالجتها معالجة شاملة، وهناك شبه اتفاق دولي بعدم المضي في تلويث الأرض، وعقدت في هذا الشأن عدة ندوات تكللت باتفاقيات في هذا المجال مثل اتفاقية بروتوكول كيوتو، لكن الأمر الغائب في كل ذلك هو الارادة السياسية لتجسيد هذه الطموحات.

الاقتراحات

- في ضوء ما سبق، يلاحظ بأن النظام الإقتصادي العالمي الجديد يحتاج إلى إصلاح آلياته وطريقـة عمل مؤسسـاته وذلك باعادة النظر فـي قواعـده سواء فـي مجال التجارة أو الاستثمار حتى يلقى قبولا من جميع الأطراف خاصة النامية منها.

- ضرورة ايجاد نظم إنذار مبكرة للتنبؤ أو التقليل من وطأة الأزمات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي من خلال التنسيق بين مختلف القوى للتعامل بصورة مرنة مع التغيرات التي قد تطرأ على النظام الإقتصادي العالمي لكي تتمكن كل الدول من الاستفادة من مزايا هذا النظام وتجنب سلبياته قدر المستطاع، ويكون ذلك بالتخطيط لسياسة إقتصادية تحفظ التوازنات المالية للدولة من تضخم ومديونية وسعر صرف مناسب والتعامل بشفافية في هذا المجال.

- أما بالنسبة للدول النفطية العربية، فهي مجبرة على تسريع إعادة هيكلة اقتصادياتها وتنويعها، والتقليل من الاعتماد على النفط، لأن تعزيز وتسريع العمل في إعادة هيكلة الاقتصاد تعتبر ذات أهمية من تلك التي تهدف إلى تسريع معدل نمو الناتج الوطني الاجمالي ويجب أن يترافق ذلك مع تطوير الموارد البشرية بصورة سريعة، لأن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه بالاعتماد على آليات السوق، بل بجهود أناس أكفاء توكل لهم مسؤولية البرمجة والتخطيط تحت رعاية حكومة ملتزمة بتطبيق استراتيجية تهدف إلى التغيير الجذري في أساليب التسيير السابقة حتى تتمكن هذه الدول فعلا من مقايضة عائدات النفط بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية على النحو الذي يأمله الجميع.

- وضع آليات وميكانيزمات من أجل احداث نوع من التوازن في العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية المنتجة وغير المنتجة للنفط من أجل التكامل الاقتصادي فيما بينها، ويكون ذلك بتفعيل الاتفاقيات العربية البينية أو إنشاء تكتل عربي موحد لتعزيز التعاون الاقتصادي العربي.

- ينبغي منح العنصر البشري العربي المكانة الحقيقية اللائقة به، وذلك باشراكه في عملية التنمية، خاصة وأن الأمم أصبحت لا ترث رخاءها ولكنها تحققه بالعمل والانتاج وبما تبذله من جهود لكي تحدث لنفسها مزايا تنافسية ومعدلات نمو متصاعدة.

أفاق البحث

من أهم سمات النظام العالمي الجديد هو بروز العولمة كأهم محدد من محدداته والتي تعد فيه التكتلات الإقتصادية الإقليمية وثورة المعلومات والإتصالات من أهم سماته، لذلك يطرح السؤال الأتي:

هل تسمح العولمة للدول العربية المنتجة للنفط من إيجاد بيئة مناسبة للتقدم والرقي بمجتمعاتها، أم أنها ستكتفي بدور التابع وبالتالي تكريس تبعيتها للدول المتقدمة.

وعلى هذا الأساس يقترح الموضوعين التاليين:

- النظرة المستقبلية للدول العربية المنتجة للنفط في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة.
- النظرة المستقبلية للدول العربية بعد الحقبة النفطية.

المـراجـع

المراجع العربية:

1) إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها، مركز الدراسات العربية، بيروت 1995.

2) إبراهيم نافع، إنفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، مركز الأهرام للترجمة والنشر الطبعة الأولى 2002.

3) أحمد السيد النجار، في ضلال عاصفة سبتمبر، إقتصاديات مصر والعرب والعالم، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2002.

4) أحمد صقر عاشور، إصلاح إدارة السياسات الإقتصادية والتنموية، أوراق ووقائع ندوة إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، العربية للطباعة و النشر 2002.

5) أيان رتليدج، ترجمة مازن الجندلي، العطش إلى النفط ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، الدار العربية للعلوم، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2006.

6) برايت أوكوغو، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سوق نفطية متغيرة، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2003.

7) جاسم المناعي، المشهد الإقتصادي العالمي، صندوق النقد العربي، سنة 2000.

8) جاك فونتانال، ترجمة محمود براهم، العولمة الإقتصادية والأمن الدولي، مدخل إلى جيو إقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2006.

9) جوزيف ا. ستيغليرتز، ترجمة ميشال كرم، خيبات العولمة، دار الفرابي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة 2003.

10) جوزيف ستجليتز، ترجمة لبنى الريدي، ضحايا العولمة، الهيئة المصرية للكتاب القاهرة، 2007.

11) حسان خضر، التجارة العربية البينية، المعهد العربي للتخطيط، أفريل 2005.

12) حسين عبد الله، إحتلال البترول مخطط قديم، الأهرام، جويلية 2003.

13) حسين عبد الله، إقتصاديات النفط والغاز، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة المجلد الرابع، البعد الإقتصادي، بيروت 2007.

14) حسين عبد الله، الحوار بين منتجي النفط ومستهلكيه، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، القاهرة 1996.

15) حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، يونيو 2006.

16) حمدي البنبي، البترول المصري، تجارب الماضي وآفاق المستقبل، دار المعارف 1999.

18) خالد بن عبد الرحمان المشعل، عبد الله بن سليمان الباحوث، الآثار الإقتصادية للإرهاب الدولي، مع التركيز على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كلية الشريعة، جامعة الإمام ، العربية السعودية، بدون سنة النشر.

19) روبرت جران، ترجمة سمير كريم، ترويض النمور، نهاية المعجزة الأسيوية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1999.

20) روبرت جي، ليبر، عهد جديد في التفكير الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية جامعة جورج تاون، واشنطن 2005.

21) روجر هاورد، ترجمة مروان سعد الدين، نفط إيران و دوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الدار العربية للعلوم، ناشرون، الطبعة الأولى 2007.

22) رولا فؤاد نصر الدين، آلية التنمية النظيفة في بروتوكول كيوتو، إدارة الشؤون الفنية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، سنة 2007.

23) ريتشارد روبيسون، أزمة جنوب شرق آسيا، الأسباب والنتائج، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى 1999.

24) زكرياء محمد عبد الوهاب طاحون، التلوث خطر واسع الإنتشار، مع التعرض لمشكلة السحابة السوداء، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.

25) زكرياء محمد عبد الوهاب طاحون، بيئات ترهقها العولمة ،جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة 2003.

26) سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج، دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية 1999.

27) سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم، ماضيا وحاضرا، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت 2007.

28) سمير أمين، علي الكنز، منير الحمش ومصطفى الجمال، العلاقات العربية الأوربية، مركز البحوث العربية، منتدى العالم الثالث، المنتدى العالمي للبدائل، دار الأمين، القاهرة الطبعة الأولى 2002.

29) سمير رضوان، جان لوي ريفيرز، الشراكة الأورو متوسطية عشر سنوات بعد برشلونة، منتدى البحوث الإقتصادية سنة 2005.

30) سمير صارم، اليورو، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان سنة 1999.

31) سمير صارم، إنه النفط (...)، الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، قضايا الساعة، دار الفكر، دمشق، 2003.

32) السيد يسين، العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة 1999.

33) شارل بيتلهيم، ترجمة إسماعيل صبري عبد الله، التخطيط والتنمية، مكتبة التنمية والتخطيط، دار المعارف بمصر 1966.

34) صلاح الدين حسن السيسي، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، الطبعة الأولى 2003.

35) صلاح محمد الحجار، محمود عبد الفتاح القاضي، شهرزاد عزالدين، أسس آليات التنمية المستدامة، الدليل الشامل في تلوث الهواء وتكنولوجيات التحكم، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي 2003.

36) ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2005.

37) عبد الأحد جمال الدين، اللجنة الخاصة المصرية لمتابعة خطوات السوق العربية المشتركة، القاهرة 1999.

38) عبد الرزاق حسن، العمل العربي المشترك، الواقع والمشكلات والآفاق، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، معهد التخطيط القومي بمصر، القاهرة 1992.

39) عبد العزيز محمد الدخيل، إنهيار أسعار النفط لم يكن قضية إقتصادية فحسب، مجلة بحوث إقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، السنة الثامنة، العدد 15 1999.

40) عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد، الثابت....والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة 2006.

41) عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية.

42) عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى 2003.

43) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الإقتصادية، منظماتها- شركاتها –تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006.

44) عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003.

45) علا محمد الخواجة، العولمة والتنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، مقدمة عامة، بيروت 2006.

46) علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سنة 2008.

47) فاليري مارسيل بالإشتراك مع جون ق، ميتشل، ترجمة حسان البستاني، عمالقة النفط شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم، ناشرون، الطبعة الأولى سنة 2007.

48) فتح الله ولعلو، " تحديات عولمة الإقتصاد والتكنلوجيا في الدول العربية" ندوة حول إتجاهات عولمة الإقتصاد وأثرها على المؤسسات والشركات العربية، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، سنة 1996.

49) فيصل حميد، النفط والحرب المدنية، مصير الحياة الحضرية.....إلى طريق مسدود؟ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2007.

50) مايك .فيذرستون وآخرون – ترجمة عبد الوهاب علوب، " محدثات العولمة " المركز المصري العربي، سنة 2000.

51) مجيد مسعود، ملامح التنمية والتخطيط، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1976.

52) محسن أحمد الخضري، " العولمة... مقدمة في فكر وإقتصاد وإدارة عصر اللادولة" مجموعة النيل العربية، سنة 2000.

53) محمد إبراهيم عبد الرحيم، منظمات إقتصادية دولية في زمن العولمة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

54) محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، سنة 1983.

55) محمد سلطان أبو علي، نظريات التنمية الإقتصادية وسياساتها، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، البعد الإقتصادي، الطبعة الأولى، بيروت 2007.

56) محمد محمود الإمام، السكان والموارد البيئية والتنمية،التطور التاريخي، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، مقدمة عامة، الطبعة الأولى بيروت 2006.

57) محمد نبيل جامع " إجتماعيات التنمية الإقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع،سنة 2000.

58) محمودي مراد، النظرية العامة للمناطق الإقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث 2002.

59) مصطفى سلامة، قواعد الجات ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت سنة 1998.

60) معاوري شلبي علي، التداعيات الإقتصادية وعولمة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، تقرير أمتي في العالم، العدد الخامس، الجزء الثاني، بدون سنة النشر.

61) ممدوح محمد منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2007.

62) **منى مصطفى البرادعي**، السوق العالمية للنفط والمتغيرات الإقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينيات، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1993.
63) **موله عبد الله**، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الإمتحان الأخير لتجاوز العصبيات.
64) **نبيل حشاد**، الجات ومنظمة التجارة العالمية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 2001.
65) **هانس بيتر مارتن – هارالد شومان**، فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة رمزي زكي، عالم المعرفة، الكويت، 1998.
66) **هاني حبيب**، النفط إستراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا، مصدر الثروة والطاقة والأزمات، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2006.
67) **هشام محمد الخطيب**، الطلب على الطاقة، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، المجلد ال ِل، مقدمة عامة، الطبعة الأولى، بيروت 2006.
68) **وجدي محمود حسين**، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، بدون سنة النشر.

الرسائل و المذكرات:

1) **حشماوي محمد**، الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 2006.
2) **ذهب علي**، أسلوب التخطيط الإقتصادي وآليات السوق، دراسة تحليلية نقدية مع التطرق لحالة الجزائر رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1998.
3) **رأفت أبو فرحانة**، أهمية الموارد البشرية في إستقطاب أنماط التنمية في الدول العربية، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر 1994.
4) **شرفاوي عائشة**، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقتصادية الحالية، حالة الجزائر,مذكرة من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2001.

5) صالحي العيد، العولمة وتأثيرها في مفهوم السيادة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدستوري، جامعة الجزائر2005.

6) عبلاوي محمد أرزقي، التأميم في ضوء التجربة الجزائرية في مجال النفط، بحث للحصول على دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة الجزائر 1977.

7) عثمانية غنية، مناطق التبادل الحر والتعاون الإقتصادي العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، جامعة الجزائر 2001.

8) عصام الدين أحمد عباس أباظة، تأثير العولمة على الإقتصاد المصري، رسالة للحصول على درجة الماجستير في الحقوق، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية 2004.

9) عكة عبد الغني، منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية، واقع وآفاق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، جامعة الجزائر السنة الدراسية 2003/ 2004.

10) محمد معلاوي، طبيعة التخطيط الإقتصادي في ظل الإصلاحات الإقتصادية، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 1995.

11) مختار بن هنية ،التخطيط الإقتصادي ودوره في تحقيق التنمية، رسالة ماجستير جامعة حلب، سوريا 1982.

12) ياسر خضر الحويش، مبدأ عدم التدخل وإتفاقيات التجارة العالمية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، القاهرة 2001.

النـدوات:

1) أوسرير منصور، مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الإقتصادية العالمية، بحث مقدم في الملتقى الوطني الأول حول " المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد " 23/22 أفريل 2003.

2) بعلوج بلعيد، المنظمة العالمية للتجارة والإستثمارات، بحث مقدم في الملتقى الوطني الأول حول " المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد " 23/22 أفريل 2003.

3) حسن لطيف، كاظم الزبيدي، الشرق الأوسط الكبير ودوره في صياغة قرار الحرب الأمريكية على العراق، إختبار فرضيات، بحث مقدم إلى ندوة مركز العراق للأبحاث 26 مارس 2005.

4) فاضل الجلبي، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي، الأسباب والأثار على إقتصاديات البلدان المنتجة للنفط في منطقة الاسكوا، بحث مقدم في الندوة المشتركة للإسكوا والجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، أكتوبر 2000 .

5) قدي عبد المجيد، الإقتصاد الجزائري والنفط، فرص أم تهديدات، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، بالتعاون مع مخبر الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي 08/07 أفريل 2008.

6) لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، مداخلة في المؤتمر الدولي العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، بالتعاون مع مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، 08/07 أفريل 2008.

7) محمد زيدان، قواعد تنظيم التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على المؤسسة الاقتصاديــة الجزائرية، بحث مقــدم في الملتقى الوطني الأول " المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد " 23/22 أفريل 2003.

التقـاريـر:

1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، سنة 2000.

2) تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام، سنة 2005.

3) التقرير الاحصائي السنوي، لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوابك" 2009.

4) التقرير الإقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2005.

5) التقرير الإقتصادي العربي الموحد سنة 2005 ، ص ، د.

6) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008.

7) التقرير الإقتصادي العربي، إتحاد الغرف التجارية العربية، سنة 1994.

8) تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوابك سنة 2006.

9) تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم سنة 2001/2000، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

10) تقرير التنمية الانسانية العربية لسنة 2009.

11) التقرير السنوي التاسع والثلاثون، مؤسسة النقد العربي السعودي، سنة 2003.

12) التقرير الشهري لأوبك أوت - ديسمبر 2008.

13) تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة منظمة العمل الدولية، 2004.

14) تقرير مكتب اللجنة الإقتصادية للأمم المتحدة في شمال إفريقيا، حول الأحوال الإقتصادية والإجتماعية في شمال إفريقيا، الجزء الثاني، أفريل2005.

15) صندوق النقد الدولي، آفاق الإقتصاد العالمي، دراسات إقتصادية ومالية، ماي 1997.

16) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الانكتاد 2002.

17) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، الإستثمار في قطاع الطاقة في الدول العربية واقعه وآفاقه، الإدارة الإقتصادية، سبتمبر 2007.

18) منظمة العمل الدولية، تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الإجتماعي للعولمة، سنة 2004.

الإتفاقيات:

1) إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

2) إتفاقية الدعم والتدابير التعويضية "ASCM".

3) إتفاقية مكافحة الإغراق 1994.

المجلات والدوريـــات:

1) الغات، مجلة الفكر السياسي، إتحاد الكتاب العرب، دمشق،العدد الثاني 1998.

2) إيلي يسوعي، دور التعاون العربي في رفع القدرة التنافسية، مجلة المستقبل العربي العدد 254 ، أفريل 2000.

3) موله عبد الله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الإمتحان الأخير لتجاوز العصبيات، مجلة المستقبل العربي العدد ، 262 ديسمبر 2000.

4) جيفري ديفيز وآخرون، صناديق النفط: هل تطرح المشكلات بوصفها حلول ؟ مجلة التمويل والتنمية، المجلد 38- العدد 4 - ديسمبر 2001.

5) مصطفى مقيدش، الجزائر بين إقتصاد الريـع والإقتصـاد الصـاعد، دراسـات إقتصادية العدد 9 ، جويلية 2007.

6) مصطفى الفيلالي، آفاق إتحاد المغرب العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 132، فيفري 1990.

7) حسن إبراهيم، إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية بين الواقع والتنفيذ، شؤون عربية جامعة الدول العربية، العدد 83 سبتمبر 1995.

8) سيار الجميل، المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 184، 1994.

9) حسين عبد الله، تطور مواقف الدول الصناعية وتحليل آثارها المحتملة على منتجي النفط، النفط والتعاون العربي العدد الثالث 1976.

10) عبد الرحمان صبري، الإصلاح وإحياء العربية أولا وعلاقات ثنائية مؤقتا، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة العدد 11، 1994.

11) واين ا، ليمان، ترجمة زكرياء محمد عراتي، أهمية البترول في الشرق الأوسط، مجموعة إخترنا لك، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، العدد 158، بدون سنة النشر.

12) مجلة التأمين، العدد 32، سبتمبر2002، ص 27.

13) علي خالفي، الأمن الغذائي وأثر المتغيرات العالمية، مجلة الإدارة، العدد02، 2000.

14) ممدوح محمد مصطفى منصور، " الأبعاد السياسية والإقتصادية للعولمة "، مجلة البحوث العلمية، العدد الثاني، المجلد الثامن والثلاثون، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية سبتمبر 2001.

15) فيرنز فاينفلد، يوزيف يانتج، سفن بيريند، التحولات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التحديات والإحتمالات أمام أوربا وشركاءها، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 17 ، بدون سنة النشر.

16) دورية الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، تقديرات إستراتيجية، التكتلات والسياسات الاقتصادية والعالمية،التأثيرات وإستراتيجيات المواجهة، عدد 21 فيفري 1996.

17) إدارة سياسات التنمية، سالزبورج، من 21 إلى 02 جوان 1995، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، القاهرة 1999.

18) مجلة المستقبل العربي، العدد 262 ديسمبر 2000.

19) مجلة التمويل والتنمية، المجلد 39، العدد 4، ديسمبر 2002.

20) مجلة النفط والتعاون العربي، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية.

21) جاسم المناعي، الأزمة المالية العالمية... وقفة مراجعة، خطب ومقالات صندوق النقد العربي، 27/ 11/ 2008.

المراجـع الأجنبيـة:

1) A. Giddens; The Thired way. Polity Cambridge.1990.

Chems Eddine Chitour, Géopolitique du Pétrole et pour une Stratégie des L'Etats, Ministère de l'enseignement Supérieur, Actes de la 17 eme journée de L'énergie, pour une Stratégie Energétique de L'Algérie a L'horizon 2030, 16 avril 2003.

2) Chems Eddine Chitour, Mondialisation L'espérance ou le chaos ? Edition ANEP 2002.

3) Dominique Carreau et Patrick Guillard, Droit international Economique, 4 eme Edition, L.G.D.J, 1998.

4) Douglas Johanston, Foreign Policy into the 21st Century : the U.S. Leader Ship Challenge, CSIS,Wahington.D.C 1996.

HAMID TEMMAR , Structure et Model de Développement de L'Algérie ? SNEP, Alger ? 1974.

5) Jaques Adda.Mondialisation de L'economie.T.1.Casbah. ALGER 1998.

6) Odile Cstel, le sud dans la Mondialisation, quelles alternatives ? Edition la découverte- Syros, 2002.

7) Paul R. Krugman, La MONDIALISATION N'EST PAS COUPABLE, Vertus et limites du libre échange, Edition Casbah, Alger 1999.

8) Rosenau, J ; « The complexites and contradictions of Globalization » in : Currennt HISTORY, NOV. 1997.

9) Shokri Ghanem , Rezki Lounes and Garry Brennand , « The Impact Of Emissions Trading On OPEC « , opec Review , vol 23, n° 02 June 1999 .

10) Virgil Pace, L'organisation Mondiale du Commerce et le Renforcement de la Réglementation Juridique, Des Echenges Commerciaux Internetionaux, L'harmattan 2000.

11) EIA International Energy Outlook 2005; IEA, World Energy Outlook, 2004; PEL, World Long Term Oil and Energy Outlook, and PIRA, Retainer Client Seminar.

12) Encyclopédie Encarta année 2008.

13) Energy Information Administration (EIA) International Energy Outlook, 2004, DC, April 2004, Table A4.

14) International Energy Agency – WEO. 2002.

15) INTERNATIONAL ENERGY AGENCY –IEA- WORLD ENERGY OUTLOOK – 1999 INSIGHTS. LOOKING AT ENERGY SUBSIDIES. GETTING THE PRICES RIGHT. PARIS IEA 1999.

16) UNCTAD,Transnational Corporation, VOL9, N° 3, December 2000.

17) US. Departement of Energy, International Energy Outlook, 2007.

18) OPEC,Annual. Statistical Bulletin .

19) pétrole et gaz arabes n° 170 du 16 avril 1976.

Site Internet :

1) **إبراهيم نافع،** أحداث 11 سبتمبر وضرورة عولمة الإقتصاد، موقع شبكة النبأ المعلوماتية) http//.www.anaabaa.org.

2) **أيمن محروس،** الآثار الإقتصادية لهجمات سبتمبر، موقع الإسلام اليوم (http//.www.islamtoday.net).

3) **سمير صارم،** إرتفاع أسعار النفط، الأسباب والتداعيات موقع شبكة النبأ المعلوماتية (http//.www.anaabaa.org).

4) **محمد علي إبراهيم العامري،** آفاق إستراتيجية إدارة الأزمة المالية في ظل التجربة الأسيوية، مركز الصباح للدراسات الإستراتيجية، (http://www.alsabaah.com).

5) **ممدوح الولي،** إرتفاع أسعار البترول التوقعات والآثار، موقع شبكة النبأ المعلوماتية (http//.www.anaabaa.org.) 2005 .

6) **بدر محمد بدر،** تحديات كبيرة تواجه الإقتصاد العربي، عرض للتقرير الإقتصادي العربي2006،

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C01FA2C0-9D7E-4677-AB74-DFB0C5CDA4AC.htm

7) **علاء محمد التميمي،** العرب وتقرير التنمية البشرية 2008/2007

(http://www.ao-academy.org/wesima_articles/aou_articles-20071208-1484.html)

8) **مسعود ضاهر،** مسار الفشل المستدام في التنمية العربية

(http://www.alsafahat.net/blog/?p=13059 ماي 2009.

9) راغدة حداد، عماد فرحان، الاحتباس الحراري يدفع العالم نحو المجهول، دار الحياة

http//www.freearabi.com/Archive/Changing Temperature.htm 31/12/2009

10) موقع شبكة المختصر الإخبارية، ماذا عن أسباب..... العطش العالمي للنفط (www.Almokhtasar.com).

10) WWW.europa.eu.

11) http:// www.alwaqt.com/art.php? aid=90803.

12) http://www.echoroukonline.com/ara/opinions/les_jeudis/25232.html4)

13)www.mofa.gov.sa/Detail.asp?InsectionID=2650&InNewsItemID=39946. stated before.

14) http://www.mojeldoha.com/mix-pic/3barat.

15) http://www.qudwa1.com/?page=articles/10/10-070.2009.

16) http://www.elmoustakbel.net/content/view/1221/92 .2009.

17) http://www.ameinfo.com/ar-100888.html.2009.

18) http://www.arabianbusiness.com/arabic/543903.2009.

19)http//www.fao.org/newsroom/AR/news/2005/89781/index.html 25/03/2009.

20) http://www.saot.com/forum/archive/index.php/t-26069.html.

21)http://www.grida.no/publications/other/ipcc_tar/?src=/climate/ipcc_tar/vol4/arabic/196.htm.

22) www.wikipidia.com